جامعة دمشق
المكتبة
كلية الاقتصاد

مشاكل معاصرة في المراجعة

العينات الإحصائية	الفحص المحدود	تقرير المراجعة
لجان المراجعة	تقرير الفحص المحدود	مراجعة الأداء البيئي
المشتقات المالية	فجوة التوقعات	تركيز سوق خدمات المراجعة

الأستاذ الدكتور
السيد أحمد السقا
كلية التجارة – جامعة طنطا

الدكتور
مدثر طه أبو الخير
كلية التجارة – جامعة طنطا

المقدمـــة

تشهد السنوات الحالية تغيرات ضخمة أثرت على مهنة المحاسبة والمراجعة وأدت على الطلب المتزايد على خدمات المراجعين مع تزايد مسئوليات المراجعين كجزء من دورهم في خدمة المجتمع . ولقد تطلبت هذه التغيرات تفهماً شاملاً وموسعاً من الطلاب والدارسين والممارسين لعملية المراجعة للموضوعات المتقدمة في المراجعة مثل تطورات الأدوات الإحصائية واستخدامها في اختبارات المراجعة . أيضا الفحص المحدود للقوائم المالية الفترية بالإضافة إلى التغطية الحديثة لممارسات إعداد تقرير المراجعة .

ولقد أفرزت التطورات والتغيرات السابقة قضايا حديثة تؤثر على مهنة المحاسبة والمراجعة مثل لجان المراجعة ، أثر الأداء البيئي على المهنة ، اختبارات المراجعة للمشتقات المالية ، فجوة توقعات المراجعة ، محتوى المعلومات في تقارير الفحص المحدود ، دراسة تركيز سوق خدمات المراجعة .

يتضمن الكتاب قسمين أولهما يتناول عرضاً لبعض الموضوعات المتقدمة في المراجعة . وثانيهما يعرض للقضايا الحديثة التي تؤثر على المهنة من خلال مجموعة من البحوث الجديدة في المراجعة . .

الكتاب موجه لطلاب الدراسات العليا (دبلومات) والباحثين في مستوى درجة الماجستير والدكتوراه . كما أنه يلبي حاجات أطراف عديدة في المحيط المهني مثل المحاسبين والمراجعين والمديرين الماليين وغيرهم .

ونسأل الله تعالى أن يساهم هذا العمل في الإضافة إلى المكتبة العربية ، وأن يستفيد منه القارئ بقدر ما بذل فيه من جهد .

طنطا في ديسمبر ٢٠٠٢ م

رمضان ١٤٢٣ هـ

المؤلفـــان

القسم الأول

دراسات متقدمة في المراجعة

الموضوع الأول : استخدام الأدوات الإحصائية في المراجعة

الموضوع الثاني : الفحص المحدود للقوائم المالية الفترية

الموضوع الثالث : تقرير المراجعة

الفصل الأول

استخدام الأدوات الإحصائية في المراجعة

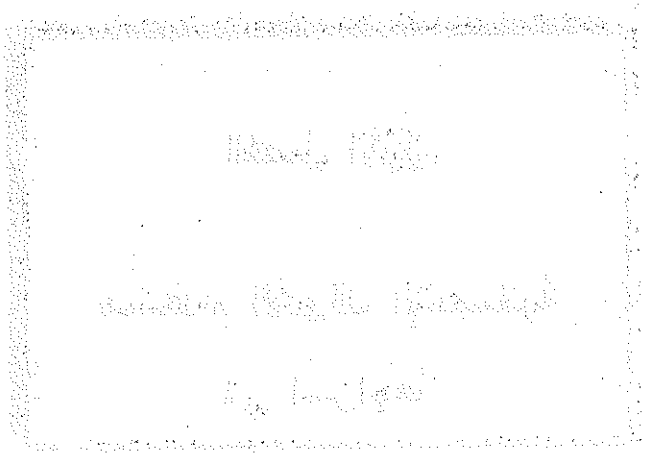

استخدام الأدوات الإحصائية في المراجعة

يتناول هذا الفصل توضيح أنواع العينات والربط بين المعاينة واختبارات المراجعة وتعميق فهم كيفية استخدام المراجعين لأساليب المعاينة الإحصائية في اختبارات تقويم أنظمة الرقابة الداخلية (معاينة الصفات) ، والاختبارات الأساسية للتحقق من معقولية بنود القوائم المالية (معاينة المتغيرات . بالإضافة إلى قياس درجة مخاطر المراجعة .

مقدمة :

إن تقرير الحاجة إلى استخدام العينات في المراجعة أمر منطقي مع تعذر القيام بالفحص الشامل نتيجة لكبر أحجام المشروعات ، وتنوع وتعدد عملياتها ، وبالتالي عدم فعالية التكلفة في حالة الفحص الشامل ، ولقد أدت هذه العوامل إلى اتجاه المراجعين إلى استخدام أسلوب المراجعة الاختبارية . والمراجعة الاختبارية لا تعني القيام بفحص شامل (١٠٠%) لكل العمليات المالية التي حدثت خلال الفترة المالية ولكل المستندات المؤيدة لها ، ولكنها تكتفي باختيار عينة من العمليات وفحصها فحصاً شاملاً على أن تكون هذه العينة ممثلة لمجتمع العمليات الذي سحبت منه العينة حتى يمكن للمراجع أن يعمم نتائج فحص العينة على مجتمع العمليات . ويعتبر اعتماد المراجعين على العينات أحد المبررات الأساسية لاعتبار تقرير المراجع "تعبير عن رأي المراجع" في عدالة القوائم المالية وليس "شهادة مطلقة" بعدالة هذه القوائم" .

العينات الحكمية والعينات الإحصائية :

تتضمن أدبيات المراجعة أسلوبين للقيام بالمراجعة الاختبارية :

أولهما – أسلوب العينات الحكمية

ثانيهما – أسلوب العينات الإحصائية

أسلوب العينات الحكمية Judgmental Sampling

يمكن تعريف أسلوب العينات الحكمية بأنه الأسلوب الذي يعتمد على خبرة المراجع وتقديره وحكمه الشخصي في تحديد حجم العينة . واختيار مفردات العينة ، وتقييم نتائج العينة . ولقد كان ولا يزال أسلوب العينات الحكمية أكثر انتشاراً واستخداماً بين المراجعين . وقد تتم المعاينة الحكمية وفقاً لقواعد معينة مثل اختبار شهرين مثلاً من السنة المالية كعينة ومراجعتها مراجعة مستندية كاملة ، بالإضافة إلى مراجعة الشهر الأول والأخير من السنة المالية نظراً لأهميتها الخاصة في اكتشاف أية تلاعب أو اختلاس أو غش . ومع ذلك فإن الأمر في النهاية لا يعدو أن يكون تقديراً وحكماً شخصياً للمراجع سواء عند تحديد حجم العينة واختيار مفرداتها ومدى تمثيلها للمجتمع محل المراجعة .

أسلوب العينات الإحصائية :

يعتمد أسلوب العينات الإحصائية أساساً على قوانين الاحتمالات عند اختيار العينة وتحديد حجمها وتحديد درجة الثقة في نتائجها . أي أنه يتم اختيار العينة وتحديد حجمها وتحديد درجة الثقة في نتائجها على أساس إحصائي وتكون نتائج العينة قابلة للقياس أو التفسير الإحصائي . ورغم ذلك فإن العينات الإحصائية لا تنفي الحكم الشخصي للمراجع بصفة كلية ، فالمراجع يمارس حكمه وتقديره الشخصي عند تحديد معدل الخطأ المقبول ، درجة دقة العينة ، ومستوى الثقة .

والمعاينة ــ الحكمية والإحصائية ــ عبارة عن عملية اختيار عينة من مجموعة كبيرة من العناصر (تسمى المجتمع) واستخدام خصائص العينة للحكم على خصائص المجتمع ككل . إلا أنه يلاحظ أن أي عينة تخضع بطبيعتها لخطر (يسمى خطأ المعاينة) يرتبط به دائماً درجة من المخاطر بأن المعاينة قد تؤدي إلى التوصل إلى نتائج خاطئة عن المجتمع .

ويوضح الشكل التالي العلاقة بين أسلوب العينات الحكمية وأسلوب العينات الإحصائية ارتباطاً باختبارات المراجعة :

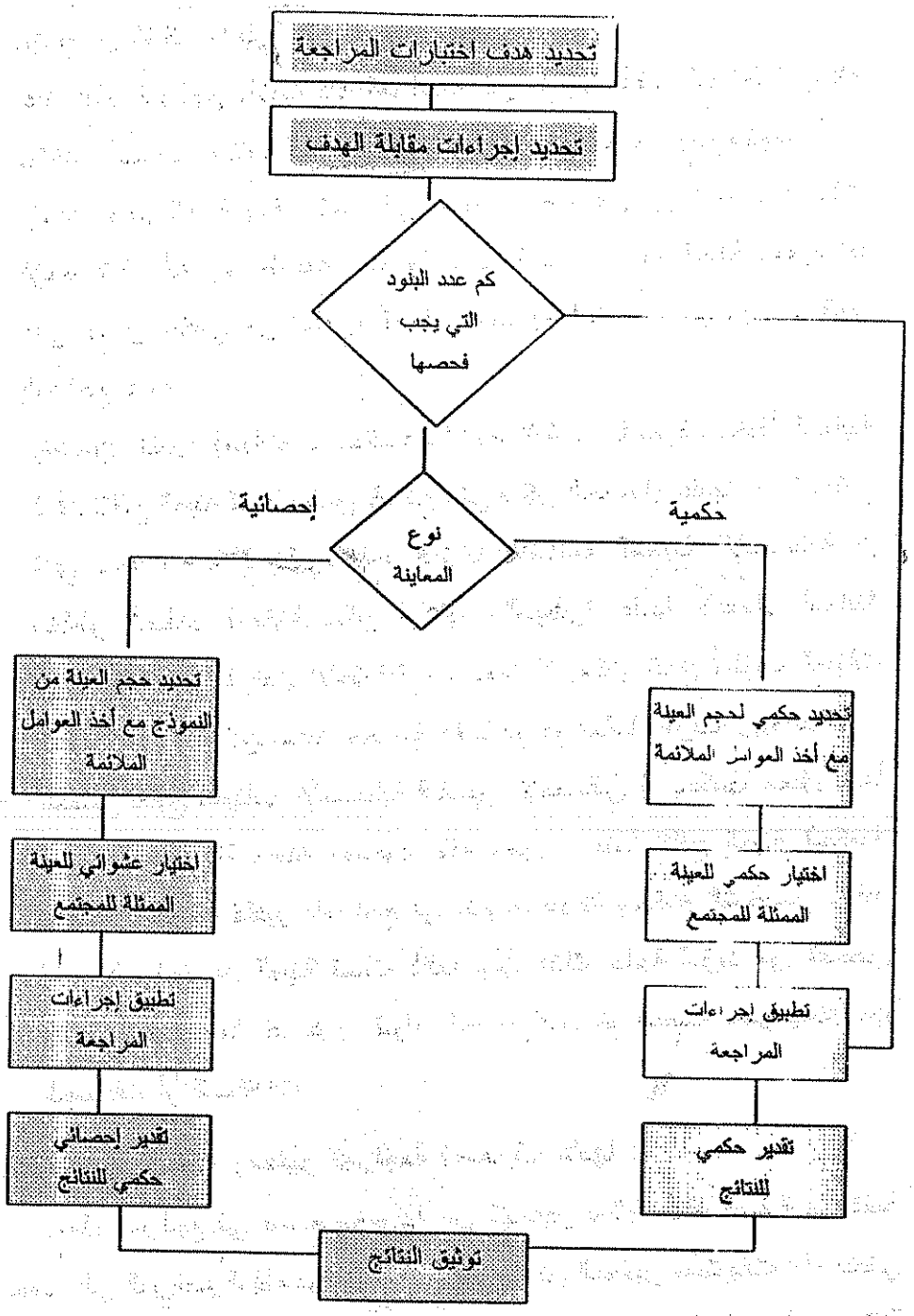

العلاقة بين المعاينة الحكمية والمعاينة الإحصائية

يتضح من الشكل ما يلي :

- عند قيام المراجع باختبارات المراجعة في ضوء هدف المراجعة يمكنه استخدام أسلوب العينات الحكمية أو العينات الإحصائية أو يجمع بينهما .
- يتحدد حجم العينة ومفرداتها على أساس موضوعي في أسلوب العينات الإحصائية لأنه يتم بطريقة رياضية ، بينما يتحدد حجم العينة ومفرداتها على أساس حكمي في أسلوب العينات الحكمية اعتماداً على خبرة وتقدير المراجع نفسه .
- يتضمن اختيار العينات ــ الحكمية والإحصائية ــ ما يعرف بخطأ المعاينة إذ أن نتائج العينة قد لا تعكس النتائج التي يمكن الحصول عليها من المجتمع الذي سحبت منه العينة . وأحد المزايا الأساسية للمعاينة الإحصائية أن مخاطر أخطاء المعاينة يمكن قياسها والسيطرة عليها لاعتماد المعاينة الإحصائية على قوانين الاحتمالات . بينما لا يمكن اتباع أسلوب العينات الحكمية من ذلك لأن تحديد حجم مفرداتها لم يتم أساساً بطريقة رياضية .
- تخضع نتائج العينات الإحصائية للتفسير الإحصائي إذ يحكمها معدل خطأ معين ودرجة دقة معينة ومستوى ثقة معين ، بينما نتائج العينة الحكمية يخضع تفسيرها لتقدير المراجع في ضوء خبرته وحكمه الشخصي . فقد يقرر المراجع أن العينة ليست كافية وأن هناك حاجة لمزيد من الفحص والمراجعة . كما قد يقرر قبول الجزء الذي تم فحصه ومراجعته من الحسابات أو المستندات .

العلاقة بين المعاينة ومعايير المراجعة المتعارف عليها :

يعمل المراجع في ضوء مجموعة من المعايير تمثل أهدافاً نوعية أو كيفية يجب على المراجع الوفاء بها ، وبمعنى آخر تعتبر المعايير مستويات أداء ينبغي على المراجع بلوغها أو الوفاء بها . وأهم خصائص هذه المعايير أنها بمثابة مقاييس للحكم على أداء المراجع ، كما أنها متعارف عليها ومقبولة بين أغلب

أعضاء المهنة ، وتتعلق هذه المعايير بشخص المراجع (المعايير العامة) ، والعمل الميداني للمراجعة ، وإعداد تقارير المراجعة ، ولقد صدرت هذه المعايير عن المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين منذ أكثر من نصف قرن من الزمن في ثلاثة مجموعات تضم عشرة معايير هي (المعايير العامة) ، (معايير العمل الميداني) ، (معايير إعداد التقدير) .

وتشير نشرة معايير المراجعة رقم (٣٩) إلى تعريف المعاينة في مجال المراجعة بأنها : "تطبيق إجراءات المراجعة على أقل من ١٠٠% من البنود محل المراجعة سواء كانت مكونات رصيد حساب معين أو مجموعة من المعاملات كي يتمكن المراجع من جمع وتقييم الأدلة بهدف تقييم خاصية معينة أو صحة رصيد معين" . ويتبين من ذلك التعريف أن المعاينة في مجال المراجعة تعني فحص عدد محدود من البنود (مفردات العينة) يتم سحبها من مجموعة أكبر من البنود (المجتمع محل الفحص) ، وذلك من أجل تعميم النتائج التي يتم التوصل إليها من العينة على المجتمع ككل .

والتساؤل الآن هل تلزم أو تعوق معايير المراجعة استخدام أسلوب العينات الإحصائية ؟

استخدام العينات الإحصائية في المراجعة مسموح به في ظل معايير المراجعة المتعارف عليها ولكن ذلك ليس ملزماً ولا يقلل من أهمية استخدام المراجع لتقديره وحكمه الشخصي . ومعايير المراجعة تتسم بالعمومية مما يجعلها قادرة على استيعاب أي تطورات جديدة مثل استخدام العينات والحاسب الآلي . وبالتالي فإن هذه التطورات يمكن أن تساعد في الوفاء بمعايير المراجعة بشكل أفضل .

ولقد تأكد ذلك في تقرير المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين التي تضمنت إمكانية اعتبار المعاينة الإحصائية أداة من أدوات المراجعة وأن معايير

المراجعة المتعارف عليها تتسع لتقبل استخدام المعاينة الإحصائية إذا توافرت شروط استخدامها . أيضاً إمكانية استخدام المعاينة الإحصائية ولكن ليس بشكل إلزامي . بالإضافة إلى ذلك استخدام مثل هذه الأساليب يعطي بعض المقاييس الإحصائية لنتائج الفحص مثل القيمة الإجمالية لأحد مفردات القوائم المالية أو إجمالي قيمة الخطأ في هذا البند .

ينبغي أن يدرك المراجع عند استخدام المعاينة الإحصائية في المراجعة انطباق معايير المراجعة المتعارف عليها فعلى سبيل المثال :

(١) معيار كفاية تأهيل المراجع . التقيد بهذا المعيار يتطلب أن يكون المراجع على دراية وكفاية كبيرة في استخدام أسلوب العينات الإحصائية .

(٢) معيار دراسة وفحص هيكل الرقابة الداخلية . التقيد بهذا المعيار يتطلب ربط درجة الثقة بمدى الاعتماد على هيكل الرقابة الداخلية . فالمراجع يختار درجة ثقة أقل في ظل هيكل رقابي جيد ووجود إجراءات أخرى للمراجعة وبالتالي يختار المراجع حجم عينة صغير . كما يختار المراجع درجة ثقة أكبر كلما قل اعتماده على الرقابة الداخلية والإجراءات الأخرى وبالتالي يختار حجم عينة كبيرة[*] .

(٣) معيار جمع وتقويم أدلة الإثبات الكافية والصالحة كأساس لتكوين رأي المراجع عن صدق وعدالة القوائم المالية . ويرتبط بذلك إمكانية الربط بين الخطأ المعياري المقبول للمراجع والأهمية النسبية للأخطاء وصدق وعدالة القوائم المالية . وأيضاً الربط بين درجة الثقة ومعقولية الأساس الدي يستند إليه المراجع عند تكوين رأيه في صدق وعدالة القوائم المالية .

---

[*] مزيد من التفاصيل : د. نجيب الجندي ، د. زكريا الصادق ، "دراسات في مراجعة الحسابات" ١٩٩٥ ، ص ٢١٣.

الربط بين اختبارات المراجعة والمعاينة الإحصائية

يتمثل الهدف الرئيسي للمراجع الخارجي في إبداء الرأي الفني المحايد في مدى صدق وعدالة القوائم المالية . ويتطلب تكوين هذا الرأي تحقيق أهداف المراجعة الستة التالية عند مراجعة وتحقيق أرصدة القوائم المالية :

١ – شرعية وصحة العمليات ٢ – الملكية

٣ – الوجود ٤ – استقلال الفترة المالية

٥ – التقييم ٦ – العرض الصادق أو العادل

وعلى أساس هذه الأهداف تتحول معايير المراجعة إلى إجراءات أي خطوات لازمة لتحقيق هدف المراجعة ، كما أنها تعتبر الأساس في تصميم مدخل مراجعة فعال يتم تنفيذه بكفاءة . ورغم اختلاف المدخل من عملية مراجعة لأخرى يجب أن يأخذ المدخل في اعتباره طبيعة اختبارات المراجعة التي يمكن القيام بها ، التوقيت المناسب لتنفيذ اختبارات المراجعة ، مستوى الأهمية النسبية الواجب استخدامه عند القيام باختبارات المراجعة ومستويات الثقة التي يجب استخدامها في الاختبارات المختلفة[*] . هناك ثلاثة أنواع أساسية لاختبارات المراجعة هي :

١ – اختبارات الالتزام بنظام الرقابة الداخلية .

٢ – اختبارات التحقق التفصيلية من صحة واكتمال و/أو أرصدة القوائم المالية

٣ – اختبارات التحقق التحليلية من معقولية بنود القوائم المالية .

اختبارات الالتزام بنظام الرقابة الداخلية

تعتبر اختبارات الالتزام إجراءات مراجعة مصممة لفحص ما إذا كانت إجراءات الرقابة الداخلية وقواعدها الأساسية التي وضعها العميل يتم تطبيقها

---

[*] مزيد من التفاصيل : دليل المراجعة. مكتب عبد العزيز الراشد ، الرياض السعودية، ١٩٨٥، ص٣٤١.

بالصورة المحددة في وصف النظام وفي استقصاء الرقابة الداخلية . وإذا توصل المراجع بعد إجراء هذه الاختبارات إلى أن هناك درجة كافية من الالتزام بإجراءات الرقابة الداخلية وقواعدها الأساسية يمكنه الاعتماد على النظام وبالتالي تخفيض نطاق اختبارات التحقق . وتتعلق اختبارات الالتزام بإجراءات وقواعد الرقابة الداخلية ونوعية الالتزام وصلاحيات ومسئوليات الشخص المختص بالتنفيذ . ومن الأمثلة على اختبارات الالتزام قيام المراجع بفحص عينة من صور فواتير البيع عن الفترة محل المراجعة للتأكد من توقيع كل فاتورة بالموافقة على منح ائتمان للعميل وفقاً للإجراءات التي أقرتها إدارة المنشأة . وهناك نوعان من اختبارات الالتزام التي يمكن أن يقوم بها المراجع :

(أ) فحص أدلة وقرائن الالتزام بما في ذلك فحص السجلات والمستندات وتقارير الحاسب الإلكتروني والتسويات وما شابه وذلك للتأكد من وجود قرينة تقنعه بأن إجراءات الرقابة المحددة قد تم تنفيذها بصورة سليمة (مثلاً التوقيع على فواتير المورد بما يفيد مطابقتها مع تقارير الاستلام المتعلقة بها) .

(ب) إعادة تنفيذ الإجراءات بما في ذلك تكرار الخطوات التي نفذها موظفو العميل بصفة كلية أو جزئية للتأكد من أن قرينة الالتزام الظاهرة على الدفتر أو السجل أو المستند أو التقرير تمثل تنفيذ الإجراءات فعلاً (مثلاً مطابقة فواتير الموردين مع تقارير الاستلام بمعرفة المراجع للتأكد من أن توقيع الموظف المسئول على الفاتورة يمثل قيامه فعلاً بإجراء هذه المطابقة).

ويوضح الشكل التالي بعض الأمثلة لاختبارات الالتزام وإعادة التنفيذ :

طبيعة الإجراء	أمثلة للاختبارات
١- الرقابة على الحركة الفعلية للبضاعة (الاستلام، الشحن، المردودات، الخدمات المؤداة، البضاعة بالمخازن).	- زيارة القسم المختص - فحص المستندات مصدر الحركة الأولى - فحص تقارير الأخطاء - ملاحظة الإجراءات المتبعة بهدف التحقق من أن البضاعة : أ - تتم حركتها على أساس سليم ب- مراجعة وصفها وكمياتها ج - تسجيل حركة البضاعة بطريقة صحيحة
٢- اختبار صحة العمليات الحسابية .	(١) التأكد من وجود ما يدل على أن العمليات الحسابية قد تمت مراجعتها بمعرفة شخص مستقل . (٢) إعادة تنفيذ إجراءات مراجعة العمليات عن طريق اختبار صحة العمليات الحسابية على عينة من المستندات (فواتير البيع، فواتير الشراء ، ... الخ) .
٣- تلخيص وترحيل العمليات إلى حسابات المراقبة بالأستاذ العام .	(١) فحص المبالغ المرحلة إلى حسابات المراقبة بالأستاذ العام والتأكد من أن التحصيل تم بمعرفة شخص مستقل من واقع المجاميع المسجلة في السجلات المختلفة . (٢) إعادة تنفيذ إجراء الرقابة الداخلية عن طريق اختبار الآتي أ - الترحيل إلى حسابات المراقبة بالأستاذ العام ب- جمع اليوميات ج - مطابقة سجلات المجموعات وتسويتها مع مجموع المستندات
٤- المحافظة على كلمة السر في الكمبيوتر .	بعد موافقة العميل : أ - اختبار فعالية كلمة السر باستخدام كلمة سر غير واردة والتأكد من رفضها . ب- اختبار فعالية كلمة السر باستخدام كلمة سر صالحة لأحد الملفات للتوصل إلى ملف آخر لا تصلح له كلمة السر .

الشكل (١-١) اختبارات الالتزام

اختبارات التحقق التفصيلية

تعتبر اختبارات التحقق إجراءات مراجعة الهدف منها التأكد من عدم وجود أخطاء مالية هامة في العمليات وأرصدة القوائم المالية ، ويعتبر وجود هذه الأخطاء دليلاً قاطعاً على عدم صحة أو اكتمال العمليات أو الأرصدة . وتكون مسئولية المراجع عند اكتشافها هي تحديد مدى أهميتها حتى يتسنى له اتخاذ الإجراء المناسب بخصوصها . ومن أمثلة اختبارات التحقق التفصيلية :

- مقارنة صورة فاتورة البيع مع مستندات الشحن لمطابقة الكمية المشحونة مع الكمية التي حررت على أساسها فاتورة البيع .
- إعادة جمع فاتورة البيع للتأكد من صحة المجموع .
- تأييد أرصدة حسابات العملاء .
- دراسة نسبة معدل إجمالي الربح ومقارنتها بالسنوات السابقة للتحقق من معقولية بند المخزون السلعي وبند تكلفة البضاعة المباعة .

ويوضح الشكل التالي نموذجاً لبرنامج أحد اختبارات صحة واكتمال العمليات في دورة المشتريات والدائنين والمدفوعات .

١ – التأكد من أن عمليات الشراء المسجلة تمثل بضاعة وخدمات مستلمة لصالح العميل .
٢ – التأكد من أن عمليات الشراء معتمدة .
٣ – التأكد من أن عمليات الشراء قد تم تسجيلها .
٤ – التأكد من أن جميع المدفوعات النقدية مسجلة وبطريقة صحيحة .

الاختبارات	التخطيط		العمل المنفذ		ملاحظات
	النطاق	الوقت التقديري	الوقت الفعلي	المراجع	
– اختبار عينة من القيود في سجل أذون السداد خلال الفترة محل الفحص والحصول على المستندات المؤيدة للقيود. أ– مقارنة قيد سجل أذون السداد مع فاتورة المورد ومطابقة التاريخ والمبلغ المدفوع له واختبار صحة الفاتورة . ب– تأكد أن الفاتورة مدعمة بأمر الشراء وتقرير الاستلام .					

الشكل (١–٢) اختبارات التحقق

ويمكن فهم طبيعة كل من اختبارات الالتزام واختبارات التحقق بصورة أفضل عن طريق فحص الفروق بينهما . تختلف اختبارات الالتزام عن اختبارات التحقق من ناحية أن الخطأ في اختبارات الالتزام يدل فقط على احتمال وجود أخطاء تؤثر على قيمة البنود في القوائم المالية . وتعتبر أخطاء

عدم الالتزام هامة نسبياً في حالة ما إذا كانت تحدث بصورة متكررة تجعل المراجع يعتقد بوجود أخطاء مالية هامة نسبياً في القوائم المالية وبالتالي يكون من الضروري القيام باختبارات التحقق لتحديد ما إذا كانت هناك أخطاء مالية قد وقعت بالفعل أم لا . فعلى سبيل المثال إذا كان النظام الرقابي يتطلب قيام موظف مستقل بمراجعة فواتير البيع من ناحية الكمية والسعر والعمليات الحسابية ثم يقوم بالتوقيع على كل فاتورة بما يفيد قيامه بهذا العمل . هنا قد يتمثل اختبار الالتزام بهذا الإجراء في قيام المراجع بفحص عينة من صور فواتير البيع للتحقق من وجود توقيع الموظف المختص ، فإذا كان هناك عدد من هذه الفواتير لا تحمل توقيع الموظف المختص يجب على المراجع متابعة ذلك عن طريق القيام باختبارات التحقق عن طريق توسيع اختبار صور فواتير البيع لتشمل مراجعة الأسعار والعمليات الحسابية أو عن طريق زيادة حجم العينة التي يتم اختيارها لدعم حسابات المدينين .

اختبارات التحقق التحليلية

تهدف هذه الاختبارات إلى التحقق من معقولية بنود القوائم المالية بصورة عامة ، وبالتالي تساعد المراجع في تقييم ما إذا كانت أرصدة الحسابات تتضمن أخطاء أم لا ، وتتطلب إجراءات التحقق التحليلية درجة عالية من المهارة والخبرة نظراً لأن تفسير نتائجها يخضع للتقدير الشخصي بدرجة كبيرة ، وتتم هذه الاختبارات عن طريق قيام المراجع بمقارنة أرصدة البنود للفترة الحالية مع أرصدة السنوات السابقة واختبار العلاقات المنطقية بين عناصر القوائم المالية عن طريق حساب بعض النسب المئوية وتحليل الارتباط بين هذه العناصر .

وفيما يتعلق بتوقيت اختبارات المراجعة أنظر الشكل التالي :

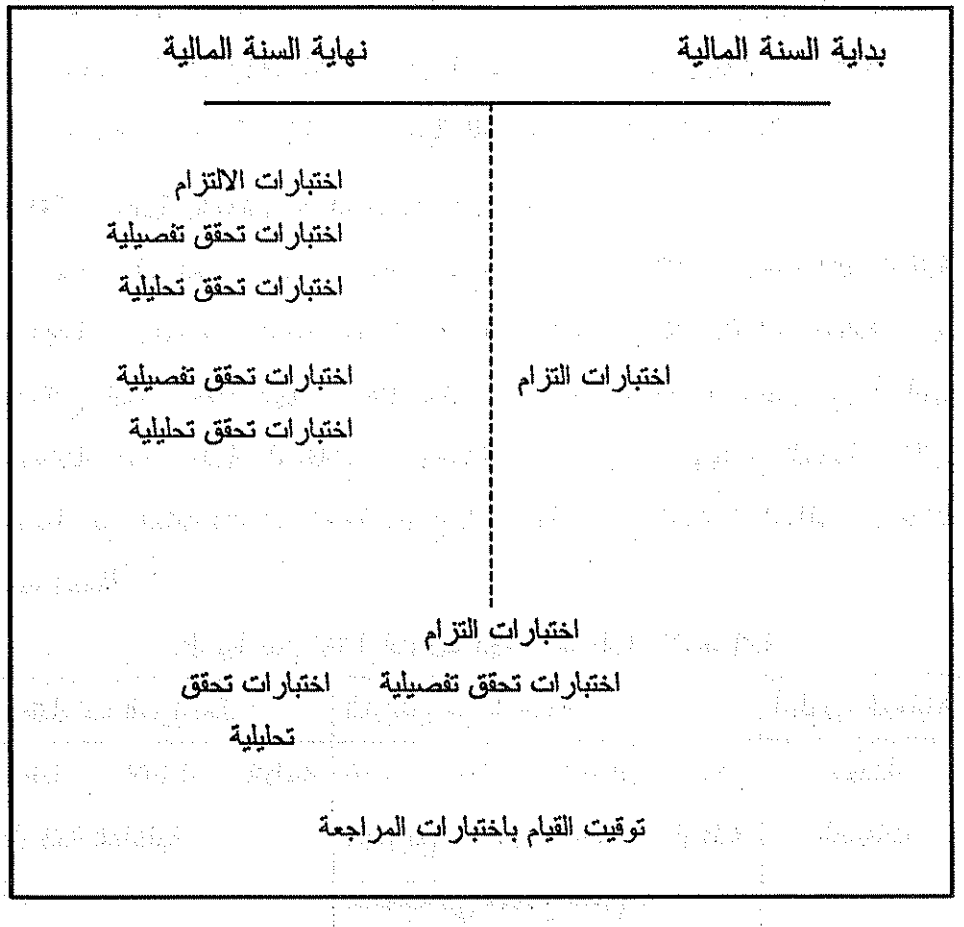

يتبين من الشكل السابق أن توقيت القيام باختبارات المراجعة على النحو التالي:

(١) من الناحية المثالية يجب القيام باختبارات الالتزام بعد انتهاء السنة المالية لأن ذلك يمكن المراجع من اختبار نظم الرقابة كلها دون أن يكون هناك فاصل بين اختبارات الالتزام واختبارات التحقق التفصيلية في نهاية السنة .

(٢) اختبارات التحقق التفصيلية تتم أثناء السنة عندما لا يمكن للمراجع الاعتماد على إجراءات وقواعد النظام الرقابي وبالتالي يجب أن تخضع العمليات التي حدثت أثناء الفترة موضع المراجعة لاختبارات التحقق . وإذا كان حجم نشاط منشأة العميل كبيراً يمكن القيام باختبارات التحقق بصورة مستمرة خلال السنة محل المراجعة .

(٣) اختبارات التحقق التحليلية يتم القيام بها عادة بعد القيام باختبارات التحقق التفصيلية للعمليات للفترة محل الفحص وقبل القيام باختبارات التحقق من صحة أرصدة الحسابات في نهاية الفترة التي تخضع للمراجعة .

علاقة المعاينة بالهدف من اختبارات المراجعة

يمكن للمراجع تصميم عينات بغرض اختبار الالتزام بإجراءات الرقابة الداخلية ، ولغرض تحديد القيمة الإجمالية لأحد مفردات القوائم المالية ، أو إجمالي قيمة الخطأ فيها . وهنا يمكن للمراجع استخدام أسلوبين من أساليب المعاينة هما معاينة الصفات ، ومعاينة المتغيرات . ويوضح الجدول التالي الربط بين اختبارات المراجعة ونوع المراجعة ونوع المعاينة المطلوب وهدف المراجعة[*] "

الربط بين اختبارات المراجعة والمعاينة الإحصائية

اختبارات المراجعة	الغرض من المعاينة	أسلوب المعاينة
اختبار الالتزام بأنظمة الرقابة الداخلية	تقدير معدل الانحراف (عدم الالتزام) عن أنظمة الرقابة الداخلية في مجتمع معين .	معاينة الصفات
اختبارات التحقق (أرصدة القوائم)	تقدير القيمة الإجمالية لمجتمع معين أو تقدير إجمالي قيم الخطأ في هذا المجتمع	معاينة المتغيرات

---

[*] مزيد من التفاصيل : Boyton and Kell- Modern Auditing. 1996

المفاهيم والمصطلحات الأساسية في المعاينة الإحصائية

قبل مناقشة استخدام أساليب المعاينة الإحصائية في المراجعة وتنفيذ الاختبارات السابقة يكون من المفيد توضيح بعض المفاهيم والمصطلحات الأساسية في المعاينة الإحصائية .

المجتمع : مجموعة عناصر أو بنود أو مفردات ذات طبيعة مشابهة محددة جيداً والتي يرغب المراجع في فحصها . ومن أمثلة المجتمعات محل الفحص فواتير العملاء ، فواتير الشراء ، مجموعة حسابات العملاء ، مجموعة حسابات الموردين ، جميع مفردات المخزون ، قيود اليومية المتعلقة بأحد الحسابات .

العينة : هي الجزء (المفردات أو البنود أو العناصر) الذي يتم اختيارة للحكم على المجتمع . كما هو الحال عند فحص الدقة الحسابية لـــ ١٥٠ فاتورة شراء من بين ٢٠٠٠٠ فاتورة شراء للحكم على الدقة الحسابية لفواتير الشراء ككل .

المعاينة : هي عملية اختيار العينة من المجتمع . ارتباطاً بالمثال السابق المعاينة هي عملية اختيار ١٥٠ فاتورة شراء (العينة) من بين الـــ ٢٠٠٠٠ فاتورة شراء (المجتمع) .

وحدة المعاينة : تقسم المادة المراد معاينتها إلى وحدات تسمى وحدات المعاينة، وبالتالي فإن وحدة المعاينة تعني المفردة الواحدة في المجتمع المراد معاينته ، ومن أمثلتها حساب العميل في مجتمع حسابات العملاء، وقد تكون وحدات المعاينة مستندات أو قيود يومية .

الإطار : جميع وحدات المعاينة أو مفرداتها والتي يرى المراجع أنها في متناول يده وقد يتفق كل من الإطار والمجتمع بحسب ما إذا كانت المفردات في متناول المراجع أم لا . ويمكن اعتبار الإطار هو القائمة المكونة من

"ن" وحدة معاينة التي يتكون منها المجتمع . وكمثال للإطار عدد من البطاقات أو الإشعارات أو الفواتير .

الاحتمال الإحصائي : تعتمد المعاينة الإحصائية على استخدام قوانين الاحتمالات عند اختيار العينات . وأكثر تفسيرات الاحتمالات ملاءمة في مجال المراجعة تتضمن الاحتمال الموضوعي (التكرار النسبي الذي يعتمد على قوانين الفرصة ، أي أن كل مفردة في المجتمع لها فرصة متساوية للاختيار في العينة) ، وأيضاً الاحتمال الشخصي حيث يعتبر الاحتمال مقياساً لحكم المراجع وتقديره كما هو الحال عندما يعطي المراجع تقديراً معيناً لوجود انحراف في النظام الرقابي أو تحريف في السجلات .

الدقـــة : هي الحد الأقصى لكمية الخطأ (إما في معدل الحدوث أو في القيمة) الذي يمكن أن يقبله المراجع عند تقدير العينة . وتعتبر الدقة مقياساً لدرجة التطابق أو القرب في نتيجة العينة لقيم المجتمع . ويعبر عن الدقة في شكل مدى من القيم ± حول نتائج العينة . وتمثل الدقة المدى المتوقع خلال مقابلة الخاصية الموجودة في العينة للخاصية الحقيقية (غير معلومة عادة) في المجتمع موضوع المراجعة . ويحدد المراجع عادة درجات الدقة في شكل مدى يحتمل أن يقع بين حده الأعلى وحده الأدنى معدل الأخطاء في مجتمع معين . فإذا كان المراجع بصدد فحص الأجور وتبين له معدل خطأ متوقع (معدل تكرار الخطأ في العينة هو ٢% . وبفرض أن المراجع يقبل درجة دقة ±١% فإن ٣% (٢%+١%) تمثل الحد الأعلى للدقة وأن ١% (٢%-١%) تمثل الحد الأدنى للدقة . وقد يعبر عن مدى الدقة في شكل قيم مالية مثال ±

١٠٠٠ جنيه . بمعنى أن معدل الخطأ الذي يقبله المراجع ينبغي ألا يزيد أو يقل عن ١٠٠٠ جنيه في نتيجة العينة لقيم المجتمع .

مستوى الثقة : (درجة الوثوق والاعتماد على نتائج العينة) يعبر عن الثقة باعتبارها مقياساً لاحتمال وقوع تقدير العينة خلال الحدود المقترحة . أي أنها مقياساً لدرجة ثقة المراجع في أن العينة تمثل المجتمع تمثيلاً صادقاً ، وأن نتائجها لن تتجاوز حدود الدقة المقترحة من قبل وتصاغ الثقة عادة في شكل نسبة مئوية مثلاً درجة ثقة ٩٥% معناها أن المراجع متأكد في ٩٥% من الحالات من أن العينة تمثل المجتمع . وأن ٥% من الحالات (١-٩٥%) تمثل معدل خطأ أو نسبة مخاطرة بأن الأخطاء في العينة ستقع خارج حدود الدقة المرسومة من قبل . وعلى ذلك فإن درجة الوثوق والاعتماد على نتائج المعاينة تمثل تعبير رياضي وإحصائي عن الدقة في نتائج العينة .

خطط المعاينة : هي مجموعة الإجراءات الخاصة باستخدام العينات الإحصائية لتحقيق هدف محدد من أهداف المراجعة . ويتضمن تطبيق خطة المعاينة بواسطة المراجع الخطوات الخمس التالية :

١- تحديد أهداف وطبيعة الاختبار .

٢- تحديد طرق المعاينة .

٣- تحديد حجم العينة .

٤- اختيار مفردات العينة .

٥- تقييم نتائج العينة .

ويمكن القول بأن خطط المعاينة الأكثر استخداماً بواسطة المراجعة يتضمن معاينة الصفات ومعاينة المتغيرات عند القيام باختبارات المراجعة .

حجم العينة : يتم تحديد حجم العينة في ظل أسلوب العينات الإحصائية إما باستخدام معادلات رياضية معينة أو باستخدام الجداول الإحصائية الخاصة بتحديد حجم العينة ، وتمتاز هذه الجداول بسهولة استخدامها وملاءمة تطبيقها في مجال المراجعة . ويمكن القول بأن درجة الدقة ومستوى الثقة تزيد بزيادة حجم العينة ، أي أنه كلما كانت الدقة التي يتطلبها المراجع كبيرة ومستوى الثقة مرتفع ، كلما كان حجم العينة المطلوب كبيراً .

مخاطر المعاينة والمخاطر الأخرى

تحدث مخاطر المعاينة إذا كانت العينة التي يسحبها المراجع لا تتضمن نفس خصائص المجتمع التي يتمتع بها المجتمع ككل . وبالتالي تكون استنتاجات المراجع غير سليمة لأن العينة لا تمثل المجتمع فيما يتعلق بالخاصية موضوع الاختبار . فالعينة قد تتضمن نسبة خطأ أكبر أو أقل مما يحتويه المجتمع ككل . وتتناسب مخاطر المعاينة عكسياً مع حجم العينة ، ويتم تبويب مخاطر المعاينة إلى الأقسام التالية :

الاختبارات الأساسية :

(أ) مخاطر ألفا Alpha Risk أي مخاطر القبول الخاطئ مثل رفض المراجع لقوائم مالية صحيحة بناء على فحص العينة . ويترتب على ذلك أن المراجع قد يوسع من اختباراته وبالتالي تزيد تكلفة عملية المراجعة لإنجاز أعمال غير ضرورية ويطبق عليها أيضاً مخاطر من النوع الأول .

(ب) مخاطر بيتا Beta Risk أي مخاطر القبول الخاطئ (مثل قبول قوائم مالية بها أخطاء بقدر غير مقبول تجعلها غير صحيحة جوهرياً). ويطلق عليها أيضاً مخاطر من النوع الثاني .

اختبارات الالتزام :

(جـ) مخاطر تدنية تقدير خطر الرقابة (بأقل من اللازم) حيث يتم تقدير خطر الرقابة ــ بناء على فحص العينة ــ عند مستوى أقل من المستوى الحقيقي لفعالية الرقابة الداخلية .

(د) مخاطر المغالاة في تقدير خطر الرقابة (بأكثر من اللازم) حيث يتم تقدير خطر الرقابة ــ بناء على فحص العينة ــ عند مستوى أعلى من المستوى الحقيقي لفعالية الرقابة الداخلية .

مخاطر غير المعاينة :

تنشأ المخاطر الأخرى (مخاطر غير المعاينة) من عوامل أخرى غير المعاينة ، كأن تكون الأخطاء التي ترتكب عند مراجعة العينة ، مثل استخدام أسلوب المصادقات بشكل غير ملائم ، أو استخدام مستندات تدعيم غير مناسبة . ويمكن التحكم في تلك المخاطر عن طريق تخطيط عملية المراجعة بشكل كاف وجيد والالتزام بمعايير المراجعة بشكل عام .

أساليب الاختيار العشوائي لمفردات العينة :

ينبغي أن يتم اختيار مفردات العينة من إطار المجتمع على أساس عشوائي . ويتمثل العامل الأساسي الذي يعتمد عليه الاختيار العشوائي غير المقيد في أن أي عنصر أو مفردة في المجتمع يكون له فرصة متساوية للاختيار ضمن العينة. ورغم أن الاختيار العشوائي سيؤدي إلى اختيار عينة غير متحيزة ، إلا أن ذلك لا يعني بالضرورة أن تكون هذه العينة ممثلة للمجتمع الذي سحبت منه. ويتم الاختيار العشوائي لمفردات العينة بالطرق التالية :

(١) استخدام جداول الأرقام العشوائية .

(٢) استخدام أسلوب المعاينة المنتظمة .

(٣) استخدام أسلوب المعاينة العنقودية .

استخدام جداول الأرقام العشوائية

قام الإحصائيون بتطوير جداول الأرقام العشوائية وهي عبارة عن مجموعة قوائم (صفحات) يتضمن كل منها مجموعة من الأرقام مرتبة في شكل أعمدة عشوائية من خمسة أرقام . والغرض من الأعمدة هو تسهيل اختيار الأرقام .

ويتطلب استخدام جداول الأرقام العشوائية في اختيار مفردات العينة ما يلي :

- أهمية ترقيم مفردات المجتمع محل الفحص .
- إجراء مقابلة بين أرقام الجداول العشوائية وبنود أو مفردات المجتمع محل الفحص .
- اختيار نقطة بداية سواء كانت في أول الجدول أو وسطه أو في أي مكان آخر ، ولكن بشرط عدم التحيز في اختيار رقم معين كنقطة بداية .
- اختيار مسار منتظم يستخدم في قراءة أرقام الجدول وقد يكون المسار من (أعلى إلى أسفل) أو من (أسفل إلى أعلى) ، كما قد يكون المسار أفقياً (من اليمين إلى اليسار) أو من (اليسار إلى اليمين) ويراعى أهمية الثبات في استخدام المسار .
- ترتيب الأرقام العشوائية المختارة .

(أنظر جدول الأرقام العشوائية ــ ملحق رقم (١) في نهاية هذا الفصل)

مثـــال :

بافتراض أن المراجع القانوني لشركة المبارك التجارية عند قيامه بفحص فواتير البيع لعملاء الشركة تبين له أن عددها ٨٦٤٥ فاتورة مرقمة من (١ إلى ٨٦٤٥) . وأنه قام باتباع الإجراءات اللازمة لأخذ عينة من فواتير البيع لفحصها حسابياً وأن حجم العينة ٤٠٠ فاتورة .

بافتراض أن المراجع القانوني للشركة قرر اختيار جداول الأرقام العشوائية في اختيار مفردات العينة وأنه اختار نقطة بداية قمة العمود رقم (٤) ، المسار

من أعلى إلى أسفل ، قراءة الأرقام الأربعة الأولى (توافق مع عدد أرقام المجتمع ٨٦٤٥) ، وعلى ذلك يمكن للمراجع القانوني على سبيل المثال تحديد أرقام البيع العشرة الأولى من مفردات العينة والتي تخضع للفحص الحسابي على النحو التالي :

أرقام فواتير البيع المختارة في العينة

٢٠١ ، ٨٥٣٩ ، ١٦٦٥ ، ٤٢٧٥ ، ٦٩٩٩ ، ٧٩٧ ، ١٠٢٨ ، ٥٣٩٨ ، ٣٣٢٧ . ويلاحظ أن الرقم ٩٧٢٦ يخرج عن إطار حجم مجتمع الفواتير ، لذا يتم استبعاده وذلك لعدم وجود فاتورة تحمل ٩٧٢٦ . ويمكن ترتيب أرقام فواتير البيع ترتيباً تصاعدياً على النحو التالي :

٢٠١ ، ٧٩٧ ، ١٠٢٨ ، ١٦٦٥ ، ٣٣٢٧ ، ٤٢٧٥ ، ٥٣٩٨ ، ٦١٦٨ ، ٦٩٩٩ ، ٨٥٣٩

مثـــال :

إذا كان حجم عينة قسائم الإيداع في أحد البنوك والتي يجب أن يفحصها المراجع ١٥٠ قسيمة . وأن الأرقام المسلسلة لمجموعة قسائم الإيداع عن الفترة محل المراجعة تبدأ من مسلسل ١٤٨٢ وتنتهي برقم مسلسل ٧٩٨٤ . حدد أرقام قسائم الإيداع الخمس الأولى التي يجب فحصها . افترض أن المراجع قرر اختيار (عشوائياً) الرقم الموجود في الصف الثاني تحت العمود رقم (٥) ومسار القراءة من أعلى إلى أسفل .

- يتخذ المراجع نقطة بداية الرقم ٣٠٩٩٥ ويختار الأرقام التي تتكون من أربعة أرقام فقط في توافق مع أرقام مجتمع قسائم الإيداع ١٢٨٤ – ٧٩٨٤، ثم يركز على الأعداد الأربعة من اليسار إلى اليمين .
- اختيار قسائم الإيداع الخمس الأولى كما يلي :

٣٠٩٩٥	رقم القسيمة	٣٠٩٩
٧٦٣٩٣	٠	٧٦٣٩
٠٧٨٥٦		—
٠٦١٢١		—
٢٧٧٥٦		٢٧٧٥
٩٨٨٧٢		—
١٨٨٧٦		١٨٨٧
١٧٤٥٣		١٧٤٥

يلاحظ أن الأرقام (٧٨٥ ، ٦١٢ ، ٩٨٨٧) لا تمثل قسائم موجودة في المجتمع لأن أول رقم ١٤٨٢ وآخر رقم ٧٩٨٤ .

وقد يواجه المراجع عند استخدامه جدول الأرقام العشوائية احتمال اختيار رقم عشوائي ما أكثر من مرة في هذه الحالة :

(١) إذا كانت المعاينة بدون إحلال (أي بدون إرجاع المفردة التي سبق اختيارها إلى المجتمع مرة أخرى) ، يمكن للمراجع تجاهل وتخطي هذا الرقم الذي سبق اختياره .

(٢) إذا كانت العينة بالإحلال (أي إرجاع المفردة التي سبق اختيارها إلى المجتمع مرة أخرى) ، يمكن للمراجع اختيار هذا الرقم أكثر من مرة ، وبالتالي يدخل ضمن مفردات العينة أكثر من مرة . وفي هذه الحالة سنجد في النهاية أن عدد المفردات التي تخضع للفحص يقل بالفعل عن حجم العينة بسبب تكرار وجود نفس المفردة في العينة أكثر من مرة .

ولاشك أن طريقة المعاينة بدون إرجاع أكثر واقعية وتحفظاً من طريقة المعاينة مع الإحلال لأن المراجع في النهاية سيجد عدد من المفردات المختلفة يخضع للفحص ويعادل حجم العينة التي تم تحديدها .

استخدام أسلوب المعاينة المنتظمة :

الاختيار المنتظم أو المعاينة المنتظمة طريقة أخرى بديلة لاختيار أرقام مفردات العينة عشوائياً . وينتشر استخدام هذه الطريقة في التطبيقات العملية لسهولة استخدامها وانخفاض تكاليفها . وتتضمن إجراءات استخدام المعاينة المنتظمة اختيار المفردة التي تقع في ترتيب معين يفصل ما بين كل مفردة وأخرى من المفردات التي يتم اختيارها عدد ثابت (يسمى فترة العينة) . مع تحديد نقطة بداية عشوائية . بعد ذلك يبدأ المراجع في اختيار كل مفردات العينة بشكل منتظم على أساس فترة العينة .

مثـــال :

بافتراض أن العدد الإجمالي لشيكات المدفوعات في شركة النيل التجارية ٥٠٠٠ شيك . وأن حجم العينة المطلوبة ١٠٠ شيك . حدد أرقام الشيكات الخمس الأولى التي تدخل في العينة باتباع أسلوب المعاينة المنتظمة في الحالات التالية :

١- اختيار المراجع نقطة بداية عشوائية واحدة هي الشيك رقم ١٧٥ .

٢- اختيار المراجع خمسة نقاط بداية عشوائية هي الشيكات التي تحمل أرقام ١٠٠، ١٠٠٠، ٢٢٥، ٣٠٠٠، ٣٢٨٠ .

- يحدد المراجع الرقم الذي يحدد الترتيب أو فترة العينة .

$$\text{فترة العينة} = \frac{\text{حجم المجتمع}}{\text{حجم العينة}} = \frac{٥٠٠٠}{١٠٠} = ٥٠$$

- في حالة اختيار نقطة بداية عشوائية واحدة يختار المراجع كل مفردة ترتيبها ٥٠ قبل وبعد نقطة البداية العشوائية . وبذلك فإن الشيكات الخمسة الأولى تحمل أرقام ٢٥ ، ٥٠ ، ١٢٥ ، ١٧٥ ، ٢٢٥ يجب أن تدخل في العينة وهكذا عند اختيار باقي مفردات العينة .

- في حالة تعدد نقاط البدء العشوائي :

$$\text{عدد العينات الفرعية} = \frac{١٠٠}{٥} = ٢٠$$

$$\text{فترة العينة (الترتيب)} = \frac{٥٠٠٠}{٢٠} = ٢٥٠$$

- يختار المراجع كل شيك ترتيبه ٢٥٠ قبل وبعد نقطة البدء العشوائية .

وهنا يختار المراجع أرقام الشيكات التالية :

من نقطة البداية العشوائية الأولى الشيك رقم ٣٥٠ (١٠٠+٢٥٠)

من نقطة البداية العشوائية الثانية الشيك رقم ٧٥٠ (١٠٠٠-٢٥٠)

من نقطة البداية العشوائية الثالثة الشيك رقم ٤٧٥ (٢٢٥+٢٥٠)

من نقطة البداية العشوائية الرابعة الشيك رقم ٢٧٥٠ (٣٠٠٠-٢٥٠)

من نقطة البداية العشوائية الخامسة الشيك رقم ٣٠٣٠ (٣٢٨٠-٢٥٠)

ورغم سهولة تطبيق أسلوب المعاينة المنتظمة نسبياً إلا أنه يجب أن يحتاط المراجع في استخدامه حيث أنه قد يؤدي إلى تحيز في اختيار العينة إذا كانت مفردات العينة مرتبطة بطريقة معينة . وعلى الناحية الأخرى فإن أسلوب المعاينة المنتظمة يمكن المراجع من اختيار عينة من مجتمع ليس مرقماً . فإذا كانت المستندات غير مرقمة فلا داعي لترقيمها عند استخدام أسلوب المعاينة المنتظمة بخلاف ما هو ضروري عند اتباع جداول الأرقام العشوائية .

استخدام أسلوب المعاينة العنقودية :

يتضمن هذا الأسلوب تقسيم المجتمع إلى مجموعات (عناقيد) ثم اختيار بعض العناقيد عشوائياً لغرض الفحص . وتكون نقطة البداية هي المجموعة أو العنقود ، وبعد اختيار عينة من المجموعات بشكل عشوائي يتم اختيار بنود كل مجموعة بشكل عشوائي أيضاً .

مثـــال :

يرغب المراجع القانوني لشركة التفاح الأحمر في فحص الأخطاء الكتابية أو الحسابية في مستندات التحصيل المحفوظة في ٤٠ ملف . هنا يختار المراجع مجموعات من هذه الملفات (العناقيد) بشكل عشوائي ، ثم يختار من بين كل مجموعة عدداً من الملفات (العينة) على أساس عشوائي . ويمكن هنا استخدام جداول الأرقام العشوائية . وتعتبر الملفات المختارة في مجموعها هي العينة المطلوبة للفحص .

اختبار أنظمة الرقابة الداخلية – المعاينة الإحصائية

تستخدم اختبارات الالتزام بقواعد وإجراءات الرقابة الداخلية لتقرير ما إذا كانت أنظمة الرقابة الداخلية للعميل تعمل بطريقة تمنع أو تكشف عن التحريف الجوهري في القوائم المالية . ولا يمكن أن تستخدم المعاينة في اختبار الفعالية التشغيلية لكل أنظمة الرقابة . بوجه عام فإن المعاينة يمكن أن تستخدم فقط عندما يخلف أداء النظم الرقابية بعض الأدلة والقرائن مثل اكتمال مستند أو استيفاء توقيعات الأشخاص المختصين . تتيح أدلة وقرائن الأداء هذه للمراجعين تقرير ما إذا كانت الرقابة قد طبقت بالنسبة لكل مفردة تتضمنها في العينة . وعادة ما تقدم نتائج اختبارات أنظمة الرقابة في شكل معدل انحراف عن الأداء المقرر أو المرسوم للنظم الرقابية .

ليس بالضرورة أن يوضح الانحراف عن الأداء المقرر للنظم الرقابية التحريف في القوائم المالية . فعلى سبيل المثال إذا قرر المراجع اختيار عينة حجمها ٥٠ فاتورة بيع آجل لاختبار اعتمادها من إدارة الائتمان بواسطة الشخص المختص . تبين للمراجع وجود خمسة فواتير لا تستوفي الاعتماد المطلوب . معدل الانحراف في العينة يكون ١٠% (٥ انحرافات ÷ ٥٠ فاتورة بيع) ، ولكن القوائم المالية لم تحرف . فالفواتير الخمسة قد تمثل فواتير بيع

سليمة تم تسجيلها بشكل سليم . ومع ذلك فإن المراجع قد يستنتج من نتائج هذا الاختبار أن هناك خطر عال نسبياً لوجود فشل في اعتماد ١٠% من الفواتير ، وبالتالي سوف يستخدم المراجع هذا الدليل لزيادة المستوى المقدر لخطر الرقابة بالنسبة للمزاعم الملائمة في القوائم المالية .

خطر المعاينة بالنسبة لاختبارات أنظمة الرقابة الداخلية

Sampling Risk For Tests of Control

عند قيام المراجعين باختبارات أنظمة الرقابة الداخلية يهتمون بنوعين من خطر المعاينة :

(١) خطر المغالاة في تقدير خطر الرقابة (بأكثر من اللازم) وهو الخطر المرتبط بتقدير خطر الرقابة ــ بناء على فحص العينة ــ عند مستوى أعلى من المستوى الحقيقي لفعالية إجراءات وسياسات الرقابة الداخلية . ويرتبط هذا الخطر بكفاءة عملية المراجعة . فعندما تدفع نتائج العينة المراجعين إلى تقدير خطر الرقابة عند مستوى أعلى من المستوى الحقيقي ، يترتب على ذلك قيام المراجعين بمزيد من الاختبارات الأساسية أكثر مما تقتضيه الظروف ، إلا أنها لا تقلل من فعالية المراجعة كأداة لاكتشاف التحريف الجوهري في القوائم المالية لمنشأة العميل . ولهذا السبب لا يحاول المراجع بشكل مباشر مراقبة تقدير خطر رقابة بأكثر من اللازم .

(٢) خطر تدنية تقدير خطر الرقابة (بأقل من اللازم) . وهو الخطر المرتبط **بتقدير خطر الرقابة ــ بناء على فحص العينة ــ عند مستوى أقل من المستوى الحقيقي لفعالية إجراءات وسياسات الرقابة الداخلية . ويرتبط** هذا الخطر بفعالية عملية المراجعة وهو خطر هام للغاية . المراجع سيقلل بشكل غير ملائم نطاق الاختبارات الأساسية . وهذا التخفيض غير المبرر في الاختبارات الأساسية يقلل من الفعالية الكلية لعملية المراجعة

والدراسة الأخيرة في هذه المجموعة قد أجريت على كلا من البيئة الألمانية والبيئة الهولندية بطريقة مقارنة (Buijink et al 1998) . ولقد أوضحت الدراسة أن نسبة التركيز الرباعية كانت ٠,١٦ في السوق الألمانية و ٠,٥٢ في السوق الهولندية . ومن ناحية أخرى فإن مؤشر الاحتكار في السوق الألمانية هو ٠,٠١ وفي السوق الهولندية هو ٠,٠٧٥ مما يوضح تفاوت الوضع التنافسي في كلا السوقين رغم أن الشركات الستة العالمية تعمل في كلا السوقين . ورغم النتائج المتباينة ، فإن الدراسة وجدت أن نسبة التحولات بين المكاتب متقاربة الأمر الذي يعني أن درجة التركيز لم تؤثر على المنافسة في كلا السوقين . ولقد أرجعت الدراسة ضعف درجة التركيز ومؤشر الاحتكار في ألمانيا إلى مجوعة من القيود المفروضة على مكاتب المراجعة . من أهم هذه القيود عدم نشر أسم المكتب إلا في المؤلفات العلمية أو المؤتمرات ، عدم تقديم المكتب لأي خدمات أخرى إلى جانب المراجعة ، وأخيرا سهولة دخول مكاتب جديدة إلى السوق .

٢-٤ بعض الاستنتاجات من الدراسات السابقة

قدمت الدراسات السابقة النتائج الميدانية التي تلقى كثيرا من الضوء على طبيعة سوق خدمات المراجعة في كل بيئة من البيئات التي أجريت فيها تلك الدراسات . ومن النتائج الميدانية التي عرضناها لتلك الدراسات نستخلص الاستنتاجات الآتية :

(١) أن هناك سيطرة لعدد محدود من المكاتب على السوق . ففي كل الدراسات تقريبا زادت سيطرة أربعة مكاتب فقط على نصف السوق وذلك باستثناء سوق المراجعة في ألمانيا . وعند قياس درجة التركيز لثمانية مكاتب ارتفعت النسبة إلى ما يزيد على ٧٠% . أي أن المكاتب الأربعة التالية أضافت إلى نسبة التركيز ما يقرب من ٢٠% .

تتضمن خطة معاينة الصفات بالنسبة لاختبارات أنظمة الرقابة الداخلية عشرة خطوات هي(*) :

١- تحديد الهدف من الاختبار .

٢- تعريف الصفات والانحرافات .

٣- تعريف المجتمع الواجب معاينته .

٤- تعيين خطر تقدير خطر الرقابة بأقل من اللازم وأقصى معدل الانحراف المسموح به خطأ يمكن قبوله .

٥- تقدير معدل الانحراف المتوقع للمجتمع .

٦- تحديد حجم العينة .

٧- اختيار مفردات العينة .

٨- فحص واختبار مفردات العينة .

٩- تقييم نتائج العينة .

١٠- توثيق إجراءات المعاينة .

١ – تحديد الهدف من الاختبار Objective of the test

تهدف اختبارات أنظمة الرقابة الداخلية إلى توفير قرينة أو دليل عن فعالية تقييم وتشغيل تلك الأنظمة . ويقوم المراجعون بأداء هذه الاختبارات لدعم تقديرهم المخطط لمستوى خطر الرقابة Planned Assessed Level of Control Risk وبالتالي فإن عينة الصفات سوف يتم اختيارها واختبارها لإقامة الدليل على أن إجراء رقابي معين يعمل بشكل ملائم لدعم تقدير المراجعين المخطط لمستوى خطر الرقابة .

(*) Kurt Pany and O. Ray Whittington. Auditing 2 nd., 1997. PP361-370.

٢ – تعيين أوضاع الصفات والانحرافات

Attributes and "Division" Conditions

يجب أن يحدد المراجع الصفات التي تعكس فعالية نظام الرقابة محل الفحص ، وأن يحدد صفة لكل جزئية من نظام الرقابة بهدف تخفيض خطر الرقابة .

ويستخدم المراجعون حكمهم المهني في تعريف وتحديد حالات أوضاع الصفات والانحرافات بالنسبة لاختيار معين لأنظمة الرقابة . الصفات تعني الخصائص التي توفر الدليل بأن الإجراء الرقابي على المستند الملائم . وعندما لا تحمل مفردة في العينة صفة أو أكثر فإنه تبوب على أنها انحراف . وعادة ما توضح الأحوال المختلفة والمتعددة أن الإجراء الرقابي لم يكن منفذاً بشكل سليم وكمثال : افترض أن المراجعين يقومون بإنجاز اختبارات أنظمة الرقابة الداخلية بالنسبة لتقييم عمليات المبيعات ، أحد إجراءات الرقابة التي يقرر المراجعون اختبارها هو فحص فواتير البيع التي أنجزها كاتب الحسابات . يتضمن فحص كاتب الحسابات ما يلي :

(١) مقارنة كميات كل فاتورة مع مستندات الشحن .

(٢) مقارنة أسعار كل فاتورة مع قوائم الأسعار المرخص بها .

(٣) اختبار الدقة الحسابية لكل فاتورة .

(٤) توقيع نسخة من الفاتورة .

لتوضيح أن هذا الإجراء قد تم ، يجب اختبار هذا الإجراء الرقابي ، فقد يقوم المراجعون بتصنيف العملية كانحراف إذا كانت واحدة أو أكثر من حالات الانحرافات موجودة .

(أ) عدم توقيع نسخة الفاتورة بواسطة كاتب الحسابات .

(ب) عدم تطابق الكمية بالفاتورة مع مستندات الشحن .

(جـ) عدم تطابق الأسعار بالفاتورة مع قوائم الأسعار المرخصة .

(د) عدم الدقة الحسابية للفاتورة .

من المهم تعيين حالات الصفات والانحرافات بدقة قبل القيام باختبار الإجراء الرقابي ، وإلا فإن المراجع قد لا يتخذ القرار الملائم حول بنود العينة التي تمثل انحرافات .

٣ – تعريف المجتمع Population

ينبغي أن يقرر المراجعون ما إذا كان المجتمع الذي تختار منه العينة ملائم بالنسبة لغرض المراجعة المحدد . إذا كان المراجع يرغب في اختبار الفعالية التشغيلية للإجراء الرقابي المصمم كي يضمن تسجيل جميع شحنات البضاعة كمبيعات ، فإنه سوف لا يختار العينة من يومية المبيعات ــ هذا المجتمع تم تكوينه عن طريق المبيعات المسجلة ولا يمكن أن نتوقع أن يتضمن الشحنات التي لم يتم تسجيلها . المجتمع الملائم لاكتشاف مثل هذه الانحرافات قد يكون ذلك المجتمع الذي يتضمن جميع العناصر التي تم شحنها (على سبيل المثال ملف مستندات الشحن الذي يخضع للرقابة بشكل جديد) وعلى ذلك فإن المجتمع في حالة قيام المراجع باختبار أنظمة الرقابة الداخلية يمثل مجموعة العمليات التي يتم اختبارها .

٤ – تعيين خطر تقدير الرقابة بأقل من اللازم ومعدل الانحراف المقبول (المسموح به)

Specify the Risk of assessing Control Risk Too Low and the Tolerable Deviation Rate

كيف يقرر المراجعون معدل الخطر الملائم لتقدير خطر الرقابة بأقل من اللازم أو معدل الانحراف المسموح به (المقبول) ؟ الإجابة باختصار عن طريق الحكم المهني . خطر تقدير خطر الرقابة بأقل من اللازم هو خطر زيادة معدل الانحراف الفعلي عن معدل الانحراف المقبول (المسموح به) وهو الخطر الهام أو الحرج في اختبارات أنظمة الرقابة الداخلية . وكما شرحنا من قبل فإن هذا

الخطر يؤثر على فعالية عملية المراجعة . وحيث أن نتائج اختبارات أنظمة الرقابة تلعب دوراً رئيسياً في تحديد طبيعة وتوقيت ونطاق إجراءات المراجعة الأخرى عادة ما يعين المراجعون مستوى خطر منخفض غالباً ما يكون ٥% أو ١٠% ويستخدم البعض مكمل خطر تقدير خطر الرقابة بأقل من اللازم كمستوى ثقة . وهكذا فإن مستوى ثقة ٩٥% يماثل ٥% معدل خطر لتقدير خطر الرقابة بأقل من اللازم (١٠٠%-٥%) .

ويعتمد المراجعون في تعيين معدل الانحراف المسموح به (المقبول) على :

(أ) تقديرهم المخطط لمستوى خطر الرقابة .

(ب) درجة التأكيد أو الضمان المرغوبة من الإثبات في العينة .

وكلما انخفض التقدير المخطط لمستوى خطر الرقابة (أو مطلوب تأكيد أو ضمان أكبر من العينة) كلما انخفض معدل الانحراف .

العلاقة بين المستوى المقدر المخطط لخطر الرقابة ومعدل الانحراف المسموح به .

المستوى المقدر لخطر الرقابة	معدل الانحراف المسموح
منخفض	٢% - ٧%
معتدل	٦% - ١٢%
أقل منُ الحد الأقصى قليلاً	١١%-٢٠%
الحد الأقصى	حذف الاختبار

المصدر The AICPA Auditing Procedure Study

٥ – تقدير معدل الانحراف المتوقع للمجتمع The Expected Deviation Rate

بالإضافة إلى معدل الانحراف المسموح به (المقبول) وخطر تقدير خطر الرقابة بأقل من اللازم ، فإن معدل الانحراف المتوقع للمجتمع يؤثر أيضاً على حجم العينة في معاينة الصفات . وتبدو أهمية هذا المعدل في أنه يمثل المعدل الذي يتوقع المراجعون اكتشافه في عينتهم المختارة من المجتمع . وعند تقدير معدل الانحراف المتوقع للمجتمع غالباً ما يستخدم المراجعون نتائج العينة من السنوات السابقة كما تظهر موثقة في أوراق عملهم . أيضاً قد يقدر المراجعون هذا المعدل بناء على خبرتهم مماثلة لدى عملاء آخرين أو عن طريق فحصة عينة مبدئية صغيرة .

٦ – تحديد حجم العينة Sample Size

كما سبق وأن أوضحنا فإن العوامل الثلاثة الرئيسية التي تحدد حجم العينة بالنسبة لاختبارات أنظمة الرقابة الداخلية هي :

أ – خطر تقدير خطر الرقابة بأقل من اللازم .

ب– معدل الانحراف المسموح به .

جـ– معدل الانحراف المتوقع للمجتمع .

أيضاً حجم المجتمع له تأثير على حجم العينة ، ولكن فقط عندما يكون المجتمع صغير جداً . ويوضح الشكل (٥) ملخصاً لتأثيرات هذه العوامل على حجم العينة المطلوبة لإجراء اختبارات الرقابة الداخلية .

العوامل المؤثرة على حجم العينة اللازمة لاختبارات الرقابة

العامل	التغير في العامل	الأثر على حجم العينة المطلوبة
متطلبات المراجع :		
خطر تقدير خطر الرقابة بأقل من اللازم	زيادة	نقص
معدل الانحراف المسموح به	زيادة	نقص
خصائص المجتمع :		
معدل الانحراف المتوقع للمجتمع	زيادة	نقص
حجم العينة	زيادة	زيادة (إذا كان المجتمع صغيراً)

ويلاحظ وجود علاقة عكسية بين العوامل الثلاثة وحجم العينة .

جداول تحديد حجم العينة

من أجل تمكين المراجعين من استخدام معاينة الصفات بدون اللجوء إلى تعقيدات المعادلات الرياضية ثم تطوير مجموعة من الجداول مثل الجداول التي تظهر في الملحق رقم (٢) في نهاية هذا الفصل . وتستخدم هذه الجداول لتحديد أحجام العينة عند ٥% أو ١٠% معدل خطر لتقدير خطر الرقابة بأقل من اللازم. ويوضح الشكل التالي كيفية استخدام هذه الجداول .

معدل خطر ٥% - تحديد حجم العينة :

- تتطلب بعض الجداول أن يحدد المراجع حجم المجتمع . الجداول الموجودة في الملحق تفترض حجم المجتمع غير محدد عندما تزيد أحجام المجتمع عن ٥٠٠ مفردة ، فإن حجم المجتمع ليس له أثر على حجم العينة فعلياً .

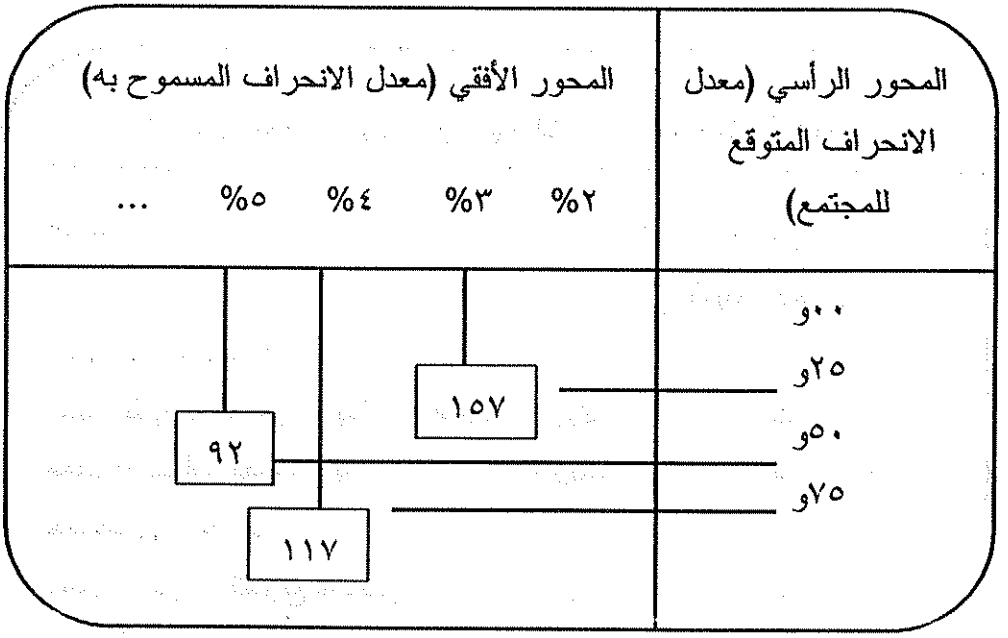

يلاحظ أن :

١- المحور الرأسي (العمود) يبين معدل الانحراف المتوقع للمجتمع الذي يقدره المراجع .

٢- المحور الأفقي (الصف) يبين معدل الانحراف المسموح به الذي يعينه المراجع .

٣- تفترض هذه الجداول حجم مجتمع كبير .

٤- يعتمد اختيار الجدول الملائم على معدل خطر أو تدنية أخطار الرقابة ٥% أم ١٠% .

٥- يتحدد حجم العينة بقراءة التقاء العمود والصف على النحو المبين سابقاً .

- إذا كان معدل انحراف متوقع للمجتمع ٢٥و مع معدل انحراف مسموح به ٣% يكون حجم العينة ١٥٧ مفردة .

- إذا كان معدل انحراف متوقع للمجتمع ٧٥و مع معدل انحراف مسموح به ٤% يكون حجم العينة ١١٧ مفردة .

٧ – اختيار مفردات العينة Select the Sample

عندما يستخدم المراجعون معاينة الصفات يكون من الضروري اختيار مفردات العينة بطريقة عشوائية ، ويتم اختيار مفردات العينة باستخدام جداول الأرقام العشوائية ، مولدات الأرقام العشوائية أو المعاينة المنتظمة . عند اختيار مفردات العينة غالباً ما يختار المراجع مفردات إضافية ليتم إحلالها عند استبعاد مفردات باطلة أو غير مستخدمة أو لا يمكن استخدامها كما هو الحال بالنسبة للمفردة التي لا يتوقع عند استخدامها أن يكون لها صفة معينة . على سبيل المثال افترض أن المراجع يختبر عينة من عمليات المدفوعات النقدية لتحديد ما إذا كانت مدعمة بتقرير استلام أم لا . إذا تم اختيار مدفوعات الإيجار قد لا يمكن استخدامها لأنه لم يكن من المتوقع أن تكون مدعومة بتقرير استلام .

٨ – اختبار مفردات العينة Test the Sample Items

عند اختبار مفردات العينة يقوم المراجع بفحص كل مفردة بالنسبة للصفات محل اهتمام المراجع . ويتم تبويب كل مفردة بحسب ما إذا كانت تتضمن أو لا تتضمن انحرافاً عن النظام الرقابي ، وينبغي أيضاً أن يكون المراجع يقظاً بالنسبة للأدلة أو القرائن المتعلقة بأية أمور غير عادية مثل أدلة الغش . ومن أمثلة الانحرافات عن النظام الرقابي عند فحص مفردات العينة : عدم وجود بعض المستندات ، عدم وجود ما يدل على قيام الشخص المختص بالرقابة ، الأخطاء الحسابية . والآن دعنا نناقش الموقف التالي :

كيف ينبغي أن يعامل المراجع فاتورة بها عدم دقة حسابية والتي عالجها موظف حسابات بديل قام فقط بهذا العمل لمدة يوم واحد ؟ هل ينبغي أن يأخذ باعتباره حقيقة أن هذا الموظف البديل قام بمعالجة نسبة مئوية صغيرة جداً من

المجتمع الكلي للفواتير ؟ هل مثل هذا النوع من الخطأ يتم استبعاده ولا يتم تضمينه ضمن الانحرافات في النتائج اللاحقة ؟!الإجابة هنا أكثر تعقيداً مما نتصور أو نتوقع . من الناحية المثالية قد يأخذ المراجع هذا الاحتمال في الاعتبار وعندما تكون حالات وأوضاع الانحراف قد تم تحديدها وتقرر ما إذا كان يجب حصرها كانحراف أم لا . من الناحية العملية فإن عدد المواقف "غير العادية أو الاستثنائية" تحدث بشكل متكرر في الممارسة أو التطبيق أثناء اختبارات أنظمة الرقابة وأثناء الاختبارات الأساسية (اختبارات التحقق) . فإذا كان تعريف وتحديد حالات الانحراف لم يأخذ باعتباره حدوث مثل هذا النوع من الخطأ فإن الإجراء الأكثر أماناً هو اعتبار هذا الخطأ انحرافاً . وعلى الجانب المقابل قد يقوم كثير من المراجعين بتوسيع عينة المفردات التي قد عالجها هذا الموظف البديل واستبعاد هذه الأخطاء إلا أن اتباع هذا الإجراء يحمل مخاطر لأن عملية المعاينة ربما لا تحدد بشكل عام جميع المواقف "الغير عادية والاستثنائية" ولا تتضمن مثل هذا الانحراف وبالتالي يتوقع وجود تحيز في تقييم العينة .

٩ – تقييم نتائج العينة Evaluating the sample Results

بعد قيام المراجع بفحص مفردات العينة وتلخيص الانحرافات عن النظام الرقابي المرسوم ، يقوم المراجع بتقييم نتائج العينة ، وعند تقييم النتائج يتعين على المراجع أن يأخذ باعتباره ليس فقط العدد الفعلي للانحرافات الموجودة في العينة ، ولكن أيضاً طبيعة وأسباب هذه الانحرافات . ويتضمن تقييم المراجع لنتائج العينة الخطوات الأربعة التالية :

١ – حساب معدل الانحرافات في العينة عن طريق قسمة عدد الانحرافات الموجودة بالعينة على حجم العينة .

$$\text{معدل الانحراف في العينة} = \frac{\text{عدد الانحرافات الموجودة بالعينة}}{\text{حجم العينة}}$$

٢ – أخذ خطر المعاينة في الاعتبار . ينبغي على المراجع عند تقييم أي عينة أن يأخذ خطر المعاينة في اعتباره . فإذا كان معدل انحرافات العينة أقل من معدل الانحراف المسموح به للمجتمع ، ينبغي على المراجع أن يأخذ باعتباره خطر أن مثل هذه النتيجة يتم الحصول عليها حتى إذا كان معدل انحراف المجتمع يزيد عن معدل الانحراف المقبول ، فإن المراجع عادة يستنتج أن معدل انحراف المجتمع يزيد عن معدل الانحراف المقبول ، فإن المراجع عادة يستنتج أن معدل انحراف المجتمع يزيد عن معدل الانحراف المقبول .

٣ – أخذ الجوانب الوصفية (النوعية) للانحرافات في الاعتبار بالإضافة إلى أخذ معدل انحراف العينة في الاعتبار ، يأخذ المراجع في اعتباره طبيعة الانحرافات وأية انعكاسات بالنسبة للجوانب الأخرى لعملية المراجعة . الانحرافات التي تنشأ من التصرفات المتعمدة (الغش) تعتبر أكثر أهمية من تلك الانحرافات التي تعود إلى سوء فهم التعليمات أو الإهمال .

٤ – التوصل إلى نتيجة كلية . يقوم المراجع بمزج الدليل من القيمة مع نتائج اختبارات الرقابة الأخرى الملائمة لتحديد ما إذا كانت النتائج المجمعة تدعم مستوى تقدير المراجعين المخطط لخطر الرقابة ، فإذا كانت لا تدعمها يزيد المراجع المستوى المقدر لخطر الرقابة التي تسبب زيادة في نطاق الاختبارات الأساسية المخططة .

جداول تقييم نتائج العينة

توجد هذه الجداول في الملحق رقم (٣) في نهاية هذا الفصل . وتتيح هذه الجداول للمراجعين الحصول على نتائج أكثر دقة ، حيث أن معدل الانحراف في العينة لن يكون هو تماماً معدل الانحراف في المجتمع فإن تقييم نتائج العينة يتم كما يلي :

(١) إيجاد معدل الانحراف المحقق (المحسوب) The achieved upper deviation rate . ويقصد بذلك تحديد الحد الأقصى لمعدل الانحراف في المجتمع بناء على معدل الخطأ في العينة . ويتم إيجاد الحد الأقصى المحقق لمعدل الانحراف في المجتمع من جداول تقييم نتائج العينة (ملحق ٣) على النحو التالي :

- اختيار الجدول الملائم يعتمد على معدل خطر تدنية أخطار الرقابة ٥% أم ١٠% .
- تحديد العمود الذي يحتوي على العدد الفعلي للانحرافات الموجودة بالعينة (وليس معدل انحراف العينة) .
- تحديد الصف الذي يحتوي على حجم العينة .
- الحد الأقصى المحقق لمعدل الانحراف في المجتمع يتحدد بقراءة تقاطع عمود العدد الفعلي للانحرافات مع الصف الذي يحتوي على حجم العينة.

(٢) مقارنة الحد الأقصى المحقق لمعدل الانحراف في المجتمع مع معدل الانحراف المقبول (المسموح به) واتخاذ قرار بشأن اعتماد المراجع على نظام الرقابة (في حالة التزام منشأة العميل بالصفات الرقابية للنظام) أو عدم اعتماد المراجع على نظام الرقابة (في حالة عدم التزام منشأة العميل بالصفات الرقابية للنظام) .

مثـــال

بفرض أن المراجع القانوني لإحدى الشركات وعند فحصه لنظام الرقابة الداخلية للمشتريات سحب عينة حجمها ١٥٠ فاتورة شراء عند معدل خطر ٥% لتقدير خطر الرقابة بأقل من اللازم ، معدل الانحراف المسموح به ٦%، وعند فحص العينة تبين وجود فاتورتين غير مستوفيتين للصفات الرقابية محل الفحص.

المطلوب : تقييم نتائج العينة .

(١) احسب الحد الأقصى المحقق لمعدل الانحراف في المجتمع .

(٢) ما هو قرار المراجع بشأن الاعتماد أو عدم الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية للمشتريات في منشأة العميل .

الحـــل

باستخدام جداول تقييم نتائج العينة – معدل خطر ٥% لتقدير خطر الرقابة بأقل من اللازم وقراءة تقاطع عمود العدد الفعلي للانحرافات (٢) مع صف حجم العينة (١٥٠) نجد أن الحد الأقصى المحقق لمعدل الانحراف في المجتمع هو ٤,١ .

قرار المراجع :

الحد الأقصى لمعدل الانحراف المحقق للمجتمع ٤,١ أقل من معدل الانحراف المسموح به ٦% وهذا معناه تأييد تقدير المراجع للمستوى المخطط لخطر الرقابة وبالتالي يكون قرار المراجع الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية للمشتريات فيما يتعلق بالصفات الرقابية محل الفحص وإمكان الاعتماد في تخفيض نطاق اختبارات التحقق (الأساسية) .

وارتباطاً بما سبق إذا كان الحد الأقصى المحقق لمعدل الانحراف في المجتمع أقل من أو يساوي معدل الانحراف المسموح به مع عدم وجود أي تلاعب أو اختلاس ينبغي على المراجع الاكتفاء بالعينة المختارة .

مثـــال

المثال السابق بفرض أن فحص العينة أسفر عن وجود ستة فواتير غير مستوفاة للصفات الرقابية محل الفحص . هل يتغير قرار المراجع ؟ وما هو التصرف المتوقع للمراجع ؟

الحد الأقصى المحقق لمعدل الانحراف في المجتمع من واقع جداول تقييم نتائج العينة (ملحق ٣) ٥% معدل خطر تقدير خطر الرقابة بأقل من اللازم

بقراءة تقاطع عمود العدد الفعلي للانحرافات (٦) مع صف حجم العينة (١٥٠) نجد أن الحد الأقصى المحقق لمعدل الانحراف في المجتمع ٧,٧ .

قرار المراجع

الحد الأقصى لمعدل الانحراف المحقق للمجتمع ٧,٧ أكبر من معدل الانحراف المسموح به ٦% . وهذا معناه عدم تأييد تقدير المراجع للمستوى المخطط لخطر الرقابة وبالتالي يكون قرار المراجع بعدم الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية للمشتريات فيما يتعلق بالصفات الرقابية محل الفحص . وارتباطاً بما سبق إذا كان الحد الأقصى المحقق لمعدل الانحراف للمجتمع أكبر من معدل الانحراف المسموح به للمجتمع مع عدم وجود أي تلاعب أو اختلاس يمكن أن يختار المراجع من بين التصرفات التالية :

الأول : زيادة حجم العينة المختارة بإعادة تقدير العينة حيث يحصل المراجع على حجم عينة أكبر ، وبالتالي يجب على المراجع استكمال سحب الزيادة في حجم العينة (الفرق بينهما يجب أن يسحبه المراجع وبين ما سحبه فعلاً) وينبغي مراعاة اعتبارات التكلفة والعائد عند زيادة حجم العينة .

الثاني : رفض قبول المجتمع الذي سحبت منه العينة المختارة إذا كانت تختلف في خصائصها عن خصائص المجتمع ، وأن يقرر المراجع عدم الاستمرار في استخدام أسلوب العينات الإحصائية ، والالتجاء إلى استخدام المراجعة الأخرى مثل المصادقات مع الموردين أو إجراءات المراجعة التحليلية .

مثـــال

عند فحص نتائج عينة لاختبار نظام الرقابة الداخلية للمبيعات فيما يتعلق بالموافقة على منح الائتمان للعملاء قبل شحن البضاعة إليهم ، كان حجم العينة ٥١ مفردة وعدد الانحرافات (٢) . معدل خطر تدنية أخطار الرقابة ٥% . معدل الانحراف المسموح به (المقبول) في المجتمع ٩% . معدل الحدوث

المتوقع في المجتمع ١% . يعالج هذا المثال مشكلة عدم وجود حجم العينة المختارة في جدول تقييم نتائج العينة. بالرجوع إلى جدول تقييم نتائج العينة ٥% نجد أن حجم العينة (٥١) مفردة لا يظهر بالجدول ، في هذه الحالة يمكن للمراجع أن يتصرف كما يلي :

(١) استخدام جدول أكثر تفصيلاً لتقييم نتائج العينة .

(٢) استخدام برامج الحاسب في توليد حجم العينة ٥١ مفردة واستكمال تقييم نتائج العينة .

(٣) استخدام أكبر حجم عينة موجود بالجدول ولا يتجاوز حجم العينة المختارة فعلاً . هنا يقوم المراجع باستخدام حجم عينة أصغر قليلاً من (٥١) مفردة . نجد أن الحد الأقصى لمعدل الانحراف المحقق للمجتمع ١٢,١% ويفيد ذلك المراجع في التعرف على أن هناك احتمال ٥% أن يكون معدل الانحراف الفعلي أعلى من ١٢,١% . إلا أن هذا المعدل يتجاوز معدل الانحراف المسموح به ٩% . التأثير الأكثر احتمالاً لنتيجة هذه العينة ستكون زيادة في المستوى المقدر لخطر الرقابة ، مع تطابق ذلك في زيادة نطاق الاختبارات الأساسية (التحقق) بالنسبة للمزاعم المرتبطة بها في القوائم المالية . فقط عندما نجد أن الحد الأقصى لمعدل الانحراف بجدول تقييم نتائج العينة يقل عن أو يساوي معدل الانحراف المسموح به ، فإن نتائج العينة تدعم تقدير المراجع المخطط لمستوى خطر الرقابة .

١٠ – توثيق إجراءات المعاينة

في النهاية يقوم المراجعون بتوثيق الجوانب الجوهرية في الخطوات التسع السابقة في أوراق عمل المراجعة .

مثال توضيحي شامل :

يعرض المثال التالي تطبيق خطوات معاينة الصفات اعتماداً على جداول تحديد حجم العينة وتقييم نتائج العينة الموجودة في ملاحق هذا الفصل .

خطوات المراجع عند تطبيق معاينة الصفات	توضيح خطوات المراجع
١ – تحديد هدف الاختبار	افترض أن المراجع يرغب في اختبار فعالية النظام الرقابي للعميل فيما يتعلق بمطابقة تقارير الاستلام مع فواتير الشراء كخطوة الترخيص بمدفوعات شراء الخامات . المراجع مهتم بالدقة الحسابية وتحديد ما إذا كان الإجراء الرقابي لعملية المطابقة بين تقارير الاستلام وفواتير الشراء ينفذ بفعالية أم لا .
٢ – تعيين حالات الصفات والانحراف عنها .	قام المراجع بتعيين وتحديد أوضاع الصفات ، وقرر اعتبار ما يلي انحرافاً يتعلق بكل فاتورة شراء وتقرير استلام : أ – أية فاتورة لا يؤيدها مستند استلام . ب– أية فاتورة مؤيدة بمستند استلام خاص بفاتورة أخرى . ج – أية اختلافات بين الفاتورة ومستند الاستلام مثلاً الكميات المشحونة .
٣ – تحديد المجتمع الواجب معاينته	يعد العميل مستندات قيد مرقمة متسلسلة لكل عملية شراء خامات . ويتم إرفاق تقرير الاستلام وفاتورة الشراء لكل مستند . ولهذا فإن وحدة المعاينة بالنسبة للاختيار هي المستند ، وحيث أن اختبار أنظمة الرقابة يتم القيام بها أثناء الفترة المؤقتة فإن المجتمع الذي يلزم اختباره يتكون من ٣٦٥٣ مستند بالنسبة لمشتريات الخامات أثناء الشهور العشر الأولى للسنة محل المراجعة .

خطوات المراجع عند تطبيق معاينة الصفات	توضيح خطوات المراجع
٤ – تعيين معدل تدنية أخطار الرقابة	يدرك المراجع أن الأخطاء في مطابقة تقارير الاستلام مع أوامر الشراء يمكن أن تؤثر على القوائم المالية من خلال المغالاة في المدفوعات إلى الموردين وتحريف في المشتريات وحسابات الدائنين . يخطط المراجع لتقدير خطر الرقابة عند مستوى منخفض بالنسبة لمزاعم الوجود، الحدوث، تحديد قيمة المشتريات ، المخزون ، حسابات الدائنين وعلى أساس هذه الاعتبارات قرر المراجع الاعتماد على معدل انحراف مسموح به للمجتمع ٧% ، مع ٥% خطر تدنية أخطار الرقابة .
٥ – تقدير معدل الحدوث المتوقع للمجتمع	لاحظ المراجع من مراجعات السنوات الثلاث السابقة أن الاستثناءات (الانحرافات) بالنسبة للإجراء السابق معدنها ١,٢%،١,٣%،١,١% ولهذا قرر المراجع التحفظ واختيار معدل حدوث متوقع ١,٥% .
٦ – تحديد حجم العينة	باستخدام جدول تحديد حجم العينة ٥% وبقراءة تقاطع عمود معدل الانحراف المسموح به للمجتمع ٧% وصف معدل الحدوث المتوقع ١,٥% نجد أن حجم العينة ٦٦ مفردة ، العدد المسموح به للانحرافات في العينة هو واحد
٧ – اختيار مفردات العينة	حيث أن المستندات متسلسلة رقمياً يقرر المراجع استخدام جداول الأرقام العشوائية أو الحاسب الإلكتروني في اختيار مفردات العينة عشوائياً .
٨ – اختبار مفردات العينة	يقوم المراجع بفحص المستندات بالنسبة لكل نوع من الانحرافات التي يتم تحديدها ويكون المراجع يقظاً بالنسبة لأية أمور غير عادية مثل دليل بالغش أو الاختلاس .

خطوات المراجع عند تطبيق معاينة الصفات	توضيح خطوات المراجع
٩ – تقييم نتائج العينة	عند تقييم نتائج العينة لا يأخذ المراجع في اعتباره العدد الفعلي للانحرافات فقط ، ولكن أيضاً طبيعة هذه الانحرافات . ونناقش فيما يلي ثلاث مجموعات من الظروف : (١) العدد الفعلي للانحرافات يساوي أو يقل عن العدد المسموح به . (٢) العدد الفعلي للانحرافات أكبر من العدد المسموح به . (٣) يتضمن واحد أو أكثر من الانحرافات دليلاً بوجود تلاعب متعمد في الرقابة الداخلية . أولاً : بفرض عدم وجود انحراف، تذكر أن عدد الانحرافات المسموح بها من الجدول هي واحد . وحيث أن عدد الانحرافات هنا هي (واحد) ولا تتجاوز العدد المسموح به ، بالرجوع إلى جدول تقييم نتائج العينة ٥% مع حجم عينة ٦٥ (أعلى رقم لايزال أقل من الحجم الفعلي للعينة ٦٦) يجد المراجع أنه مع وجود ثلاثة انحرافات فإن الحد الأقصى المحقق لمعدل الانحراف في المجتمع هو ٤,٦% وهو أقل من المعدل المسموح به ٧% ويدعم ذلك تقرير المراجع المخطط لمستوى خطر الرقابة . ثانياً : افترض أن عدد الانحرافات في العينة ثلاثة انحرافات مع عدم وجود تلاعب متعمد في النظام الرقابي لأن عدد الانحرافات (٣) يزيد عن العدد المسموح به (١) . يمكن للمراجع عند تقييم نتائج العينة استخدام جدول تقييم نتائج العينة ٥% .

خطوات المراجع عند تطبيق معاينة الصفات	توضيح خطوات المراجع
	وسيجد أن الحد الأقصى المسموح به لمعدل الانحراف في المجتمع هو ١١,٥% . وعلى ذلك ينبغي على المراجع زيادة المستوى المقدر لخطر الرقابة ، وتوسيع نطاق إجراءات لاختبارات الأساسية (مثلاً خفض خطر الاكتشاف) . وكخطوة أساسية عند تعديل برنامج المراجعة يجب على المراجع أن يفحص سبب ارتفاع معدل الانحراف الغير متوقع . أخيراً : في حالة وجود انحراف أو أكثر اكتشفه المراجع يوضح مخالفة مثل التلاعب في النظام الرقابي في هذه الحالة تكون إجراءات المراجعة الأخرى ضرورية . يجب على المراجع تقييم أثر الانحراف على القوائم المالية والقيام بإجراءات المراجعة التي تصمم خصيصاً لاكتشاف هذا النوع من الانحرافات إلا أن طبيعة الانحراف قد تكون أكثر أهمية من معدل حدوثه .
١٠- توثيق إجراءات المعاينة	في نهاية الخطوات التسع السابقة وأيضاً النتائج ينبغي توثيقها ضمن أوراق عمل المراجعة . ويوضح الشكل رقم (٦) توثيق إجراءات المعاينة .

توثيق نتائج اختبارات الرقابة الداخلية

شركة الوردة البيضاء

ملخص معاينة الصفات – عمليات الشراء

١٩٩٨/١٢/٣١

أهداف الاختصار :

(١) اختبار فعالية إجراءات فعالية تقارير الاستلام مع فواتير الشراء .

(٢) اختبار الفعالية التشغيلية لإجراءات مقابلة أوامر الشراء مع فواتير الشراء.

(٣) اختبار الفعالية التشغيلية لإجراءات اختبار الدقة الحسابية لفواتير الشراء .

المجتمع: قيود تسجيل المستندات الشهور العشر الأولى من السنة الحجم: ٣٦٥٣

وحدة المعاينة : المستند الفردي

الاختبار العشوائي : استخدام مولدات الأرقام العشوائية

معدل خطر تدنية أخطار الرقابة : ٥%

الصفات محل الاختبار	معلمات مخططة			نتائج العينة	
	معدل انحراف مسموح به	معدل حدوث متوقع	حجم العينة	عدد الانحرافات	الحد الأقصى للانحراف المسموح به
١- تطابق الكمية والبيانات الأخرى في تقرير الاستلام مع فاتورة الشراء	٧%	١,٥%	٦٦	١	٧%
٢- تطابق الأسعار والبيانات الأخرى في أمر الشراء مع فاتورة الشراء .	١٠%	١%	٤٦	صفر	٦,٥%
٣- التحقق من الدقة الحسابية لفواتير الشراء .	٧%	صفر%	٤٢	صفر	٧%

النتيجة: نتائج العينة تدعم تقرير المراجع لمستوى خطر الرقابة بالنسبة لوجود وتقييم المشتريات ، المخزون ، حسابات الدائنين .

المعاينة الاستكشافية : مدخل آخر لمعاينة الصفات*

تعتبر المعاينة الاستكشافية أحد أشكال الصفات ، وعادة ما تكون الصفة أو الخاصية في المعاينة الاستكشافية هي وجود مخالفة أو استثناء واحد على الأقل في حدود درجة ثقة محددة مقدماً . وعلى ذلك تستخدم هذه المعاينة للبحث عن الأخطاء أو المخالفات الهامة أو الخطرة التي يعتبر معدل تكرارها ذا أهمية كبيرة حتى ولو كان ضئيلاً . وتهدف المعاينة الاستكشافية إلى اكتشاف وجود خطأ واحد على الأقل في المجتمع . وفيما يلي أمثلة للحالات التي يمكن فيها للمراجع استخدام المعاينة الاستكشافية :

١ – الحاجة إلى كشف نوع معين من المخالفات مثل وجود حساب وهمي ضمن حسابات عملاء المنشأة .

٢ – اعتقاد أو شك المراجع في وجود تلاعب أو اختلاس نعين في بنود النقدية أو المخزون مثلاً .

٣ – وجود ضعف كبير في جزء معين من الواجبات أو المهام بعد الفحص الأولي لنظام الرقابة الداخلية (مثل تسجيل أو تسلم النقدية) .

وينبغي أن يراعي المراجع أن يكون حجم العينة الاستكشافية كبيراً بدرجة كافية لتحقيق احتمال محدد للحصول على حدث واحد على الأقل للصفة أو الخاصية داخل حجم المجتمع إذا ما كانت الصفة تحدث بدرجة ما من التكرار . ويتطلب استخدام المعاينة الاستكشافية تحديداً لمستوى الثقة ومعدل الانحراف أو الخطأ . ويتحدد حجم العينة الاستكشافية بالمعادلة الآتية :

---

* مزيد من التفاصيل مع التصرف

د. السيد أحمد السقا ، المراجعة الداخلية: الجوانب المالية والتشغيلية ١٩٩٧ ، الطبعة الأولى ، إصدارات الجمعية السعودية للمحاسبة ، الإصدار رقم (١٢) .

$$\text{حجم العينة الاستكشافية (ن)} = \frac{\text{معامل الثقة}}{\text{معدل الخطأ أو الانحراف المحدد}}$$

ويوضح الجدول التالي معاملات الثقة عند مستويات ثقة مختلفة :

درجة الثقة	٩٠%	٩٥%	٩٦%	٩٧%	٩٨%	٩٩%	+٩٩%
معامل الثقة	٢,٣	٣	٣,٢	٣,٤	٣,٧	٤,٣	٥,٤

مثـــال :

افترض أن هاني السيد المراجع القانوني لشركة الوردة البيضاء لديه شك في حدوث اختلاس في المتحصلات النقدية بواسطة برعي أفندي أمين الخزينة الذي يتولى القيد في دفتر النقدية ودفتر أستاذ مساعد المدينين ، بالإضافة إلى وظيفة حيازة النقدية . هاني السيد يريد أن يكون متأكداً بنسبة ٩٦% أن العينة المختارة ستكشف عن حالة واحدة على الأقل لهذا الاختلاس إذا كان المجتمع يحتوي ١% أو أكثر من هذه الحالات . حدد حجم العينة التي يجب أن يفحصها هاني السيد .

$$\text{حجم العينة الاستكشافية (ن)} = \frac{\text{معامل الثقة المقابل لـــ ٩٦%}}{\text{معدل الحدوث / الخطأ المتوقع}}$$

$$= \frac{٣,٢}{٠,١} = ٣٢٠ \text{ عملية مالية}$$

وبعد ذلك فإن هاني السيد المراجع القانوني للشركة يجب عليه فحص عينة من ٣٢٠ مفردة . فإذا لم يوجد أي تزوير أو اختلاس في هذه العينة ، يمكنه التأكد بدرجة ثقة ٩٦% بأن عمليات الاختلاس ليس لها وجود في المجتمع مدى الـــ ١% ، ولكنه لن يستبعد كلية احتمال وجود عملية اختلاس واحدة أو أكثر في المجتمع محل الدراسة .

وفي النهاية فإن طبيعة أسلوب معاينة الصفات لا تمكن المراجع من الحصول على معلومات وبيانات في شكل قيم نقدية ، حيث أن نتائج العينة لا تبين القيم النقدية للانحرافات أو الاستثناءات ولا أثرها على القوائم المالية . وعلى ذلك فإن معاينة الصفات تزود المراجع بمعلومات وصفية مفيدة في تقييم كفاءة وفعالية إجراءات الرقابة . وترتيباً على ما سبق كان من الضروري الاستعانة بأساليب معاينة إحصائية أخرى تزود المراجعين بتقدير للنتائج وعرضها في شكل نقدي . وهو ما سنعرض له في الجزء التالي المتعلق بمعاينة المتغيرات .

المعاينة الإحصائية : الاختبارات الأساسية

يتم تصنيف الاختبارات الأساسية لاكتشاف التحريفات ــ كل من الأخطاء والمخالفات ــ في القوائم المالية . كما تصمم خطط المعاينة للاختبارات الأساسية لتقدير القيمة المالية للتحريفات في رصيد حساب معين أو في مجموعة من العمليات . وعلى أساس نتائج العينة يتوصل المراجع إلى ما إذا كان هناك خطر عال للتحريف الجوهري في القوائم المالية بشكل غير مقبول .

خطر المعاينة بالنسبة للاختبارات الأساسية

على نحو مشابه لخطر المعاينة بالنسبة لاختبارات أنظمة الرقابة ، يوجد نوعان من خطر المعاينة بالنسبة للاختبارات الأساسية :

١ – خطر الرفض غير الصحيح (خطر ألفا) للحساب . وهو الخطر الناتج من تأكيد نتائج فحص العينة وجود تحريف جوهري في رصيد الحساب في النتائج حين أنه في الواقع غير محرف بشكل جوهري .

٢ – خطر القبول الخاطئ (خطر بيتا) للحساب . وهو الخطر الناتج من تأكيد نتائج فحص العينة وجود تحريف جوهري في رصيد الحساب ، بينما هو في الواقع محرف بشكل جوهري .

وتتوازى طبيعة هذه المخاطر مع مخاطر المعاينة بالنسبة لاختبارات أنظمة الرقابة الداخلية . النوع الأول من الخطأ وهو الرفض غير الصحيح لرصيد الحساب يجعل عملية المراجعة ينقصها الكفاءة بشكل تام لأن المراجع سيقوم بإنجاز إجراءات مراجعة إضافية تكشف عن عدم وجود تحريف جوهري في رصيد الحساب . وبالتالي فإن خطر الرفض غير الصحيح لا ترتبط بفعالية عملية المراجعة بشكل اعتيادي وفي ظل النوع الثاني من الخطر وهو القبول غير الصحيح لرصيد الحساب نجد أن فعالية المراجعة يتم تعديلها أو تسويتها . ولهذا فإن خطر القبول غير الصحيح يستحوذ على الاهتمام الأول للمراجع ، فالفشل في اكتشاف التحريف يؤدي إلى الاتهام بالإهمال وتزايد تعرض المراجع للمساءلة القانونية .

يوضح الشكل التالي نوعي خطر المعاينة بالنسبة للاختبارات الأساسية :

توضح نتائج عينة الاختبارات الأساسية أن	الحالة الحقيقية لمجتمع المراجعة	
	غير محرف بشكل جوهري	محرف بشكل جوهري
المجتمع غير محرف بشكل جوهري	قرار غير صحيح (خطر القبول الخاطئ)	قرار صحيح
المجتمع محرف بشكل جوهري	قرار صحيح	قرار غير صحيح (خطر القبول الخاطئ)

ويحسب خطر ألفا بالفرق بين الواحد الصحيح ومستوى الثقة . فإذا كان مستوى الثقة ٩٥% فإن مخاطر ألفا تساوي ٥% (١-٩٥%) . ويمكن للمراجع مراقبة هذا الخطر والتحكم فيه عن طريق تغيير مستوى الثقة ، فكلما زاد المراجع مستوى الثقة المطلوب مثلاً إلى ٩٧% . كلما قل من مخاطر ألفا إلى ٣% . أما بالنسبة لخطر بيتا فيمكن رقابته بتقليل هامش الخطأ المسموح به ، ومن الناحية العملية لا يمكن إغفال خطر بيتا لأن ذلك معناه أن يقوم المراجع بفحص كل مفردة في المجتمع .

معاينة المتغيرات Variable Sampling

يختلف هدف المراجعة في ظل معاينة المتغيرات عنه في ظل معاينة الصفات . في ظل معاينة المتغيرات يكون هدف المراجعة تقدير القيمة الإجمالية لأحد البنود أو المفردات معبراً عنها بوحدة النقد كالدولار أو المارك أو الريال أو الجنيه . كما قد يكون هدف المراجعة تقدير إجمالي قيمة الخطأ ، بمعنى أن هدف المراجعة قد يكون على سبيل المثال تقدير القيمة الإجمالية لحسابات العملاء أو المخزون أو تقدير إجمالي قيمة الخطأ أو التحريف فيهما . ويمكن للمراجع الاستفادة من أسلوب معاينة المتغيرات في تحقيق أهداف اختبارات المراجعة في حالة عدم وجود قيم دفترية مسجلة لكافة مفردات المجتمع محل المراجعة ، أو في حالة عدم إمكان الاعتماد على القيم الدفترية المسجلة بالدفاتر، وتوجد بدائل لخطط معاينة المتغيرات لتحقيق أهداف المراجعة منها :

(١) خطة معاينة المتغيرات – التقدير على أساس الوسط الحسابي .

(٢) خطة معاينة المتغيرات – التقدير على أساس النسبة والفرق .

معاينة المتغيرات – التقدير باستخدام الوسط الحسابي

Mean Per – Unit Estimation

يهدف التقدير باستخدام الوسط الحسابي إلى تقدير إجمالي قيمة المجتمع محل المراجعة . ويستخدم التقدير باستخدام الوسط الحسابي متوسط قيمة مفردات العينة بعد المراجعة في تقدير إجمالي قيمة الحساب بعد المراجعة . ويتم الحصول على إجمالي القيمة المقدرة للمجتمع بعد المراجعة عن طريق ضرب متوسط قيمة مفردات العينة بعد المراجعة في عدد مفردات المجتمع . وعلى ذلك يتم تحديد قيمة التحريف المتوقع بالفرق بين إجمالي القيمة المقدرة للمجتمع والقيمة الدفترية . الافتراض الرئيسي في معاينة الوسط الحسابي أن متوسط العينة سيمثل الوسط الحقيقي للمجتمع في حدود معدل دقة ومستوى ثقة معين . وبالنسبة لمعاينة المتغيرات حتى في حالة استخدام الحاسب الإلكتروني في تحديد

حجم العينة المطلوبة ، يكون من المفيد أن يألف المراجع النظرية الإحصائية ومصطلحاتها . والمفاهيم الأكثر أهمية هي التوزيع الطبيعي والانحراف المعياري .

التوزيع الطبيعي

يمكن أن توصف كثير من المجتمعات بأنها طبيعية مثل أطوال الرجال . ويأخذ التوزيع الطبيعي شكل الناقوس . وتميل قيم البنود المختلفة في التوزيع الطبيعي إلى التمركز حول متوسط المجتمع ويكون توزيع البنود المختلفة متماثل على جانبي الوسط الحسابي للتوزيع . وإذا كان على المراجع أن يسحب من أية مجتمع فإن مئات العينات من حجم معروف متوسطاتها تشكل توزيعاً طبيعياً حول الوسط الحقيقي للمجتمع . وعلى الرغم من أن جميع التوزيعات قد لا تكون طبيعية (معتدلة) ، إلا أنه من المفيد أن يفترض المراجع أنها طبيعية ماعدا الحالات التي لا يكون فيها ملائماً افتراض اعتدال التوزيع بطريقة صحيحة ، حيث يجب على المراجع الاستعانة بأحد الخبراء الإحصائيين .

الانحراف المعياري

يقيس الانحراف المعياري للمجتمع تباين أو تشتت القيم حول الوسط الحسابي للمجتمع وهو عبارة عن الجذر التربيعي لمربع مجموع انحرافات قيم بنود المجتمع عن الوسط الحسابي مقسوماً على عدد بنود المجتمع .

$$\text{الانحراف المعياري للمجتمع} = \sqrt{\frac{\text{مجـ (الوسط الحسابي – قيمة كل بنود المجتمع)}^2}{\text{عدد بنود المجتمع}}}$$

ويقل الانحراف المعياري كلما قل التباين أو التغير بين بنود المجتمع ، ويزيد الانحراف المعياري بزيادة التباين بين بنود المجتمع .

يحتاج المراجع عند حساب حجم العينة إلى تقدير الانحراف المعياري للقيم بعد المراجعة ويمكنه الحصول على هذا التقدير بحساب الانحراف المعياري

للقيم الدفترية للمجتمع أو باستخدام الانحراف المعياري للقيم بعد المراجعة للسنة السابقة . وطريقة بديلة تمكن المراجع من الحصول على تقدير للانحراف المعياري يأخذ عينة مبدئية من ١٥٠ مفردة تقريباً . وتتضمن حزم البرامج الإلكترونية العامة للمراجعة إجراءات تقدير الانحراف المعياري للقيم الدفترية للمجتمع سواء من العينة الاستطلاعية أو من القيم الدفترية للمجتمع .

ضبط ورقابة خطر المعاينة Control Sampling Risk

أوضحنا من قبل أن هناك نوعان من خطر المعاينة بالنسبة للاختبارات الأساسية هما : (١) خطر الرفض غير الصحيح للحساب ، (٢) خطر القبول غير الصحيح للحساب . وعند تخطيط خطة معاينة المتغيرات قد يتم رقابة وضبط هذان النوعان من الخطر بشكل مستقل كل منهما عن الآخر ، على سبيل المثال قد يصمم المراجعون عينة تحدد كلاهما بمعدل ١٠% ، أو قد يحتفظون بخطر قبول غير صحيح ٥% ، بينما يسمحون بأن يرتفع خطر الرفض غير الصحيح إلى ٤٠% أو أكثر . وعند وضع المستوى المخطط لخطر القبول غير الصحيح ، يتعين على المراجع أن يأخذ بعين الاعتبار نطاق أو مدى أدلة الإثبات التي يجب الحصول عليها من الاختبارات الأساسية ، ويتحدد ذلك بواسطة تقديرات المراجعين للخطر المتلازم وخطر الرقابة بالنسبة للمزاعم التي يتم اختبارها ، ونطاق أدلة الإثبات من أية اختبارات أساسية أخرى لهذه المزاعم ومن الناحية الأخرى أن يأخذوا في اعتبارهم عوامل الوقت والتكلفة المتضمنة في إنجاز إجراءات مراجعة إضافية عندما توضع نتائج العينة بشكل خاطئ أن رصيد دفتري صحيح محرف بشكل جوهري .

يستخدم هامش خطر المعاينة the allowance for sampling risk في معاينة التقدير باستخدام الوسط الحسابي ــ كما هو الحال في معاينة الصفات ــ لمراقبة وضبط خطر المعاينة . وحيث أن معاينة المتغيرات تهدف على تحديد القيمة النقدية للمجتمع ، فإن الأهمية النسبية لهامش الخطر الذي يمكن السماح به يجب

أن يكون الأساس في تحديد دقة التقدير . ويعبر عن الدقة عادة في معاينة المتغيرات بالمدى أو الفترة Interval حول نتائج العينة والتي يتوقع أن يقع في حدودها القيمة الحقيقية لخاصية المجتمع المراد قياسها (القيمة النقدية). ويمكن تحديد هامش خطر المعاينة المحتمل كما يلي :

$$\text{هامش خطر المعاينة المحتمل} = \frac{\text{التحريف المسموح به في المجتمع}}{\frac{\text{معامل القبول الخاطئ}}{\text{معامل الرفض الخاطئ}} + ١}$$

التحريف المسموح به للمجتمع هو أقصى تحريف نقدي قد يوجد في الحساب بدون أن يجعل القوائم المالية محرفة بشكل جوهري . وتؤخذ معاملات الخطر من الجدول كما هي موضحة في الشكل التالي :

معاملات الخطر (المأمونية)

المستوى المقبول للخطر	عامل من طرف واحد معاملات القبول الخاطئ	عامل من طرفين معاملات الرفض الخاطئ
%١	٢,٢٣	٢,٥٨
%٤	١,٦٨	٢,٠٠
%٥	١,٦٤	١,٩٦
%١٠	١,٢٨	١,٦٤
%١٥	١,٠٤	١,٤٤
%٢٠	٠,٨٤	١,٢٨
%٢٥	٠,٦٧	١,١٥
%٣٠	٠,٥٢	١,٠
%٤٠	٠,٢٥	٠,٨٤
%٥٠	٠,٠٠	٠,٦٧

عند مستوى ثقة ٩٩% يكون هناك ١% خطر ألفا عند هذا المستوى من الثقة

تحديد حجم العينة

العوامل التي يتم تضمينها مباشرة في معادلة تحديد حجم العينة بالنسبة للتقدير على أساس الوسط الحسابي هي :

(١) حجم المجتمع .

(٢) الخطر المخطط للرفض الخاطئ .

(٣) التغاير المقدر (الانحراف المعياري) بين قيم المفردات في المجتمع .

(٤) هامش خطر المعاينة المحتمل (دقة العينة) .

ويعبر عن علاقة هذه العوامل في المعادلة التالية :

$$n = (\frac{NxUrxSD}{A})2$$

حيث :

حجم العينة = n

حجم المجتمع = N

معامل خطر الرفض الخاطئ = Ur

الانحراف المعياري المقدر للمجتمع = SD

هامش خطر المعاينة (الدقة) = A

تتأسس هذه المعادلة على أن المجتمع غير محدود . يكون التأثير على حجم العينة صغيراً عندما يكون المجتمع محدوداً ولكن من الحجم الكبير .

تقييم نتائج العينة

لنسترجع أن المراجعين يحددون حجم العينة على أساس مخاطر المعاينة المخططة تقدير الانحراف المعياري للمجتمع . وعندما يكون تقدير المراجعين للانحراف المعياري للمجتمع هو نفسه تماماً الإنحراف المعياري الموجود بالعينة فإنه يتم استخدام هامش خطر المعاينة لأغراض تقييم نتائج العينة . وهذه حالة نادرة . تقدير المراجع للانحراف المعياري للمجتمع عادة ما يختلف عنه من

العينة التالية . وعندما يحدث فإن العينة المأخوذة لا تراقب كلا من نوعي الخطر عند مستواهما المخطط لأن المراجعين لديهم تقدير مغالى فيه ، أو تقدير بأقل من اللازم لتغاير المجتمع عند حساب حجم العينة . ورغم أن هناك طرق مختلفة لتعديل هامش خطر المعاينة ، فإن واحدة منها والتي تحتفظ بخطر القبول الخاطئ عند مستواه المخطط تظهر كما يلي :

هامش خطر المعاينة المعدل =

التحريف المسموح به − (حجم المجتمع×معامل القبول الخاطئ×الانحراف المعياري للعينة) / √حجم العينة

وبمجرد أن يحسب المراجعين الهامش المعدل لخطر المعاينة فإن القيمة الدفترية للعميل يتم قبولها أو رفضها على أساس ما إذا كانت تقع داخل حدي الدقة التي يتم إنشائها عن طريق متوسط قيمة العينة بعد المراجعة ± هامش خطر المعاينة المعدل ، فإذا كانت القيمة الدفترية تقع داخل الحدود فإن نتائج العينة تدعم استنتاج أن رصيد الحساب صحيح بشكل جوهري . ومن الناحية الأخرى إذا وقعت القيمة الدفترية خارج الحدود ، فإن نتائج العينة توضح أن خطر التحريف الجوهري في رصيد الحساب يكون عال جداً .

مثال توضيحي لمعاينة المتغيرات – التقدير على أساس الوسط الحسابي

١ – تحديد الهدف من اختيار المراجعة

افترض أن المراجع يرغب في اختبار أهداف الوجود وإجمالي القيمة المسجلة لحسابات العملاء ــ يرغب المراجع في اختبار القيمة الدفترية لحسابات العملاء بإرسال مصادقات لعينة من حسابات العملاء .

٢ – تعريف المجتمع ووحدة المعاينة

تتضمن سجلات المنشأة ١٠٠ ٠٠٠ حساب للعملاء بقيمة دفترية إجمالية ٦,٢٥٠,٠٠٠ جنيه ، يعتقد المراجع بأن العميل سيكون قادراً على المصادقة

على الرصيد المستحق للحساب . ولهذا يستخدم رصيد الحساب كوحدة معاينة بدلاً من العمليات التي أدت إلى هذا الرصيد .

ويلخص الشكل التالي أرصدة الحسابات ، أيضاً قرر المراجع أن لا توجد بنود معاينة فردية غير مبررة بالنسبة لقبول خطر المعاينة (يراعى أنه عند تخطيط العينة بالنسبة للاختبار الأساسي للتفاصيل يتعين أن يقرر المراجع أية بنود يتم اختبارها بصفة فردية ، وتلك البنود التي ينبغي أن تخضع للعينة) .

مجتمع حسابات العملاء

رقم الحساب	اسم الحساب	القيمة الدفترية (بالجنيه)
١	محمد	٦٥,٥٥
٢	محمدين	٦٦,٤٤
٣	على	٨٢,٤٢
٤	عليان	٨٥,١٤
٥	اسلام	٤٤,٩٦
٢٠	هاني	٦٥,٠٠
٩٩٩٩٩	حسن	٨٢,٥٠
١٠٠٠٠٠	حسنين	٩٩,٢٠
	إجمالي القيمة الدفترية	٦,٢٥٠,٠٠٠
	القيمة المتوسطة للحساب	٦٢,٥٠
	١٠٠٠٠٠+٦,٢٥٠,٠٠٠	

٣ – اختيار أسلوب العينات في المراجعة

قرر المراجع استخدام أسلوب معاينة التقدير على أساس الوسط الحسابي .

٤ – تحديد حجم العينة

يتعين على المراجع تحديد ما يلي لحساب حجم العينة :

(١) التحريف المسموح به في حسابات العملاء .

(٢) مستويات خطر المعاينة المخططة (مخاطر القبول والرفض الخاطئ) .

(٣) تقدير الانحراف المعياري للمجتمع .

(٤) حجم المجتمع .

بناء على اعتبارات الرقابة الداخلية يعتقد المراجع أن جميع الحسابات متضمنة في ١٠٠,٠٠٠ حساب في دفتر أستاذ العملاء (التمثيل المادي للمجتمع). وعلى ضوء الأهمية النسبية للمبالغ النقدية التي يتضمنها الدفتر يقدر المراجع تحريف مسموح به في حسابات العملاء قدره ٣٦٤٠٠٠ جنيه . وبسبب الضعف الشديد في الرقابة الداخلية بشأن وجود وتقييم حسابات العملاء يقدر المراجع خطر الرقابة عند الحد الأقصى أي ١٠٠% . بالإضافة إلى ذلك فإنه يقرر الخطر المتلازم عند ١٠٠% ويخطط للقيام فقط اختبارات أساسية أخرى محدودة جداً لهذه المزاعم ؟ ولهذا قرر المراجع معدل ٥% خطر القبول الخاطئ . وعلى أساس اعتبارات التكلفة عند القيام بإنجاز إجراءات إضافية عندما يتم رفض الحساب بشكل غير صحيح ، قدر المراجع معدل ٤,٦% خطر الرفض غير الصحيح . باستخدام هذه المعلومات وباستخدام معاملات الخطر في الشكل التالي يمكن حساب هامش خطر المعاينة المخطط كما يلي :

$$\text{هامش خطر المعاينة المحتمل} = \frac{\text{التحريف المسموح به في المجتمع}}{1 + \frac{\text{معامل القبول الخاطئ}}{\text{معامل الرفض الخاطئ}}}$$

$$= \frac{٣٦٤٠٠٠}{1 + \frac{١,٦٤}{٢}} = ٢٠٠٠٠٠ \text{ جنيه}$$

وبفرض أن المراجع يستخدم البرامج العامة للمراجعة الإلكترونية في تقدير الانحراف المعياري للقيم الدفترية المسجلة للحسابات الفردية للعملاء . وأن النتيجة هي ١٥ جنيه . وباستخدام معادلة تحديد حجم العينة السابق عرضها :

$$\text{حجم العينة} = \frac{(\text{حجم المجتمع} \times \text{معامل القبول الخاطئ} \times \text{الانحراف المعياري المقدر للمجتمع})^2}{\text{هامش خطر المعاينة المحتمل}}$$

$$= \left(\frac{١٠٠٠٠٠ \times ٢ \times ١٥}{٢٠٠٠٠٠}\right)^2 = ٢٢٥ \text{ حساب}$$

٥ – اختيار مفردات العينة : بفرض أن حسابات العملاء هي لعملاء مقيمين وأنها لا تختلف كثيراً في أحجامها . لهذا قرر المراجع استخدام جدول الأرقام العشوائية في اختيار العينة .

٦ – اختبار مفردات العينة : يرسل المراجع المصادقات ويقوم بالإجراءات الملائمة أيضاً .

٧ -- تقييم نتائج العينة : المصادقة على ٢٢٥ حساب كما هو موضح في الشكل التالي أدت إلى عينة متوسط قيمتها بعد المراجعة ٦١ جنيه للحساب . كما يوضح الشكل أيضاً أن متوسط القيمة الدفترية للـ ٢٢٥ حساب في العينة كان ٦٣ جنيه . لاحظ أن متوسط القيمة الدفترية للمجتمع ككل ٦٢,٥ وهذا الفرق ٠,٥٠ جنيه لكل حساب يرجع إلى الفرصة ولا يستخدم مباشرة في تحليل التقدير على أساس الوسط الحسابي .

عينة حسابات العملاء في ١٩٩٨/١٢/٣١

أرقام مفردات العينة	رقم الحساب	اسم الحساب	القيمة الدفترية	القيمة من واقع المراجعة	الفرق
١	٢	أ	٦٦,٤٤	٦٦,٤٤	–
٢	٥	ب	٤٤,٦٩	٤٣,٠٠	١,٩٦
٣	١١٠٠	ج	٩٢,١٦	٩٢,١٥	–
٤	٢٣٠٠	د	٧٢,١٢	٦٨,٥٠	٣,٦٢
٥	٣٠٠٠	هـ	٦٥,٠٠	٦٥,٠٠	–
٢٢٤	٩٣٢١٢	س	٨٢,٥٠	٨٢,٥٠	–
٢٢٥	١٠٠٠٠٠	حسنين	٩٩,٢٠	٩٢,٠٠	٧,٢
		اجمالي القيمة الدفترية للعينة	١٤١٧٥	١٣٧٢٥	٤٥٠
		المتوسط	٦٣	٦١	٢

في الحالة الأولى افترض أن نتائج المصادقات تبين أيضاً أن الانحراف المعياري للعينة من واقع المراجعة ١٥ جنيه ، وحيث أن الانحراف المعياري للعينة يساوي الانحراف المستخدم في التخطيط ، فإن الهامش المعدل لخطر المعاينة يساوي الهامش المحتمل ٢٠٠٠٠٠ جنيه . وفي هذه الحالة يكون تقدير المراجع للقيمة الإجمالية للمجتمع من واقع المراجعة ٦,١٠٠,٠٠٠ جنيه ، وأن الفترة أو الحد المقبول بالنسبة لنتائج العينة هي هذه القيمة ± الهامش المخطط لخطر المعاينة ٢٠٠٠٠٠ جنيه .

∴ إجمالي القيمة المقدرة للمجتمع = متوسط العينة من واقع المراجعة × عدد حسابات العملاء

= ٦١ × ١٠٠٠٠٠ = ٦١٠٠٠٠٠ جنيه

فترة الدقة المقبولة =

إجمالي القيمة المقدرة ± هامش خطر المعاينة المحتمل أو المخطط

٦,١٠٠,٠٠٠ ± ٢٠٠,٠٠٠

= [٥,٩٠٠,٠٠٠ إلى ٦,٣٠٠,٠٠٠ جنيه]

وبسبب وقوع القيمة الدفترية للعملاء ٦,٢٥٠,٠٠٠ جنيه داخل فترة الدقة المقبولة فإن نتائج العينة توضح أن تقييم المنشأة لرصيد حسابات العملاء ليس محرفاً بشكل جوهري أي أنه تم إظهاره يعدل في الميزانية . ومع ذلك فإن نتائج العينة توضح أن التحريف المتوقع ١٥٠,٠٠٠ جنيه يحسب كما يلي :

التحريف المتوقع = إجمالي القيمة المقدرة – القيمة الدفترية للمجتمع

= ٦,٢٥٠,٠٠٠ – ٦,١٠٠,٠٠٠

= ١٥٠٠٠٠ جنيه مغالاة

ويؤخذ التحريف المتوقع في الاعتبار عندما يقوم المراجع بتحليل المبلغ الإجمالي للتحريف المحتمل في القوائم المالية . أيضاً ربما يقترح المراجع أن تقوم منشأة العميل بتعديل أية حسابات يكشف اختباراتها على أنها محرفة ، حتى إذا كان التحريف أقل من مبلغ التحريف المسموح به .

كيف يقوم المراجع بتقييم نتائج العينة في حالة اختلاف الانحراف المعياري للعينة عن التقدير ؟ قد يستخدم المراجع المعادلة التي تم شرحها من قبل في حساب الهامش المعدل لخطر المعاينة . على سبيل المثال . إذا كان الانحراف المعياري لقيم العينة من واقع المراجعة يساوي ١٦ جنيه بدلاً من ١٥ جنيه . يحسب الهامش المعدل لخطر المعاينة كما يلي :

التحريف المقبول – $\frac{\text{(حجم المجتمع×معامل خطر القبول الخاطئ×الانحراف المعياري للعينة)}}{\sqrt{\text{حجم العينة}}}$

= ٣٦٤٠٠٠ – $\frac{(١٠٠٠٠٠ \times ١,٦٤ \times ١٦)}{\sqrt{٢٢٥}}$ = ١٨٩,٦٧ جنيه

وهكذا فإن فترة الدقة المقبولة =

٦,١٠٠,٠٠٠ ± ١٨٩,٦٧

= [٥٩١٠٩٣٣ إلى ٦,٢٨٩,٠٦٧]

هنا أيضاً القيمة الدفترية لحسابات العملاء تقع داخل فترة الدقة (الدقة المقبولة) كما يظهر من الشكل التالي . وهكذا لاتزال نتائج العينة توضح أن القيمة الدفترية لحسابات العملاء لا تتضمن تحريفاً جوهريا .

فترة الدقة المقبولة بالنسبة للاختبار الأساسي

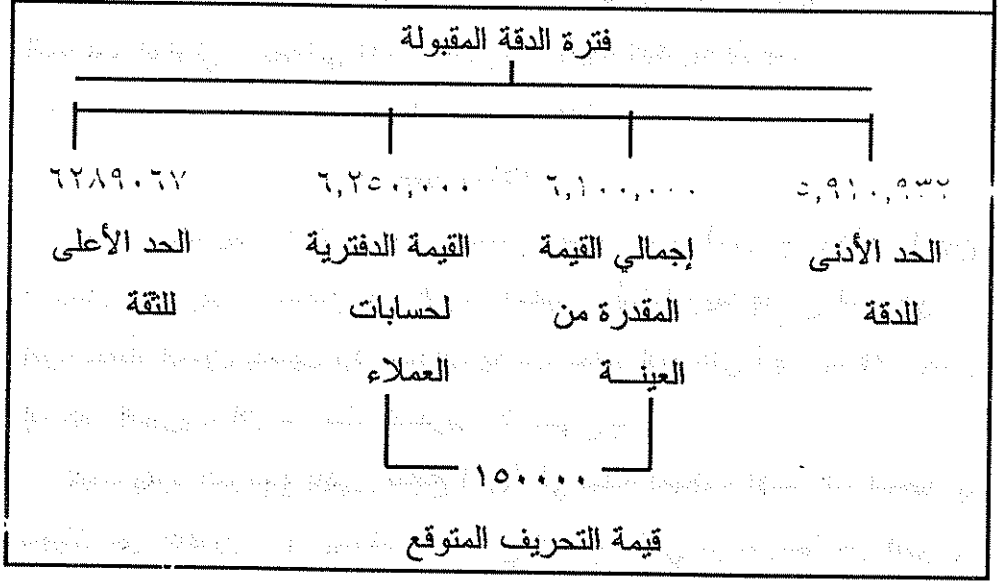

وكما هو الحال في الأنواع الأخرى من المعاينة ينبغي على المراجع أن يأخذ بعين الاعتبار الجوانب الوصفية أو النوعية للتحريف الموجود في العينة . ما هو سبب هذا التحريف ؟ هل أي من هذه التحريفات يكشف عن غش أو مخالفة ؟ وما هي آثار التحريف على القوائم المالية ؟ وتمثل هذه الأسئلة محاور التقييم الوصفي لنتائج العينة بجانب التقييم الكمي لنتائج العينة السابق توضيحه .

٨ – توثيق إجراءات المعاينة . جميع الخطوات السبع السابقة بالإضافة إلى أسس التوصل إلى النتائج الكلية ينبغي توثيقها في أدوات عمل المراجع .

معاينة المتغيرات – تقدير النسبة والفرق

Ratio and Difference Estimation

يعتمد التقدير باستخدام الوسط الحسابي على متوسط قيم مفردات العينة من واقع المراجعة كأساس بتقدير التحريف المتوقع وإجمالي قيمة المجتمع من واقع المراجعة . هناك خياران آخران هما تقدير النسبة وتقدير الفرق . وعلى الرغم من ارتباطهما تماماً إلا أنهما خطتان مميزتان للمعاينة يكون كلاهما ملائم تحت ظروف مختلفة قليلاً .

في تقدير النسبة يستخدم المراجع العينة في تقدير نسبة التحريف في العينة إلى قيمتها الدفترية في تقدير التحريف المتوقع للمجتمع كله وتحسب نسبة التحريفات في القوائم المالية ببساطة عن طريق قسمة صافي التحريفات في العينة على القيمة الدفترية للعينة ، ثم يتم الحصول على تقدير التحريف المتوقع للمجتمع كله بضرب النسبة المقدرة في إجمالي القيمة الدفترية للمجتمع . ويظهر ذلك كما يلي :

$$\text{التحريف المتوقع} = \left[\frac{\text{صافي التحريف في العينة}}{\text{القيمة الدفترية للعينة}}\right] \times \text{القيمة الدفترية للمجتمع}$$

وتعادل القيمة الإجمالية المقدرة من واقع المراجعة القيمة الدفترية للحساب زائد أو ناقص التحريف المتوقع اعتماد على ما إذا كان التحريف في القوائم تدنية أو مغالاة .

وعند استخدام تقدير الفرق يستخدم المراجع عينة لتقدير متوسط الفرق بين القيمة التي تمت مراجعتها والقيمة الدفترية لبنود العينة . ويتم تقدير الفرق بقسمة الفرق بين القيمة التي تمت مراجعتها والقيمة الدفترية للعينة على عدد

بنود العينة ويتم إيجاد الفرق الكلي بين القيمة الدفترية للمجتمع وقيمته الصحيحة بضرب الفرق التقديري المتوسط في عدد بنود المجتمع . ويظهر ذلك فيما يلي :

$$\text{التحريف المتوقع} = \frac{\text{صافي التحريف في العينة}}{\text{عدد بنود العينة}} \times \text{عدد بنود للمجتمع}$$

ويتطلب استخدام تقدير الفرق أو النسبة ما يلي :

١- أن يكون لكل بند في المجتمع قيمة دفترية .

٢- أن تعادل القيمة الدفترية للمجتمع مجموع القيم الدفترية لبنود المجتمع .

٣- أن يمكن إيجاد قيمة من واقع المراجعة لكل بند في العينة .

٤- أن يوجد فروق كثيرة نسبياً بين القيم الدفترية والقيم بعد واقع المراجعة . فإذا كان معدل حدوث الفروق منخفض جداً يجب على المراجع اختيار عينة كبيرة جداً تظهر عدد ممثل من الأخطاء .

تقدير النسبة يكون أكثر ملائمة عندما يكون حجم التحريفات (الأخطاء أو المخالفات) . تتناسب تقريباً مع القيمة الدفترية للبنود بمعنى أن يكون ملائماً عندما يكون للحسابات الكبيرة أخطاء أو تحريفات كبيرة وللحسابات الصغيرة أخطاء أو تحريفات صغيرة . وفي حالة عدم تغير حجم الأخطاء أو التحريفات بشكل جوهري مع القيمة الدفترية لها يكون تقدير الفرق أكثر ملائمة .

مثال توضيحي لتقدير النسبة وتقدير والفرق

يمكن استخدام المعلومات الواردة في الأشكال السابقة في شرح تقدير النسبة وتقدير الفرق . تذكر أن :

- حجم المجتمع ١٠٠٠٠٠ حساب
- إجمالي القيمة الدفترية للمجتمع ٦,٢٥٠,٠٠٠ جنيه .
- القيمة الدفترية للعينة ١٤١٧٥ والقيمة من واقع المراجعة ١٣٧٢٥ جنيه .

- قام المراجع بحساب حجم العينة واختارها عشوائياً وقام باستخدام إجراءات المراجعة لتصحيح أرصدة الحساب .
- أن الاختلافات في المعادلات تسبب اختلافاً في حجم العينة ، إلا أننا في هذا المثال التوضيحي سنستمر في افتراض أن حجم العينة هو ٢٢٥ مفردة .

تقدير النسبة

باستخدام تقدير النسبة يقدر المراجع التحريف (الخطأ) المتوقع كما يلي :

$$\text{التحريف المتوقع} = \frac{\text{صافي التحريف في العينة}}{\text{القيمة الدفترية للعينة}} \times \text{القيمة الدفترية للمجتمع}$$

$$= \frac{٤٥٠}{١٤١٧٥} \times ٦٢٥٠٠٠٠ = ١٩٨٤١٣ \text{ جنيه}$$

يوضح التحريف المتوقع وجود مغالاة في حساب العملاء وبطرح هذا الفرق من القيمة الدفترية نحصل على الإجمالي المقدر للقيمة من واقع المراجعة .

$$= ٦,٢٥٠,٠٠٠ - ١٩٨٤١٣ = ٦٠٥١٥٨٧ \text{ جنيه}$$

أما إذا كان التحريف المتوقع يمثل تدنية في حساب العملاء فإنه يتم إضافة هذا الفرق إلى القيمة الدفترية للمجتمع .

تقدير الفرق

في حالة استخدام تقدير الفرق يحسب المراجع الفرق المتوسط لكل بند ليكون ٢ جنيه مغالاة (٤٥٠ جنيه ÷ ٢٢٥ مفردة في العينة) . وبضرب الـ ٢ جنيه في ١٠٠٠٠٠ حساب حجم المجتمع يكون التحريف المتوقع في حساب العملاء ٢٠٠٠٠٠ جنيه تحسب كما يلي :

$$\text{التحريف المتوقع} = \frac{\text{صافي التحريف في العينة}}{\text{مفردات العينة}} \times \text{عدد مفردات المجتمع}$$

$$= \frac{٤٥٠}{٢٢٥} \times ١٠٠٠٠٠ = ٢٠٠٠٠٠ \text{ جنيه}$$

وتحسب إجمالي القيمة المقدرة من واقع المراجعة لحسابات العملاء كما يلي :

إجمالي القيمة المقدرة من واقع المراجعة =

القيمة الدفترية للمجتمع – التحريف المتوقع

٦,٢٥٠,٠ – ٢٠٠,٠٠٠ = ٦,٠٥٠,٠٠٠ جنيه .

خطر المراجعة ومعاينة المتغيرات

يطلق على عناصر عدم التأكد المرتبطة بالمراجعة اصطلاح خطر المراجعة . وخطر المراجعة معناه أن المراجع يبدي رأياً غير متحفظاً ــ بدون قصد ــ رغم أن القوائم المالية تتضمن أخطاء هامة . وهناك ثلاث مكونات لخطر المراجعة .

(١) الخطر المتلازم : ومعناه احتمال حدوث أخطاء هامة بسبب طبيعة البند أو نوع العملية بفرض عدم وجود نظام رقابة داخلية مناسب لها . كما هو الحال بالنسبة للنقدية والمخزون باعتبارها تمثل أصولاً عرضة للتلاعب .

(٢) خطر الرقابة : ومعناه احتمال حدوث أخطاء هامة بسبب عجز نظام الرقابة الداخلية في منع وقوعها أو فشله في تصحيحها عند وقوعها بالفعل . وترجع هذه المخاطر إلى وجود محددات ملازمة لأي نظام رقابي حيث لا يوجد نظام رقابي يمنع الأخطاء كاملة (١٠٠%) .

(٣) خطر الرقابة : ومعناه احتمال فشل إجراءات المراجعة في اكتشاف أخطاء هامة ، إذ أن إجراءات المراجعة لا تضمن أو تؤكد اكتشاف جميع الأخطاء بنسبة ١٠٠% حتى لو كانت مراجعة تفصيلية لاحتمال سهو المراجع أو عدم ملاءمة إجراءات المراجعة ، أو تطبيقها بشكل غير سليم .

ويمكن الربط بين مكونات خطر المراجعة من خلال معادلة المراجعة التالية :

$$R = IR \times CR \times DR$$

حيث أن :

R خطر المراجعة النهائي المسموح به ــ المترتب على وجود خطأ هام يظل غير مكتشفاً بالنسبة لرصيد الحساب والمزاعم المرتبطة بعدم إتمام المراجع لكافة الاختبارات (اختبارات الالتزام بإجراءات الرقابة ، واختبارات التحقق التفصيلية والتحليلية .

IR الخطر المتلازم

CR خطر الرقابة

DR خطر عدم الاكتشاف

يتحدد نطاق الاختبارات الأساسية (التحقق التفصيلية والتحقق التحليلية) بواسطة مستويات الخطر المتلازم وخطر الرقابة . ولما كانت الإجراءات الأساسية قد تتضمن كلاً من اختبارات التفاصيل باستخدام المعاينة وأنواع أخرى من الاختبارات الأساسية مثل الإجراءات التحليلية ، يكون من الضروري تعديل المعادلة السابقة لحساب خطر القبول غير الصحيح بالنسبة للاختبارات الأساسية. خطر عدم الاكتشاف يتعين فصله في مكونين هما :

AR خطر فشل الإجراءات التحليلية والإجراءات الأساسية الأخرى في اكتشاف التحريف الجوهري .

TD المستوى المقبول لخطر القبول الخاطئ بالنسبة للاختبارات الأساسية للتفاصيل .

وعلى ذلك تصبح المعادلة بعد تعديلها كما يلي :

$$R = IR \times CR \times TD \times AR$$

ورياضياً يمكن إعادة ترتيب المعادلة أو الصيغة السابقة للتوصل إلى المستوى الملائم لخطر القبول الخاطئ بالنسبة للاختبارات الأساسية للتفاصيل كما يلي :

$$TD \quad \frac{AR}{IR \times CR \times AR}$$

مثـــال

بفرض أن الراشد المراجع القانوني لشركة الخليج يرغب في قبول ٥% خطر مراجعة للتحريف الجوهري فيما يتعلق بمزاعم الوجود لحسابات العملاء . يعتقد الراشد أن الخطر المتلازم لهذه المزاعم ١٠٠% ، وبعد أن أخذ الراشد في اعتباره إجراءات الرقابة الداخلية على دورة الإيرادات قدر خطر رقابة عند مستوى ٥٠% . ويعتقد الراشد أن احتمال فشل الإجراءات التحليلية في اكتشاف التحريف الجوهري ٤٠% . في ضوء هذه البيانات يمكن تحديد المستوى المقبول لخطر القبول الخاطئ كما يلي :

$$TD \quad \frac{AR}{IR \times CR \times AR}$$

$$٠,٢٥ = \frac{٠,٠٥}{١ \times ٠,٥٠ \times ٠,٤٠}$$

وهكذا يتعين على المراجع أن يخطط عينة المراجعة بالنسبة للاختبارات الأساسية للتفاصيل مع خطر قبول خاطئ ٢٥% .

يواجه تنفيذ المعادلة السابقة صعوبات كبيرة في الممارسة العملية فليس من السهل التحديد الكمي الدقيق للمستويات المتعددة الخطر . ولهذا السبب تتبنى منشآت المراجعة أساليب ومداخل أقل في تعقيداتها الرياضية . ومع ذلك فإن هذه المعادلة مفيدة في توضيح العلاقات بين الأنواع أو المكونات المختلفة للخطر المتلازم وخطر الرقابة ، ولا يقوم باختبارات فعالية أخرى لمزاعم القوائم ، فإن خطر القبول الخاطئ يتعين وضعه عند مستوى منخفض جداً . الانخفاض في الخطر المتلازم وخطر الرقابة أو خطر فشل الإجراءات الأخرى في اكتشاف التحريف الجوهري في القوائم يتيح للمراجع قبول معدل خطر أعلى للقبول الخاطئ بالنسبة للاختبارات الأساسية للتفاصيل .

الملاحـــق

الملحق رقم (١)

جدول الأرقام العشوائية

رقم العمود	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧
١	١٠٤٨٠	١٥٠١١	٠١٥٣٦	٠٢٠١١	٨١٦٤٧	٩١٦٤٦	٦٩١٧٩
٢	٢٢٣٦٨	٤٦٥٧٣	٢٥٥٩٥	٨٥٣٩٣	٣٠٩٩٥	٨٩١٩٨	٢٧٩٨٢
٣	٢٤١٣٠	٤٨٣٦٠	٢٢٥٢٧	٩٧٢٦٥	٧٦٣٩٣	٦٤٨٠٩	١٥١٧٩
٤	٤٢١٦٧	٩٣٠٩٣	٠٦٢٤٣	٦١٦٨٠	٠٧٨٥٦	١٦٣٧٦	٣٩٤٤٠
٥	٣٧٥٧٠	٣٩٩٧٥	٨١٨٣٧	١٦٦٥٦	٠٦١٢١	٩١٧٨٢	٦٠٤٦٨
٦	٧٧٩٢١	٠٦٩٠٧	١١٠٠٨	٤٢٧٥١	٢٧٧٥٦	٥٣٤٩٨	١٨٦٠٢
٧	٩٩٥٦٢	٧٢٩٠٥	٥٦٤٢٠	٦٩٩٩٤	٩٨٨٧٢	٣١٠١٦	٧١١٩٤
٨	٩٦٣٠١	٩١٩٧٧	٠٥٤٦٣	٠٧٩٧٢	١٨٨٧٦	٢٠٩٢٢	٩٤٥٩٥
٩	٨٩٥٧٩	١٤٣٤٢	٦٣٦٦١	١٠٢٨١	١٧٤٥٣	١٨١٠٣	٥٧٧٤٠
١٠	٨٥٤٧٥	٣٦٨٥٧	٥٣٣٤٢	٥٣٩٨٨	٥٣٠٦٠	٥٩٥٣٣	٣٨٨٦٧
١١	٢٨٩١٨	٦٩٥٧٨	٨٨٢٣١	٣٣٢٧٦	٧٠٩٩٧	٧٩٩٣٦	٥٦٨٦٥
١٢	٦٣٥٥٣	٤٠٩٦١	٤٨٢٣٥	٠٣٤٢٧	٤٩٦٢٦	٦٩٤٤٥	١٨٦٦٣
١٣	٠٩٤٢٩	٩٣٦٩٦	٥٢٦٣٦	٩٢٧٣٧	٨٨٩٧٤	٣٣٤٨٨	٣٦٣٢٠
١٤	١٠٣٦٥	٦١١٢٩	٨٧٥٢٩	٨٥٦٨٩	٤٨٢٣٧	٥٢٢٦٧	٦٧٦٨٩
١٥	٠٧١١٩	٩٧٣٣٦	٧١٠٤٨	٠٨١٧٨	٧٧٢٣٣	١٣٩١٦	٤٧٥٦٤
١٦	٥١٠٨٥	١٢٧٦٥	٥١٨٢١	٥١٢٥٩	٧٧٤٥٢	١٦٣٠٨	٦٠٧٥٦
١٧	٠٢٣٦٨	٢١٣٨٢	٥٢٤٠٤	٦٠٢٦٨	٨٩٣٦٨	١٩٨٨٥	٥٥٣٢٢
١٨	٠١٠١١	٥٤٠٩٢	٣٣٣٦٢	٩٤٩٠٤	٣١٢٣٧	٠٤١٤٦	١٨٥٩٤
١٩	٥٢١٦٢	٥٣٩١٦	٤٦٣٦٩	٥٨٥٨٦	٢٣٢١٦	١٤٥١٣	٨٣١٤٩
٢٠	٠٧٠٥٦	٩٧٦٢٨	٣٣٧٨٧	٠٩٩٩٨	٤٢٦٩٨	٠٦٦٩١	٧٦٩٨٨
٢١	٤٨٦٦٣	٩١٢٢٤٥	٨٥٨٢٨	١٤٣٤٦	٠٩١٧٢	٣٠١٦٨	٩٠٢٢٩
٢٢	٥٤١٦٤	٥٨٤٩٢	٢٢٤٢١	٧٤١٠٣	٤٧٠٧٠	٢٥٣٠٦	٧٦٤٦٨
٢٣	٣٢٦٣٩	٣٢٣٦٣	٠٥٥٩٧	٢٤٢٠٠	١٣٣٦٣	٣٨٠٠٥	٩٤٣٤٢
٢٤	٢٩٣٣٤	٢٧٠٠١	٨٧٦٣٧	٨٧٣٠٨	٥٨٧٣١	٠٠٢٥٦	٤٥٨٣٤
٢٥	٠٢٤٨٨	٣٣٠٦٢	٢٨٨٣٤	٠٧٣٥١	١٩٧٣١	٩٢٤٢٠	٦٠٩٥٢

Source: Table of 105.000 Random Decimal Digit. Statement 4914. Interstate Commerce Commission, Trans[ort Economics and Statistics Bureau, May, 1949

ملحق رقم (٢)

جدول تحديد حجم العينات الإحصائية ــ معاينة الصفات

ملحق رقم (٢)

جدول تحديد حجم العينات الإحصائية ــ معاينة الصفات

معدل الانحراف المتوقع للمجتمع (٪)	٥٪ معدل خطر تدنية أخطار الرقابة الداخلية (ثقة ٩٥٪) معدل الانحراف المسموح به (٪)									
	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١٥	٢٠
٠٫٠٠	١٤٩	٩٩	٧٤	٥٩	٤٩	٤٢	٣٦	٣٢	٢٩	١٩	١٤
٠٫٢٥	٣٣٦	١٥٧	١١٧	٩٣	٧٨	٦٦	٥٨	٥١	٤٦	٣٠	٢٢
٠٫٥٠	*	١٥٧	١١٧	٩٣	٧٨	٦٦	٥٨	٥١	٤٦	٣٠	٢٢
٠٫٧٥	*	٢٠٨	١١٧	٩٣	٧٨	٦٦	٥٨	٥١	٤٦	٣٠	٢٢
١٫٠٠	*	*	١٥٦	٩٣	٧٨	٦٦	٥٨	٥١	٤٦	٣٠	٢٢
١٫٢٥	*	*	١٥٦	١٢٤	٧٨	٦٦	٥٨	٥١	٤٦	٣٠	٢٢
١٫٥٠	*	*	١٩٢	١٢٤	١٠٣	٦٦	٥٨	٥١	٤٦	٣٠	٢٢
١٫٧٥	*	*	٢٢٧	١٥٣	١٠٣	٨٨	٧٧	٥١	٤٦	٣٠	٢٢
٢٫٠٠	*	*	*	١٨١	١٢٧	٨٨	٧٧	٦٨	٤٦	٣٠	٢٢
٢٫٢٥	*	*	*	٢٠٨	١٢٧	٨٨	٧٧	٦٨	٦١	٣٠	٢٢
٢٫٥٠	*	*	*	*	١٤٠	١٠٩	٧٧	٦٨	٦١	٣٠	٢٢
٢٫٧٥	*	*	*	*	١٧٣	١٠٩	٩٥	٦٨	٦١	٣٠	٢٢
٣٫٠٠	*	*	*	*	١٩٥	١٢٩	٩٥	٨٤	٦١	٣٠	٢٢
٣٫٢٥	*	*	*	*	*	١٤٨	١١٢	٨٤	٦١	٣٠	٢٢
٣٫٥٠	*	*	*	*	*	١٦٧	١١٢	٨٤	٧٦	٤٠	٢٢
٣٫٧٥	*	*	*	*	*	١٨٥	١٢٩	١٠٠	٧٦	٤٠	٢٢
٤٫٠٠	*	*	*	*	*	*	١٤٦	١٠٠	٨٩	٤٠	٢٢
٥٫٠٠	*	*	*	*	*	*	*	١٥٨	١١٦	٤٠	٣٠
٦٫٠٠	*	*	*	*	*	*	*	*	١٧٩	٥٠	٣٠
٧٫٠٠	*	*	*	*	*	*	*	*	*	٦٨	٣٧
	١٠٪ معدل خطر تدنية أخطار الرقابة (ثقة ٩٠٪)										
٠٫٠٠	١١٤	٧١	٥٧	٤٥	٣٨	٣٢	٢٨	٢٥	٢٢	١٥	١١
٠٫٢٥	١٩٤	١٢٩	٩٦	٧٧	٦٤	٥٥	٤٨	٤٢	٣٨	٢٥	١٨
٠٫٥٠	١٩٤	١٢٩	٩٦	٧٧	٦٤	٥٥	٤٨	٤٢	٣٨	٢٥	١٨
٠٫٧٥	٢٦٥	١٢٩	٩٦	٧٧	٦٤	٥٥	٤٨	٤٢	٣٨	٢٥	١٨
١٫٠٠	*	١٧٦	٩٦	٧٧	٦٤	٥٥	٤٨	٤٢	٣٨	٢٥	١٨
١٫٢٥	*	٢٢١	١٣٢	٧٧	٦٤	٥٥	٤٨	٤٢	٣٨	٢٥	١٨
١٫٥٠	*	*	١٣٢	١٠٥	٦٤	٥٥	٤٨	٤٢	٣٨	٢٥	١٨
١٫٧٥	*	*	١٦٦	١٠٥	٨٨	٥٥	٤٨	٤٢	٣٨	٢٥	١٨
٢٫٠٠	*	*	١٩٨	١٣٢	٨٨	٧٥	٤٨	٤٢	٣٨	٢٥	١٨
٢٫٢٥	*	*	*	١٣٢	٨٨	٧٨٥	٦٥	٤٢	٣٨	٢٥	١٨
٢٫٥٠	*	*	*	١٥٨	١١٠	٧٥	٦٥	٥٨	٣٨	٢٥	١٨٠
٢٫٧٥	*	*	*	٢٠٩	١٣٢	٩٤	٦٥	٥٨	٥٢	٢٥	١٨
٣٫٠٠	*	*	*	*	١٣٢	٩٤	٦٥	٥٨	٥٢	٢٥	١٨
٣٫٢٥	*	*	*	*	١٥٣	١١٣	٨٢	٥٨	٥٢	٢٥	١٨
٣٫٥٠	*	*	*	*	١٩٤	١١٣	٨٢	٧٣	٥٢	٢٥	١٨
٣٫٧٥	*	*	*	*	*	١٣١	٩٨	٧٣	٥٢	٢٥	١٨
٤٫٠٠	*	*	*	*	*	١٤٩	٩٨	٧٣	٦٥	٢٥	١٨
٥٫٠٠	*	*	*	*	*	٢١٨	١٣٠	٨٧	٦٥	٣٤	١٨
٥٫٥٠	*	*	*	*	*	*	١٦٠	١١٥	٧٨	٣٤	١٨
٦٫٠٠	*	*	*	*	*	*	*	١٤٢	١٠٣	٣٤	١٨
٦٫٥٠	*	*	*	*	*	*	*	١٨٢	١١٦	٤٥	٢٥
٧٫٠٠	*	*	*	*	*	*	*	*	١٩٩	٥٢	٢٥
٧٫٥٠	*	*	*	*	*	*	*	*	*	٥٢	٢٥
٨٫٠٠	*	*	*	*	*	*	*	*	*	٦٠	٢٥
٨٫٥٠	*	*	*	*	*	*	*	*	*	٦٨	٣٢

المصدر : AICPA Auditing procedure study, Audit Sampling, 1996 .

* معناها أن حجم العينة كبير جدا وبالتالي تكون التكلفة عالية جدا بالنسبة لاغلب تطبيقات عملية المراجعة مقارنة بالعائد .

-- تفترض هذه الجداول حجم عينة كبير .

ملحق رقم (٣)

جدول تقييم نتائج العينة – ٥٪

حجم العينة	العدد الفعلي للانحرافات (الاستثناءات)									
	٠	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠
٢٥	١١ر٣	١٧ر٦	*	*	*	*	*	*	*	*	*
	٩ر٥	١٤ر٩	١٩ر٥	*	*	*	*	*	*	*	*
٣٥	٨ر٢	١٢ر٩	١٦ر٩	*	*	*	*	*	*	*	*
٤٠	٧ر٢	١١ر٣	١٤ر٩	١٨ر٣	*	*	*	*	*	*	*
٤٥	٦ر٤	١٠ر١	١٣ر٣	١٦ر٣	١٩ر٢	*	*	*	*	*	*
٥٠	٥ر٨	٩ر١	١٢ر١	١٤ر٨	١٧ر٤	١٩ر١	*	*	*	*	*
٥٥	٥ر٣	٨ر٣	١١ر٠	١٣ر٥	١٥ر١	١٨ر١	*	*	*	*	*
٦٠	٤ر١	٧ر٧	١٠ر١	١٢ر٤	١٤ر٦	١٦ر٧	١٨ر٨	*	*	*	*
٦٥	٤ر٥	٧ر١	٩ر٤	١١ر٥	١٣ر٥	١٥ر٥	١٧ر٤	١٩ر٣	*	*	*
٧٠	٤ر٣	٦ر٦	٨ر٧	١٠ر٧	١٢ر٦	١٤ر٤	١٦ر٢	١٨ر٠	١٩ر٧	*	*
٧٥	٣ر٨	٦ر٢	٨ر٢	١٠ر٠	١١ر٨	١٣ر٥	١٥ر٢	١٦ر٩	١٨ر٤	٢٠ر٠	*
٨٠	٣ر٣	٥ر٨	٧ر١	٩ر٤	١١ر١	١٢ر٧	١٤ر٣	١٥ر٨	١٧ر٣	١٨ر٨	*
٩٠	٣ر٣	٥ر٣	٦ر٨	٨ر٤	٩ر٩	١١ر٣	١٢ر٧	١٤ر١	١٥ر٥	١٦ر٨	١٨ر١
١٠٠	٣ر٠	٤ر٧	٦ر١	٧ر٦	٨ر٩	١٠ر٢	١١ر٥	١٢ر٧	١٤ر٠	١٥ر٢	١٦ر٤
١٢٥	٢ر٤	٣ر٧	٤ر١	٦ر١	٧ر٢	٨ر٢	٩ر٣	١٠ر٣	١١ر٣	١٢ر٢	١٣ر٢
١٥٠	٢ر٠	٣ر١	٤ر١	٥ر٥	٦ر٠	٦ر٩	٧ر٧	٨ر٦	٩ر٤	١٠ر٢	١١ر٠
٢٠٠	١ر٥	٢ر٣	٣ر١	٤ر٢	٤ر٥	٥ر٢	٥ر٨	٦ر٥	٧ر١	٧ر٧	٨ر٣

تقييم نتائج العينة – ١٠٪

حجم العينة	العدد الفعلي للانحرافات (الاستثناءات)									
	٠	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠
٢٠	١٠ر١	١٨ر١	*	*	*	*	*	*	*	*	*
٢٥	٨ر٨	١٤ر٧	١٩ر١	*	*	*	*	*	*	*	*
٣٠	٧ر٤	١٢ر٤	١٦ر٨	*	*	*	*	*	*	*	*
٣٥	٦ر٤	١٠ر٧	١٤ر٥	١٨ر١	*	*	*	*	*	*	*
٤٠	٥ر٦	٩ر٤	١٢ر٨	١٥ر٩	١٩ر٠	*	*	*	*	*	*
٤٥	٥ر٠	٨ر٤	١١ر٤	١٤ر٢	١٧ر٠	١٩ر٦	*	*	*	*	*
٥٠	٤ر٥	٧ر٦	١٠ر٣	١٢ر١	١٥ر٤	١٧ر٨	*	*	*	*	*
٥٥	٤ر١	٦ر٩	٩ر٤	١١ر٧	١٤ر٠	١٦ر٢	١٨ر٤	*	*	*	*
٦٠	٣ر٨	٦ر٣	٨ر٦	١٠ر٨	١٢ر١	١٤ر١	١٦ر٩	١٨ر٨	*	*	*
٧٠	٣ر٢	٤ر٥	٧ر٤	٩ر٣	١١ر١	١٢ر٨	١٤ر٦	١٦ر٢	١٧ر٩	١٩ر٥	*
٨٠	٢ر٨	٤ر٣	٦ر٥	٨ر٢	٩ر٧	١١ر٣	١٢ر٨	١٤ر٣	١٥ر٧	١٧ر٢	١٨ر٦
٩٠	٢ر٥	٤ر٨	٦ر٥	٧ر٣	٨ر٧	١٠ر١	١١ر٤	١٢ر٧	١٤ر٠	١٥ر٣	١٦ر٦
١٠٠	٢ر٣	٣ر٨	٥ر٢	٦ر٦	٧ر٨	٩ر١	١٠ر٣	١١ر٥	١٢ر٧	١٣ر٨	١٥ر٠
١٢٠	١ر٩	٣ر٢	٤ر٤	٥ر٥	٦ر٩	٧ر٦	٨ر٦	٩ر٦	١٠ر١	١١ر١	١٢ر٥
١٦٠	١ر٤	٢ر٤	٣ر٣	٤ر١	٤ر٩	٥ر٧	٦ر٥	٧ر٢	٨ر٠	٨ر٧	٩ر٥
٢٠٠	١ر١	١ر٩	٢ر٦	٣ر٣	٤ر٠	٤ر٦	٥ر٢	٥ر٨	٦ر٤	٧ر٠	٧ر٦

المصدر : AICPA Auditing Procedure Study, Audit Sampling 1996

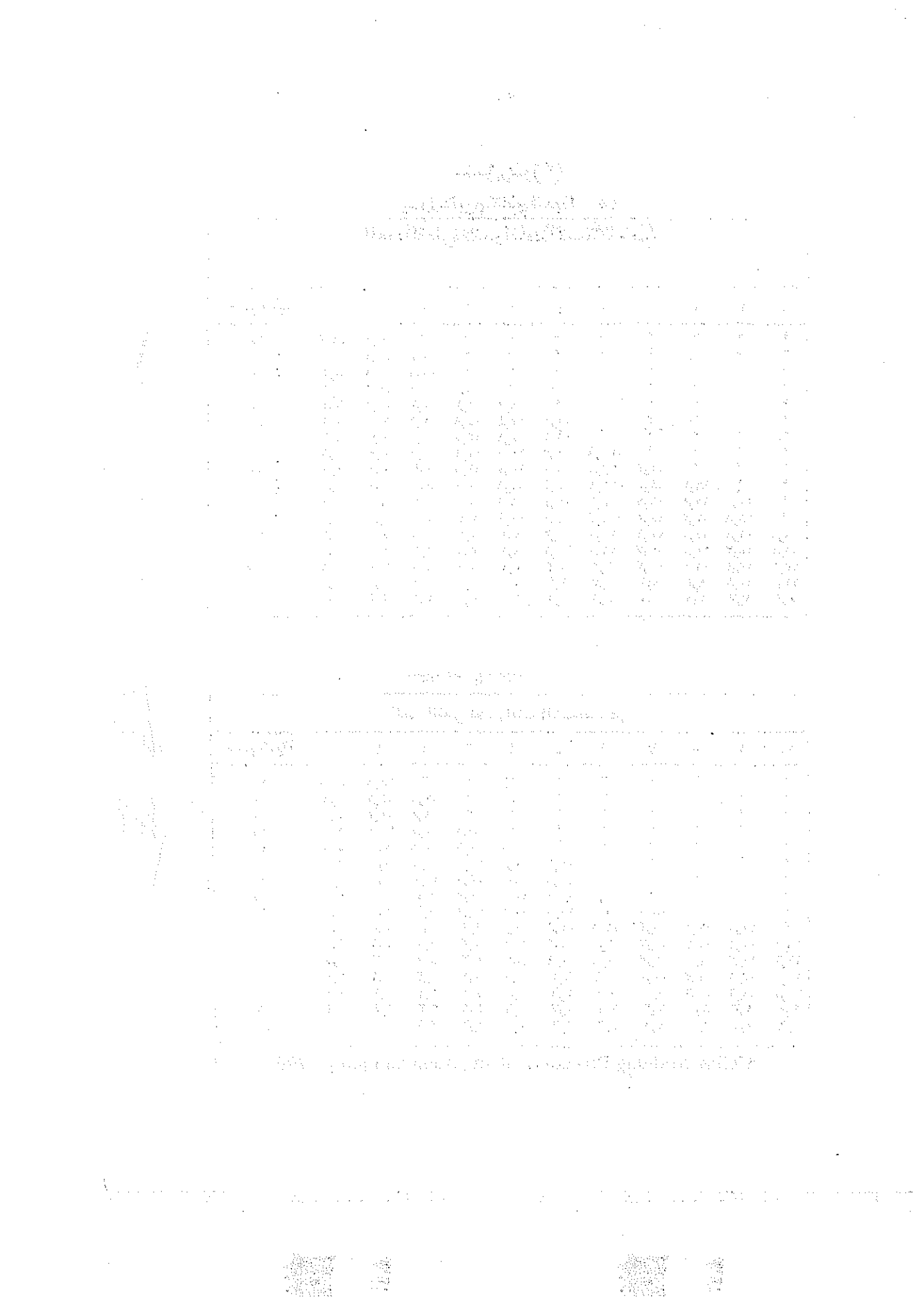

الفصل الثاني
الفحص المحدود للقوائم المالية الفترية

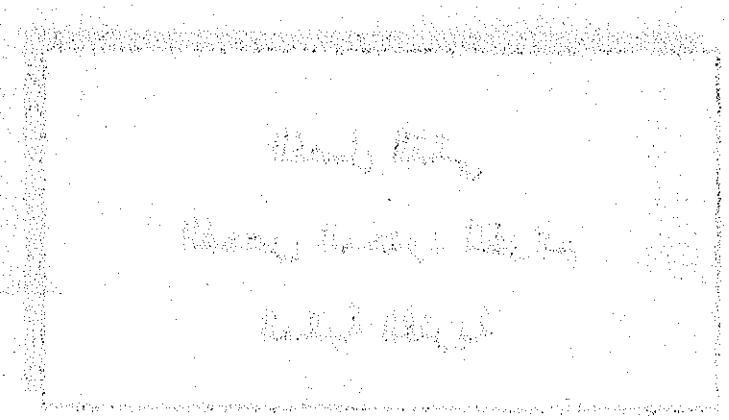

الفصل الثاني

القوائم المالية الفترية : مشاكل المحاسبة والفحص المحدود

يناقش هذا الفصل مشاكل المحاسبة والفحص المحدود للقوائم المالية الفترة في ظل تنامي دور مهنة المحاسبة والمراجعة في مصر مع التوجه نحو اقتصاد السوق وإلزام الشركات والبنوك بإعداد قوائم مالية فترية (ربع أو نصف سنوية) بغرض تنشيط وتطوير سوق المال.

مقدمة

تعرضت القوائم المالية السنوية لانتقاد افتقاد خاصية التوقيت الملائم باعتبارها من أهم خصائص جودة المعلومات المحاسبية . ولذلك ظهرت الحاجة إلى إعداد قوائم مالية عن فترات زمنية تقل عن فترة السنة تستهدف توفير المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب وجعلها أكثر موائمة في اتخاذ القرارات وتحمل هذه القوائم عده مسميات مثل القوائم المالية الفترية أو المؤقتة أو الدورية أو البينية أو الانتقالية أو القوائم المالية المرحلية أو الجزء سنوية.

تعد القوائم المالية الفترية عن فترات أقل من سنة ، عادة ما تكون ثلاثة شهور أي ربع سنوية . والغرض من هذه القوائم تزويد مستخدمي القوائم المالية بالمعلومات اللازمة لاتخاذ قرارات الاستثمار والائتمان في الوقت المناسب. بالإضافة إلى ذلك فإن هذه القوائم يمكن أن توفر معلومات جوهرية تغيب عن التقارير السنوية تتعلق بكل من الكشف عن نقاط التحول في النشاط Business Points. وأيضاً توفير فهم أفضل لأنشطة المشروعات التي تتعرض لوجود تغيرات موسمية Seasonality .

ومع ذلك هناك قيود ملازمه لإعداد القوائم المالية الفترية فكلما قصرت الفترة الزمنية التي تعد عنها كلما زادت آثار الأخطاء في التقدير والتخصيص .

أحد المشاكل هنا الحاجة إلى التخصيص السليم لمصروفات التشغيل السنوية : مشكلة تحديد مصروف الضريبة على الدخل الفترى مصروفات التشغيل الأخرى غالباً ما تتركز في فترة زمنية مؤقتة واحدة مع أنها تفيد عمليات السنة كلها مثل مصروفات الحملة الإعلانية . مصروفات الإصلاحات الرئيسية وصيانة المعدات. أيضاً أثار التقلبات الموسمية وأحوال السوق تضيف قيوداً على مصداقية القوائم المالية الفترية وقابليتها للمقارنة وقدرتها التنبئية . وبسبب بيئة هذه القوائم فإن قضيه ارتباط المراجع المستقل بالقوائم المالية الفترية تخضع لجدل ونقاش مستمرين.

الملامح المميزة للقوائم المالية الفترية

(١) تعد على أساس غير سنوى (فترات زمنية قصيرة عادة ما تكون ثلاثة شهور أي ربع سنوية) .

(٢) تعد بأسلوب تجميعي فالقوائم المالية الفترية للربع الثاني من السنة مثلاً تتضمن بينات الربع الثاني بالإضافة إلى الربع الأول والثاني معاً في شكل تراكمي . هذا إلى جانب البيانات المقارنة للفترة المماثلة من العام الماضي.

(٣) تحاكى القوائم المالية السنوية في تقديم معلومات عن المركز المالي ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية .

(٤) تتضمن محتوى إعلامي مثل التقارير المالية السنوية يخدم أصحاب المصلحة في المشروع مثل المستثمرين الحاليين والمرتقبين والدائنين ومحللي الاستثمار وإدارة المشروع .

(٥) إمكانية الاعتماد عليها في اتخاذ قرارات الاستثمار والائتمان وبالتالي يجب أن تخضع للفحص بواسطة مراجع حسابات مستقل.

ممارسات التقارير المالية الفترية في الولايات المتحدة وفي مصر

لأكثر من ستين سنه تطلب بورصة نيويورك للأوراق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية من الشركات المسجلة فيها إعداد تقارير مالية ربع سنوية . ومنذ عام ١٩٧٠ تطلب هيئة تنظيم تداول الأوراق المالية من الشركات التي تخضع لمتطلبات التقرير الدوري أن تصدر تقرير ربع سنوي على النموذج 10-k . بالإضافة إلى ذلك تتطلب هذه الهيئة الإفصاح في التقرير السنوي عن نتائج عمليات كل فترة ربع سنه في السنتين الماليتين الأخيرتين . وتتمثل مصادر المبادئ المحاسبية المتعارف عليها بشأن إعداد ونشر التقارير المالية الفترية في الرأي المحاسبي رقم (٢٨) لمجلس مبادئ المحاسبة APB 28 والتفسير رقم (١٨) لمجلس معايير المحاسبة المالية (١٨) لمجلس معايير المحاسبة المالية FASB 18 .

وفي مصر تأخر الاهتمام بإعداد القوائم المالية الفترية إلي بداية حقبة التسعينات من القرن العشرين بسبب تضاؤل دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وعدم وجود سوق مال منظم حتى هذا التاريخ بالإضافة إلى أن النظام المحاسبي الموحد في شركات القطاع العام لم يعطي اهتماماً لإعداد القوائم المالية الفترية . ومع التوجه نحو اقتصاد السوق وتعاظم دور القطاع الخاص المصري في النشاط الاقتصادي والحاجة إلى آليات جديدة لتنشيط سوق رأس المال كان من الضروري أن يواكب التشريع الاقتصادي في مصر التوجه نحو اقتصاديات السوق . ولقد تمثل ذلك في صدور القوانين التالية :

(١) القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ . قانون شركات قطاع الأعمال العام . وبمقتضى هذا القانون ولائحته التنفيذية قطاع الأعمال العام يقصد به الشركات القابضة التي حلت محل هيئات القطاع العام وكذا الشركات التابعة لها . وتأخذ هذه الشركات بنوعيها شكل الشركات المساهمة وبصدور هذا

القانون تلتزم الشركات التابعة باعداد ونشر مراكز مالية ربعية كل ثلاثة شهور تعرض على مجالس إدارات الشركات القابضة لأغراض رقابة ومتابعة الشركات القابضة لأداء الشركات التابعة وأيضاً لخدمة متطلبات سوق رأس المال بالنسبة للشركات التابعة التي تتداول أوراقها المالية في سوق المال .

(٢) القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ الخاص بسوق رأس المال ولائحته التنفيذية

بصدور هذا القانون أصبحت الشركات الخاضعة لأحكامه تعد وتنشر قوائم مالية جزء سنوية ربع أو نصف سنة واصبح مراجع الحسابات ملزم بفحص هذه القوائم ووفقاً للمادة ٦ من هذا القانون :

- على كل شركة طرحت أوراق مالية لها في اكتتاب عام أن تقدم على مسئوليتها إلى الهيئة تقارير نصف سنوية عن نشاطها ونتائج أعمالها على أن تتضمن هذه التقارير البيانات التي تفحص عن المركز المالي الصحيح
- تعد الميزانية وغيرها من القوائم المالية للشركة طبقاً للمعايير الحسابية والقواعد المراجعة التي تحددها أو تحيل اليها اللائحة التنفيذية .
- وتخطر الهيئة بالميزانية وبالقوائم المالية وتقرير مجلس الإدارة ومراقب الحسابات عنها قبل شهر من التاريخ المحدد لانعقاد الجمعية العامة .

وللهيئة فحص الوثائق المشار اليها في الفقرات السابقة أو تكليف جهة متحققة بهذا الفحص وتبلغ الهيئة الشركة بملاحظاتها وتطلب إعادة النظر في هذه الوثائق بما يتفق ونتائج الفحص . فإذا لم تستجب الشركة لذلك التزمت بنفقات نشر الهيئة لملاحظاتها والتعديلات التي طلبتها وتتم النشر كما يلي :

- يجب على الشركة أن تنشر ملخص واف للتقارير النصف سنوية والقوائم المالية السنوية في صحيفتين يوميتين واسعتي الانتشار إحداهما على الأقل باللغة العربية.

يجب على كل شركة تواجه ظروفاً جوهرية تؤثر في نشاطها أو (مركزها المالي) أن تفصح عن ذلك فوراً وأن تنشر عنه ملخصاً وافياً في صحيفتين يوميتين صباحيتين واسعتي الانتشار إحداهما على الأقل باللغة العربية .

وفي عام ١٩٩٦ ألزمت بورصة الأوراق المالية والهيئة العامة لسوق المال الشركات التي تتداول أسهمها في البورصة بتزويدها بقوائم مالية ربع سنوية عن نشاطها ونتائج أعمالها مرفقاً بها تقرير فحص محدود من مراجع حسابات مستقل . كما أصبحت البنوك مع نهاية عام ١٩٩٧ ملزمة بنشر قوائم مالية فترية ربع سنوية بدلاً من قوائمها المالية الفترية نصف السنوية كل ستة شهور .

ونعرض فيما يلي لمشاكل المحاسبة والفحص للتقارير المالية الفترية .

أولاً – الجوانب المحاسبية للقوائم المالية الفترية

يرتبط إعداد ونشر القوائم المالية الفترية بعدد من القضايا والمشكلات المحاسبية أهمها :

(١) علاقة الفترة الدورية (المؤقتة) بالفترة السنوية .
(٢) الاعتراف بالإيرادات .
(٣) التكاليف المرتبطة بالإيرادات .
(٤) التكاليف والمصروفات الأخرى .
(٥) الالتزامات الشرطية .
(٦) مخصصات ضرائب الدخل .
(٧) التغيرات المحاسبية .
(٨) الإفصاح في القوائم المالية الفترية.

وسوف يتم تناول هذه القضايا في إطار الرأي المحاسبي (٢٨) لمجلس مبادئ المحاسبة والتفسير (١٨) لمجلس معايير المحاسبة المالية .

(١) علاقة الفترة الدورية بالفترة السنوية :

يتم تفسير علاقة القوائم المالية الجزء سنوية بالقوائم السنوية في ضوء نظريتين متباينتين هما :

(أ) نظرية انفصال الفترة الدورية . طبقاً لهذه النظرية تعتبر كل فترة دورية (جزء السنة) كما لو كانت فترة محاسبية أساسية . وعلى ذلك يجب إتباع طريقة واحدة عند تحديد نتائج العمليات لكل فترة دورية كما لو كانت فترة محاسبية سنوية . وفي ظل هذه النظرية يجب استخدام نفس المبادئ المحاسبية وأسس التقويم عند تحديد المصروفات والإيرادات المستحقة والمؤجلة وعند تحديد المخصصات في نهاية كل فترة دورية .

(ب) نظرية تكامل الفترة الدورية مع الفترة السنوية . حيث تعتبر كل فترة دورية كما لو كانت جزءا مكملا للفترة السنوية . وفي ظل هذه النظرية تعامل المصروفات والإيرادات المستحقة والمؤجلة وكذلك المخصصات التي يتم تقديرها في نهاية كل فترة دورية كجزء من عمليات الفترة السنوية . وارتباطا بذلك فإن المصروف الذي يقع على مدى الفترة السنوية بالكامل يمكن توزيعه على الفترات الدورية (أجزاء السنة) وفقا لأساس معين قد يكون حجم المبيعات أو حجم الإنتاج أو الفترة الزمنية أو أي أساس آخر ملائم .

ومما هو جدير بالذكر أن الرأي المحاسبي رقم ٢٨ لمجلس مبادئ المحاسبة قد تبنى النظرية التكاملية حيث يجب النظر إلى الفترات الدورية كأجزاء متممة للفترة المحاسبية السنوية للشركة ولا تعتبر فترات محاسبية مستقلة . أي أن القوائم المالية الدورية (الربع سنوية) يجب أن تتفق مع

القوائم السنوية . ويتطلب ذلك إجراء بعض التسويات في نهاية العام تتضمن طرق حساب تكلفة المنتجات وأسس قياس بعض المصروفات .

(٢) الاعتراف بالإيرادات وفقاً للرأي المحاسبي رقم (٢٨) والتفسير رقم (١٨) يجب أن يتم الاعتراف بالإيرادات (تسجيلها بالفواتير والسجلات) عند بيع المنتجات وأداء الخدمات عند تكتسب خلال الفترة الدورية (جزء السنة) بنفس الأسس المتبعة عن السنة الكاملة . أيضاً يجب على الشركات التي تتباين إيراداتها نتيجة للتقلبات الموسمية بسبب طبيعة الصناعة مما يترتب عليها اختلافات جوهرية في إيرادات فترة دورية معينة عن غيرها من الفترات أن تعترف بالإيراد الموسمي والإفصاح عنه في الفترة الدورية التي تحقق فيها الإفصاح عن إيرادات السنة برقم إجمالي في نهاية السنة

(٣) تكاليف المنتجات والتكاليف المباشرة

ينبغي أن تعالج تكاليف المنتج (والتكاليف التي ترتبط مباشرة بإيرادات المنتجات والخدمات) في القوائم المالية الفترية كما تعالج في التقارير السنوية. ومع ذلك يتضمن الرأي المحاسبي (٢٨) لمجلس مبادئ المحاسبة الإستثناءات الأربعة التالية:(*) فيما يتعلق بتحديد تكلفة البضاعة المباعة في القوائم الفترية :

(أ) إذا كانت إحدى الشركات تستخدم طريقة مجمل الربح في تقدير تكلفة البضاعة المباعة دورياً يجب الإفصاح عن ذلك في التقارير المالية الفترية . بالإضافة إلى الإفصاح عن أية تعديلات جوهرية لتسوية

(*) أنظر

- GAAP 98, Chap, 19.
- APB No. 28 "Interim Financial Reporting".

– المحاسبة المتقدمة ، ترجمة د. وصفي عبد الفتاح

التقديرات الدورية للمخزون مع مخزون آخر العام الموجود فعلاً بالمخازن .

(ب) إذا كانت إحدى الشركات تستخدم طريقة الوارد أخيراً صدر أولاً في تقويم المخزون LIFO ثم استنفذت الطبقة الأساسية للمخزون بصفة مؤقتة خلال إحدى الفترات الدورية فإنه يجب أن تتضمن تكلفة البضاعة المباعة خلال تلك الفترة التكلفة المقدمة لإحلال الطبقة الأساسية مرة أخرى .

مثال :

تستخدم شركة النيل طريقة الوارد أخيراً صدر أولاً في تقويم المخزون . وخلال الربع الثاني في السنة المالية التي تنتهي في ١٩٩٦١١٢١٣٠ اضطرت إلى استنفاذ الطبقة الأساسية للمخزون بصفته مؤقتة وكانت تكلفتها ١٢٠٠٠٠ جنية . ولقد كانت تكلفت إحلال الطبقة المستنفذة في ١٩٩٦/٦/٣٠ مبلغ ١٥٠٠٠٠ جنية . وبفرض أن شركة النيل قد اشترت بضاعة تكلفتها الإجمالية ١٨٥٠٠٠ جنية يوم ١٩٩٦١٧١٦ . في هذه الحالة تكون القيود اللازمة على النحو التالي :

القيد المتعارف علية عند بيع الطبقة الأساسية للمخزون :

١٢٠٠٠٠ حـ/ تكلفة البضاعة المباعة	(مدين)
١٢٠٠٠٠ حـ/ المخزون	(دائن)

طريقة المخزون المستمر

- الاستنفاذ المؤقت للطبقة الأساسية للمخزون في ظل طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً

٣٠٠٠٠ حـ/ تكلفة البضاعة المباعة (مدين)

٣٠٠٠٠ حـ/ الالتزام الناتج من استنفاذ الطبقة الأساسية للمخزون (دائن)

إثبات الالتزام بتعويض الطبقة الأساسية للمخزون التي استنفذت بصفة مؤقتة خلال الربع الثاني ١٩٩٦	
(١٥٠٠٠٠ – ١٢٠٠٠٠ = ٣٠٠٠٠)	
إثبات شراء بضاعة واسترجاع الطبقة الأساسية للمخازن في ظل طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً	

١٥٥٠٠٠ حـ/ المخزون (١٨٥٠٠٠ – ٣٠٠٠٠) (مدين)

٣٠٠٠٠ حـ/ الالتزام الناتج من استنفاذ الطبقة الأساسية للمخزون (مدين)

١٨٥٠٠٠ حـ/ الموردين (دائن)

(ج) يجب عند تخفيض قيمة المخزون في التقارير المالية الفترية وفقاً لطريقة التكلفة أو السوق أيهما أقل استخدام نفس الأسلوب بالنسبة للسنة ككل . إذا لم يكن الانخفاض في قيمة المخزون خلال العام مسألة مؤقتة . وإذا انخفضت القيمة السوقية للمخزون خلال إحدى الفترات الدورية ثم تبعه ارتفاع في القيمة السوقية في الفترة التالية . فعندئذ يتم الاعتراف بالمكاسب في الفترة التالية في حدود الخسائر التي تحققت في الفترة السابقة عليها من السنة المالية .

مثـــال :

يتكون المخزون السلعي لشركة ميامى من نوع واحد من البضاعة وتستخدم طريقة الوارد أولاً صادر أولاً مع مفهوم التكلفة أو السوق أيهما أقل في

المحاسبة عن المخزون . ويتكون مخزون الشركة في بداية عام ١٩٩٦ من ١٠٠٠٠ وحدة تكلفتها ٥٠٠٠٠ جنيه وفقاً لطريقة الوارد أولاً صادر أولا وبفرض أن الشركة لم تشتر بضاعة خلال عام ١٩٩٦ . ويعرض الجدول التالي المبيعات الربع سنوية وتكلفة إحلال البضاعة في نهاية كل ربع سنة خلال عام ١٩٩٦ :

فترات السنة	المبيعات ربع السنوية	تكلفة إحلال المخزون في نهاية كل ربع سنة
الربع الأول ١٩٩٦	٢٠٠٠ وحدة	٦ جنيه للوحدة
الربع الثاني ١٩٩٦	١٥٠٠ وحدة	٤ جنيه للوحدة
الربع الثالث ١٩٩٦	٢٠٠٠ وحدة	٧ جنيه للوحدة
الربع الرابع ١٩٩٦	١٢٠٠ وحدة	٢ جنيه للوحدة

فإذا كان الانخفاض في سعر السوق في نهاية الربع الثاني ١٩٩٦ ليس انخفاض مؤقت . تقوم شركة ميامى بتحديد تكلفة البضاعة المباعة للفترات الأربعة من عام ١٩٩٦ على النحو التالي :

ورقة عمل تحديد تكلفة البضاعة المباعة دورياً

تكلفة البضاعة المباعة

الربع	تحديد التكلفة	كل ربع سنة	التكلفة المجمعة
-الأول ١٩٩٦	٢٠٠٠ × ٥ =	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠
-الثاني ١٩٩٦	(١٥٠٠ × ٥) + (٦٥٠٠ × ١) =	١٤٠٠٠ (١)	٢٤٠٠٠
-الثالث ١٩٩٦	(٢٠٠٠ × ٤) – (٤٥٠٠ × ١) =	٣٥٠٠ (٢)	٢٧٥٠٠
-الرابع ١٩٩٦	(١٢٠٠ × ٥) + (٣٣٠٠ × ٢) =	١٢٦٠٠ (٣)	٤٠١٠٠

(١) ٦٥٠٠ وحدة متبقية مضروبة في جنية واحد قيمة الانخفاض في تكلفة إحلال المخزون .

(٢) ٤٥٠٠ وحدة متبقية في المخزون مضروبة في جنيه واحد بالزيادة حتى يتم تقويم المخزون بالتكلفة الأصلية .

(٣) ٣٣٠٠ وحدة متبقية في المخزون مضروبة في جنيهان بالنقص حتى يتم تقويم المخزون بتكلفة الإحلال .

ويمكن التحقق من تكلفة البضاعة المباعة المتجمعة كما تظهر في ورقة العمل السابقة على النحو التالي :

تكلفة البضاعة المتاحة للبيع مطروح منها مخزون أخر الفترة مقوم بالتكلفة أو السوق أيهما أقل :

(١٠٠٠٠ × ٥) – (٣٣٠٠ × ٣) = ٥٠٠٠٠ – ٩٩٠٠ = ٤٠١٠٠ جنيه

(٤) إذا كانت الشركة تستخدم طريقة تكاليف المعيارية لتحديد قيمة المخزون وتكلفة البضاعة المباعة ينبغي التقرير عن انحرافات التكلفة المعيارية في التقارير الفترية بنفس الطريقة التي تتبع في نهاية السنة المالية . أما الانحرافات في أسعار المواد وحجم الإنتاج أو الطاقة يمكن تأجيلها إذا كان من المتوقع استيعابها مع نهاية السنة المالية .

٤- التكاليف والمصروفات الأخرى (لا ترتبط بإيرادات الفترة) .

يتضمن الرأي المحاسبي (٢٨) لمجلس المبادئ الحسابية الإرشادات التالية بشأن التكاليف والمصروفات الأخرى الغير مرتبطة بإيرادات الفترة :

- ينبغي تحميل التكاليف والمصروفات الأخرى على دخل الفترات الدورية سواء عند حدوثها أو بتوزيعها على الفترات الدورية على أساس تقدير الوقت المستنفذ أو المنفعة التي استفادتها الفترة أو النشاط المرتبط بالفترة . هذا ويجب أن تتسق إجراءات تخصيص عناصر معنية من التكاليف والمصروفات على فترة دورية معينة مع الأسس التي تتبعها الشركة في التقرير عن نتائج

عمليات السنة المالية ككل – وإذا كان أحد عنصر التكاليف أو المصروفات يتم تحميلة كمصروف لأغراض التقرير السنوي وتستفيد منه أكثر من فترة دوريه فيجب توزيعه على تلك الفترات .

- إذا كانت هناك بعض التكاليف والمصروفات التي تحدث في فترة دورية معينة ويتعذر أو يصعب ربطها بأنشطه أو منافع الفترات الأخرى ينبغي تحميلها للفترة التي تحدث فيها . ويجب الإفصاح عن مثل هذه التكاليف إذا لم يوجد مقابل لها في الفترة المناظرة من العام الماضي حتى تكون التقارير الفترية قابلة للمقارنة . ومثل هذه التكاليف لا يجب تخصيصها على أساس حكمي على فترة دورية معينه .
- إذا ظهرت مكاسب أو خسائر في أي فترة دورية لا يجب تأجيلها على فترات الدورية الأخيرة من السنة المالية .
- هناك بعض عناصر التكاليف والمصروفات تخضع باستمرار للتسوية في نهاية السنة ، بالرغم من أن مثل هذه العناصر يمكن تقديرها بدرجة معقولة من الدقة في نهاية كل فترة دورية . ولذلك يجب تقدير مثل هذه العناصر وتخصيصها على الفترات الدورية حتى تتحمل هذه الفترات قدرا معقولا من المبالغ المتوقعة سنوياً ، ومن أمثلة هذه العناصر العجز في المخزون ، مصروف الديون المشكوك منها .

(٥) الالتزامات الشرطية .

يستخدم إصلاح الالتزامات الشرطية أو المطلوبات المحتملة ليصف أحد المواقف التي يكون فيها أحد الالتزامات غير مؤكد سواء بالنسبة لوجوده او مبلغة كما هو الحال بالنسبة للقضايا المرفوعة على الشركة ولم يتم الفصل فيها بعد .

ويجب الإفصاح عن الالتزامات الشرطية في نهاية الفترة الدورية بنفس الأساس المستخدم في الإفصاح عنها في القوائم المالية السنوية . كما يجب

الاستمرار في الإفصاح عن الالتزامات الشرطية في نهاية كل فترة دورية إلى أن يتم الوفاء بهذه الالتزامات أو تصبح غير جوهرية.

(٦) تقدير عبء مخصص ضريبة الدخل .

يعتبر تحديد عبء ضريبة الدخل التي تخص الفترة الدورية مسألة معقدة نسبياً يرتبط بها مظاهر عديدة تواجه المحاسب عند تحديد مصروف ضريبة الدخل في الفترات الدورية . يتضمن الرأي المحاسبي (٢٨) لمجلس مبادئ المحاسبة الإرشادات التالية .

يجب على الشركة في نهاية كل فترة دورية إجراء تقدير جيد لمعدل الضريبة الفعال المتوقع تطبيقه على السنة المالية ككل . وينبغى أن يعكس هذا التقدير معدلات الضريبة الفدرالية والحكومية ، المزايا الضريبية والأساليب الأخرى لتخطيط الضريبة . ومع ذلك فإن التغيرات في التشريع الضريبي تنعكس فقط في الفترات الدورية بعد التاريخ الفعال لهذا التشريع . ويجب الاعتراف بخسائر الأثر الضريبي في الفترات الدورية الأولى من السنة فقط عندما يمكن ترحيل الخسائر للخلف أو عندما يكون الاعتراف بالترحيل الأمامي مؤكد بدرجة معقولة .

مثال توضيحي :

البيانات التالية خاصة بإحدى الشركات لعام ١٩٩٦ .

الربع الأول (بيانات فعلية)	السنة المالية (بيانات تقديرية)	بيـــــان
٤٨٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠	المبيعات
٣٨٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠	تكاليف ومصروفات
١٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	الدخل قبل الضريبة

وبافتراض عدم وجود فروق زمنية بين الدخل المحاسبي قبل الضريبة والدخل الخاضع للضريبة . وبفرض وجود فروق دائمة بينهما تتمثل في وجود توزيعات حصلت على خصومات ٢٠٠٠٠ جنيه ، واستنفذت شهرة ٥٠٠٠ جنيه فإذا علمت أن المعدل الإجمالي لضريبة الدخل ٦٠% . يحسب المعدل الفعال للضريبة عن عام ١٩٩٦ كما يلي :

بيـــــان	المبـــالغ
الدخل المقدر قبل الضريبة	٣٠٠٠٠٠
يضاف : شهرة مستنفذة لعدم قابليتها للخصم	٥٠٠٠
تطرح : توزيعات حصلت على خصومات	(٢٠٠٠٠)
الدخل الضريبي المقدر	٢٨٥٠٠٠
ضريبة الدخل المقدرة ٢٨٥٠٠٠ × ٦٠%	١٧١٠٠٠
المعدل الفعال لضريبة الدخل ١٧١٠٠٠ ÷ ٣٠٠٠٠٠	%٥٧

∴ مصروف الضريبة على الدخل في نهاية الربع الأول = ١٠٠٠٠٠ × ٥٧% جنيه

قيد اليومية في نهاية الربع الأول .

٥٧٠٠٠	حـــ/ مصروف ضرائب الدخل
٥٧٠٠٠	حـــ/ ضريبة الدخل المستحقة

إثبات ضريبة الدخل المقدرة عن الربع الأول لعام ١٩٩٦

– تم حساب مصروف ضريبة الدخل على أساس الدخل الفعلي للربع الأول مضروب في المعدل الفعال لضريبة الدخل .

في نهاية الربع الثاني ١٩٩٦ :

يتم تقدير المعدل الفعال للضريبة مرة أخري في ضوء التغيرات الجديدة والمحتملة بشأن الفروق بين الدخل المحاسبي والدخل الضريبي عن السنة كاملة.

بافتراض أن المعدل الفعال للضريبة في نهاية الربع الثاني ٥٨% وأن الدخل الفعلي للربع الثاني ١٥٠٠٠٠ جنيه (أي أن دخل الربع الأول والثاني أصبح ٢٥٠٠٠٠ جنيه) .

قيد اليومية في الربع الثاني ١٩٩٦ :

٨٨٠٠٠ حـــ/ مصروف ضريبة الدخل	
٨٨٠٠٠ حـــ/ ضريبة الدخل المستحقة	
إثبات ضريبة الدخل المقدرة عن الربع الثاني ١٩٩٦ كمصروف تراكمي	
– وتم احتساب مصروف ضريبة الدخل عن الربع الثاني	
٢٥٠٠٠٠ × ٥٨% =	١٤٥٠٠٠ جنيه
تطرح – ضريبة الدخل المقدرة عن الربع الأول	٥٧٠٠٠ جنيه
مصروف الضريبة على الدخل عن الربع الثاني	٨٨٠٠٠ جنيه

٧– التغيرات المحاسبية .

يوجد شرطان أساسيان :

(١) إذا حدث تغير محاسبي خلال الربع الأول من السنة المالية وكان هذا التغير ذو اثر تراكمي . فإن الأثر التراكمي على الأرباح المحتجزة في أول السنة المالية يجب تضمينه في صافي دخل الفترة الأولى (وفي التقارير المالية للاثنى عشر شهراً الماضية حتى تاريخه ، أي حتى نهاية الفترة الأولى) .

(٢) أما إذا حدث التغير المحاسبي خلال أية فترة أخرى من السنة المالية وكان ذو أثر تراكمي أيضاً ، فأنة لا يؤخذ الأثر التراكمي في الاعتبار عند تحديد صافى دخل الفترة التي حدثت فيها التغير . وبدلاً من ذلك يجب تعديل المعلومات المحاسبية الخاصة بالفترات الدورية المتعلقة بالسنة المالية التي حدث فيها التغيير وذلك بتطبيق المبدأ المحاسبي الجديد عليها . أما الأثر التراكمي على الأرباح المحتجزة أول السنة المالية فيجب تضمينه في قائمة الدخل المعدلة الخاصة بالفترة الدورية الأولى من السنة المالية آلتي حدث فيها التغيير .

٨- الإفصاح عن البيانات المالية الفترية .

تتضمن التقارير المالية الفترية بيانات الفترة الدورية المنتهية حالاً ، بالإضافة إلي البيانات من بداية العام وحتى نهاية الفترة الدورية المعد عنها التقرير . ووفقاً للرأي المحاسبي (٢٨) نعرض فيما يلي الحد الأدنى من البيانات المطلوب الإفصاح عنها :

(أ) إجمالي الإيرادات ،مخصصات ضرائب الدخل ، العناصر غير العادية (متضمنة الأثر الضريبي على الدخل) ، والأثر التراكمي الناتج من تغير المبادئ ثم صافى الدخل .

(ب) ربحية السهم الأساسية والمنخفضة عن كل فترة .

(ج) الإيرادات والتكاليف أو المصروفات الموسمية .

(د) التغيرات إلهامه في تقدير ضرائب الدخل .

(هـ) التخلص من أحد القطاعات ، والعناصر غير العادية التي لا تحدث بانتظام .

(و) الالتزامات الشرطية .

(ز) التغيرات في المبادئ المحاسبية أو في تقدير المخصصات .

(ح) التغيرات الهامة في المركز المالي .

ثانيا – فحص القوائم المالية الفترية

ارتباط اسم المراجع بالقوائم المالية :

تعتبر خاصية التوقيت الملائم للمعلومات ذات أهميه كبيرة عند إعداد ونشر القوائم المالية الفترية إذ يجب تزويد متخذي القرارات باحتياجاتهم من المعلومات عن فترات زمنية تقل عن فترة السنة مقارنة بالقوائم التي تعد وتصدر على أساس سنوى . ويتطلب ذلك الاعتماد على التقديرات عند تقدير قيمة بعض عناصر المصروفات وتخصيصها على الفترات الدورية . ويتطلب الاعتماد على المعلومات التي توفرها القوائم المالية الفترية لمستخدميها ضرورة أن تكون هذه القوائم قد تم فحصها بواسطة مراجع حسابات مستقل . وينبغى هنا التمييز بين الدرجات المختلفة لارتباطها اسم المراجع بالقوائم المالية بالنسبة للوحدات الاقتصادية التي تتداول والتي لا تتداول أسهمها في سوق الأوراق المالية . ويوضح الشكل التالي درجات علاقة المراجع الخارجي بالقوائم المالية لهذه الوحدات .

الشكل (١) درجات علاقة المراجع بالقوائم المالية

وحدات تتداول أسهمها في سوق الأوراق المالية		
درجة الارتباط	طبيعة مهمة المراجع	مستوى الضمان الذي يوفره المراجع
الأولى	قوائم غير مراجعة	لا شئ
الثانية	فحص	محدود
الثالثة	مراجعة	رأي

وحدات لا تتداول أسهمها في سوق الأوراق المالية		
درجة الارتباط	طبيعة مهمة المراجع	مستوى الضمان الذي يوفره المراجع
الأولى	إعداد القوائم	لا شئ
الثانية	فحص	محدود
الثالثة	مراجعة	رأي

يبين الشكل السابق وجود ثلاث درجات لعلاقة المراجع الخارجي بالقوائم المالية بالنسبة للوحدات الاقتصادية التي تتداول أو لا تتداول أسهمُها في سوق الأوراق المالية على النحو التالي :

- بالنسبة لارتباط أسم المراجع بالقوائم المالية للوحدات الاقتصادية التي تتداول أسهمها في سوق الأسهم والسندات يعتبر المراجع مرتبطاً بالقوائم المالية (ارتباط من الدرجة الثالثة) إذا وافق على استخدام أسمه في التقارير أو المستندات أو المخاطبات المكتوبة (ماعدا الإقرار الضريبي) التي تتضمن هذه القوائم سواء كان أسم المراجع مكتوباً على هذه القوائم أم لا .
- من ناحية أخرى لا يوجد أي ارتباط (ارتباط من الدرجة الأولى) بين المراجع والقوائم المالية غير المراجعة الخاصة بالوحدات التي تتداول

أوراقها المالية في الأسواق العامة . وبالنسبة للوحدات التي لا تتداول أسهمها أو سنداتها بالأسواق العامة فلا ارتباط للمراجع بالقوائم المالية التي يعدها لحساب العميل حيث تتمثل المراجعة في إعداد القوائم المالية غير المراجعة من واقع سجلات العميل.

- أما الدرجة الثانية من الارتباط بين المراجع والقوائم المالية لكل من الوحدات التي تتداول أو لا تتداول أسهمها وسنداتها في الأسواق العامة فتنطوي على فحص المعلومات المالية السنوية (الربع سنوية) أي أن هذه المهمة يمكن القيام بها في الوحدات التي تتداول أو لا تتداول أسهمها وسنداتها بالأسواق المالية . وتتضمن عملية الفحص هنا الاستفسارات والفحص التحليلي والتي لا تكفى وحدها لإبداء رأى المراجع ، على الرغم من أن هذه الإجراءات تمثل أحد إجراءات المراجعة الشاملة .

ويرتبط بدرجات ارتباط (علاقة) المراجع بالقوائم المالية ثلاثة مستويات من التأكيد أو الضمان الذي يمكن أن يقدمه المراجع كما يظهر من الشكل التالي :

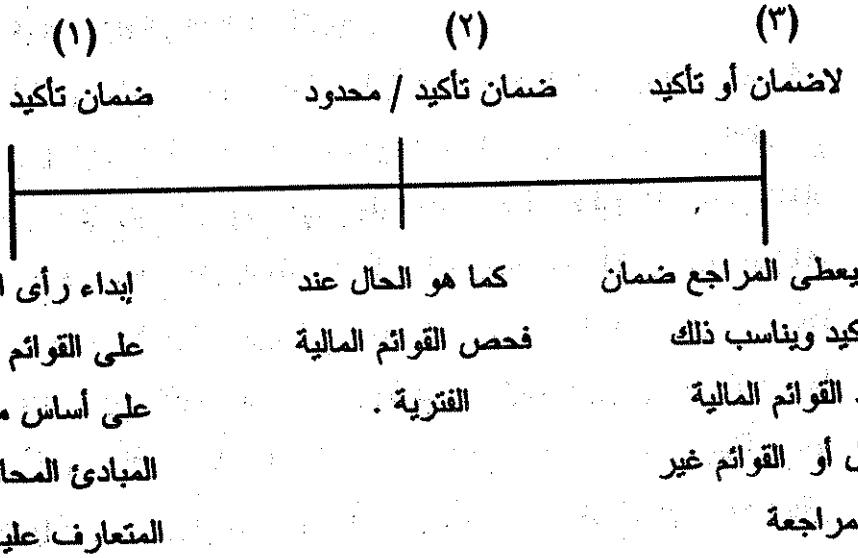

الشكل (٢) مستويات الضمان ودرجات الارتباط

(١) التأكيد أو الضمان الإيجابي الذي ينتج عن القيام بعملية المرجعة ويمثل أساس لتمكين المراجع من إبداء رأى بشأن قوائم مالية مأخوذة كوحدة واحدة .

(٢) التأكد أو الضمان المحدود الذي ينتج عن فحص القوائم المالية الفترية وهو يقل عن مستوى التأكد أو الضمان الناتج عن عملية المراجعة . وقد يطلق على هذا المستوى من التأكد أو الضمان " التأكد أو الضمان السلبي " حيث أنه يعتمد على استخدام العبارة التالية في تقرير الفحص المحدود :
" وفي ضوء فحصنا المحدود للقوائم المالية عن فترة الثلاث شهور المنتهية في ..... لم يتبين لنا وجود تعديلات هامة أو فورية ينبغي إجرائها على القوائم المالية المذكور لتتفق مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها " .

(٣) عدم التأكد أو الضمان . وهنا لا يتم تقديم أى تأكيد أو ضمان بشأن القوائم المالية ويتناسب ذلك مع مهمة إعداد القوائم المالية للعمل أو القوائم التي لم يتم مراجعتها حيث يذكر المراجع صراحة أنة لا يبدى رأياً أو لا يقدم أي تأكيد أو ضمان بشأن هذه القوائم .

الطلب على فحص القوائم المالية الفترية :

يرتبط الطلب على فحص القوائم المالية الفترية أساساً بحاجة أصحاب المصلحة في المشروع إلى خدمات مراجع الحسابات حيث يرون أن الإفصاح المحاسبي من المفترض أن يوفر لهم معلومات ملائمة وكافية لأغراض اتخاذ القرارات ، ولذلك تحتاج هذه المعلومات إلى المراجعة بواسطة مراجع حسابات مستقل حتى يمكنهم الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المختلفة . ومنذ أن بدأت ممارسات إعداد ونشر القوائم المالية الفترية في الولايات المتحدة وفي أوربا بدأ الطلب على فحص القوائم المالية الفترية بواسطة مراجع حسابات مستقل ينمو بسرعة ملحوظة حتى وصل الأمر إلى أن أصدرت بعض الدول التشريعات التي

تلزم بفحص القوائم المالية الفترية ويمكننا بلورة الطلب على فحص القوائم المالية الفترية بصفة عامة وفي مصر بصفة خاصة على النحو التالي[١] :

أولاً: طلب المتعاملين في سوق الأوراق المالية على فحص القوائم المالية الفترية :

يعتبر المتعاملون في سوق الأوراق المالية من أهم مستخدمي القوائم المالية الفترية ويتبين ذلك فيما يلي :

(١) تشير هيئة تنظيم تداول الأوراق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن القوائم المالية الربع سنوية ستحقق أهدافها في خدمة المتعاملين في سوق الأوراق المالية إذا تمكن مراجع الحسابات من تنمية دوره المهني ليتضمن فحص القوائم المالية الفترية لأنه بذلك سيؤكد لمستخدمي هذه القوائم أنها تعد ويفصح عنها وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً .

(٢) يشير محللو الاستثمار الماليون إلى أن تحليل القوائم المالية الفترية لأغراض إبداء النصح لمتخذ قرار الاستثمار أو الإقراض سيكون له فائدة ويمكن الاعتماد عليه إذا كانت هذه القوائم قد تم فحصها بواسطة مراجع حسابات مستقل .

(٣) يفضل سماسرة الأوراق المالية الذين يقومون بدور المحلل المالي أحياناً بجانب دورهم في شراء وبيع الأوراق المالية أن يتم فحص القوائم

---

(١) أنظر :

- د. عبد الفتاح الصحن ، د. محمد ناجي درويش . المراجعة بين النظرية والتطبيق ، الدار الجامعية (إسكندرية) ١٩٩٨ ، ص ص ٢٦٥-٢٦٩.
- القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ ولائحته التنفيذية .
- القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية .

المالية الفترية بواسطة مراجع حسابات مستقل مثلها مثل القوائم المالية السنوية .

(٤) يعتمد المستثمرون في الأسهم على القوائم المالية الفترية في التنبؤ بقيمة وعائد السهم ويرون أن الفترة التنبؤية لهذه القوائم ستكون أكبر إذا تم فحصها بواسطة مراجع حسابات مستقل .

ثانياً : الطلب على فحص القوائم المالية الفترية لوحدات قطاع الأعمال العام :

بصدور قانون قطاع الأعمال العام رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ كان منطقياً أن تلتزم الشركات التابعة بإعداد ونشر قوائم مالية فترية لأغراض رقابة ومتابعة الشركات القابضة لأداء الشركات التابعة من ناحية ، ولخدمة متطلبات سوق الأوراق المالية بالنسبة للشركات التابعة التي تتداول أوراقها المالية بالبورصة من ناحية أخرى وفي جميع الأحوال يكون مطلوباً من الجهاز المركزي للمحاسبات فحص هذه القوائم امتداداً لدوره في مراجعة حسابات وحدات قطاع الأعمال العام . ويمكن بلورة متطلبات قانون قطاع الأعمال العام بشأن فحص القوائم المالية الفترية فيما يلي :

١- يجب أن يصادق مراقب الحسابات ، أي يفحص التقرير الربع سنوي الذي يتضمن حسابات العمليات الجارية وفائض هذه العمليات قبل عرضه على مجلس إدارة الشركة القابضة .

٢- أن حاجة الشركة القابضة للرقابة على الشركات التابعة تتطلب أن تنشر الشركات التابعة ميزانية في نهاية كل ربع سنة ، ويفضل أن يقوم مراقب الحسابات بفحصها جنباً إلى جنب مع فحص حساب العمليات الجارية الربع سنوي .

ثالثاً : الطلب على فحص القوائم المالية الفترية وفقاً لقانون سوق المال :

تطلب قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ من الشركات الخاضعة له إصدار قوائم مالية فترية ، كما تطلب فحصها بواسطة مراجع حسابات مستقل أو أكثر وفقاً لما جاء في المادة (٦) من هذا القانون (سبق عرضها) ، وأيضاً وفقاً للمادة (٧) التي تقضي بأن تقوم الشركة ومراقبي الحسابات بموافاة الهيئة العامة لسوق المال بما تطلبه من بيانات ووثائق للتحقق من صحة البيانات الواردة بالتقارير الدورية للشركة .

مفهوم وأهداف الفحص المحدود للقوائم المالية الفترية :

تختلف خدمة الفحص عن عملية المراجعة بشكل جوهري لأن خدمة الفحص لا تتضمن تجميع أدلة الإثبات من خلال القيام بالاختبارات الأساسية للمراجعة ، ويقتصر الفحص على القيام باستفسارات معينة ، بالإضافة إلى الإجراءات التحليلية . ولهذه الأسباب فإن الفحص يوفر ضماناً محدوداً على المعلومات المالية الفترية بخصوص المزاعم أو التأكيدات التي تتضمنها . وعلى ذلك فإن عملية المراجعة تستهدف توفير أساس معقول لإبداء الرأي بشأن القوائم المالية ، بينما الفحص لا يوفر مثل هذا الأساس .

ويمكن تعريف الفحص المحدود للقوائم المالية الفترية بأنه عملية منظمة تتضمن القيام باستفسارات معينة بالإضافة إلى إجراءات الفحص التحليلي بشأن القوائم المالية الفترية لتحديد ما إذا كانت هناك تعديلات جوهرية مطلوبة لجعل هذه القوائم متطابقة مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها .

وتتمثل علاقة المراجع بالقوائم المالية الفترية في قيام المراجع بفحص القوائم المالية (الربع سنوية) على نطاق محدود كما جاء في نشرة معايير المراجعة رقم (٧١) SAS-71 والتي تتضمن :

"يهدف فحص المحاسب القانوني للقوائم المالية الفترية على نطاق محدود توفير أساس للتقرير عما إذا كانت هناك تعديلات ضرورية يتعين إجراؤها على هذه القوائم لتتطابق مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً . ويصدر المحاسب القانوني تقريراً يتضمن التعبير عن الضمان المحدود بأنه ــ بناء على الفحص ــ لم يتضح له وجود أية تعديلات جوهرية يتعين إجراؤها على القوائم المالية الفترية كي تتفق والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها" .

ويلاحظ أن مجرد فحص المحاسب القانوني للقوائم المالية الفترية على نطاق محدود لا يكفي في حد ذاته لإبداء رأيه لأن الفحص المحدود لا يتضمن دراسة وتقييم وفحص كل من نظام الرقابة الداخلية والسجلات المحاسبية ، أو إجراء اختبارات المراجعة الأخرى طبقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها .

خطاب الارتباط وأوراق العمل :

تنص نشرة معايير المراجعة (٧١) على أنه ينبغي أن يتأكد المحاسب القانوني من تفهم العميل لطبيعة مهمة الفحص، وأنواع التقرير الذي سيصدره . ومن الناحية المثالية فإن طبيعة المهمة ينبغي توثيقها في خطاب ارتباط منفصل أو طبيعة المهمة ومسئولية المحاسب القانوني نحو القوائم المالية الفترية . وينبغي أن يتضمن خطاب الارتباط ما يلي :

(١) وصف عام للإجراءات التي يجب استخدامها بواسطة المحاسب القانوني .

(٢) توضيح بأن المنهمة سوف لا تدار وفقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها .

(٣) بيان أن الإدارة هي المسئولة عن المعلومات الدورية بالقوائم الفترية .

ويوضح المثال التالي خطاب الارتباط عن مهمة فحص القوائم المالية الفترية لإحدى الشركات :

شركة الوردة البيضاء
٤٢ شارع الحلو – طنطا

إننا نعتبر من الضروري التأكيد على فهمنا لشروط وأهداف مهمتنا وحدود الخدمات التي سنقدمها . إننا سوف نفحص القوائم المالية الفترية للشركة عن فترة الثلاثة شهور التي تنتهي في ١٩٩٨/٦/٣٠ وفقاً للمعايير (التي وضعها المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين أو المعايير الدولية) . إننا سوف لا ننجز عملية مراجعة لمثل هذه القوائم الفترية ، وعلى ذلك فإننا سوف لا نبدي رأياً عليها . تقريرنا عن القوائم المالية الفترية من المتوقع أن يقرأ كما يلي :

لقد فحصنا القوائم المالية المصاحبة للشركة عن الشهور الثلاثة المنتهية في ٣٠/ ١٩٩٨/٦ . وهذه القوائم هي مسئولية إدارة الشركة .

إننا نقوم بالفحص وفقاً للمعايير (التي وضعها المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين أو المعايير الدولية) . ويتضمن فحصنا للقوائم المالية الفترية أساساً تطبيق الإجراءات التحليلية على البيانات المالية والقيام بالاستفسارات من الأفراد المسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية . إن هذا الفحص أقل في نطاقه بشكل أساسي عن عملية المراجعة التي تتم وفقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها والتي الهدف منها إبداء الرأي بشأن القوائم المالية ككل . وعلى ذلك فإننا لا نبدي مثل هذا الرأي .

وبناء على فحصنا فإنه لم يتضح لنا وجود أية تعديلات جوهرية يتعين إجراؤها على هذه القوائم كي تتطابق مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها .

ورغم أننا سنفحص المعلومات المالية فإن إدارة شركتكم هي المسئولة عن هذه المعلومات ، وإذا لم نتمكن من استكمال فحصنا للقوائم المالية الفترية فإننا سوف لا نصدر تقريراً على هذه القوائم نتيجة لهذا الارتباط .

ولا يمكن أن يعتمد ارتباطنا (تعاقدنا) على الإفصاح عن جميع الأخطاء والغش أو الأفعال غير القانونية التي قد توجد ، وعلى ذلك فإننا سنحيط المستوى الإداري الملائم بأية أخطاء جوهرية أو أية غش أو أفعال غير قانونية تصل إلى انتباهنا ما لم تكن غير هامة بشكل واضح .

أتعابنا عن الخدمات السابقة تكون عن معدلاتنا النمطية معاً مع أية تكاليف نقدية سوف نحاسب عليها مع تقدم العمل وتكون فاتورتنا قابلة للدفع عند تقديمها .

سنكون سعداء لمناقشة الخدمات التي نقدمها لكم في أية وقت ، في حالة موافقتكم على ما سبق نطلب توقيعكم على نسخة الخطاب في المكان المحدد .

محمد السيد أحمد
المحاسب القانوني

وفيما يتعلق بأوراق عمل الفحص التي يستخدمها المحاسب القانوني فلا توجد تعليمات أو إرشادات خاصة بأنواعها ومحتوياتها ، ومع ذلك يتعين اتباع الإرشادات العامة التي جاءت في نشرة معايير المراجعة رقم (٤١) (SAS 41) والتي توصي بتطوير أوراق العمل المقررة عند استخدامها في أداء المهام الأخرى بخلاف عملية المراجعة . وتخدم أوراق العمل خاصة بالفحص المحدود للقوائم المالية الفترية الأغراض التالية :

أ – أساس لتقييم ما إذا كان المحاسب القانوني قد وصل على درجة التأكيد المطلوبة في هذا النوع من الفحص .

ب– دليل على كفاءة إجراءات الفحص المحدود .

جـ– يمكن الاستفادة منها عند إجراء المراجعة السنوية للقوائم المالية السنوية .

العوامل التي تؤثر على فحص القوائم المالية الفتريه :

تضمنت نشرة معايير المراجعة رقم (٧١) عدداً من العوامل التي يجب أن يأخذها المحاسب القانوني في اعتباره عند فحص القوائم المالية الفترية :

١– نطاق معرفة وإلمام المحاسب القانوني بالنظام المحاسبي لمنشأة العميل ، فكلما زادت خبرة ودراية المحاسب القانوني بالنظام المحاسبي لمنشأة العميل زادت قدرته على اختصار إجراءات فحص القوائم المالية الفترية ، خاصة إذا كان قد سبق له القيام بمراجعة القوائم المالية السنوية وما يتطلبه ذلك من دراسة وفحص عميق للنظام المحاسبي لمنشأة العميل .

٢– مدى إلمام المحاسب القانوني بمواطن ضعف نظام الرقابة الداخلية لمنشأة العميل والتي سبق أن تعرف عليها عند قيامه بمراجعة القوائم المالية السنوية . ويجب على المحاسب القانوني هنا الاهتمام بإجراءات فحص التغيرات والتعديلات التي حدثت في نظام الرقابة الداخلية خلال فترة الربع سنة موضوع القوائم المالية الفترية محل الفحص . ربما تعوق بعض مواطن الضعف الجوهرية في نظام الرقابة الداخلية إعداد قوائم مالية

مطابقة للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها ، وبالتالي يكون الفحص مفيداً بدرجة تمنع المراجع من إبداء رأيه عن نتائج فحص القوائم .

٣- مدى إلمام المحاسب بالتغيرات في طبيعة وحجم النشاط الاقتصادي لمنشأة العميل مثل الاندماج أو التخلص من بعض قطاعات المنشأة .

٤- صدور مبادئ وتعليمات محاسبية جديدة خلال الفترة المالية المؤقتة محل الفحص ، فقد تؤدي هذه المبادئ إلى تغيير بعض طرق المحاسبة وإعداد القوائم ، إذ يتعين على المحاسب القانوني التحقق من اتباع هذه المبادئ والتعليمات المحاسبية الجديدة .

٥- الاحتفاظ بالسجلات المحاسبية في عدد من المواقع المختلفة (لا مركزية السجلات المحاسبية) يتطلب فحص القوائم والتقارير في عدة مواقع تضم المركز الرئيسي لمنشأة العميل وأيضاً مواقع أخرى للمنشأة .

وسوف يتم توضيح ما سبق عند مناقشة مدى انطباق معايير المراجعة المتعارف عليها على مهمة الفحص المحدود للقوائم المالية الفترية في الجزء التالي :

معايير المراجعة المتعارف عليها :

تشير نشرة معايير المراجعة رقم (٧١) SAS-71 إلى أن الغرض من فحص المعلومات المالية الدورية يختلف جوهرياً عن الغرض من مراجعة القوائم المالية وفقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها . وكما لاحظنا من قبل أن فحص المعلومات المالية الدورية لا يوفر أساساً للمراجع لإبداء الرأي على المعلومات المالية الدورية وذلك لعدم اتباع جميع معايير المراجعة المتعارف عليها . وينعكس عدم ورود (معايير المراجعة المتعارف عليها) في فقرة النطاق في تقرير الفحص للمعلومات المالية الدورية .

المعايير العامة :

يرتبط اثنان من هذه المعايير بالتدريب الفني وبذل العناية المهنية الواجبة . القاعدة ٢٠١ من كود السلوك المهني تطبق على الخدمات التي يقدمها عضو عند ممارسة مهنة المحاسبة . وتحدد هذه القاعدة بشكل خاص أن العضو سوف:
(١) يقبل القيام بتلك المهام التي يتوقع هو أو المنشأة أن يستكملها بكفاءة مهنية .
(٢) يمارس العناية المهنية عند أداء المهمة .

المعيار الثالث من المعايير العامة يتعامل مع استقلال المراجع . مرة أخرى فإن كود السلوك المهني يوسع مفهوم الاستقلال بالنسبة لجميع الخدمات التي يقدمها عضو المهنة ، القاعدة ١٠٢ تذكر أن الأعضاء سوف لا يخضعون أحكامهم وتقديراتهم الشخصية للآخرين أو يضللون الحقائق بشكل متعمد .

معايير العمل الميداني :

المعيار الميداني الأول : يختص بتخطيط عملية المراجعة والإشراف عليها ، مرة أخرى القاعدة ٢٠١ ، تمتد بهذه المفاهيم إلى فحص المعلومات المالية الدورية عن طريق المطالبة بأن جميع المهام والتي ينجزها عضو المهنة يجب تخطيطها والإشراف عليها بشكل ملائم ، وبالطبع فإن تخطيط الفحص يختلف عن تخطيط عملية المراجعة .

المعيار الميداني الثاني : يختص بنظام الرقابة الداخلية للعميل ، تتطلب نشرة معايير المراجعة رقم (٧١) SAS- 71 بأن يكون للمحاسب معرفة كافية لأدوات الرقابة الداخلية المتعلقة بإعداد البيانات المالية السنوية والدورية من أجل :

- تعيين أنواع التحريفات الجوهرية المحتملة في المعلومات المالية الدورية وأخذ احتمال حدوثها في الاعتبار .
- اختيار الاستفسارات والإجراءات التحليلية التي ستزود المحاسب بالأساس للتقرير عما إذا كانت تعديلات هامة ينبغي إدخالها على هذه المعلومات للتطابق مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها .

وأخيراً فإن المعيار الأخير للعمل الميداني يختص بتجميع وتقييم كافة أدلة الإثبات ، نشرة معايير المراجعة رقم (٧١) SAS- 71 لا تتطلب تجميع أدلة الإثبات اللازمة لدرجة تتيح للمراجع أن يكون رأيه على المعلومات المالية الدورية . ومع ذلك فإن نشرة معايير المراجعة (٧١) تتطلب بالفعل التأكيد على إجراءات فحص معينة وأساساً تتطلب إجراء الاستفسارات وإجراءات الفحص التحليلي قبل أن يصدر تقرير المحاسب بالفحص ، بالإضافة إلى ذلك فإن القاعدة ٢٠١ لقواعد السلوك المهني تتطلب الحصول على بيانات كافية ملائمة لتقديم أساس معقول للنتائج التي يصل إليها المحاسب .

معايير إعداد التقارير :

المعيار الأول والثالث من معايير التقرير تتعامل مع المبادئ المحاسبية والإفصاح الملائم على التوالي . رغم أن المحاسب لا يبدي رأياً على المعلومات المالية محل الفحص فإن الخروج المتعمد عن المبادئ المحاسبية أو الإفصاح الملائم قد يتطلب من المحاسب أن يعدل تقرير الفحص . المعيار الرابع من معايير التقرير يختص بإبداء المحاسب للرأي على القوائم المالية ككل . ورغم أن نشرة معايير المراجعة (٧١) لا توفر أساساً لإبداء الرأي على المعلومات المالية الدورية فإنها تتطلب بالفعل إمكانية التعبير عن الضمان السلبي والامتناع عن إبداء الرأي . ونتناول فيما يلي تفاصيل مشكلات العمل الميداني للفحص المحدود : (AU 722.09)

أ – تخطيط المهمة Planning the Engagement

في أغلب الحالات فإن فحص المعلومات المالية الدورية من المحتمل أن يكون امتداداً أو توسعاً لعملية المراجعة . وعندما يكون المراجع قد راجع من قبل القوائم المالية للعميل للسنة الماضية فإن عملية المراجعة ينبغي أن توفر أساساً لاستعراض وفحص المعلومات المالية الدورية اللاحقة (التالية) لها . نشرة

معايير المراجعة (٧١) تذكر تحديداً أن معرفة نظام الرقابة الداخلية للعميل يتضمن العناصر الخمسة المكونة لها . وعندما لا يكون المحاسب القانوني قد راجع القوائم المالية للسنة السابقة فإن نشرة معايير المراجعة (٧١) مع ذلك تتطلب الحصول على المعلومات الكافية بنظام الرقابة الداخلية للعميل التي ترتبط بإعداد المعلومات المالية الدورية (AU 722.10) .

جزءاً من تخطيط الارتباط (المهمة) بالنسبة لفحص المعلومات المالية الدورية ينبغي أن يتضمن تقييماً لأي معيار محاسبي جديد وكيف أنه قد يؤثر على المعلومات المالية الدورية للعميل . على سبيل المثال إصدار تعليمات من مجلس معايير المحاسبة المالية FASB بخطر رسملة التكاليف التي يمكن تأجيلها من قبل ينبغي أن ينبه المحاسب إلى أنه قد تكون هناك تغييرات في العلاقات الداخلية للمعلومات المحاسبية بالإضافة إلى ذلك مثل هذا التصرف من مجلس معايير المحاسبة المالية قد يطالب المحاسب بأن يسأل العميل عن كيفية تأثير التعليمات الجديدة على نظامه المحاسبي ، وما هي الإجراءات المعينة التي تم اتباعها لضمان الالتزام بالقاعدة المحاسبية الجديدة ، وبالطبع ينبغي على المحاسب أن يدرك المبادئ المحاسبية أو الممارسات المعينة إذا كانت تميز نشاط أو صناعة أو عمليات العميل .

يتعين أن يتضمن تخطيط فحص المعلومات المالية الدورية الأخذ في الاعتبار درجة مركزية الوظيفة المحاسبية للعميل . إذا كان للعميل عدة مواقع أو مراكز ولكن الوظيفة المحاسبية يتم القيام بها في موقع رئيسي واحد سوف لا تكون هناك حاجة لزيادة المواقع الأخرى وعندما تتم معالجة كمية جوهرية (هامة) من المعلومات في عدة مواقع ، رغم ذلك ، فإن إجراءات الفحص يتعين تطبيقها بالنسبة لكل من المركز المحاسبي الرئيسي والمواقع الأخرى التي يختارها المحاسب . في بعض الحالات مواقع أخرى قد يتم فحصها بواسطة محاسبين آخرين . وفي هذه الظروف قد يوضح المحاسب في موقع المحاسب

الرئيسي ويتعين أن يقوم بتقييم عمل المحاسبين الآخرين والتنسيق معهم وأن يقرر ما إذا كان سيشير إلى عملهم في تقرير فحص المعلومات المالية الدورية . وهذه الإرشادات يمكن أن تطبق بالنسبة للمحاسب الرئيسي عند فحص المعلومات المالية الدورية .

تخطيط فحص المعلومات المالية الدورية يتأثر بالطبيعة العملية للبيانات المالية الدورية . عادة ما تنشر المعلومات المالية الدورية لأطراف معنية بها بسرعة أكبر من المعلومات التي تخضع للمراجعة . وتذكر نشرة معايير المراجعة (٧١) SAS- 71 أن بعض إجراءات الفحص قد يتم إنجازها قبل نهاية الفترة الدورية لزيادة احتمال إتمام الفحص المحدود على أساس فوري Timely basis (أي في الوقت المناسب) أيضاً إنجاز بعض إجراءات الفحص مبكراً يمكن أن يحدد المشاكل التي يمكن اعتبارها مبكرة في مهمة الفحص .

مهام الفحص الدوري سوف تشتمل عامة الفترات التي سوف يتم مراجعتها في نهاية الأمر . وقد يتم تعديل الإجراءات التي تستخدم عادة في فحص المعلومات المالية الدورية بسبب استخدام إجراءات أديت متزامنة مع مراجعة القوائم المالية . على سبيل المثال قد يتضمن الارتباط فحص البيانات الدورية بالنسبة لكل ربع من الأرباع الثلاثة الأولى من السنة ومراجعة القوائم المالية السنوية . العمل التمهيدي للارتباط بالمراجعة قد يقلل الحاجة لإنجاز إجراءات معينة بالنسبة للربع الثاني والثالث في أعمال فحص القوائم المالية الدورية .

ب – أخذ الرقابة الداخلية في الاعتبار :

Consideration of Internal Control

تتطلب نشرة معايير المراجعة رقم (٧١) من المحاسب أن يحصل على المعرفة الكافية بالأدوات الرقابية الداخلية للعميل التي تتعلق بإعداد المعلومات المالية السنوية والدورية . ومع ذلك في أغلب ارتباطات الفحص الدوري قد يكون المراجع قد راجع القوائم المالية السنوية التي تكون قد تضمنت تقييم

لأدوات الرقابة الداخلية للعميل . وأثناء الفحص الدوري اللاحق قد يتساءل المراجع عما إذا كانت هناك تغيرات جوهرية في الرقابة الداخلية . وأية تغيرات ينبغي تقييمها بواسطة المحاسب لتحديد ما إذا كانت قد تؤثر على مقدرة العميل على إعداد المعلومات المالية الدورية مطابقة المبادئ المحاسبية المتعارف عليها . (AU 722. 10)

في الارتباط لأول مرة بعميل جديد فإن استفسارات المحاسب ينبغي هيكلتها لتحديد ما إذا كان هناك تغيرات في الرقابة منذ إكمال مهمة المراجعة السابقة وأيضاً لتعيين أدوات الرقابة بالنسبة لإعداد التقارير المالية الدورية والتي تختلف عن أدوات الرقابة المستخدمة بالنسبة لإعداد التقارير المالية السنوية . قد تختلف إجراءات إعداد التقارير المالية الدورية عن إجراءات إعداد التقارير المالية السنوية بسبب :

(١) عادة ما يكون من الضروري استخدام تقديرات أكثر في التاريخ الدوري (المؤقت) .

(٢) الحسابات في التاريخ الدوري (المؤقت) قد يتأثر بواسطة التنبؤات بنتائج السنة كلها .

هذه الإجراءات يتعين تقييمها لتحديد ما إذا كانت ملائمة بالنسبة لإعداد البيانات المالية الدورية ، في حالة استنتاج أن هناك ظروف يمكن التقرير عنها في أدوات الرقابة الداخلية كما تطبق عند أعداد البيانات الدورية ، فإن الآثار بالنسبة للارتباط (المهمة) **ينبغي أن تؤخذ بالاعتبار ، في بعض الحالات هذه الأحوال أو الظروف قد ينظر إليها على أنها قيد على نطاق المهمة أو الارتباط** وأن المحاسب قد يقرر عدم إصدار تقرير فحص دوري ، أو لا يسمح باستخدام اسمه في اتصالات مكتوبة (تحريرية) تتضمن المعلومات المالية الدورية . إن الإدارة العليا ومجلس المديرين أو لجنة المراجعة ينبغي أن يحاط علماً بالأحوال أو الظروف التي يتم التقرير عنها في أدوات الرقابة الداخلية التي تستخدم في

إعداد البيانات المالية الدورية . وقد يقدم المحاسب مقترحات للعميل لتحسين أدوات الرقابة .

جـ – أدلة الإثبات : Evidence

لا يتضمن فحص المعلومات المالية الدورية اختبارات السجلات المحاسبية أو تجميع أدلة الإثبات المؤيدة من خلال استخدام إجراءات مراجعة مثل المصادقات ، الملاحظة ، وغيرها – بالنسبة للجزء الأغلب فإن فحص المعلومات الدورية يتضمن استفسارات وإجراءات تحليلية . وتوجه هذه الإجراءات تجاه الأمور المحاسبية الجوهرية والتي يمكن أن تؤثر على المعلومات المالية الدورية . وتضع نشرة معايير المراجعة (٧١) قائمة بالإجراءات النموذجية التي عادة ما تستخدم (AU 722. 13) :

(١) الحصول على المعلومات عن الأمور التالية خلال الاستفسارات :

– مقارنة المعلومات المالية الدورية للفترة الحالية مع المعلومات المالية الدورية للفترة السابقة .

– التغيرات الجوهرية في أدوات الرقابة الداخلية منذ مراجعة أو فحص أغلب القوائم المالية الحالية .

(٢) استخدام الإجراءات التحليلية بالنسبة للمعلومات المالية الدورية :

– مقارنة المعلومات المالية الدورية للفترة الحالية مع المعلومات المالية الدورية للفترة السابقة .

– مقارنة العلاقات المتداخلة بين المعلومات المالية الدورية والمعلومات غير المالية متى كان ملائماً .

ملاحظة : عند القيام بالإجراءات التحليلية بالنسبة للمعلومات المالية الدورية قد يجد المراجع إشارات مفيدة في نشرة معايير المراجعة رقم ٥٦ (الإجراءات التحليلية) ورقم ٥٧ (مراجعة التقديرات المحاسبية) .

(٣) لتحديد الأمور التي قد تؤثر على المعلومات المالية الدورية اقرأ محاضر جلسات مجلس الإدارة والجمعية العمومية للمساهمين ولجان مجلس الإدارة.

(٤) لأخذ المعلومات التي تم تجميعها من خلال الاستفسارات والإجراءات التحليلية اقرأ (اطلع) على المعلومات المالية الدورية لتحديد ما إذا كانت تتطابق مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها .

(٥) الحصول على تقارير فحص من المحاسبين الآخرين ــ إن كان ملائماً ــ الذين اختصوا بفحص المعلومات المالية الدورية تخص قطاع هام من الشركة أو إحدى الشركات التابعة لها أو إحدى الشركات التي تستثمر فيها الشركة تحت المراجعة .

(٦) الاستفسار من الموظفين والمدراء الماليين والمحاسبين الآخرين بشأن تحديد ما يلي :

أ – ما إذا كانت المعلومات المالية الدورية معدة طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها .

ب – ما إذا كانت هناك تغيرات في المبادئ أو السياسات المحاسبية .

جـ – ما إذا كانت هناك تغيرات في أنشطة الشركة .

د – الردود على الأسئلة التي تنشأ من تطبيق إجراءات تحليلية دورية أخرى .

هـ – الأحداث التي تقع بعد انتهاء فترة التقارير الدورية والتي تؤثر جوهرياً على المعلومات الدورية .

و – الحصول على تمثيل مكتوب من العميل Written representation

ليس ضرورياً في أعمال فحص المعلومات المالية الدورية أن يرسل المحاسب خطابات الاستفسارات لمحامي العميل مالم تتأتى المعلومات لانتباه المحاسب تدفعه للاعتقاد بأن المحاسبة عن الدعاوى القضائية أو الالتزامات أو تقديرات تتعلق بالمعلومات المالية والدورية التي لم تراجع تخرج عن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها (AU 711. 17)

إن فحص المعلومات المالية الدورية ليس بالضرورة أن يكون مفيداً أو محدداً بالقيام بالإجراءات التي تم وصفها في الجزء السابق . إن المعلومات الأخرى التي قد تأتي إلى انتباه المحاسب قد توفر أساساً لطلب أو للمزيد من الاستفسارات . على سبيل المثال إذا كان المحاسب يدرك أن العميل قد غير جوهرياً منتجاته ، وضماناته فإن مثل هذا التغير يتعين مناقشته مع أفراد المنشأة المعنيين بذلك لتحديد تأثيرها على عرض البيانات الدورية ، بالإضافة إلى ذلك فإن نتائج الاستفسارات وإجراءات الفحص التحليلي قد تقترح أو تشير للمحاسب بأن المعلومات المالية الدورية قد لا تتطابق والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها. في هذه الحالة ينبغي على المحاسب استخدام أية إجراءات تبدو ملائمة لتناول الأسئلة والاستفسارات المطروحة .

ملاحظة :

إن أسلوب الاستفسارات والإجراءات التحليلية تعتبر ضعيفة نسبياً فيما يتعلق بمعيار الحصول على أدلة إثبات كافية . ومع ذلك فإن هذه الإجراءات التحليلية يمكن القيام بها بنجاح فقط إذا كان المحاسب يمتلك : (١) المعرفة الشاملة بالممارسات المحاسبية وممارسات إعداد التقارير لمنشأة العميل (٢) التقرير الشامل للرقابة الداخلية للعميل .

إن الإجراءات التحليلية المستخدمة ونتائجها يتعين توثيقها بشكل ملائم في أوراق العميل ، (SAS, 41)(Working Papers) فهذه الأوراق ينبغي أن تساعد في إدارة وفحص المهمة أو الارتباط وينبغي أن توفر دعم ملائم بالنسبة للنتائج التي يتوصل إليها المحاسب : نشرة معايير المراجعة (٧١) لا تتضمن مقترحات معينة حول محتوى أوراق العمل بالنسبة لفحص المعلومات المالية الدورية .

د – الاتصال بلجان المراجعة :

إذا كان المحاسب يعتقد بأن المعلومات المالية والدورية المرسلة أو التي يجب إرسالها إلى جهة معينة من المحتمل تحريفها بشكل جوهري ينبغي أن يناقش الأمر مع المستوى الملائم من إدارة العميل . إذا تبين للمراجع ــ بعد إحاطة الإدارة ــ أن الإدارة لم تستجيب في الحال وبطريقة ملائمة ، فإن الأمر ينبغي أن يرفع إلى انتباه لجنة المراجعة لدى منشأة العميل (أو المستوى المعادل لها) . قد يكون الاتصال باللجنة تحريراً أو شفاهة ، في حالة استخدام الاتصال الشفهي ينبغي توثيق الاتصال في أوراق العمل . وإذا لم تستجيب لجنة المراجعة بشكل فوري وبطريقة ملائمة ، فإن نشرة معايير المراجعة (٧١) توضح أن المحاسب ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار سبل العمل التالية :

١ – التخلي عن مهمة المعلومات الدورية .

٢ – التخلي عن مهمة المراجعة المرتبطة بها .

وهناك أمور أخرى ينبغي توصيلها إلى لجنة المراجعة يتضمن ما يلي :

١ – أفعال الغش المكتشفة أثناء المهمة ما عدا تلك الأفعال غير المنطقية بشكل واضح .

٢ – الفعال غير القانونية المكتشفة أثناء المهمة ما عدا تلك غير المنطقية بشكل واضح .

٣ – الظروف المكتشفة التي يمكن التقرير عنها .

٤ – بعض الأمور التي نوقشت في نشرة المعايير (٦١) (الاتصال بلجنة المراجعة) التي قد تتعلق بالمعلومات المالية .

متطلبات التقرير عن فحص القوائم المالية الفترية :

قد يتم عرض المعلومات المالية الدورية في مجموعة منفصلة من القوائم المالية أو قد تصاحب القوائم المالية التي يتم مراجعتها . تعتمد طريقة تقرير المحاسب على المعلومات المالية الدورية على الطريقة المستخدمة لعرض

المعلومات المالية الدورية . (AU 722, 27 and. 40) . ولا يمكن للمحاسب أن يسمح باقتران اسمه أو تضمين اسمه في اتصال مكتوب متضمناً المعلومات مالم يتم القيام بالفحص . تقرير الفحص قد يوجه إلى العميل ، مجلس المدراء ، أو إلى المساهمين وعادة ما ينبغي تأريخه بتاريخ إتمام الفحص . التقرير النموذجي للفحص ينبغي :

١. أن يتضمن عنواناً يستخدم كلمة "المستقل" .
٢. أن يعين ويحدد المعلومات المالية التي تخضع للفحص .
٣. أن يذكر أن المعلومات المالية مسئولية الإدارة .
٤. أن يذكر أن الفحص قد تم وفقاً لمعايير فحص القوائم المالية .
٥. وصف طبيعة إجراءات الفحص .
٦. أن يذكر أن نطاق الفحص أنه أقل فعلياً (بشكل جوهري) من المراجعة التي تتم وفقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها والتي هدفها إبداء الرأي على المعلومات المالية .
٧. الامتناع عن إبداء الرأي على المعلومات .
٨. أن يذكر أنه لم ينم إلى علم وانتباه المحاسب سبباً يتطلب تعديل المعلومات كي تتوافق مع مبادئ المحاسبة المتعارف عليها (ضمان محدود) .

إن تاريخ تقرير المراجع ينبغي أن يتأسس على تاريخ استكمال المهمة وأن كل صفحة من المعلومات المالية الدورية ينبغي أن يكتب عليها عبارة "غير مراجعة" وأخيراً فإن التقرير ينبغي أن يحمل التوقيع اليدوي أو المطبوع لمنشأة المحاسب القانوني . وفيما يلي مثالاً للتقرير النمطي للفحص يستوفي المتطلبات السابقة بافتراض أن المحاسب القانوني بعد القيام بإجراءات الاستفسار والفحص التحليلي قد توصل إلى عدم الحاجة لإجراء تعديلات جوهرية على القوائم الفترية كي تتمشى مع المبادئ المحاسبية .

اسم المراجع وعنوانه

تقرير المحاسب القانوني المستقل عن فحص القوائم المالية الفترية

شركة .....

السادة / المساهمون ، مجلس الإدارة

فقرة تمهيدية

لقد قمنا بفحص (توصف القوائم أو المعلومات التي تم فحصها ، للشكة س بتاريخ ٣٠ يونيو ١٩٩٩ ، وعن فترة الشهور الثلاثة أو الستة شهور التي تنتهي فيها ، هذه القوائم (المعلومات) مسئولية إدارة الشركة وتنحصر مسئوليتنا في إصدار تقرير عنها في ضوء فحصنا المحدود لها .

فقرة النطاق

لقد قمنا بالفحص وفقاً لمعايير فحص القوائم المالية . وتتضمن فحص المعلومات الدورية أساساً استخدام الإجراءات التحليلية للبيانات المالية وعمل الاستفسارات من الأفراد المسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية . إن نطاق الفحص أقل نطاقاً من المراجعة التي تتم وفقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها بشكل جوهري والتي تستهدف إبداء الرأي المتعلق بالقوائم المالية ككل . وبالتالي فإننا لا نبدي مثل هذا الرأي .

فقرة نتائج الفحص

وتأسيساً على فحصنا فإننا لم ندرك أية تعديلات جوهرية ينبغي إجراؤها على القوائم المالية المصاحبة (المعلومات) بالنسبة لها كي تتطابق مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها .

المحاسب القانوني المستقل

التوقيع

١٩ يوليو ١٩٩٩

ملاحظات على تقرير الفحص المحدود للقوائم المالية الفترية :

١. يتضمن التقرير ثلاثة فقرات هي :

الأولى : فقرة تمهيدية تتضمن مشتملات الفحص وهي القوائم المالية الفترية والفترة التي أعدت عنها والإشارة إلى معايير المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين أو المعايير الدولية ...) والتأكيد على أن إعداد هذه القوائم هي مسئولية إدارة منشأة العميل وأن مسئولية المحاسب القانوني المستقل يقتصر على فحص هذه القوائم وتحديد نتائجه .

الثانية : فقرة نطاق الفحص وتبين أسلوب وإجراءات الفحص متضمناً استخدام الإجراءات التحليلية وعمل الاستفسارات اللازمة ، والتأكيد على أن هذا الفحص أقل شمولاً ونطاقاً من المراجعة السنوية التي تم وفقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها ، وأن فحص القوائم المالية الفترية لن ينتهي بإبداء رأي فني في هذه القوائم .

الثالثة : فقرة نتائج الفحص وتبين تأكيد المحاسب القانوني المستقل بأن القوائم المالية الفترية محل الفحص لا تتطلب عمل أية تعديلات جوهرية عليها كي تتفق والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها .

٢. ينبغي تأريخ تقرير الفحص المحدود بتاريخ إتمام الفحص وأن يقدم في الشهر التالي للفترة الدورية حتى تحتفظ القوائم المالية والتقرير بخاصية التوقيت الملائم حتى يمكن الاعتماد عليها بواسطة المستخدمين في اتخاذ قرارات الاستثمار .

٣. إذا كانت القوائم المالية الفترية معدة على أساس مقارن مع ذات الفترة الدورية مع العام السابق ينبغي أن يشير المحاسب القانوني المستقل إلى ذلك في الفقرة التمهيدية مع مراعاة ما يلي :

(أ) إذا كان قد سبق له فحص القوائم المالية الفترية عن ذات الفترة الدورية من العام الماضي يمكنه أن يقرن اسمه بهذه القوائم عند إعداد تقرير فحصه للقوائم المالية الفترية عن الفترة الدورية الحالية .

(ب) إذا لم يتم فحص القوائم المالية الفترية عن ذات الفترة الدورية من العام الماضي على المحاسب تجاهل هذه القوائم ولا يقرن اسمه بها عند إعداد تقرير فحصه للقوائم المالية الفترية عن ذات الفترة من العام الحالي .

تعديلات تقرير الفحص النمطي Modifications

لم تضع نشرة معايير المراجعة (٧١) تقريراً للفحص يكون مقابلاً للرأي المتحفظ أو الامتناع عن إبداء الرأي على القوائم المالية السنوية عندما يواجه المراجع بعض الظروف أو التغيرات التي تؤثر في نطاق أو إجراءات الفحص تستوجب تعديل محتوى التقرير النمطي . ومع ذلك يمكن أن يعد المحاسب القانوني المستقل تقرير فحص يأخذ باعتباره الظروف أو المتغيرات التي قد تؤثر في نطاق أو إجراءات الفحص وذلك كما هو مبين في الحالات التالية :

(١) حالة وجود قيود على نطاق الفحص :

قد لا يستطيع المحاسب القانوني القيام بالإجراءات الملائمة[1] مثل الإجراءات التحليلية والاستفسارات المطلوبة من أجل فحص القوائم المالية الفترية لأسباب تتضمن عدم ملائمة النظام المحاسبي ، قيود تفرضها منشأة العميل أو ظروف يمكن التقرير عنها تتعلق بضعف جوهري في هيكل الرقابة الداخلية مقارنة بالعام الماضي . وبالتالي لن يتمكن المحاسب القانوني التوصل إلى نتائج محددة مهمة الفحص ، وعلى ذلك فإنه في حالة وجود قيود على نطاق الفحص ينبغي ألا يصدر المحاسب القانوني تقرير الفحص ، ولا يسمح أن يرتبط اسمه بأي اتصال مكتوب بين المنشأة وطرف ثالث يتضمن القوائم المالية الفترية التي كانت محلاً للفحص من جانبه (AU 722, 26)

(٢) حالة استخدام (الاعتماد على) عمل محاسب قانوني آخر .

عندما يعمل المحاسب القانوني كمحاسب رئيسي (أول) عند مراجعة القوائم المالية السنوية فإنه من المحتمل أن يكون في وضع مشابه عند فحص القوائم المالية الفترية واعتماده على تقرير فحص لمحاسب قانوني آخر . في ظل هذه الظروف يتعين أن يقرر (المحاسب القانوني الرئيسي) ما إذا كان يجب أن يشير إلى العمل المنجز بواسطة المحاسب القانوني الآخر . عندما يقرر المحاسب القانوني الرئيسي أن يشير إلى عمل المحاسب القانوني الآخر فإن فقرات النطاق والتأكيد (الضمان) السلبي ينبغي أن تبين بوضوح تقسيم المسئولية بين المحاسبين القانونيين الرئيسي والآخر . ينبغي أن تفصح فقرة النطاق حجم أو مقدار المعلومات المالية الفترية التي فحصها المحاسب القانوني الآخر . وقد يتقرر هذا الحجم بالإشارة إلى واحد أو أكثر من المؤشرات التالية :

إجمالي الأصول ، أجمالي الإيرادات أو أية معايير أخرى ملائمة . ويمكن وصف حجم أو أهمية العمل الذي قام به المحاسب القانوني الآخر باستخدام النسب المئوية لبيان نسبة ما قام المحاسب القانوني الآخر بفحصه من إجمالي العنصر الذي تفصح عنه القوائم المالية الفترية التي أعد عنها المحاسب الثانوني الرئيسي تقرير الفحص . وتعتبر الإشارة إلى عمل المحاسب القانوني الآخر مجرد إشارة إلى تقسيم المسئولية بين المحاسبين القانونيين الذين يشملهم الفحص، ولا يعتبر ذلك نوعاً من التحفظ .

وفيما يلي مثالاً لتقرير فحص يتضمن إشارة المحاسب الرئيسي إلى تقرير محاسب قانوني آخر .

اسم المحاسب القانوني الرئيسي

تقرير المحاسب القانوني المستقل عن فحص القوائم المالية الفترية

شركة .....

السادة / مجلس الإدارة ، مساهمو الشركة

لقد قمنا بفحص القوائم المالية الفترية لشركة .... عن الشهور الثلاثة المنتهية في ١٩٩٩/٣/٣١ والتي تتضمن الميزانية العمومية في هذا التاريخ وقوائم الدخل والأرباح المحتجزة والتدفقات النقدية عن الشهور الثلاث المنتهية في هذا التاريخ . وتعتبر هذه القوائم مسئولية الإدارة وتقتصر مسئوليتنا على فحصها وتحديد نتائج هذا الفحص . .

ولقد زودنا (حصلنا على) تقرير فحص محاسبين قانونيين آخرين القوائم المالية الفترية لفرع الشركة في ..... وتمثل أصول وإيرادات الفرع % ، % على التوالي من إجمالي الأصول والإيرادات المجمعة .

لقد قمنا بفحصنا وفقاً لمعايير فحص القوائم المالية . وتتضمن فحص المعلومات الفترية أساساً استخدام الإجراءات التحليلية للبيانات المالية وعمل الاستفسارات اللازمة من الأشخاص المختصين عن الأمور المالية والمحاسبية . ويقل هذا الفحص في نطاقه بشكل جوهري عن المراجعة التي تتم وفقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها والتي تستهدف إبداء الرأي على القوائم المالية ككل . وبالتالي فإننا لا نبدي مثل هذا الرأي .

وبناءاً على الفحص الذي قمنا به وتقرير الفحص لفرع الشركة في ..... لزميل آخر فإننا لم ندرك أية تعديلات جوهرية ينبغي إجراؤها على القوائم المالية الفترية كي تتمشى والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها .

في ١٩٩٩/٤/١٩

المحاسب القانوني الرئيسي

التوقيع

يلاحظ أن التقرير السابق تقرير فحص نمطي غير متحفظ وأنه يتضمن فقرة إضافية تلك الفقرة التمهيدية وتسبق فقرة النطاق تشير إلى عمل المحاسبين القانونيين الآخرين .

(٣) حالة الخروج على المبادئ المحاسبية المتعارف عليها :

قد يكتشف المحاسب القانوني أثناء الفحص أن القوائم المالية الفترية قد تأثرت جوهرياً بالخروج عن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها . في هذه الحالة ينبغي إضافة فقرة توضيحية لتقرير الفحص تصف طبيعة هذا الخروج وأثار ذلك ــ إذا كان عملياً ــ على المعلومات المالية الفترية . وينبغي أن تتضمن الفقرة الأخيرة (فقرة نتائج الفحص أو التأكيد المحدود) الإشارة إلى الخروج عن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والذي جاء في الفقرة الإيضاحية . إذا كان الخروج على المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والذي جاء في الفقرة الإيضاحية . إذا كان الخروج على المبادئ المحاسبية المتعارف عليها له تأثير جوهري على القوائم المالية الفترية يتحفظ المحاسب القانوني فقط في تقرير الفحص، رغم أن الوضع المماثل في حالة مراجعة القوائم المالية السنوية يتطلب رأياً عكسياً وليس فقط مجرد التحفظ كما هو فحص القوائم المالية الفترية .

وعندما يتم تعديل تقرير الفحص بسبب الخروج على المبادئ المحاسبية المتعارف عليها تضاف فقرات مشابهة للفقرات التالية للفقرتين الأولى والثانية في تقرير الفحص النمطي .

بناء على المعلومات التي قدمتها لنا الإدارة فإننا نعتقد أن الشركة قد منعت تكوين مخصص خسارة أو التخلي عن بعض الأصول والتي ينبغي التقرير عنها خسارة وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها . وتوضح هذه المعلومات أن تحقق هذه الخسارة يؤدي إلى تناقص صافي الدخل وربحية السهم بمقدار .....، ..... على التوالي .

وبناء على الفحص الذي قمنا به وباستثناء ما أشرنا إليه في الفقرة السابقة فإننا لم نتوصل إلى ضرورة عمل أية تعديلات جوهرية على القوائم المالية الفترية الملحقة كي تتمشى والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها .

(٤) حالة الإفصاح غير الملائم في القوائم المالية الفترية :

إن ما يعتبر إفصاحاً ملائماً بالنسبة للقوائم المالية الفترية لم يتحدد جيداً كما هو الحال بالنسبة للإفصاح في القوائم المالية السنوية ، ولقد تبنى الرأي المحاسبي رقم (٢٨) فلسفة مؤداها أن مستخدمي المعلومات المالية الفترية الملخصة يقرءون أخر تقرير سنوي وأن البيانات المالية الفترية المحدودة سيتم تقييمها في إطار هذا السياق . وعندما يتم استنتاج أن القوائم المالية الفترية لا تتضمن إضافة فقرة توضيحية لتقرير الفحص تلي فقرة النطاق وتسبق فقرة نتائج الفحص تشير إلى طبيعة المعلومات المفصح عنها ، وإن أمكن الإشارة إلى ماهية المعلومات المطلوب الإفصاح عنها كي تستوفي القوائم المالية الفترية الإفصاح الملائم . وعلى ذلك يشير المحاسب القانوني في فقرة نتائج الفحص (التأكيد المحدود) إلى الفقرة التوضيحية وعليه سيتحفظ في نتائج الفحص .

وارتباطاً بما سبق يضاف للفقرة الأولى والثانية (التمهيدية ، النطاق) في تقرير الفحص الفقرتين التاليتين :

لقد أخبرتنا الإدارة في ١٠ إبريل ١٩٩٩ أن الشركة أصدرت سندات بمبلغ ٢,٥٠٠,٠٠٠ لأغراض تمويل إنشاء قسم البحوث والتطوير . لقد رست السندات على الاتحاد المالي للمستثمرين في القطاع الخاص . لم تفصح القوائم المالية الفترية عن هذا الأمر ، والذي نعتقد بوجوب الإفصاح عنها للتمشي والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها .

وبناء على الفحص الذي قمنا به وباستثناء ما أشرنا إليه في الفقرة السابقة فإننا لم نتوصل إلى ضرورة عمل أية تعديلات جوهرية على القوائم المالية الفترية الملحقة كي تتمشى والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها .

(٥) حالة عدم التأكد باستمرارية المنشأة :

تشير نشرة معايير المراجعة رقم (٧١) أن الشك الجوهري حول قدرة المنشأة على الاستمرار لا تتطلب من المحاسب القانوني تعديل التقرير إذا كانت القوائم المالية الفترية توفر الإفصاحات الملائمة عن ذلك . وواضح أن ذلك سببه أن المحاسب القانوني لا يبدي رأياً على القوائم المالية الفترية .

(٦) حالة عدم الثبات في تطبيق المبادئ المحاسبية :

إن عدم الثبات أو الاتساق في تطبيق المبادئ المحاسبية والذي يؤثر على القوائم المالية إذا تم الإفصاح عنه بطريقة ملائمة فلا يتطلب ذلك من المحاسب القانوني تعديل تقرير الفحص (التحفظ) . أما إذا لم يتم الإفصاح بالطريقة الملائمة في القوائم المالية الفترية يتم تعديل تقرير الفحص على أساس الإفصاح غير الملائم . وإذا كان المبدأ المحاسبي الجديد ليس من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها ، فإنه يتم تعديل تقرير الفحص بنفس الطريقة في حالة الخروج على المبادئ المحاسبية المتعارف عليها .

الأحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية الفترية :

عادة ما يتم تأريخ الفحص بتاريخ إتمام فحص القوائم المالية الفترية . ومع ذلك هناك ثلاث حالات قد تؤدي إلى الخروج عن هذا التاريخ عندما تقع أحداث تالية لتاريخ فحص القوائم المالية الفترية ولكن قبل إصدار التقرير ،، وهذه الحالات الثلاث نوجزها فيما يلي :

(١) حدث لاحق يسبب تعديل في القوائم المالية الفترية وأنه قد تم الإفصاح عنه .

(٢) الإفصاح عن الحدث اللاحق في مذكرة ملحقة بالقوائم المالية الفترية .

(٣) عدم المحاسبة عن الحدث اللاحق بشكل سليم (مثلاً عدم إجراء التسوية أو عدم الإفصاح) وأن تقرير الفحص تم تعديله بسبب الخروج عن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها .

وعندما يقع أي من الحالات الثلاث يتعين على المحاسب القانوني أن يضع تاريخاً مزدوجاً لتقرير الفحص Dual- date يقرأ كما يلي :

١٢ إبريل ١٩٩٩ ، فيما عدا الملاحظة B ، وكما هو في تاريخ ٢٢ إبريل ١٩٩٩ ، وبشكل متبادل فإن المحاسب القانوني قد يستخدم التاريخ الفردي الذي اكتشف فيه الحدث اللاحق ، وفي المثال التاريخ ٢٢ إبريل ..... ينبغي أن نتذكر أنه عندما يكون التاريخ الأخير مستخدماً فإن مسئوليات المحاسب القانوني فيما يتعلق بالأحداث التالية تمتد إلى هذا التاريخ .

مسئوليات المحاسب القانوني بعد تاريخ التقرير :

لا يتحمل المحاسب القانوني مسئولية استمرار فحص القوائم المالية الفترية بعد تاريخ تقرير فحصه . ومع ذلك ينبغي ألا يتجاهل المحاسب القانوني الحقائق التالية المكتشفة الموجودة في تاريخ التقرير والتي قد يكون لها أثراً على تقرير الفحص . ولم توفر نشرة معايير المراجعة (٧١) إرشادات معينة في مثل هذه

الحالات ، إلا أنها توصي بأن يأخذ المحاسب القانوني باعتباره المعايير التي جاءت في نشرة معايير المراجعة رقم (١) قسم ٥٦ (بشأن الأحداث اللاحقة لتاريخ تقرير المراجع) .

حالة دراسية :

تناقش هذه الحالة مشاكل المحاسبة والفحص المحدود المرتبطة بإعداد وفحص القوائم المالية الفترية المنشورة في مصر .

قم باختيار أحد التقارير المالية المنشورة بالصحف المصرية والتي تتضمن تقرير الفحص المحدود للقوائم المالية الفترية لأحد البنوك خلال عام ٢٠٠١/ ٢٠٠٢ .

المطلوب :

(١) إبداء رأيك في المعالجات المحاسبية التي وردت في السياسات المحاسبية المفصح عنها بشأن إعداد القوائم الفترية مبيناً موقف المحاسب القانوني بشكل مفصل .

(٢) تقييم تقرير الفحص المحدود في مصر موضحاً مقترحاتك لتطويره .

الفصل الثالث

تقرير مراجع الحسابات

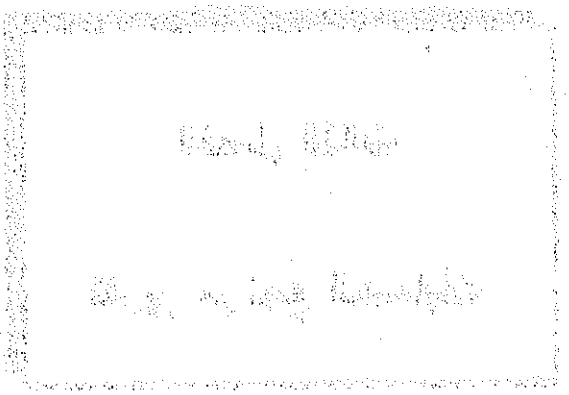

الفصل الثالث

تقرير مراجع الحسابات

يتناول هذا الفصل أهمية تقرير مراجع الحسابات ، ويغطي أيضاً المفردات اللغوية التي يتألف منها التقرير ومدلولات كلا منها ، كما يغطي أنواع الرأي الذي يحمله التقرير للمستفيدين من القوائم المالية ، ويهدف هذا الفصل إلى تعليم الطالب كيفية كتابة وقراءة التقرير وتكوين الرأي والتعبير عن ذلك الرأي .

المقدمـــة :

يمثل تقرير مراجع الحسابات محصلة عمليات المراجعة التي قام بها المراجع من لحظة حصوله على خطاب التكليف بالقيام بمهمة المراجعة في شركة معينة حتى لحظة تكوين الرأي الفني عن القوائم المالية .

ويعتبر تقرير المراجع إضافة ذات قيمة للقوائم المالية المنشورة إذ يعطي انطباعاً لدى قارئي القوائم المالية بأن القوائم قد خضعت للفحص والتحقيق من جانب مراجع خارجي مستقل . ومن ناحية أخرى فإن وجود المراجعة في حد ذاتها يقلل إلى حد كبير من دوافع ارتكاب الأخطاء والتلاعب في الأرقام المحاسبية من جانب أفراد إدارة المنشأة .

ويمكن النظر إلى تقرير مراجع الحسابات بأنه أداة الاتصال الأولى وربما الوحيدة بين المراجع والأطراف الخارجية ومن ثم فإن هذه الأداة باعتبارها أداة اتصال يجب أن :

- تحمل لغة مفهومة وموحدة من حالة لأخرى .
- تحمل رسالة معينة يريد أن ينقلها المراجع لمن يعتمدون عليه في فحص القوائم المالية .

وبناءاً عليه فإن الهيئات المهنية والرسمية المنوطة بوضع معايير المراجعة تترك مجالات كثيرة لاختيار المراجع من كل ما يقبله من أمور المراجعة كتحديد حجم العينة وتقييم الرقابة الداخلية وتحديد في نوعية وحجم الأدلة والقرائن التي يعتمد عليها . إلا أن هذه الهيئات لم تترك مجالاً لاجتهاد المراجع بشأن كيفية صياغة التقرير والرأي الذي يتضمنه . ولقد حددت تلك الهيئات المفردات اللغوية التي يصاغ بها التقرير ، أنواع الرأي التي يمكن أن يصدرها المراجع حسب كل حالة ، ومرة أخرى المفردات اللغوية التي يصاغ بها كل نوع من أنواع الرأي داخل التقرير .

وهنا يجب التركيز على ثلاث نقاط أساسية :

١- أهمية التقرير .

٢- لغة التقرير .

٣- أنواع الرأي .

١ – أهمية تقرير المراجع :

ترجع أهمية تقرير مراجع الحسابات المستقل إلى أهمية وظيفة المراجعة ذاتها ودور المراجع في المجتمع . ويرى معظم الباحثون في نظرية المنشأة وانفصال ملكية عوامل الإنتاج عن الإدارة وما يترتب عليه من تعارض في المصالح ، منظوراً ملائماً للوقوف على أهمية المراجعة الخارجية المستقلة .

ووفقاً لهذا المنظور فإن المنشآت ينظر إليها على أنها مجموعة من عوامل الإنتاج تتضافر كلها لتحقيق أهداف المنشأة ، وكل عامل أو أكثر من هذه العوامل مملوكاً لواحد أو أكثر من أطراف المنشأة . وتتضمن هذه الأطراف ما يلي :

١- الإدارة .

٢- حملة الأسهم (أصحاب رأس المال) .

٣- حملة السندات والمقرضون .

٤- العمال .

٥- العملاء والموردون .

٦- المجتمع الخارجي مثل الهيئات الحكومية والبيئة المحيطة .

وتعتبر الإدارة الجهة المعنية بتنسيق عوامل الإنتاج المملوكة لبقية الأطراف. وفي هذا الصدد فإن مصالح الإدارة تتحقق من الحصول على أكبر قدر ممكن من العوائد النقدية المباشرة والغير مباشرة . كما تعتبر الإدارة الطرف المسئول عن إعداد تقارير دورية (سنوية ، نصف سنوية ، ربع سنوية) ونشرها للأطراف الخارجية حتى يمكن لكل طرف من تلك الأطراف الوقوف على مدى التزام الإدارة بأداء وظيفتها وعدم استخدام الصلاحيات المخولة لها لإساءة استخدام عوامل الإنتاج الأخرى والإضرار بمصالح الأطراف الأخرى . ومن ناحية أخرى فإن أصحاب رأس المال في ظل انفصال الملكية عن الإدارة يستخدمون كافة الطرق والوسائل للحد من التصرفات الانتهازية للإدارة .

في ظل هذه العلاقات المتعارضة فإن التجربة العملية في معظم الدول ترتب عليها ضرورة توافر ثلاثة أركان أساسية لتخفيض حدة تعارض المصالح بين الأطراف المختلفة وتحدث التوازن بين هذه المصالح بما يحقق استمرار المنشأة في تحقيق أهدافها . وتتمثل هذه الأركان في :

أ - وجود مراجعة خارجية مستقلة .

ب- وجود معايير محاسبية مقبولة قبولاً عاماً .

جـ- وجود معايير مقبولة للمراجعة .

١-١ المراجعة المستقلة :

من هذا المنظور فإن المراجعة تمثل نشاطاً مهنياً مستقلاً ومحايداً لتحقيق الأرقام المحاسبية الواردة بالقوائم المالية . فالقوائم المالية تتضمن أرقاماً أعدتها الإدارة بدعوى أنها تعكس أداء المنشأة عن فترة معينة ومركزها المالي في نهاية تلك الفترة . ونظراً لاختلاف مصالح الإدارة عن مصالح باقي الأطراف فإن

الإدارة قد تستخدم عوامل الإنتاج المتاحة لها في تحقيق أكبر استفادة ممكنة حتى ولو كان ذلك على حساب مصالح الأطراف الأخرى كحملة الأسهم وحملة السندات . كما أن الإدارة يمكن أن تستخدم من القوائم المالية أداة لتغطية تصرفاتها عن طريق التلاعب بالأرقام المحاسبية التي يتضمنها التقرير المالي الذي أعدته الإدارة . وهنا يبرز أهمية استقلال وحياد المراجع في ممارسة عمليات الفحص والتحقيق لهذه القوائم وتكوين رأي فني عن مدى دلالتها في التعبير عن المركز المالي ونتائج العمليات .

واستقلال المراجع هنا له وجهان : الأول قدرة المراجع على أداء عملية المراجعة وفقاً لما تمليه عليه المسئولية المهنية ووفقاً لمعايير المراجعة . والثاني مسئولية المراجع أمام الأطراف الأخرى عن أي فشل للمراجع في أداء مهمته . فكافة القوانين والمعايير التي تناولت مهنة المراجعة أجازت رجوع الغير على المراجع بالتعويض المدني عن الأضرار المالية التي لحقت به من جراء اتخاذه قرارات مالية بناءاً على معلومات مضللة شهد المراجع في تقريره بأنها بيانات ملائمة وفقاً لمعايير المحاسبة . ومما يعزز من هذه المسئولية أن المراجع يجب أن يمارس نشاطه المهني من خلال مكتبه الخاص وأنه لا يعمل لدى الغير بأجر. ونخلص من ذلك أن الإدارة تعد التقرير المالي متضمناً :

- القوائم المالية .
- قائمة المركز المالي .
- قائمة الدخل .
- قائمة التدفقات النقدية .
- قائمة توزيع الأرباح .
- الإيضاحات والتفاصيل المرفقة بالقوائم .
- تقرير مجلس الإدارة .

أما مسئولية المراجع فإنها تنحصر في إتمام عمليات الفحص والتقرير وفقاً لمعايير المراجعة ويغطي تقريره جميع الأرقام المحاسبية التي تتضمنها القوائم والإيضاحات والتفاصيل وتقرير مجلس الإدارة .

١-٢ المعايير المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً

تمثل معايير المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً إطاراً مرجعياً لكلاً من الإدارة والمراجع .

الإدارة : تلتزم الإدارة بتطبيق المعايير المحاسبية المقبولة عند إعداد القوائم المالية . وعادة فإن هذه المعايير تصاغ بطريقة عامة يمكن تطبيقها على نطاق واسع من حيث الزمان والمكان وتقدم هذه المعايير بدائل متعددة للتطبيق يمكن للإدارة الاختيار فيما بينها بما يلائم ظروف المنشأة . وبناءاً عليه فإن الطرق المحاسبية المقبولة تعتبر أولى بالتطبيق إذا كانت تلائم طبيعة نشاط المنشأة . ومع هذا فإن المعايير تسمح للإدارة بالخروج عن هذه الطرق إذا لم تكن أياً منها ملائماً لظروف المنشأة .

ومن ناحية أخرى فإن البدائل المحاسبية للتطبيق ينتج عن تطبيقها أرقام محاسبية مختلفة عن البدائل الأخرى وبالتالي فإن الإدارة ملتزمة بالثبات في تطبيق طريقة محاسبية معينة . ويمكن للإدارة التجاوز عن مبدأ الثبات وتقوم بالتغيير إذا استجدت ظروف جديدة لا تلائم البديل المستخدم في الوقت الحالي .

على سبيل المثال في ظل ارتفاع الأسعار في النصف الثاني من السبعينات تحولت معظم الشركات الأمريكية من طريقة الوارد أولاً يصرف أولاً إلى طريقة الوارد أخيراً يصرف أولاً في تسجيل المخزون . وفي حالة حدوث مثل هذا التحول فإن المعايير المحاسبية تلزم الإدارة بالإيضاح عن الحدث وأسبابه والنتائج المترتبة عليه في الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية .

أي أن المعايير المحاسبية بالنسبة للإدارة تمثل إطاراً :

- للقياس المحاسبي لعناصر الأصول والخصوم والإيرادات والمصروفات.
- الإفصاح المحاسبي عن نتائج القياس .

المراجع : بالنسبة لمراجع الحسابات فإن معايير المحاسبة تمثل إطاراً مرجعياً للتحقق والتقييم . وفي الحقيقة فإن المهمة الأساسية للمراجع تتمثل في التحقق من مدى التزام الإدارة بالمعايير المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً عن أداء وظيفتي القياس والإفصاح المحاسبي . ويعتبر جوهر الرأي الذي يبديه المراجع في تقريره يتمثل في مدى تطبيق الإدارة للمبادئ المحاسبية المقبولة وأي تجاوز عن هذا التطبيق إذا لم يكن مبرزاً يتطلب من المراجع رأياً آخر عن هذا التجاوز .

أي أن المعايير المحاسبية بالنسبة للمراجع تمثل :

- مرجعاً عاماً لتقييم الأداء المحاسبي للإدارة .
- إطاراً لاختيار نوع الرأي الذي يبديه المراجع .

١-٣ معايير المراجعة

تمثل معايير المراجعة إطاراً عاماً ينظم مهنة وعمل المراجع فيما يتعلق بالفحص والتقرير . كما تشكل هذه المعايير أيضاً إطاراً مرجعياً للحكم على جودة عمل المراجع في حالات المساءلة القانونية أو المهنية له .

وتغطي هذه المعايير ثلاث مجالات أساسية :

أ – معايير عامة :

وهي التي تتعلق بمهنة المراجعة بصفة عامة بصرف النظر عن مهام المراجعة المختلفة . وتتعلق المعايير العامة بثلاثة أمور أساسية لا مجال لشرحها في هذا الفصل . هذه الأمور هي :

- التأهيل العلمي والعملي للمراجع .

- حياد واستقلال المراجع .
- بذل العناية المهنية ومسئولية المراجع .

ب- معايير العمل الميداني :

تتناول هذه المعايير الخطوط العامة لأداء عملية المراجعة في أي شركة (مهمة المراجعة) . وتغطي هذه المعايير ثلاث مراحل أساسية في إتمام الفحص والتحقيق :

- تخطيط عملية المراجعة .
- فحص الرقابة الداخلية .
- أدلة الإثبات .

جـ- معايير إعداد التقرير :

أفردت الهيئات المهنية مجموعة مستقلة من معايير المراجعة لتنظيم الأمور المتعلقة بالتقرير . وتتضمن هذه المجموعة أربعة معايير :

المعيار الأول : يتطلب هذا المعيار أن يوضح المراجع في تقريره ما إذا تم إعداد القوائم المالية طبقاً للمبادئ المحاسبية من عدمه . وهذا يوضح أهمية المعايير المحاسبية الصادرة عن الهيئات المهنية بالنسبة للمراجع . فهذه المعايير تمثل الأساس الأول لتكوين رأي المراجع .

المعيار الثاني : أن يوضح المراجع في تقريره ما إذا تم تطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً بثبات من سنة لأخرى .

ويجب الإشارة هنا إلى أن هذا المعيار يعتبر حالة خاصة من المعيار الأول . أي أن المعيار الأول يشمل المعيار الثاني ضمناً وكان يمكن الاكتفاء فقط بالمعيار الأول .

ولتوضيح ذلك فإن مبدأ الثبات يعتبر أحد المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً . ويلزم مبدأ الثبات كل شركة أن تلتزم بتطبيق المبادئ المحاسبية السابقة بنفس طرق تطبيقها المستخدمة في السنة أو السنوات السابقة . وفي حالة تغير ظروف تطبيقها بما يلزم التغيير فإن على الإدارة الإفصاح عن ذلك في الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية . وإذا لم تلتزم الإدارة بذلك فإنها تكون قد خالفت تطبيق المبادئ المحاسبية وهو الأمر الذي يجعل رأي المراجع مختلفاً طبقاً للمعيار الأول .

وتجدر الإشارة هنا أن توصيات وتوجيهات المراجعة رقم (٥٨) قد حذفت لفظ الثبات من تقرير المراجع لهذا السبب على النحو الذي سوف يرد تفصيلاً في الجزء التالي .

المعيار الثالث : ويتناول هذا المعيار كفاءة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية ومدى مسئولية المراجع عن ذلك الإفصاح وينص المعيار على أن :

القوائم المالية تفصح بكفاية وبطريقة ملائمة عن كل ما يجب الإفصاح عنه مالم يشير تقرير المراجع على عكس ذلك . ويتعلق هذا المعيار بكفاية الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وغيرها من مرفقات تلك القوائم . إذ يجب أن يتضمن التقرير المالي للمنشأة على كل ما يجب عرضه من معلومات على مستخدمي القوائم المالية . ويختلف المؤلفون حول مدى كفاية الإفصاح المحاسبي وخصوصاً أن المزيد من التفصيلات التي يتضمنها التقرير قد تربك قارئ القوائم المالية الغير متخصص وتؤدي به إلى كثير من التفصيلات التي قد لا تخدم قراره ، هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى فإن اعتبارات التكلفة (تكلفة إعداد ونشر المعلومات المحاسبية) تحد هي الأخرى من مساحة الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية وخصوصاً السنوية منها .

لهذه الأسباب ، وعلى الرغم من أن المعيارين السابقين كانا أكثر تحديداً من المعيار الثالث في شأن حكم المراجع على مدى التزام المنشأة بالمبادئ

المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً ومدى التزامه بالتطبيق الثالث لها من عام لآخر ، فإن هذا المعيار يترك مساحة كبيرة لحكم المراجع على مدى كفاية الإفصاح . ونتيجة لهذه المرونة التي يتمتع بها المعيار الثالث فإن حجم المعلومات المنشورة في التقارير المالية السنوية نجده يختلف من شركة لأخرى باختلاف المراجع في كل حالة .

وثمة ملاحظة أخرى فإن الإلزام في المعيار جاء بطريقة سلبية عكس المعايير السابقة . أي أن المراجع غير ملزم بإبداء رأي عن كفاية الإفصاح من عدمه في تقرير المراجعة . ولكن عدم تحفظ المراجع في التقرير عن الإفصاح يوضح ضمناً أن المنشأة تفصح في قوائمها المالية عما يجب الإفصاح عنه من المعلومات والإيضاحات الضرورية لمن يعتمدون عليها .

المعيار الرابع : يشير المعيار الرابع من معايير المراجعة المتعلقة بالتقرير والصادرة عن المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA إلى أن :

" يجب أن يتضمن التقرير تعبيراً يحمل رأياً يبديه المراجع عن القوائم المالية كوحدة واحدة ، وإلا فإنه يجب أن يتضمن تعبيراً يشير إلى عدم قدرة المراجع على تكوين رأي عن تلك القوائم . وفي الحالة الأخيرة فإن على المراجع أن يقدم في تقريره الأسباب التي حالت دون تقديم رأياً عن القوائم المالية . وفي جميع الأحوال التي يقترن فيها اسم المراجع بالقوائم المالية فإنه يجب أن يبين في التقرير بياناً واضحاً لطبيعة المراجعة التي قام بها ودرجة المسئولية الملقاة عليه ."

ومن هذا النص للمعيار الرابع يتضح أنه يتناول ثلاثة عناصر أساسية . تتضمن هذه العناصر ما يلي :

١- ضرورة إبداء رأي عن القوائم المالية كوحدة واحدة في ضوء فحصة لدفاتر وسجلات المنشأة . ويكون هذا الرأي واحداً من ثلاث :

- رأي نظيف (غير مقيد بتحفظات) .
- رأي مقيد بتحفظات .
- رأي عكسي .

٢- أجاز المعيار للمراجع أن يمتنع عن إبداء أياً من الآراء الثلاثة السابقة . ومع هذا ألزم المراجع في هذا الصدد أن يذكر في تقريره أسباب امتناعه عن إبداء الرأي .

٣- تناول المعيار أيضاً ضرورة أن يوضح التقرير أمرين في غاية الأهمية وهما :

- طبيعة المراجعة التي قام بها المراجع .
- حدود المسئولية الملقاة عليه .

وعادة ما تكون المراجعة والمسئولية محدودة بما تنص عليه المعايير المهنية بشأن الفحص والتقرير .

وخلاصة القول هنا أن المعيار الرابع فقط هو الذي ركز على صياغة فقرة الرأي في تقرير المراجع . أما بقية محتويات التقرير فإنها لم ترد في المعايير الأربعة باستثناء توضيح طبيعة المراجعة والمسئولية الملقاة على المراجع .

وسوف نتناول تفصيلاً فيما يلي شكل ومحتويات تقرير المراجع بما فيه الفقرة الخاصة بالرأي .

٢ – لغة وشكل التقرير :

كما أشرنا من قبل فإن تقرير المراجع هو جزء من نظام للاتصال . يتضمن هذا النظام :

- المرسل وهو المراجع .
- المستقبل وهو مستخدمي القوائم المالية .
- أداة الاتصال وهي التقرير .

- طريقة الاتصال وهي المنشورات المكتوبة .

وعادة فإن فاعلية الاتصال تتحقق بالصورة المرجوة إذا كانت الرسالة التي يرغب في نقلها المراجع هي ذاتها التي تنطبع في ذهن مستقبل التقرير من مستخدمي القوائم المالية . والمشكلة الأساسية في عدم تحقيق فاعلية الاتصال هي سوء الفهم المحتمل من قبل قارئي التقرير ، الأمر الذي ينتهي بهم إلى انطباعات مختلفة فيم بينهم أو تختلف عما يقصده المراجع فعلاً .

٢-١ المصادر الأساسية لمشكلة التقرير :

يرجع سوء فهم الرسالة التي يتضمنها التقرير إلى مجموعة من المصادر الأساسية نوجزها فيما يلي :

١- لجوء المراجعين إلى أراء غير واضحة حول القوائم المالية .

٢- استخدام ألفاظ غير مفهومة أو يصعب فهمها للتعبير عن الرأي الذي توصل إليه المراجع .

٣- استخدام ألفاظ مختلفة للتعبير عن الرأي الواحد من مراجع لآخر .

٤- عدم فهم المصطلحات الفنية والمفردات اللغوية التي يتضمنها التقرير من قبل قارئي التقرير .

ويرجع جزء كبير من هذه المشاكل إلى أن آراء المراجعين عن القوائم المالية غير متساوية من حالة لأخرى . على سبيل المثال :

في حالة عدم تكوين مخصصات كافية لمقابلة الالتزامات المحتملة فإن ذلك بطبيعة الحال سوف يؤثر على المركز المالي ونتيجة العمليات بالفرق بين المخصص المحتسب والمخصص الحقيقي الواجب تكوينه . فكيف يعبر المراجع عن رأيه عن القوائم المالية كوحدة واحدة في هذه الحالة .

وفي حالة أخرى إذا استخدمت الإدارة طريقة غير مقبولة محاسبياً للمحاسبة عن المخزون في الوقت الذي كان يتعين عليها استخدام إحدى الطرق المقبولة المتاحة ، فما هو الرأي الذي يبديه المراجع عن القوائم المالية كوحدة واحدة .

وإذا ما تم تحديد ذلك الرأي فإنه يختلف عن الرأي في الحالة السابقة . وهل يختلف كلا الرأيين في الحالة الأولى والثانية إذا واجهت نفس المشكلتين مراجع آخر . والتساؤل الأخير هو هل اختلاف الرأي من مراجع لآخر ينطوي على تفسيرات مختلفة وبالتالي قرارات مختلفة من قبل مستخدمي القوائم المالية .

أما الناحية الأخرى التي تؤثر في مصادر مشكلة عدم فاعلية اتصال المراجع بالمستفيدين من القوائم المالية تتمثل في أنه حتى إذا ما وحدنا طريقة صياغة التعبير عن الرأي بين المراجعين في الحالات المتماثلة ، فإن فهم الرأي الواحد سوف يختلف من قارئ لآخر تبعاً لثقافة القارئ المحاسبية واهتماماته . وهنا تشير البحوث المحاسبية وبحوث المراجعة إلى أن هناك سوء فهم كبير من قبل مستخدمي القوائم المالية لما تعنيه المفردات اللغوية التي يتألف منها تقرير المراجع . وهذا الأمر يترتب عليه في النهاية سوء فهم لرأي المراجع وبالتبعية قرارات غير سليمة من الوجهة الاقتصادية . وفي هذا الصدد تحاول المجامع المهنية والهيئات الرسمية المنوطة بوضع معايير المراجعة تخفيض حدة مشكلة سوء الفهم للرسالة التي ينقلها التقرير .

٢-٢ درجة التوحيد في التقرير

كما أشرنا في الجزء السابق أن جانباً من المشكلة يرجع إلى المراجعين أنفسهم . ولتجنب اختلافات المراجعين في كيفية كتابة التقرير ، وأيضاً لتجنب اختلاف تقرير المراجع الواحد من حالة لأخرى ، فإن تقرير المراجع لا يتمتع بالمرونة التي تتمتع بها معايير المحاسبة والمراجعة الأخرى .

وهذا يعني أن شكل ولغة التقرير وكذلك أنواع الرأي الذي يفاضل بينها المراجع في ضوء معطيات المراجعة تعد واحدة وغير متروكاً فيها أي مجال لاجتهاد أو اختيار المراجع . والتوحيد هنا يقصد به أن يستخدم جميع المراجعون نفس الشيء الواحد دون تغيير من حالة لحالة أو من سنة لسنة أو من مراجع لآخر وخصوصاً فيما يتعلق بالآتي :

- شكل التقرير (من حيث عدد الفقرات التي يتضمنها) .
- عنوان التقرير .
- الجهة أو الأطراف التي يخاطبها التقرير .
- المفردات اللغوية التي يصاغ بها التقرير .
- أنواع الرأي الذي يلجأ إليه المراجع والتي تم تحديدها في أربعة أنواع هي :
  - رأي نظيف .
  - رأي متحفظ .
  - رأي عكسي .
  - امتناع عن إبداء الرأي .

ولم يقتصر الأمر على ذلك بل إن التوصيات المهنية في هذا الشأن قد أوضحت للمراجعين في حالات إصدار تقارير تحمل آراء أخرى بخلاف الرأي النظيف ما يلي :

- اللغة التي يصاغ بها الرأي .
- الفقرات الإيضاحية المكملة للتقرير إذا ما حاول المراجع الإفصاح عن أمور معينة .

وفي مثل هذه الحالات فإن التوصيات المهنية قد أوردت العديد من الأمثلة التي يمكن أن يحذو المراجع حذوها في الحالات المشابهة .

وبهذا الشكل فإن درجة التوحيد التي يتمتع بها التقرير تعتبر أعلى من غيرها من مهام المراجع الأخرى التي يترك فيها للمراجع مساحة كبيرة من الاختيار لتنفيذ هذه المهام .

٢-٣ تطور تقرير المراجع :

برغم درجة التوحيد التي يتمتع بها تقرير المراجع إلا أن مشكلة سوء الفهم نتيجة الانطباعات الخاطئة التي تنطبع في ذهن قارئي التقرير عن المراجعة

وعن مسئولية المراجع ودوره في منظومة التقرير المالي والرأي الذي كونه عن الفحص وطبيعة ذلك الفحص تظل مشكلة قائمة .

ونتيجة لسوء الفهم من جانب الأطراف الخارجية ، فإنه تثور العديد من المنازعات القضائية التي يتم فيها الادعاء على المراجع بعدم قيامه بالمسئولية الملقاة عليه تجاه الأطراف الخارجية . ولهذا السبب فإن تقرير المراجع قد تم تعديله من حيث الشكل والمضمون عدة مرات .

وفي هذا الجزء نعرض لشكل ولغة التقرير المستخدم في الولايات المتحدة الأمريكية والذي كان مصدراً لمعظم التقارير المستخدمة على المستوى الدولي كما كان مصدراً للتقرير المستخدم في مصر أيضاً .

أ - فترة ما قبل عام ١٩٣٣ :

في الفترة السابقة على صدور قانون الأوراق المالية الأمريكي في عام ١٩٣٤ ، كان تقرير المراجع المستخدم آنذاك ينظر له على أنه شهادة من المراجع بصحة القوائم المالية . حيث كانت العبارة الآتية تتصدر فقرة الرأي :

"We certify that in our opinion"

وترتب على ذلك أن ما يصدره المراجع من رأي يمثل شهادة على ما جاء بالقوائم المالية . وهذا التعبير قد ترك انطباعات خاطئة عن أن المراجع يتحقق من صحة جميع ما يرد بالقوائم المالية من أرقام وعلى أثر ذلك يصدر شهادة بذلك . كما يترتب على ذلك انطباعات خاطئة حول نطاق الفحص وهدف المراجعة . والتسليم باعتبار تقرير المراجع شهادة يلغي تماماً أي مسئولية قد تقع على الإدارة نتيجة للتلاعبات التي قد تقوم بها الإدارة ولا تكشف عنها إجراءات المراجعة العادية التي تم تصميمها وتنفيذها طبقاً للمعايير المهنية السارية .

وعليه فإن ما يقوم به المراجع فعلاً لا ينطبق مع انطباعات الأطراف الخارجية عن دوره في عملية التقرير المالي ، الأمر الذي يترتب عليه كثيراً من المشاكل والنزاعات التي وجدت طريقها في النهاية إلى ساحات القضاء .

هذا وتجدر الإشارة إلى أن التقارير التي كانت مستخدمة في تلك الفترة لم يكن مصدرها تقريراً نمطياً موحداً من حيث اللغة المستخدمة في إعداده .

ب- الفترة من ١٩٣٣ حتى ١٩٨٨ :

مع بدايات عامي ١٩٣٣ ، ١٩٣٤ وصدور قانون الشركات الأمريكي وقانون الأوراق المالية بدأت هناك حاجة ملحة للتقرير المالي وتقرير مراجع الحسابات بصورة أكثر إلزامية وألقت هذه القوانين مسئولية أكبر على مراجعي الحسابات وبدأت لجنة سوق رأس المال SEC تمارس دورها في حماية المستثمرين من أي تجاوزات أو تصرفات قد تضر بمصالح أولئك المستثمرين .

وفي عام ١٩٣٩ صدر عن المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين أول تقرير نمطي إلزامي يتعين على المراجعين استخدامه في كتابة تقارير المراجعة التي ترفق بالقوائم المالية . ولقد أدخلت بعض التعديلات على هذا التقرير منها :

- أن تتضمن القوائم المالية المنصوص عليها في التقرير قائمة التغيرات في المركز المالي .
- أن ينص المراجع في فقرة الرأي على ثبات طرق تطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة من سنة لأخرى .

واستقر شكل التقرير النمطي على تقرير مكون من فقرتين ورد بالتوصية SAS2 (1974) والتوصية SAS15 (1976) والذي يأخذ الشكل الآتي :

تقرير المراجع ذو الفقرتين :

" لقد فحصنا الميزانية لشركة ... في ٣١ ديسمبر ٢-١٩ ، ١-١٩ والقوائم المرتبطة بها وهي قائمة الدخل وقائمة التغيرات في المركز المالي عن السنوات المنتهية في تلك التواريخ ، ولقد تم إجراء الفحص طبقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها والتي بموجبها تم إجراء اختبارات للسجلات المحاسبية وتطبيق إجراءات المراجعة الأخرى التي رأيناها ضرورية طبقاً للظروف السائدة .

وفي رأينا أن القوائم المشار إليها أعلاه تعرض بأمانة المركز المالي لشركة ... في ٣١ ديسمبر ٢-١٩ ، ١-١٩ ونتائج عملياتها وكذا التغيرات في المركز المالي عن نفس السنوات وذلك طبقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً والتي تم تطبيقها على أساس الثبات ."

ويلاحظ على هذا التقرير ما يلي :

١- يتكون هذا التقرير من فقرتين : الأولى فقرة نطاق الفحص والثانية : فقرة رأي المراجع .

٢- لا يحمل هذا التقرير عنواناً يدل على طبيعته .

٣- لا يلقي التقرير الضوء على مسئوليات الإدارة ومسئولية المراجع في عملية التقرير المالي .

المشاكل التي واجهت هذا التقرير :

لقد واجهت التقرير ذو الفقرتين مشاكل كثيرة كشفت عنها العديد من دراسات المراجعة في هذا الصدد ، وترجع هذه المشاكل في مجملها إلى سوء فهم من متخذ القرار لطبيعة المراجعة ومسئولية المراجع وطبيعة الفحص وأهدافه ومضمون ما يقدمه من رأي عن القوائم المالية .

ولقد ظل هذا التقرير مستخدماً من قبل المراجعين دون تغيير من جانب مجمع المحاسبين الأمريكي AICPA لفترة طويلة وذلك باستثناء بعض التغييرات الغير جوهرية . وطوال هذه الفترة من الاستخدام ركز العديد من الباحثين جهودهم في الكشف عن المشاكل التي أحدثها هذا التقرير وما ترتب عليه من سوء فهم لدى مستخدمي القوائم المالية .

من المشاكل التي كشف عنها البحث العلمي في هذا الصدد ما يلي :

(١) أن هناك نسبة معينة من قراء التقرير يعتقدون أن المراجع يساهم بدور أساسي في إعداد القوائم المالية واختيار الطرق المحاسبية اللازمة لذلك أو على الأقل هو مسئولاً عن إعدادها.

(٢) حتى بالنسبة لمن يدركون مسئولية المراجع على أنها تنصب على عملية المراجعة دون إعداد القوائم المالية ، فإن هؤلاء يعتقدون أن المراجع يجري فحصاً شاملاً للدفاتر والمستندات والسجلات .

(٣) يعتقد غالبية قراء التقرير أن المراجع يسعى من خلال عمليات المراجعة أن يكشف عن الأخطاء التي ارتكبت أثناء السنة المالية وأدت على تشويه عرض القوائم المالية .

(٤) كما يعتقد نسبة كبيرة من القراء أن جميع الأخطاء مهما كانت قيمتها تمثل هدفاً للمراجع ويقوم بتخطيط عملية المراجعة للكشف عنها .

(٥) أن نسبة كبيرة من القراء غير المتخصصين لا يلتفتون إلى تقرير مراجع الحسابات لوجود صعوبات في فهم لغة التقرير ومدلولات الرأي فيه .

(٦) وأخيراً فإن اللجوء إلى آراء مراجعة معينة في مواقف معينة يترتب عليه الإفراط في تخفيض قيمة المنشأة عند اتخاذ القرارات من جانب مستخدمي القوائم المالية .

على سبيل المثال فإن تعليق قدرة المنشأة على الاستمرار على شروط سوف تتكشف مستقبلاً مثل مواجهة التزامات محتملة في المستقبل، واستخدام رأي متحفظ من نوع "Subject to" يترتب عليه اعتقاد القراء بأن الشركة مقدمة على التصفية أو الإفلاس . وهذا الاعتقاد يترتب عليه تخفيض كبير في قيمة المنشأة الأمر الذي يترتب عليه انعكاسات قوية على قرارات المستثمرين والمقرضين .

ومثال آخر هو أن لغة التحفظ التي كان يتعين على المراجع ضرورة استخدامها إذا ما لجأت الشركة إلى تغيير في الطرق المحاسبية كان لها هي الأخرى أثراً جوهرياً في القرارات . فإذا غيرت الشركة من طريقة محاسبية مقبولة ، إلى طريقة أخرى أيضاً مقبولة وكان لديها المبررات وراء ذلك وأفصحت عن هذا التغيير وآثاره ، فإن المراجع يلتزم بإبداء

رأي متحفظ . ومع كل ذلك يتأثر قرار مستخدمي القوائم المالية . ولاحظ الباحثون هنا أن رد فعل المستثمرين والمقرضين جاء نتيجة لغة التحفظ في حد ذاتها وليس نتيجة لأثر التغيير على القوائم المالية .

جـ - الفترة من ١٩٨٨ حتى الآن :

نتيجة للمشاكل التي أشرنا إليها من قبل والتي كشف عنها تطبيق التقرير السابق، فإن الأوساط المهنية حاولت مراراً تغيير شكل التقرير النمطي لغة ومضموناً خلال عقد الثمانينات إلى أن استقر الحال إلى إصدار التقرير الحالي بعد تمريره على قطاعات عريضة من الطوائف المهتمة بعملية المراجعة .

وما أن لقيت مسودة التقرير قبولاً من الأطراف المهتمة أصدرت لجنة معايير المراجعة التابعة للمعهد الأمريكي للمحاسبين التوصية رقم ((SAS #58 التي تلزم المراجعين بشكل جديد للتقرير .

وعلى اثر ذلك أيضاً فإن معايير المراجعة الدولية تبنت هذا التقرير وأصدرته كنموذج يتعين الالتزام به في معظم دول العالم التي تلتزم بالمعايير الدولية .

ولقد روعي في هذا التقرير الآتي :

- أن يبصر القراء بدور المراجعة وطبيعتها .
- أن يحدد تحديداً واضحاً لمسئولية المراجع ويفرق بينها وبين مسئولية الإدارة .
- **أن يحدد طبيعة الفحص اللازم للمراجعة .**
- **أن يحدد أهداف ذلك الفحص والأخطاء التي يسعى للكشف عنها .**
- أن يتلافى التحفظات الغير ضرورية المشار إليها من قبل .

ونتيجة لكل ذلك جاء التقرير متضمناً ثلاث فقرات منفصلة كل فقرة منها تحمل رسائل معينة من المراجع إلى مستخدمي القوائم المالية .

التقرير ذو الثلاث فقرات :

يأخذ تقرير المراجع السائد حالياً الشكل الآتي :

التقرير النمطي على القوائم المالية المقارنة

تقرير المراجع المستقل

(١) راجعنا الميزانية المرفقة لشركة .... كما هي في ٣١ ديسمبر ١-١٩ ، ٢-١٩ وكذلك القوائم المرفقة بها : قائمة الدخل ، قائمة الأرباح المحتجزة ، وقائمة التدفقات النقدية عن السنوات المنتهية في تلك التواريخ . هذه القوائم المالية تعد مسئولية إدارة الشركة . ومسئوليتنا نحن هي إصدار رأي على هذه القوائم بناءاً على مراجعتنا لها .

(٢) ولقد قمنا بتصميم مراجعتنا طبقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها . هذه المعايير تتطلب منا تخطيط وتنفيذ المراجعة للحصول على تأكيد معقول على أن القوائم المالية تخلو من أي أخطاء مؤثرة فيها . وتتضمن المراجعة فحصاً اختبارياً للمستندات والسجلات المؤيدة للأرقام والإيضاحات الواردة بالقوائم المالية . كما تتضمن المراجعة أيضاً تقييم للسياسات المحاسبية المطبقة والتقديرات المحاسبية التي أعدتها الإدارة وكذلك الإفصاح المحاسبي بوجه عام . ونعتقد أن المراجعة التي قمنا بها وفرت لنا أساس معقول لتكوين الرأي .

(٣) ومن رأينا أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه تعرض بأمانة في كل جوانبها الهامة المركز المالي لشركة .... كما هي في ٣١ ديسمبر ١-١٩ ، ٢-١٩ ونتيجة العمليات والتدفقات النقدية للسنوات المهنية في تلك التواريخ طبقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً .

التوقيـــع :

التاريـــخ :

محتويات التقرير :

كما أشرنا من قبل فإن التوصية رقم ٥٨ من توصيات المراجعة قد أدخلت تعديلات جوهرية على التقرير السابق واستغرق إعداد هذه التعديلات فترة طويلة نسبياً .

ومن أهم هذه التعديلات ما يمكن أن نشير إليه إلى أنه قد تم في شكل التقرير ومنها :

١- عنوان التقرير : تقرير المراجع المستقل وذلك للتأكيد على استقلال المراجع عن كافة الأطراف المهتمة بالشركة وخصوصاً الإدارة .

٢- توقيع المراجع

٣- تاريخ إصدار التقرير لتحديد حد زمني فاصل بين ما يقع تحت مسئولية المراجع وما يخرج عن نطاق هذه المسئولية .

كما أن التقرير تضمن ثلاث فقرات بعكس التقرير السابق . ويرجع السبب في جعل هذا التقرير أطول نسبياً من سابقة إلى رغبة المهنة في إيصال معلومات إضافية عن المراجعة وطبيعتها وهدفها وطبيعة الفحص ومسئولية المراجع في هذا الإطار .

كما يرجع السبب إلى جعل التقرير في شكل فقرات منفصلة إلى حد ما إلى جعل كل فقرة من الفقرات الثلاث لها هدف محدد أو مجموعة أهداف متجانسة حتى يسهل فهم التقرير لغة ومضمون من جانب قارئيه .

١ – الفقرة الأولى : فقرة افتتاحية Introductory Paragraph

كما يلاحظ من شكل التقرير المشار إليه سلفاً فإن التقرير يبدأ بفقرة افتتاحية تحدد ثلاث أمور أساسية :

أ – تحدد هذه الفقرة القوائم المالية التي خضعت للمراجعة وتتضمن هذه القوائم :

- الميزانية .
- قائمة الدخل .
- قائمة الأرباح المحتجزة (توزيع الأرباح)
- قائمة التدفقات النقدية .

وهذا يعني أن أي تعديل في عدد هذه القوائم واستبدال قائمة أخرى مكان أي من هذه القوائم سوف يتطلب بالتبعية تعديلاً في شكل التقرير النمطي .

ب- يحدد التقرير من أول عبارة فيه أن ما تم إنجازه على القوائم المالية هو مراجعة . وفي هذا الصدد نركز على أمرين أساسيين :

الأول : أن التقرير الحالي ركز على كلمة "راجعنا" بدلاً من كلمة "فحصنا" وذلك لعمومية الأولى عن الثانية .

الثاني : أن التقرير يؤكد على أن القوائم تم مراجعتها وذلك لتمييزها من الفحص المحدود أو مراجعة الشكل ولهذا فإن المراجعة تتم على القوائم المالية السنوية دون غيرها من القوائم .

جـ- والجزء الأخير من الفقرة تضع حدوداً واضحة للفصل بين مسئولية المراجع ومسئولية الإدارة .

وينطوي ذلك على أن مسئولية الإدارة تتحدد في :

- تطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة .
- اختيار البدائل المحاسبية للتطبيق .
- إعداد القوائم المالية .
- تحديد مستوى الإفصاح في القوائم المالية .

أما مسئولية المراجعة فإنها تتمثل في :

- تصميم إجراءات المراجعة .
- تحديد مدى تطبيق تلك الإجراءات .
- تحديد حجم الإثبات الذي يمكن أن يعتمد عليه .

- إصدار رأي مهني بناءاً على كل ما سبق .

٢ – الفقرة الثانية : فقرة نطاق المراجعة Scope Paragraph

تحقق فقرة النطاق الحقائق الآتية :

أ – أن تصميم عملية المراجعة تم وفقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها . وبناءاً عليه فإن أي خروج على ذلك يتطلب تعديلاً في التقرير النمطي ليعكس هذه الحقيقة . على سبيل المثال وجود مصلحة مباشرة للمراجع في الشركة يخرجه عن نطاق معايير المراجعة ، الأمر الذي يتطلب منه رأياً آخر يختلف عن الرأي النظيف .

ب– إشارة إلى أن معايير المراجعة تتطلب من المراجع تصميم إجراءات المراجعة للحصول على تأكيد معقول Reasonable Assurance . ويشير مفهوم التأكيد إلى النسبة أكثر منه إلى الاحتمالية أو الحتمية .

فالتأكيد المعقول يختلف عن التأكيد الاحتمالي من حيث أن الأول يدعمه أدلة إلى مدى معين قد تم جمعها عن الجزء الأكبر والهام من عناصر القوائم المالية أما التأكيد الاحتمالي فهو الذي يحتمل الصح أو الخطأ في كل القضايا المطروحة للفحص .

ومن ناحية أخرى فإن التأكيد المعقول يختلف عن التأكيد المطلق في أن الأول لا يقدم شهادة أكيدة حول كل عناصر القوائم المالية بنسبة ١٠٠% وإنما يكون هذا التأكيد بنسبة أقل من ذلك .

والنسبة في التأكيد يدخل خطر المراجعة Audit Risk فإذا كانت درجة التأكد من صدق القوائم المالية تمثل ٩٥% باعتبارها تأكيداً معقولاً فإن ما يقع داخل نسبة ٥% التي لم يؤكدها المراجع يعتبر خطر المراجعة .

جـ– إشارة إلى الأخطاء الهامة .

توضح هذه الفقرة أيضاً أن المراجع يقدم تأكيداً معقولاً بالنسبة للأخطاء الهامة فقط . Material Misstatement

وهذا يدل على أن المراجع يصمم إجراءات المراجعة للكشف عن الأخطاء الهامة فقط أما الأخطاء الغير هامة فإن اكتشافها يأتي عرضاً عندما يفحص المراجع للكشف عن الأخطاء الهامة .

ونخلص من هذا :

- أن التأكيد معقول على خلو القوائم من الأخطاء الهامة . ونظراً لأنه تأكيد نسبي وليس مطلق فإن هناك إمكانية لوجود أخطاء هامة لم يتوصل إليها المراجع .
- أن المراجع لا يقدم أي تأكيد بشأن الأخطاء الغير هامة . ولكن إذا اكتشف أياً منها فإنه سوف يتعامل معها وفقاً للمعايير المهنية .

د – إشارة إلى الفحص الاختياري :

توضح الفقرة أن المراجع يقوم بفحص سجلات ومستندات المنشأة لجمع أدلة الإثبات وذلك على أساس اختباري Test Basis . وهذا الأساس الاختباري يعتبر إشارة واضحة وصريحة أن الفحص الذي يجريه المراجع يتم على أساس العينة Sample وليس على أساس الفحص الشامل . فعندما يقوم المراجع بطلب مصادقة من العملاء ، فإنه يقوم بتطبيق ذلك على أساس عينة يراعي فيها أن توفر له تأكيد معقول على أن رقم المدينين الظاهر بالميزانية لا يتضمن أخطاء هامة نسبياً .

ولقد أوضحت تلك الفقرة توضيحاً صريحاً إلى إمكانية استخدام أساليب المعاينة الإحصائية Statistical Sampling لأنها توفر للمراجع أسساً تمكنه من تمثيل جيد للمجتمع وتضع حدوداً للأهمية النسبية للأخطاء ، وكذلك فإنها تزوده بمقياس موضوعي للتأكيد المعقول (درجة الثقة) .

هـ– نطاق التغطية :

تغطي عمليات المراجعة التي يقوم بها المراجع والتي يقدم تقريره بناءاً عليها ما يلي :

- يجب أن يتم تقييم للمبادئ المحاسبية المطبقة .
- يجب أن يتم تقييم التقديرات المحاسبية التي أعدتها الإدارة مثل أعمار الديون ، العمر الإنتاجي للأصول ، الالتزامات المحتملة .
- و – كفاية الإثبات

توضح الفقرة أيضاً وفي آخرها وقبل أن يصدر المراجع رأيه في الفقرة التالية ضرورة أن يقر المراجع بأن ما قام به من عمل وفقاً للمعطيات التي أوردها في مقدمة التقرير قبل الرأي أنه قد توفر له أساس معقول لإبداء الرأي . والأساس المعقول هذا يتمثل في حجم الإثبات الذي تم الحصول عليه من عمليات الفحص . وهذا يعني ضمناً أن عدم توفر الأساس المعقول أو عدم كفاية الإثبات لن يمكن المراجع من إبداء أي رأي في الفقرة التالية .

٣ – فقرة الرأي Opinion Paragraph

الفقرة الأخيرة في تقرير المراجع النمطي تعبر عن النتيجة النهائية التي توصل إليها المراجع بناءاً على مراجعته . وهذه الفقرة تعتبر مهمة للغاية لأنها تصور للقارئ رأي المراجع في مجمله عن القوائم المالية كوحدة واحدة .

ويرتبط هذا الرأي بالمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، لأنه إذا حدث تجاوز في تطبيق هذه المبادئ فإن الأمر سوف يتطلب نوعاً آخر من الرأي .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن التقرير النمطي المشار إليه هنا يحمل رأياً نظيفاً ، وبالتالي فإن أي خروج عن هذا الرأي يتطلب من المراجع تعديلاً لفقرة الرأي فقط على النحو الذي سوف يرد فيما بعد .

وتوضح فقرة الرأي في هذا التقرير بعض الاختلافات عن التقرير السابق . من هذه الاختلافات :

- التأكيد مرة أخرى على مفهوم الأهمية النسبية فيما يتعلق بأمانة عرض القوائم المالية . حيث ربطت أمانة العرض بالجوانب الهامة فقط . كما

ربطت أمانة العرض بالمبادئ المحاسبية المقبولة وفي ذلك لا يوجد اختلاف عن التقرير السابق .

- استبعدت الفقرة ما كان أساسياً في التقرير السابق عن ثبات تطبيق المبادئ المحاسبية . ولم يعد ضرورياً أن يبدي المراجع رأيه عن ذلك إلا إذا عاملت الشركة أي تغيير في الظروف المحاسبية بصورة لا تتفق مع المبادئ المحاسبية .

٢-٤ تقرير المراجع في مصر :

إلى وقت قريب لم يكن في مصر معايير مهنية محددة لتقرير مراقب الحسابات . كما لم يكن هناك أيضاً شكلاً محدداً للتقرير النمطي أو توجيهات بكيفية التعبير عن رأي المراجع في حالات الخروج على التقرير النظيف .

ونظراً لأن الالتزام بالمراجعة مصدره القوانين السارية فإن بعض القوانين المصرية قد نظمت عملية الراجعة كما أشارت في ذلك إلى متطلبات تقرير المراجعة . وبناءاً على ذلك سوف نتناول الممارسة العملية فيما يتعلق بتقرير المراجع من خلال ما ورد بشأنه في ثلاثة قوانين أساسية :

- قانون الشركات المساهمة ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ،
- قانون قطاع الأعمال العام ٢٠٣ لسنة ١٩٩١
- قانون سوق رأس المال ٩٥ لسنة ١٩٩٢

ثم نتناول بعد ذلك معايير المراجعة المصرية الصادرة بقرارات ٦٢٥ لسنة ٢٠٠٠ :

١ – قانون الشركات المساهمة ١٥٩ لسنة ١٩٨١

ألزمت المادة ١٠٣ من القانون الشركات المساهمة بأن تعهد إلى مراقب الحسابات (مراجع خارجي) أو أكثر بمهمة مراجعة حسابات الشركة والتقرير عنها .

وأوضحت المادة ١٠٦ من القانون نفسه أن يبين المراجع في تقريره ما يلي :

أ – ما إذا كان قد حصل على المعلومات والإيضاحات التي يراها ضرورية لأداء مأموريته على وجه مرض .

ب– ما إذا كان من رأيه أن الشركة تمسك حسابات تثبت له انتظامها وفي حالة وجود فروع للشركة لم يتمكن من زيارتها ما إذا كان قد اطلع على ملخصات وافية عن نشاط هذه الفروع وبالنسبة للشركات الصناعية ما إذا كانت تمسك حسابات تكاليف ثبت له انتظامها .

جـ– ما إذا كانت الميزانية وحساب الأرباح والخسائر موضوع التقرير متفقة مع الحسابات والملخصات .

د – ما إذا كان من رأيه في ضوء المعلومات والإيضاحات التي قدمت إليه أن هذه الحسابات تتضمن كل ما نص عليه القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وما إذا كانت الميزانية تعبر بوضوح عن المركز المالي الحقيقي للشركة في ختام السنة المالية وما إذا كان حساب الأرباح والخسائر يعبر عن الوجه الصحيح عن أرباح الشركة أو خسائرها عن السنة المنتهية .

هـ – ما إذا كان الجرد قد أجري وفقاً للأصول المرعية مع بيان ما جد من تعديلات في طريقة الجرد التي اتبعت في السنة السابقة إن كان هناك تعديل.

و – ما إذا كانت البيانات الواردة في تقرير مجلس الإدارة المشار إليها في القانون واللائحة التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة .

ويلاحظ على هذا الالتزام القانوني بعض الملاحظات التي أفرزتها الممارسة العملية :

١– لم يكن هناك تقريراً نمطياً موحداً بين المراجعين .

٢– تعامل كل مراجع بالنسبة للتقرير مع كل حالة على حدة حسب ظروف الحالة .

٣- استخدم المراجعين عبارات تلقي المسئولية المهنية بعيداً عنهم مثل عبارة "في ضوء ما قدم إلينا من مستندات " .

٤- التعامل مع معايير التقرير على مستوى القانون جعل من الصعب إدخال تغييرات عليه تتفق مع المستجدات التي تطرأ على البيئة الاقتصادية المصرية .

مثـــال : على تقرير أعد في ضوء القانون :

نقدم مثالاً عملياً لما كان مستخدم تنفيذاً للقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والذي أصدره أحد مكاتب المراجعة الكبيرة في مصر لإحدى الشركات الصناعية الكبيرة .

مثال عملي رقم (١)

" راجعت الميزانية أعلاه لشركة ... في ١٩٩٥/١٢/٣١ وحساب الأرباح والخسائر المرفق عن السنة المالية المنتهية في هذا التاريخ وفقاً لقواعد وأصول المراجعة المتعارف عليها ، وقد حصلت على المعلومات والإيضاحات التي اعتبرتها ضرورية لأداء مهمتي (أ) . وبقدر ما ظهر لي من فحص لدفاتر الشركة أرى أنها تمسك حسابات منتظمة كما تمسك الشركة حسابات تكاليف تفي بالغرض (ب) . وأن الميزانية وحساب الأرباح والخسائر تتفق مع ما هو وارد بتلك الحسابات (جـ) . تم جرد المخزون بمعرفة إدارة الشركة طبقاً للأصول المرعية وتم تقييمه بالتكلفة (هـ) .

وفي رأي ، في ضوء المعلومات والإيضاحات التي قدمت لي طبقاً لما هو ثابت بالدفاتر أن الحسابات المذكورة تتضمن ما نص القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وأن الميزانية والإيضاحات المرفقة تعبر بوضوح عن المركز المالي للشركة في ٣١ ديسمبر ١٩٩٥ وأن حساب الأرباح والخسائر يعبر عن الوجه الصحيح عن أرباح الشركة في السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ . (د) البيانات الواردة في تقرير مجلس الإدارة

المشار إليها في القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقه مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك في الحدود التي تثبت فيها عادة تلك البيانات بالدفاتر المالية (و) "

التاريخ المراجع

لاحظ الآتـــي :

- التزام المراجع هنا بالنقاط الستة الواردة بالقانون .
- تفادى المراجع إبداء رأي محدد ولكنه ربط الرأي بالمعلومات والإيضاحات التي قدمت له . ونرى في ذلك درءاً للمسئولية المهنية .
- لم يربط المراجع أمانة عرض القوائم بالمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاما وإنما اكتفى بالالتزام القانوني في هذا الصدد . حيث نجده يراعي القانون ١٥٩ بصرف النظر عن تطبيق مبادئ محاسبية مقبولة .
- لم يشر المراجع إلى حسابات أخرى منشورة أو قوائم بخلاف الميزانية وحساب الأرباح والخسائر .

٢ – القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١

ينظم هذا القانون عمل وحدات (شركات) قطاع الأعمال العام في مصر . وتنص المادة (٧٧) من اللائحة التنفيذية لهذا القانون على أن يباشر الجهاز المركزي للمحاسبات اختصاصاته بشأن الرقابة على الشركات القابضة والشركات التابعة لها وتقويم أدائها وفقاً لأحكام قانونية . أي أن القانون هنا لم يحدد نمطاً أو حدوداً عامة لتقرير المراجع ولكنه أحال إلى قانون الجهاز المركزي للمحاسبات هذه المهمة . وبمراجعة قانون الجهاز رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ يتضح أن القانون حدد الآتي للتقرير :

أ – بيان ما إذا كانت حسابات الوحدة محل المراجعة تتضمن كل ما تنص عليه القوانين والأنظمة من وجوب إثباته فيها ، وما إذا كانت الميزانية تعبر

بوضوح عن المركز المالي الحقيقي للوحدة محل المراجعة في ختام المدة المالية محل الفحص . وما إذا كانت حساب العمليات الجارية أو حساب الأرباح والخسائر أو حساب الإيرادات والمصروفات تعبر عن الوجه الصحيح عن تلك الأعمال والأرباح والخسائر أو الإيرادات والمصروفات عن تلك المدة . وذلك كله وفقاً لقواعد المحاسبة المتعارف عليها .

ب- اعتماد إجراءات الجرد بالوحدة محل الفحص والمراجعة والإشراف عليه للتأكد من أن الجرد والتقويم قد تما وفقاً لهذه الإجراءات والأصول المرعية ، ويتعين الإشارة إلى كل تغيير يطرأ على أسس وطرق التقييم والجرد .

جـ - إبداء الرأي فيما إذا كانت المخصصات التي كونتها الوحدة كافية لتغطية جميع الالتزامات والمسئوليات والخسائر المحتملة مع بيان ما إذا كانت هناك احتياطيات لم تظهر في الميزانية .

ويلاحظ في هذا الشأن أيضاً الآتي :

- عدم الالتزام بتقرير نمطي موحد .
- تم التعامل مع التقرير من خلال القانون .
- يصدر التقرير هنا من الجهاز المركزي للمحاسبات الأمر الذي يجعل الاختلافات من حالة لأخرى أقل من تلك الموجودة طبقاً للقانون ١٥٩ .

وفيما يلي مثال لتقرير الجهاز لنفس الشركة وعن نفس السنة كما في المثال رقم (١) .

مثال عملي رقم (٢)

الجهاز المركزي للمحاسبات

" راجعنا ميزانية شركة ... في ١٩٩٥/١٢/٣١ وكذا حسابات النتيجة عن السنة المالية المنتهية في نفس التاريخ على دفاتر ومستندات الشركة وذلك طبقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها ووفقاً لأحسن البيانات والإيضاحات التي أتيحت لنا واللازمة لأغراض المراجعة فإننا نرى .

- تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة .
- تم جرد المخزون بمعرفة الشركة وتحت مسئوليتها .
- نرى أن النظام الذي تطبقه الشركة لاستخراج تكلفة الإنتاج وفقاً لمراحله يفي بالغرض وقد حسبت التكلفة وفقاً للأسس المتبعة في الأعوام السابقة.
- البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة تتفق مع ما هو مدون بدفاترها في الحدود التي تثبت بها في الدفاتر وطبقاً للبيانات المتاحة لدينا .
- وبخلاف ما ذكر فإننا نرى أن الميزانية تعبر عن المركز المالي للشركة وأن حسابات النتيجة تعبر عن نتيجة أعمال الشركة عن السنة المالية المنتهية في ذات التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبة المتعارف عليها وذلك وفقاً لأحسن البيانات المتاحة لدينا ."

ويلاحظ الآتي :

- ينص التقرير على الالتزام بمعايير المراجعة .
- ينص التقرير على الالتزام بمعايير المحاسبة .
- لم يحدد التقرير نطاق الفحص أو حدود المسئولية .
- استخدم التقرير ألفاظاً غير مفهومة مثل "وفقاً لأحسن البيانات المتاحة لدينا" .

٣ – القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢

ألزم هذا القانون الشركات المساهمة وشركات قطاع الأعمال العام المقيدة في بورصة الأوراق المالية بإعداد ونشر قوائم مالية سنوية . وبذلك يكون القانون قد تخلى عن شكل الميزانية التقليدي وحساب الأرباح والخسائر . كما ألزم المراجع بمراجعة تلك القوائم وكتابة تقرير عن مدى التزام الشركة بهذا المطلب القانوني . ومع هذا فإن القانون لم يحدد أي متطلبات في تقرير المراجع عن تلك القوائم .

والمثال الآتي يعرض تقرير المراجع عن القوائم المالية لنفس الشركة المستخدمة في الأمثلة السابقة وعن نفس السنة .

مثال عملي رقم (٣)

" راجعت قائمة المركز المالي لشركة ... في ٣١ ديسمبر١٩٩٥ وقائمة الدخل عن السنة المالية المنتهية في هذا التاريخ وقائمة مصادر الأموال واستخداماتها خلال تلك السنة المعدة وفقاً للتبويب الوارد باللائحة التنفيذية للقانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ووجدت مطابقة كما ورد بدفاتر وسجلات الشركة " .

ويلاحظ هنا الآتي :

- لم ينص التقرير على أي مراجعة وفقاً للمعايير .
- لم يتضمن أي رأي وفقاً للمبادئ المحاسبية .
- الرأي الذي أصدره المراجع هو مطابقة شكل القوائم على النموذج وعلى أرصدة السجلات بصرف النظر عن وجود أخطاء من عدمه .

٤ – تقرير المراجع وفقاً لمعايير المراجعة المصرية :

أظهرت التجربة العملية في مصر وجود العديد من المشاكل التي أدت في مجملها إلى إرباك القارئ وأفقدت المراجعة قيمتها العملية . ومن ناحية أخرى ساعدت اللغة المتاحة في تلك الآونة وعدم وجود لغة موحدة وشكل موحد

للتقرير إلى استخدام المراجعين لمفردات لغوية تساعدهم على التهرب من مسئولياتهم المهنية .

ونستطيع هنا أن نعدد بعض المشاكل التي أفرزها التطبيق العملي في ظل القوانين السابقة .

١- وجود أكثر من تقرير واحد في التقرير المالي المنشور .

٢- اختلاف لغة التقرير ومحتوياته بين مكاتب المراجعة الخاصة والجهاز المركزي للمحاسبات .

٣- عدم إعطاء القارئ فكرة محددة عن طبيعة المراجعة وطبيعة الفحص الذي يجريه المراجع .

٤- عدم وضع حدود فاصلة بين مسئولية الإدارة ومسئولية المراجع .

٥- لم يحدد التقرير هدف أو أهداف الفحص الذي أجراه المراجع .

٦- تفادي المراجعين إبداء رأي محدد عن مدى كفاية الإثبات وبالتالي جاءت آراء المراجعين مقيدة بما توفر لهم من إثبات .

٧- ساعد عدم وجود معايير محددة للتقرير إلى اختلاف تقرير المراجع من حالة لأخرى ومن مراجع لآخر .

وهذه المشاكل هي نفس المشاكل التي واجهت المهنة في الولايات المتحدة منذ أكثر من نصف قرن .

نتيجة كل ذلك فإن لجنة معايير المراجعة المصرية أصدرت أول إصدار لها في معايير المراجعة . **وتناول هذا الإصدار أربعة معايير تتعلق كلها بالاتصال بين المراجع ومستخدمي القوائم المالية . ويغطي المعيار الأول منها تقرير** المراجع على القوائم المالية السنوية .

وفي الحقيقة فإن ما جاء بهذا المعيار هو نقل حرفي لما جاء بالمعيار الدولي من معايير المراجعة الدولية والذي بدوره نابع من التوصية ٥٨ من توصيات المراجعة الصادرة عن المجمع الأمريكي AIC PA والتي تناولناها من قبل .

وسوف نتناول المعيار المصري على النحو التالي :

أ – نطاق المعيار :

يهدف المعيار رقم (٢٠٠) المعيار الأول من معايير المراجعة المصرية إلى إرساء معايير وتوفير إرشادات عن شكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات .

ويلتزم بهذا المعيار جميع مراجعي الحسابات في مصر عند إصدارهم تقارير عن حالات المراجعة التي يقومون بها . ويطبق المعيار على أي قوائم مالية تنشر في تاريخ لاحق على ٢٠٠٠/٩/٣٠ .

ب– العناصر الأساسية لتقرير المراجع

يتضمن تقرير مراقب الحسابات العناصر الرئيسية الآتية :

١– عنوان التقرير : يعنون التقرير بعبارة "تقرير مراقب الحسابات" وذلك لتمييزه عن أي تقارير أخرى .

٢– الموجه إليهم التقرير : يوجه التقرير عادة إلى أصحاب رأس المال المساهمين أو أصحاب الحصص أو الشركاء أو المديرين أو أعضاء مجلس الإدارة وذلك وفقاً لظروف كل حالة .

٣– فقرات التقرير :

يتكون التقرير من ثلاث فقرات أساسية هي :

- الفقرة الافتتاحية
- فقرة النطاق
- فقرة الرأي

وسوف نتناول محتويات كل فقرة في الجزء التالي :

(١) المتطلبات الإلزامية الأخرى :

وتسمح هذه المتطلبات بالتوفيق بين التقرير الصادر عن لجنة معايير المحاسبة الدولية والقوانين السارية في مصر . حيث نجد أن القوانين السارية قد

تطرقت إلى أمور لم تكن في صلب التقرير الدولي ومن ثم فإن الالتزام بالتقرير الدولي دون أي إضافة إليه يعتبر خروجاً على المتطلبات القانونية .

ومن المتطلبات الإلزامية الأخرى ما يلي :

- ما إذا كانت المنشأة تمسك حسابات مالية منتظمة .
- ما إذا كان الجرد قد تم طبقاً للأصول المرعية .
- ما إذا كانت المنشأة الصناعية تطبق نظام تكاليف يفي بالغرض منه .
- ما إذا كانت البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة متفقة مع ما هو وارد بدفاتر المنشأة .
- أي متطلبات أخرى طبقاً لقوانين أو تعليمات إضافية .

٥ – تاريخ التقرير

يجب أن يؤرخ تقرير المراجع بتاريخ انتهاء إجراءات المراجعة . وفي جميع الأحوال لا يكون هذا التاريخ سابق على تاريخ اعتماد مجلس الإدارة للقوائم المالية . والعبرة في ذلك أن اعتماد مجلس الإدارة للقوائم المالية يضع هذه القوائم بشكل نهائي . فإذا ما سبق تقرير المراجع هذا التاريخ وقامت الإدارة بتعديل أي جزء في القوائم المالية فإن المراجع سوف يكون مُسئولاً عن هذه التعديلات (الأحداث اللاحقة) برغم أنه اعتمد التقرير من قبل .

٦ – عنوان مراقب الحسابات :

يجب أن يحدد التقرير عنواناً معيناً لمراقب الحسابات وهو المدينة التي يقع فيها المكتب المسئول عن عملية المراجعة .

٧ – توقيع مراقب الحسابات :

يجب أن يوقع التقرير باسم مراقب الحسابات المعين .

جـ – فقرات التقرير :

١ – الفقرة الافتتاحية

تغطي الفقرة الافتتاحية للتقرير ما يلي :

- القوائم المالية التي تم مراجعتها وتواريخ تلك القوائم .
- النص على مسئولية الإدارة عن إعداد القوائم المالية وعلى مسئولية المراجع عن إبداء رأي على تلك القوائم بناءاً على عملية مراجعة .

٢ – فقرة نطاق المراجعة

توضح هذه الفقرة نطاق عملية المراجعة أنها تمت وفقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية السارية .

- إيضاح أن المراجعة قد خططت ونفذت للحصول على تأكيد معقول ومناسب عن مدى خلو القوائم المالية من الأخطاء والتحريفات الجوهرية.
- أن ما قام به المراجع من فحص قد تم على أساس اختباري .
- أن المراجع قد قام بتقييم السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية التي أعدتها الإدارة .
- تأكيد على أن المراجع قد حصل على المعلومات والإيضاحات التي رآها ضرورية لأداء مهمة المراجعة وأن إجراءات المراجعة قد شكلت أساساً مناسباً لإبداء الرأي .

٣ – فقرة الرأي

تغطي فقرة الرأي نتيجة أعمال المراجعة ، وينص المعيار هنا على ضرورة أن تقدم عبارات واضحة عن رأي المراجع حول مدى تعبير القوائم المالية في كل جوانبها الهامة عن المركز المالي ونتيجة العمليات والتدفقات النقدية وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية والقوانين واللوائح المصرية السارية .

د – التقرير النمطي وفقاً للمعايير المصرية :

تقرير مراقب الحسابات

إلى السادة مساهمي شركة ...

" راجعنا القوائم المالية لشركة ... "شركة مساهمة مصرية" المتمثلة في الميزانية في .... وكذا قائمتي الدخل والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ . وهذه القوائم مسئولية إدارة الشركة ومسئوليتنا إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا .

وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية ، وتتطلب معايير المراجعة المصرية تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية لا تحتوي على أخطاء مؤثرة ، وتتضمن أعمال المراجعة إجراء فحص اختباري للمستندات والأدلة المؤيدة للقيم والإيضاحات الواردة بالقوائم المالية ، كما تتضمن أعمال المراجعة أيضاً تقييماً للسياسات وللقواعد المحاسبية المطبقة وللتقديرات الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذلك سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية ، ولقد حصلنا على البيانات والإيضاحات التي رأيناها لازمة لأغراض المراجعة ، ونرى أن ما قمنا به من أعمال المراجعة يعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية .

ومن رأينا أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه مع الإيضاحات المتممة لها تعبر بوضوح في كل جوانبها الهامة عن المركز المالي للشركة في ..... وعن نتيجة نشاطها وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة .

تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد

بتلك الحسابات وقد تم جرد المخزون بمعرفة إدارة الشركة وطبقاً للأصول المرعية .

البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر" .

القاهرة في : / التوقيع

٣ – أنـــواع الرأي

التقرير النمطي المشار إليه أعلاه يحمل في مضمونه رأياً نظيفاً يعكس أن عملية المراجعة قد تمت كما يجب أن تكون عليه وأظهرت أن القوائم المالية قد أعدت وفقاً للمبادئ المحاسبية والقوانين واللوائح السارية . وأنه لا يوجد أي شيء جوهري يرغب المراجع في نقله إلى القارئ بخلاف الرأي .

وعندما يصدر المراجع هذا التقرير النمطي فإنه يكون قد تحقق من توافر خمس شروط أساسية :

١- كل القوائم المالية التي يشار إليها في التقرير قد تم مراجعتها والإفصاح عنها في التقرير المالي السنوي .

٢- أن المراجع القائم بعملية المراجعة ينطبق عليه ما جاء بمعايير المراجعة الشخصية العامة الثلاثة : التأهيل العلمي والعملي ، الحياد والاستقلال ، وبذل العناية المهنية .

٣- حصول المراجع على كافة المعلومات والإيضاحات وأنه تمكن من تطبيق معايير العمل الميداني لتخطيط المراجعة وتقييم الرقابة وجميع أدلة الإثبات وأن ما تم الحصول عليه من أدلة يشكل أساساً لإبداء الرأي .

٤- أن القوائم المالية أعدت وفقاً للمبادئ المحاسبية وأنه تم تحقيق إفصاح مرض في التقرير المالي .

٥- لا يوجد أي ظروف ومواقف أخرى تتطلب من المراجع أن يضيف إلى التقرير بعض المعلومات والإيضاحات الإضافية في فقرة إضافية .

وإذا ما توافرت وتحققت الشروط الخمسة السابقة فإنه يتعين على المراجع إصدار تقرير غير مقيد بأي أنواع من التحفظات على القوائم المالية وفقاً للنموذج المشار إليه من التقرير .

٣-١ الأنواع الأخرى من الرأي

إلى جانب الرأي الغير متحفظ الذي يصدر في حالة تحقق الشروط الخمسة السابقة ، فإن هناك أربعة أنواع إضافية يمكن للمراجع المفاضلة فيما بينها حسب كل حالة . فإذا لم يتحقق واحد من الشروط السابقة فإن على المراجع أن يتعامل مع كل حالة على حدة وفقاً للآتي :

النوع الأول : رأي متحفظ مع تقديم فقرة توضيحية .

النوع الثاني : رأي متحفظ .

النوع الثالث : امتناع عن إبداء رأي

النوع الرابع : رأي عكسي .

والجدول الآتي يوضح علاقة الآراء الأربعة بالشروط الخمسة السابقة .

الشرط	غير متحفظ + فقرة إيضاحية	متحفظ	امتناع عن إبداء الرأي	رأي عكسي
الأول	3			
الثاني		3	3	
الثالث		3	3	
الرابع		3		
الخامس	3			3

ويلاحظ من الجدول السابق الآتي :

١- انتفاء الشرط الأول أو الخامس يتطلب رأي غير متحفظ مع تعديل في لغة التقرير أو إضافة فقرة إيضاحية .

٢- انتفاء الشرط الثاني أو الثالث يتطلب رأي متحفظ أو الامتناع عن إبداء الرأي .

٣- انتفاء الشرط الرابع يتطلب رأي متحفظ أو رأي عكسي .

٣-٢ الأهمية النسبية :

لاحظنا أنه في بعض المواقف كعدم تطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة يتعين على المراجع أن يختار بين الرأي المتحفظ والرأي العكسي . وكذلك فإن عدم استقلال المراجع أو عدم قدرته على تطبيق معايير العمل الميداني للفحص يتطلب منه الاختيار بين الرأي المتحفظ أو الامتناع عن إبداء الرأي في تحديد أي نوع من الآراء يجب إصداره في كل حالة من هذه الحالات يجب أن يقدر المراجع الأهمية النسبية للأمر أو الأمور المؤثرة في الرأي .

فمن الواضح أن الرأي المتحفظ أقل تأثيراً من الامتناع عن إبداء رأي أو من الرأي العكسي . ولهذا فإنه إذا كان ذلك الأمر المتعلق بالفحص أو بالقوائم المالية هام ومؤثر فإنه يلجأ إلى الرأي المتحفظ . أما إذا كانت درجة الأهمية

والتأثير عالية جداً فإنه يلجأ إلى الامتناع عن إبداء رأي أو إلى الرأي العكسي حسب الحالة . وفي الحقيقة فإن مسألة هام وهام جداً هي مسألة تقديرية يمارس فيها المراجعة حكمه الشخصي بدرجة كبيرة . إذ لا توجد معايير مهنية محددة في هذا الصدد . ولقد وضعت مكاتب المراجعة الكبرى حدوداً لما يكون هام أو هام جداً .

على سبيل المثال فإن النسبة المئوية للبند لا تعتبر هامة على الإطلاق إذا لم تتجاوز ٥% من إجمالي الأصول مثلاً . أما إذا كانت بين ٥% ، ٢٥% فإنها تعتبر هامة ، وأكثر من ٢٥% تعتبر هامة جداً .

ومن ناحية أخرى فإن العوامل الوصفية للأمر الذي يتطلب خروجاً على الرأي النظيف تعتبر مؤثرة في تحديد الأهمية النسبية .

على سبيل المثال فإن المخالفات القانونية وفقد الاستقلال تعتبر من الأمور الهامة جداً مهما كانت نسبتها إن وجدت . ولهذا لا يلجأ المراجع إلى أنواع التقارير المخففة كالتحفظ في مثل هذه الحالات .

والجدول التالي يوضح علاقة الأهمية النسبية لأنواع الرأي :

مستوى الأهمية	رأي غير متحفظ	رأي متحفظ	رأي عكسي أو امتناع عن إبداء رأي
غير هام نسبياً	3		
هام نسبياً		3	
هام جداً			3

ملحوظـــــة :

لماذا يمتنع المراجع عن إبداء الرأي في بعض المواقف ويصدر رأي عكسي في مواقف أخرى ؟

هذا التساؤل قد يرغب القارئ في الإجابة عليه . وفي الحقيقة فإن كلا الرأيين يمثلان كل في حالته أشد أنواع الرأي خطورة على المنشأة . والرأي العكسي يتطلب وجود دليل مادي لدى المراجع قبل إصداره . أما الامتناع عن إبداء الرأي فإن المراجع يلجأ إليه في الحالات التي لم يتمكن فيها من تطبيق معايير المراجعة لأي سبب وبالتالي لن يكون لديه دليلاً كافياً لتقديم رأي عكسي على القوائم المالية .

٣-٣ كيفية صياغة التقرير غير النمطي

أوضحنا من قبل أنواع الرأي الذي يمكن تضمنه تقرير المراجع . كما حددنا نوع الرأي الواجب إصداره مع كل شرط من الشروط الخمسة السابقة . وفي هذا الجزء سوف نتابع الإجراءات العملية لصياغة التقرير في كل حالة من الحالات التي يحدث فيها عدم تحقيق أي من الشروط الخمسة المشار إليها .

أولاً : الأمور التي تتطلب تعديلا للتقرير دون الرأي سواء بتعديل لغة التقرير أو بإضافة فقرة إضافية إلى تقرير المراجع .

وفي جميع الأحوال فإن الفقرة الإضافية سوف تضاف في التقرير بعد فقرة الرأي لتكون هي الفقرة الرابعة في التقرير . من هذه الأمور ما يلي :

١- عدم الثبات في تطبيق المبادئ المحاسبية (ويوافق عليها المراجع)

تتطلب المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً أن تتم المحاسبة عن أي تغيرات في الطرق والبدائل المحاسبية وفقاً لقواعد محددة . من هذه القواعد أن يتم التحول من إحدى الطرق الغير مقبولة إلى طريقة مقبولة محاسبياً ، أو من طريقة مقبولة محاسبياً لا تلائم ظروف حالية إلى طريقة أخرى مقبولة ولكنها أكثر ملاءمة للظروف . كما يجب على الإدارة أن تفصح عن هذا التغيير في ملحوظة إضافية ضمن الإيضاحات المتممة للميزانية فإذا تحقق المراجع من ذلك وتأكد من

الإفصاح في الملحوظة الإضافية فإنه يعدل تقريره بإضافة فقرة رابعة مع التأكيد فيها على أن ذلك لا يعتبر تحفظاً .

تقرير مراقب الحسابات

الفقرة الافتتاحية ، فقرة نطاق المراجعة ، فقرة الرأي تظل كلا منها كما هي .

ثم يضاف

وكما هو مبين في الإيضاح رقم ( ) ، ومع اعتبار ذلك تحفظاً ، فإن الشركة قد غيرت طريقة .... للمحاسبة عن ..... عما كان متبعاً في الأعوام السابقة .

ملاحظات :

أ – يلاحظ هنا حتى يقتصر عدم الثبات على الفقرة الإيضاحية أن يوافق المراجع على هذا الإجراء أما إذا لم يوافق المراجع فإن الرأي المتحفظ هو الذي يجب إصداره .

ب– أن أي تغييرات محاسبية لا تؤثر في ثبات الطرق المحاسبية فإنها لا تحتاج من المراجع أي إشارة في تقريره على الرغم من أنها تؤثر في قابلية القوائم للمقارنة ، من هذه الأمور :

- تغيير التقديرات المحاسبية ، كأعمار الأصول .
- تصحيح أخطاء سنوات سابقة ليست ناتجة عن تغيير الطرق المحاسبية .
- تغيير أشكال عرض القوائم .
- ظهور وقائع محاسبية يتم المحاسبة عنها لأول مرة .

٢– الشكوك حول قدرة المنشأة على الاستمرار . في الماضي كان المراجع يصدر تحفظاً من النوع "Subject to" عندما يعلم أن هناك شكوكاً

حول إمكانية المنشأة على الاستمرار والتحفظ تجاه هذا الأمر كان من شأنه تخفيض قيمة المنشأة بأكبر مما يجب .

أما في التوصيات المهنية الحديثة فإن تعامل المراجع مع هذه الأمور لا يتعدى الفقرة الإيضاحية .

فإذا نما إلى علم المراجع أثناء مسار عملية المراجعة الطبيعي أن هناك دلائل معينة على قدرة المنشأة على الاستمرار فإن المراجع يجب أن يعدل التقرير دون أن يتحفظ . من هذه الدلائل ما يلي :

- تحقيق خسائر تشغيل أو عجز في رأس المال العامل بصورة كبيرة نسبياً .
- عدم قدرة المنشأة على سداد التزاماتها عند استحقاقها .
- فقدان عملاء مهمين .
- وجود دعاوى قضائية قد تؤدي إلى تعويضات كبيرة .

وعندما يحاول المراجع صياغة الفقرة الإضافية ، لهذا السبب فإنه يجب عليه أيضاً أن يشير على خطط الإدارة بشأن تدعيم مركز الشركة . والمثال الآتي يوضح كيفية التعامل مع هذه الحالة .

تقرير مراقب الحسابات

الفقرة الافتتاحية ، فقرة نطاق المراجعة ، فقرة الرأي تظل كما هي .

يضاف إلى ذلك الفقرة الآتية :

أصدرت وزارة .... قراراً بمنع تداول سلعة ..... وذلك لتأثيرها على البيئة ، الأمر الذي يفقد الشركة جزء هام من مبيعاتها وتحاول الإدارة تطوير منتجات بديلة .

التاريخ التوقيع

٣- بعض الأمور الاستثنائية الهامة :

قد تحدث بعض الأمور التي يريد المراجع أن يلفت نظر القارئ إليها بدرجة معينة من التأكيد دون أن يصاحب ذلك تحفظاً فإنه يفضل استخدام فقرة إضافية إذا لم يكن لديه دلائل حول ذلك . مثل وجود صفقات مالية كبيرة بين الشركة وأحد الأطراف المهتمة مثل الإدارة أو كبار المساهمين ، أو حدوث أمور هامة بعد انتهاء عملية المراجعة وقبل نشر القوائم المالية مثل شراء صفقة في شركة أخرى أو حدوث مفاوضات اندماج مع شركة أخرى أو حدوث أي أحداث طبيعية من شأنها التأثير في قدرة المنشأة الإنتاجية . وتستخدم الفقرة الإضافية للتعبير عن مثل هذه الأمور بنفس الطريقة المتبعة من قبل .

٤- اعتماد المراجع على عمل مراجع آخر :

عندما يطلب المراجع من آخر القيام بجزء من العمل لأسباب معينة أو حتى عندما يجد نفسه مضطراً لإتمام عملية مراجعة جزء منها سوف يتم بواسطة مراجع آخر . في هذه الحالة يمكن للمراجع الأساسي للشركة أن يختار بين ثلاثة بدائل :

أ – عدم الإشارة في تقريره إلى المراجع الآخر . وهنا سوف يكون المراجع الأساسي هو المسئول عن القوائم المالية . ويلجأ المراجع إلى هذا البديل إذا كان الجزء الذي يراجعه المراجع الآخر غير هام ، أو إذا كان الجزء الذي يراجعه المراجع الآخر معروف تماماً للمراجع الأساسي ، أو إذا كان عمل المراجع الآخر يتم تحت إشراف المراجع الأساسي وتم تقييم ذلك العمل .

ب – تعديل لغة التقرير دون تحفظ أو إضافة فقرة إضافية ويحدث ذلك عندما لا يمكن مراجعة عمل المراجع الآخر أو أن الجزء من العمل الذي يراجعه هام نسبياً . وتظل المسئولية مشتركة بين المراجعين .

في هذه الحالة يجب تعديل التقرير ليشمل :

(١) الفقرة الافتتاحية

" .... ومسئوليتنا إبداء الرأي على هذه القوائم في ضوء مراجعتنا . ولم نراجع كل القوائم ولكن شركة تابعة تمتلك الشركة فيها نسبة .... قد تم مراجعتها عن طريق المراجع .... ويمثل حجم أصول الشركة التابعة مبلغ .... وحجم إيراداتها مبلغ .... ورأينا هنا مبني جزئياً على تقرير مسلم إلينا من المراجع الآخر ."

(٢) فقرة النطاق

" .... ونرى أن ما قمنا به من أعمال المراجعة وتقرير المراجع الآخر يعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا عن القوائم المالية ."

(٣) فقرة الرأي

" ومن رأينا ، وبناءاً على مراجعتنا وتقرير المراجع الآخر ، أن القوائم المالية أعلاه ...."

جـ - إصدار رأي متحفظ : ويلجأ المراجع إلى الرأي المتحفظ إذا كان لا يرغب في تحمل أي مسئولية تجاه الجزء الذي قام بمراجعته المراجع الآخر

ثانيا : الأمور التي تتطلب من المراجع رأياً متحفظاً :

يلجأ المراجع إلى الرأي المتحفظ في بعض الحالات إذا كانت تنطوي على تأثير هام على القوائم المالية . من هذه الحالات :

- القيود المفروضة على الفحص . إذا كان هناك قيوداً تحد من قدرة المراجع على إتمام عمليات المراجعة فإنه لن يتمكن من جمع القدر الكافي من أدلة الإثبات . وبالتالي لا تشكل المراجعة الأساس المناسب لإبداء الرأي . وهناك سببين لذلك : قيود تفرضها الإدارة ، أو قيود تفرضها الظروف مثل قبول عملية المراجعة قرب نهاية العام . وفي هذه الحالة يلجأ المراجع إلى الرأي المتحفظ إذا كان البند الذي لم يتمكن

من مراجعته هام نسبياً أو يمتنع من إبداء الرأي إذا كان على درجة كبيرة من الأهمية .

- عدم إعداد القوائم المالية طبقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة ، فإذا استخدمت الشركة طرقاً غير مقبولة مثل تقييم الأصول بالتكلفة الجارية فإن المراجع يصدر رأياً متحفظاً . وفي حالة ما تكون الأهمية النسبية كبيرة جداً فإنه يلجأ إلى إصدار رأي عكسي .
- عدم توفر استقلال المراجع . يمكن للمراجع في هذه الحالة أن يصدر رأياً متحفظاً . ومع هذا فهناك أراء ترى أن فقدان استقلال المراجع يقوض عملية المراجعة بأكملها وبالتالي يتعين على المراجع الامتناع عن إبداء الرأي .

هذا ويتم تعديل تقرير المراجع ليعبر عن الرأي المتحفظ وذلك بحسب أي سبب من السباب السابقة التي تؤدي إلى التحفظ .

أ – رأي متحفظ بسبب القيود المفروضة على الفحص

الفقرة الافتتاحية كما هي
فقرة النطاق : " فيما عدا ما سيتم مناقشته في الفقرة التالية فقد تمت مراجعتنا طبقاً لمعايير .....
لم نحضر الجرد الفعلي للمخزون في ..... لأنه تم قبل قبول عملية المراجعة ولم نتمكن من تطبيق إجراءات بديلة ، وفيما عدا تأثير ذلك على قيمة المخزون فمن رأينا أن القوائم المالية .....

ب – رأي متحفظ بسبب المبادئ المحاسبية

الفقرة الافتتاحية	كما هي
فقرة النطاق	كما هي
فقرة الرأي :	
كما هو مبين في الإيضاح رقم .... لم يكون مخصص للديون المشكوك في تحصيلها ، الأمر الذي لا يتفق مع المبادئ المحاسبية ويقدر هذا المبلغ بـــ ..... وفيما عدا ذلك فإن القوائم المالية	

ثالثاً : الأمور التي تتطلب رأياً عكسياً أو امتناع عن إبداء الرأي يمثل كلاً من الرأي العكسي والامتناع عن إبداء الرأي حالة خاصة للرأي المتحفظ كل حسب الظروف التي تؤدي غليه فكلاهما يفضل اللجوء إليه في حينه إذا كانت الأهمية النسبية كبيرة جداً .

أ : الامتناع عن إبداء الرأي :

في المثال السابق ، إذا كانت القيود المفروضة على الفحص تختص بأحد عناصر القوائم المالية الذي يمثل نسبة كبيرة جداً فإن المراجع يجب أن يمتنع عن إبداء الرأي بدلاً من التحفظ . فإذا لم يتمكن المراجع من حضور جرد المخزون أو يحصل على مصادقات العملاء وكان أيا منهما يمثل نسبة كبيرة ٥٠% فعلاً فإنه يجب أن يمتنع عن إبداء الرأي .

الفقرة الافتتاحية : تم تعيننا في ٣١ ديسمبر لمراجعة الميزانية في ..... إدارة الشركة . (لا نذكر مسئولية المراجع)

لم نتمكن من الحصول على مصادقات للعملاء بسبب القيود التي فرضتها الشركة .

ونظراً لجوهرية ذلك فإننا لا نستطيع إبداء رأي على القوائم المالية .

ب – الرأي العكسي :

الرأي العكسي هو أيضاً امتداد للرأي المتحفظ المستخدم في حالة الخروج على المبادئ المحاسبية في أمور هامة جداً ويتم إعداد التقرير بنفس الطريقة المتبعة أعلاه فيما عدا أن فقرة الرأي تكون على النحو الآتي :

" نظراً لجوهرية الأمور المبينة أعلاه من رأينا أن القوائم المالية المشار إليها لا تعبر بوضوح عن .... "

القسم الثاني

بحوث حديثة في المراجعة

إطار مقترح لقياس وتطوير فعالية
لجان المراجعة

اطار مقترح
لقياس وتطوير فعالية لجان المراجعة
في شركات المساهمة السعودية

ملخص البحث

تناولت الدراسة مشكلة فعالية لجان المراجعة باعتبارها واحدة من أهم المشكلات المصاحبة لتكوين لجان المراجعة والتي تمثل إحدى الآليات الهامة في نطاق عمليات الرقابة والمساءلة. واستهدفت الدراسة تقييم حاجة بيئة الرقابة والمراجعة في المملكة إلى لجان المراجعة، ومناقشة مفهوم فعالية لجان المراجعة وتحديد العناصر المحددة لهذه الفعالية، كما استهدفت الدراسة تطوير مدخل مفاهيمي لقياس وتطوير فعالية لجان المراجعة في شركات المساهمة السعودية.

ولقد توصلت الدراسة إلى تحديد حاجة بيئة الرقابة والمراجعة في المملكة إلى لجان المراجعة في ضوء ثلاثة معايير : معيار الاستفادة من تجارب سابقة لبعض الدول، ومعيار مقدرة لجان المراجعة في مواجهة المشكلات العملية للمراجع، ومعيار الحاجة إلى استكمال التطوير المهني. كما انتهت الدراسة إلى تحديد العناصر المكونة لفعالية لجان المراجعة. وعرضت الدراسة مدخلاً مقترحاً لقياس فعالية لجان المراجعة يربط بين تكوين لجان المراجعة والحاجة إلى انجاز عملية المراجعة وفقاً لمعايير المراجعة.

أطار الدراسة

المقدمة وموضوع البحث

لقد صاحب التطور الاقتصادي الكبير الذي تشهده المملكة العربية السعودية خاصة في مجال تزايد الشركات المساهمة وقيام القطاعات الاقتصادية الكبيرة اهتماماً رسمياً ومهنياً بالعلاقة بين إدارة الشركات المساهمة والمساهمين والمراجعين وذلك في اطار تطوير بيئة الرقابة ومهنة المراجعة في المملكة في الوقت الحاضر. وفي هذا الاطار اصدرت وزارة التجارة القرار الوزاري رقم ٩٠٣ وتاريخ ١٤١٤/٨/١٢هـ والذي يقضي بأن تشكل في كل شركة مساهمة لجنة من غير اعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين تسمى لجنة المراجعة. يصدر بقواعد اختيار اعضائها ومدة عضويتهم واسلوب عملها قرار من الجمعية العامة للشركة بناء على اقتراح مجلس الإدارة ويراعى عند وضع القواعد المنظمة لعملها الاسترشاد بضوابط اختيار مراجع الحسابات للشركات المساهمة المرفقة بهذا القرار [١]. ويعتبر هذا القرار استمراراً لجهود وزارة التجارة للنهوض بمستوى مهنة المحاسبة والمراجعة. ويرى الباحث أنه لايمكن النظر إلى لجان المراجعة بمعزل عن كونها جزءاً من المناقشات الواسعة لموضوع الرقابة على الاداء وتطوير عمليات المساءلة في الشركات المساهمة، ومدى امكانية تدعيم سلطة الرقابة على الأداء من خلال دعم فعالية اداء المراجع الخارجي والمراجع الداخلي ومدى ممارسته لدوره الرقابي.

وعلى الرغم من أن مفهوم لجان المراجعة ليس جديداً، إلا أنها تعتبر ظاهرة حديثة في بيئة الرقابة والمراجعة في المملكة العربية السعودية. وتأتي في اطار توجه المهنة للاهتمام بجودة عملية المراجعة. وازاء ذلك كان من الضروري أن ينشط البحث المحاسبي في محاولة استشراف آفاق هذا التطور وانعكاساته على المهنة وعلى أداء شركات المساهمة. ولقد اهتمت معظم الدراسات والبحوث

بموضوعات تكوين لجان المراجعة وممارساتها العملية، وايضاً اسباب وجودها في بعض الشركات وعدم وجودها في البعض الآخر. ويرى الباحث أن مجرد وجود وتكوين لجان المراجعة لايعد ضماناً قوياً لوجود بيئة رقابية جيدة في شركات المساهمة. وبالتالي يجب الاهتمام بفعالية لجان المراجعة لتحسين عمليات الرقابة والمساءلة. وترتيباً على ذلك تشير الدراسة الحالية إلى أن فعالية لجان المراجعة تعتبر واحدة من أهم المشكلات المصاحبة لتكوين لجان المراجعة في شركات المساهمة. وتشهد حقبة التسعينات اهتماماً متزايداً بموضوع فعالية لجان المراجعة خاصة بعد أن احتلت جزءاً كبيراً من البحث والجدال في الدول العريقة في المهنة مثل الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا، على اعتبار أن لجان المراجعة تعد إحدى الآليات الهامة في نطاق عمليات الرقابة والمساءلة في شركات المساهمة، بالاضافة إلى أهميتها في دعم دور المدراء غير التنفيذيين في هذا الجانب، وذلك لضمان اخضاع خطط الإدارة للنقد الموضوعي وتقليل الشكوك في مصداقية نجاح الإدارة. وبالتالي فإن تضمين المدراء غير التنفيذيين يعكس استقلالية لجان المراجعة وزيادة فعالية الهيكل الرقابي في شركات المساهمة [٢].

وتشير الدراسة الحالية إلى أن هناك قصوراً -في حدود الحصر الذي اجراه الباحث- في الدراسات والبحوث التي تتناول فعالية لجان المراجعة، وأن الحاجة مازالت قائمة لاجراء المزيد من البحوث التي تتناول قياس وتحسين فعالية لجان المراجعة.

أهداف الدراسة

ترمي الدراسة الحالية إلى تحقيق الأهداف التالية :

١ - تقييم حاجة بيئة الرقابة والمراجعة في المملكة إلى لجان المراجعة.

٢ - توضيح مفهوم فعالية لجان المراجعة وتحديد العناصر المحددة أو المكونة لفعالية لجان المراجعة.

٣ - تطوير مدخل مفاهيمي لقياس وتحسين فعالية لجان المراجعة في الشركات المساهمة السعودية.

افتراضات البحث

تحقيقاً للأهداف السابقة تنبني الدراسة على الافتراضات البحثية التالية :

١ - حاجة بيئة الرقابة والمراجعة في المملكة إلى لجان المراجعة.
٢ - وجود علاقة بين فعالية لجان المراجعة والمدخل المتبع في تكوينها.
٣ - وجود علاقة بين فعالية لجان المراجعة وهيكلية هذه اللجان.
٤ - وجود علاقة بين فعالية لجان المراجعة ودعم إدارات المراجعة الداخلية.
٥ - وجود علاقة بين فعالية لجان المراجعة وتكلفة الوكالة.

منهج وأهمية الدراسة

تعتمد الدراسة على المنهج التحليلي الذي يقوم على تجميع وتحليل وتفسير المعلومات المتعلقة بالعناصر الرئيسية للدراسة بهدف بناء الاطار الفكري للدراسة. وتساهم الدراسة الحالية في ارتياد منطقة بحثية قل تناولها في حقل المراجعة من قبل الباحثين العرب، في الوقت الذي تهتم فيه الكتابات الاكاديمية والدراسات الميدانية في الدول العريقة في المهنة مثل الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا بموضوع لجان المراجعة. كما أن الدراسة تعرض مدخلاً مفاهيمياً لقياس وتطوير فعالية لجان المراجعة في الشركات المساهمة السعودية.

خطة الدراسة

تحقيقاً لأهداف الدراسة والافتراضات المرتبطة بها يتم تناول النقاط التالية :

١ - الدراسات السابقة
٢ - تقييم حاجة بيئة الرقابة والمراجعة في المملكة العربية السعودية إلى لجان المراجعة.
٣ - عناصر ومحددات فعالية لجان المراجعة.
٤ - المدخل المقترح لقياس وتحسين فعالية لجان المراجعة في شركات المساهمة السعودية.

وتنتهي الدراسة بعرض النتائج والتوصيات.

الدراسات السابقة

يمكن تصنيف الدراسات السابقة في كتابات لجان المراجعة إلى ثلاثة أقسام :

الأول : الدراسات المسحية التي تتناول تكوين لجان المراجعة وممارساتها واجراءات عملها والعوامل المؤثرة في تكوينها. ولقد اجريت دراسات وبحوث مسحية هامة في بريطانيا [٣]، [٤]، وفي الولايات المتحدة الامريكية [٥]، وفي كندا [٦]، وفي استراليا [٧].

الثاني : الدراسات التوضيحية التي تتناول توضيح اسباب وجود لجان المراجعة أو اسباب عدم وجودها في شركات المساهمة. ولقد ركزت هذه الدراسات على الاختلافات بين الشركات التي لديها لجان مراجعة وغيرها من الشركات [٨].

الثالث : الدراسات التي تتعلق بفعالية لجان المراجعة. معظم الدراسات السابقة في كتابات الفعالية بوجه عام ذو طبيعة مفاهيمية. ومع ذلك هناك ابحاث أخرى قامت على أساس المدخل التجريبي [٩]. وتبدو أهمية المدخل المفاهيمي في وضع اطار لمشكلة الفعالية وتحديد ابعادها، بينما المدخل التجريبي يساعد في استكشاف المعرفة المستقبلية في هذا المجال. وهذا ماحدث ايضاً بالنسبة للبحوث والدراسات التي تناولت فعالية لجان المراجعة. هذا وقد انطلقت **اغلب دراسات فعالية لجان المراجعة من الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا. وتتضمن هذه الدراسات مايلي :**

* **دراسة Grinaker et al, (1978) [١٠]**

ركزت هذه الدراسة على مطالبة المدراء التنفيذيين والشركاء في مكاتب المراجعة ورؤساء إدارات المراجعة الداخلية واعضاء لجان المراجعة باقتراح عدد من معايير

الفعالية. وانتهت الدراسة إلى أن أكثر العوامل ارتباطاً بفعالية لجان المراجعة هي عناية واجتهاد اعضاء لجنة المراجعة، كما احتلت قاعدة المعرفة لدى اعضاء لجنة المراجعة ترتيباً متقدماً.

* دراسة Birkett (1980) [١١]

اعتمدت هذه الدراسة على توجيه اسئلة إلى اعضاء لجان المراجعة والمراجعين الخارجيين لوضع ترتيب لمعايير فعالية لجان المراجعة عند قيامها بوظائف معينة. وانتهت الدراسة إلى أن لجان المراجعة كانت فعالة بدرجة معقولة عند تنفيذ الوظائف الرئيسية.

* دراسة Jackson (1978) [١٢]

توصلت هذه الدراسة إلى نتائج اقل ايجابية من دراسة Birkett. وتوصلت ايضاً إلى أن لجان المراجعة تدعم بالفعل استقلال المراجع ولكن بدرجة محدودة.

* دراسة Kallers (1992) [١٣]

اعتمدت هذه الدراسة على تحديد عدد من عناصر الفعالية في شكل مجموعة اسئلة وجهت إلى المراجعين الداخليين واعضاء لجان المراجعة فيما يتعلق بخدمات وعلاقات المراجعة الداخلية مع لجان المراجعة. واستخدمت الدراسة مقياساً تدريجياً لكل عنصر من سبع نقاط وانتهت الدراسة إلى اختلاف مظاهر فعالية لجان المراجعة بين المجموعتين، فأعضاء لجان المراجعة يضعون انفسهم في مرتبة أعلى من المراجعين الداخليين بالنسبة لمظاهر وصفات الفعالية.

* دراسة Menon & Joanne (1994) [١٤]

تشير الدراسة إلى أن مجرد تكوين لجان المراجعة لايعني أن مجالس المدراء تعتمد عليها فعلياً في دعم

مسئولياتها الرقابية. وأخذت الدراسة بمدى تكرارية اجتماعات لجان المراجعة كمؤشر للاعتماد الفعلي على لجان المراجعة. ولقد اختبرت الدراسة عدداً من الفروض المرتبطة بخصائص الشركات التي تعتمد على لجان المراجعة في دعم الوظيفة الرقابية.

ويلاحظ على الدراسات السابقة والمتعلقة بفعالية لجان المراجعة تركيزها على اختبار الفروض المتعلقة بفعالية لجان المراجعة، ولقد انتهت هذه الدراسات إلى اقتراح عدداً من المعايير المختلفة لفعالية لجان المراجعة، كما انتهت إلى اختلاف معايير فعالية لجان المراجعة من شركة لأخرى ومن دراسة لأخرى. وتركز الدراسة الحالية على تطوير اطار فكري يتضمن تحديد العناصر المحددة لفعالية لجان المراجعة، بالاضافة إلى تطوير مدخل مقترح لقياس فعالية لجان المراجعة يربط بين فعالية لجان المراجعة وتحقيق الهدف النهائي لعملية المراجعة على أساس معايير المراجعة.

تقييم حاجة بيئة الرقابة والمراجعة في المملكة إلى لجان المراجعة

(تحليل الافتراض الأول)

هيكل الرقابة في البيئة السعودية

يتضمن هيكل الرقابة في شركات المساهمة جانبين اساسين هما مراقبة اداء الإدارة من ناحية، وضمان مساءلة المدراء من ناحية أخرى [١٥]. وبالتالي من الطبيعي أن يكون المساهمون هم جوهر النظام الرقابي في شركات المساهمة إذ يمتلكون سلطة تعيين ومراقبة المدراء، كما أن لهم حق المشاركة في تدفقات الدخول المتبقية. وعلى الرغم من أن المقرضين لايمتلكون نفس الحقوق إلا أنه يمكنهم تقييد افعال المدراء من خلال عقود القروض. ويشير استقراء الواقع العملي والوضع الحالي في المملكة إلى قيام وزارة التجارة وغيرها من التنظيمات المعنية بجهود حثيثة في دعم الهيكل الرقابي وتحسينه في الشركات المساهمة وذلك من خلال سلسلة من الاجراءات والعناصر أهمها :

١ – اصدار نظام الشركات السعودي.
٢ – اصدار اهداف ومفاهيم المحاسبة.
٣ – اصدار معايير المراجعة.
٤ – انشاء الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.
٥ – سوق رأس المال.

نظام الشركات السعودي [١٦]

يتضمن نظام الشركات السعودي خمسة عشر بابا تضم مائتان واربع وثلاثون مادة. يختص الباب الخامس منها بالشركات المساهمة. وتغطي الفصول الثالث والخامس من الباب الخامس

جوانب هامة في الهيكل الرقابي بالشركات المساهمة. يتناول الفصل الثالث إدارة شركة المساهمة (المواد ٦٦-٩٧) فيما يتعلق بتشكيل وضوابط عمل و مسئوليات كل من مجلس الإدارة وجمعيات المساهمين. ويختص الفصل الخامس بمالية الشركة المساهمة ويضم إحدى عشر مادة تتعلق بحسابات الشركة المساهمة (المواد ١٢٣-١٢٨)، ومراقب الحسابات (المواد ١٢٩-١٣٣). فالمواد من ١٢٣-١٢٨ تتضمن مسئولية مجلس الإدارة عن الجرد واعداد القوائم المالية ومراعاة ثبات تبويب القوائم وتقييم الأصول والخصوم من سنة لأخرى، وايضاً تجنيب ١٠٪ من الارباح الصافية لتكوين الاحتياطي النظامي وكيفية استخدامه بالاضافة إلى بيان كيفية توزيع الأرباح الصافية بعد تجنيب الاحتياطيات على المساهمين. أما المواد من ١٢٩-١٣٣ والمتعلقة بمراقب الحسابات تتضمن ممارسة المساهمين للرقابة على حسابات الشركة وقيام الجمعية العامة العادية بتعيين مراقب الحسابات والمحافظة على استقلاله من حيث التعيين والعزل وتحديد الاتعاب وحظر مجموعة من الممارسات على مراقب الحسابات مثل الجمع بين عمل المراقب والاشتراك في تأسيس الشركة أو عضوية مجلس الإدارة أو القيام بعمل فني أو إداري. وتتضمن ايضاً قيام المراقب بتقديم تقريره للجمعيه العامة السنوية مشيراً إلى مواقف إدارة الشركة من تمكينه من الحصول على البيانات والايضاحات التي طلبها ومايكون قد كشفه من مخالفات لنظام الشركات ورأيه في مدى مطابقة حسابات الشركة للواقع. ويتضح مماسبق اهتمام نظام الشركات السعودي بكل من إدارة الشركات المساهمة واعداد القوائم المالية والرقابة الخارجية على الحسابات وهي عناصر اساسية في هيكل الرقابة في الشركات المساهمة

اصدار أهداف ومفاهيم المحاسبة [١٧]

ترقب وزارة التجارة مهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة لتطويرها لتواكب التغيرات الجذرية التي حدثت في النشاطات

المالية والتجارية والاقتصادية، وفي متطلبات المهنة ذاتها كأحد النشاطات الأساسية في المجتمع. ولقد قامت وزارة التجارة بدراسة مستفيضة لاعداد بيان بأهداف المحاسبة المالية ومفاهيمها ليكون اطاراً فكرياً للمحاسبة المالية وأساساً لما يعد من معايير للمحاسبة المالية. كما أعدت في ضوءه معيار العرض والافصاح العام. ونعرض فيمايلي لجوانب هذا البيان [١٨] :

١ - أهداف المحاسبة المالية : يحدد هذا البيان اهداف وحدود استخدام القوائم المالية للمنشآت الهادفة للربح في المملكة ويساعد مستخدمي القوائم المالية على تفهم محتوياتها وادراك حدود استخدام المعلومات التي تشملها، وبذلك تزداد فعاليتهم عند استخدام هذه المعلومات. كما يستخدم كأساس لوضع معايير المحاسبة التطبيقية.

٢ - مفاهيم المحاسبة المالية : يعرف هذا البيان العناصر الأساسية للقوائم المالية للمنشآت الهادفة للربح، والمفاهيم التي يجب أن تحكم قياس تلك العناصر والخصائص الواجب توافرها في المعلومات التي تفصح عنها القوائم المالية. ويستخدم مع بيان الأهداف كأساس لوضع معايير المحاسبة التطبيقية.

٣ - معيار العرض والافصاح العام : يحدد هذا المعيار المعلومات اللازم بيانها في القوائم المالية وكيفية عرضها. ولقد احتوى على ارشادات تفصيلية عن متطلبات العرض والافصاح في القوائم المالية مجتمعة ولكل قائمة على حدة.

اصدار معايير المراجعة [١٩]

لقد حرص المشرع السعودي في الانظمة الخاصة بالشركات أن يفرض على إدارة الشركات المساهمة وذات المسئولية المحدودة تعيين مراقب حاسبات أو أكثر وذلك لحماية مصالح المستثمرين (المادة ١٢٩، ١٣٠ من نظام الشركات السعودي)، ومن جانبها قامت وزارة التجارة بعد دراسة مستفيضة باعداد معايير المراجعة. وتتضمن معايير المراجعة ثلاث مجموعات كمايلي [١٨] :

١ - المعايير العامة : وتوضح الصفات التي يجب توافرها في مراقب الحسابات :
- التأهيل المهني للمراجع
- حياد وموضوعية المراجع
- درجة العناية المهنية اللازمة عند تنفيذ المراجعة

٢ - معايير العمل الميداني : وتوضح المبادئ الأساسية لتكوين أساس كاف لابداء الرأي على القوائم المالية :
- التخطيط
- الرقابة والتوثيق
- الادلة والقرائن

٣ - معيار التقرير : يتعلق هذا المعيار بالمبادئ الأساسي التي تحكم محتويات تقرير المراجع الخارجي والجهة التي يوجه لها التقرير وأنواع الرأي الذي يبديه المراجع على القوائم المالية.

انشاء الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين

صدر المرسوم الملكي رقم م/١٢ وتاريخ ١٤١٢/٥/١٣هـ تم بموجبه الموافقة على نظام المحاسبين القانونيين، ونص في مادته التاسعة عشر على انشاء الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، وهي هيئة تعمل تحت اشراف وزارة التجارة للنهوض بمهنة المحاسبة والمراجعة وكل ما من شأنه تطوير هذه المهنة والارتفاع بمستواها [٢٠]. وتتمثل اغراض الهيئة في :

١ - مراجعة وتطوير واعتماد معايير المحاسبة والمراجعة.

٢ - وضع القواعد اللازمة لاختبار زمالة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

٣ - تنظيم برنامج مراقبة جودة الأداء المهني.

٤ - اعداد البحوث والدراسات المتعلقة بالمحاسبة والمراجعة واصدار الدوريات والنشرات والمشاركة في الندوات واللجان المحلية والدولية المتعلقة بمهنة المحاسبة.

وجدير بالذكر أن مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين قد اعتمد معايير الرقابة النوعية لمكاتب المحاسبة كمرجع استرشادي تسترشد به مكاتب المحاسبة عند تطوير الرقابة النوعية وذلك بموجب القرار الذي صدر من المجلس برقم ٣/٣ وتاريخ ١٤١٥/١/٢٦هـ (١٩٩٤/٧/٥م).

سوق الأسهم في المملكة [٢١]

يتطلب وصف سوق الأسهم في المملكة تناول كل من مكونات سوق الأسهم في المملكة وحجم سوق الأسهم في المملكة :

مكونات سوق الأسهم في المملكة

لايعتبر سوق الأسهم السعودي سوقاً منظماً بالمعنى المتعارف عليه حيث لاتوجد بورصة للأوراق المالية يتم التعامل من خلالها، وتحكمها قواعد ونظم معينة. انما يتكون هذا السوق من عدد من الوحدات الأساسية تتمثل في الجهاز الحكومي والبنوك والمتعاملين في السوق والمكاتب الخاصة والشركات المساهمة.

حجم سوق الأسهم في المملكة

لقد بلغت قيمة الأسهم ذات الطبيعة المتداولة التي اصدرتها الشركات المساهمة حتى عام ١٩٩٠م حوالي ٥٢ مليار ريال. وتمثل هذه القيمة ٤ر١٢٪ تقريباً من اجمالي تكوين رأس المال بالمملكة خلال الفترة بين ١٤٠٤/١٤٠٥هـ - ١٤٠٩/١٤١٠هـ. ولاشك أن هذه نسبة منخفضة نسبياً - وبمقارنة اجمالي المدخرات التي ساعدت سوق الأسهم على جمعها واجمالي المدخرات المتراكمة لدى المؤسسات المالية الأخرى نجد أن نصيب السوق لايتجاوز ١٣٪ تقريباً بالاضافة إلى أن نسبة تداول الأسهم لاتتجاوز ١٠٪ من اجمالي الأسهم القابلة للتداول نظراً لأن معظمها مملوكة للدولة أو لمؤسسات اجنبية أو لاصحاب الشركات الذين يرغبون في السيطرة على قرارات منشآتهم.

وتشير البيانات السابقة إلى أن سوق الأسهم في المملكة يعتبر صغيراً نسبياً، غير أن حجم التعامل يتزايد في هذا السوق، فحجم التعامل عام ١٩٩٢م بلغ ٧ر١٣ مليار. ويرى الباحث أن سوق الأسهم السعودي قد زادت من أهمية ارساء المعايير المحاسبية الملائمة للتطبيق.

الربط بين التقارير المالية وهيكل الرقابة

تعتبر القوائم المالية احدى الآليات الهامة في الهيكل الرقابي باعتبارها الوسيلة التي يتم من خلالها توصيل المعلومات إلى المستفيدين من المعلومات المحاسبية. وفي هذا الصدد يعاني الهيكل الرقابي في شركات المساهمة من عدة مشكلات هامة منها [٢٢] :

١ - مشكلة عرض المعلومات المحاسبية : فالقوائم المالية تعتبر حلقة حاسمة في تمكين ممولي الشركة من مراقبة المدراء، وبالتالي فإن قصور هذه القوائم يسبب ضعفاً في النظام الرقابي. وترتبط انتقادات النظام الرقابي إلى حد كبير بقصور الممارسات المحاسبية ويتبع ذلك بالضرورة ممارسات المراجعة بسبب نقص استقلال المراجع.

٢ - مشكلة الطلب على المعلومات المحاسبية : قد لايمنع عرض المعلومات الجيدة فشل المساهمين في مراقبة المدراء إذا اخفقوا في استخدام هذه المعلومات. وتعتبر تكلفة تشغيل هذه المعلومات عائقاً أمام المساهمين خاصة صغار المساهمين. ونجد هذه المشكلة الحل في فرضية الشكل شبه القوي لفرضية السوق الكفء واعتمادهم على احكام المستثمرين المحنكين في تقييم واستخدام المعلومات المتاحة لهم.

٣ - تكاليف ممارسة الوظيفة الرقابية : قد يتحمل المساهمون تكاليف أخرى هامة عند ممارستهم لوظيفة الرقابة خاصة عندكما يكون منتشرين Diffused. ويتطلب تأثيرهم على المدراء

إن يتحالفوا معاً لتكوين قوة تصويتيه كبيرة، إلا أن تكاليف هذا التحالف قد تكون عائقاً نسبياً أمام هذا التحالف.

ويجب أن تعتمد جودة الهيكل الرقابي في شركات المساهمة على تكوين هيكل قادر على مقاومة الضغوط والمشكلات السابقة. ويتحقق ذلك من خلال معايير المحاسبة ومعايير المراجعة وتضمين مجالس المدراء اعضاء غير تنفيذيين يقدمون وجهات نظر مستقلة في السياسات التشغيلية وفي قرارات الشركة. ايضاً من خلال وظيفة المراجعة الداخلية كنشاط تقييمي مستقل يرفع تقاريره للإدارة العليا، ولجان المراجعة والتي تعمل كحلقة وصل بين مجالس المدراء والمراجعين وللرقابة على اداء الشركة. [٢٣]

أهمية لجان المراجعة وحاجة بيئة الرقابة والمراجعة لها في المملكة

لجنة المراجعة هي إحدى اللجان الرئيسية لمجلس الادارة. وينبغي النظر إلى تكوين لجان المراجعة على أنه تطوير لعملية المراجعة في معناها الواسع. فهذه اللجان يمكن أن تدعم موضوعية ومصداقية اعداد التقارير المالية، كما يمكن أن تساعد المدراء التنفيذيين في الوفاء بمسئولياتهم، وكما أنها تدعم وتقوي دور المدراء غير التنفيذيين، وتدعم استقلالية المراجعين وتحسن من أعمال المراجعة. ايضاً تحسن الاتصال بين المدراء والمراجعين والإدارة. بالاضافة إلى ذلك تساعد في ايجاد نوع من الرقابة من قبل المساهمين على الإدارة. ويمكن ايضاً اعتبارها اداة مفيدة ومعاونة لمجلس الإدارة في مراقبة اداء الشركة وتسيير نشاطها. ومن الطبيعي أن يتحمل مجلس الادارة المسئولية المباشرة عن إدارة الشركة، وهذه المسئوليات لاتعطلها مهام لجنة المراجعة، إذ أن لجنة المراجعة يمكن أن تساعد المجلس في الوفاء بهذه المسئوليات.

ويعتمد الباحث في تقييم حاجة بيئة الرقابة والمراجعة في المملكة العربية السعودية إلى لجان المراجعة على المعايير الثلاثة الهامة التالية :

١ - معيار الاستفادة من تجارب سابقة لبعض الدول.
٢ - معيار مقدرة لجان المراجعة في دعم استقلالية المراجعين.
٣ - معيار الحاجة إلى استكمال التطوير المهني في المملكة.
ونعرض فيما يلي لهذه المعايير تباعاً على النحو التالي :

معيار الاستفادة من تجارب سابقة لبعض الدول

تجربة الولايات المتحدة الامريكية

ارتبط ظهور ونمو فكرة لجان المراجعة في الولايات المتحدة بأزمة الكساد الاقتصادي الكبير التي هزت العالم عام ١٩٢٨م، ١٩٢٩م وهي التي كانت بمثابة نقطة تحول كبير في الفكر الاقتصادي الرأسمالي بكل جوانبه. أحد الجوانب الهامة التي ساهمت في حدوث هذه الأزمة والتي توصل إليها المحللون هو ضعف استقلالية مراقب الحسابات وتأثير مجالس الادارة على مراقبي الحسابات والمحاسبين الأمر الذي استطاعت معه إدارات الشركات المساهمة في الولايات المتحدة من اظهار نتائج غير صحيحة وتضليل المساهمين. ولقد أدى ذلك إلى انهيار الاسهم بشكل كبير. وتمخض هذا الكساد الكبير عن انشاء هيئة تنظيم تداول الأوراق المالية لتقوم بالرقابة على كل مايتعلق بجداول الأوراق المالية ومن بينها المعلومات المحاسبية التي يتم الافصاح عنها وتداولها في أسواق الأوراق المالية. واثير في ذلك الوقت الحاجة إلى دعم استقلالية المراجعين، ولقد ادركت بورصة نيويورك للأوراق المالية الحاجة إلى لجان مراجعة[٢٣]. ايضاً ظاهرة اندماجات الشركات الأمريكية وبزوغ التنظيمات القطاعية التي يتعذر على مجلس الإدارة السيطرة عليها. وفي عام ١٩٧٦م شكلت لجنه تتبع الكونجرس الامريكي اوصت بضرورة تكوين لجان المراجعة في الشركات المساهمة. وفي عام ١٩٧٩م قرر كذلك مجلس إدارة سوق امريكا للأوراق المالية American Sec. استخدام لجان المراجعة وهو ماشجعته الهيئة الامريكية لتنظيم تداول الأوراق المالية (SEC) وكذلك مجمع المحاسبين القانونيين (AICPA) فيمابعد. وفي عام ١٩٨٧م اعدت لجنة Treadway Commission عدداً من التوصيات بغرض دعم وتقوية فعالية لجان المراجعة [٢٤].

تجربة كندا

نشأت لجان المراجعة في كندا نتيجة لعدة افلاسات غير عادية في حقبة السبعينيات تعود إلى فشل مجالس المدراء في رقابة المدراء التنفيذيين، وفشل هؤلاء في تحديد مسئولياتهم بجدية، وفشل المراجعون الخارجيون في توجيه الإدارة عند ظهور المشاكل [٢٥]. وقد حدد المعهد الكندي للمحاسبين القانونيين CICA مسئوليات لجنة المراجعة ويتضمن استعراض القوائم المالية قبل احالتها لمجلس الإدارة، وتسمية المراجع الخارجي، واستعراض نطاق عمليات المراجعة ونتائجها والنظم الرقابية والمعلومات المالية المعدة للنشر.

تجربة المملكة المتحدة

تكونت لجان المراجعة في المملكة المتحدة لعدة اسباب [١٦] تتضمن اهتمام مجالس المدراء بتنفيذ سياسات الشركات في ظل رقابة فعالة، وتزايد اعباء مسئوليات المدراء التي فرضتها التشريعات (قانون البنوك مثلاً)، والضغوط على مجالس المدراء من أسواق مالية متنافسة، وتنامي اهتمام الجمهور بمصداقية التقارير المالية مع تزايد حالات فشل وافلاس الشركات، وقد كانت لجان المراجعة محل اهتمام عدة جهات في بريطانيا تتضمن CBI عام ١٩٧٧م وبنك انجلترا عام ١٩٨٧م وغيرها من التنظيمات أو الاتجاهات القوية التي تدعم تأسيس لجان المراجعة من المدراء غير التنفيذيين.

وفي مايو ١٩٩١م تشكلت لجنة كادبوري Cadbury [٢٦] واصدت توصياتها في التقرير النهائي في ديسمبر ١٩٩٢م، وكثير من هذه التوصيات يتعلق بمشكلة الرقابة في شركات المساهمة. واشار التقرير إلى أن نظام الرقابة في شركات المساهمة مزيج من التشريعات والتنظيم الذاتي والممارسات العملية، واصحاب الادوار الاساسية في هذا النظام هم المدراء التنفيذيون وغير

التنفيذيين والمحاسبون والقانونيون والمساهمون. كما اقترحت اللجنة ضرورة قيام الشركات المسجلة بتكوين لجان مراجعة لديها خلال فترة عامين.

يكشف استقراء تاريخ لجان المراجعة في الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وكندا عن تكوين لجان المراجعة لمواجهة جوانب قصور أو مشكلات معينة ادت إلى ضعف الثقة في النظام الرقابي في شركات المساهمة بسبب نقص مصداقية القوائم المالية ونقص استقلالية المراجع الأمر الذي ترتب عليه ظهور حالات الافلاس والفشل المالية في هذه الدول. ومع تزايد المخالفات وحالات الفشل المالي يكون الوقت مناسباً للتركيز على الممارسات الافضل للجان المراجعة [٢٧].

وفي المملكة العربية السعودية نجد أنها قد بدأت من حيث أنتهى الآخرون، وأن مايفرض وجود لجان المراجعة فيها عوامل مختلفة عن تلك التي كشف عنها استقراء تاريخ لجان المراجعة في الولايات المتحدة الامريكية وكندا والمملكة المتحدة. أولهما : التطورات الكبيرة في الأنشطة الاقتصادية والتجارية والمالية، وتنامي أهمية الشركات المساهمة التي اصبحت تمثل قطاعاً تنظيمياً هاماً من قطاعات الاقتصاد السعودي وأحد العلامات البارزة في مسيرة المملكة نحو التنمية إذ يبلغ اجمالي رأسمالها المدفوع حوالي ٦٠٪ من اجمالي رؤوس اموال الشركات في المملكة [٢٨]. ثانيهما : ضحالة خبرة ووعي الكثير من المستثمرين بأهمية دور القوائم المالية المدققة. بالاضافة إلى طبيعة العلاقة السلبية بين المساهم السعودي والشركات المساهمة. فنادراً مايطلب المساهم السعودي من مجلس الإدارة أو المدير العام للشركة توضيحاً أو تفسيراً لمسببات بعض النشاطات أو الأعمال التي تثير الشك في نفس المساهم، أو مساءلة المحاسب القانوني عن بعض المخالفات للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وهذا بخلاف مايحدث في البلدان الأوربية والامريكية. وبالتالي كان من الطبيعي والمنطقي

أن يأتي تكوين لجان المراجعة في المملكة في اطار حرص المشرع على حماية مصالح المستثمرين في الشركات المساهمة السعودية. وأخيراً يأتي تكوين لجان المراجعة في الشركات المساهمة السعودية كرقابة مانعة في مواجهة احتمالات الخلل أو ضعف الثقة في النظام الرقابي.

معيار مقدرة لجان المراجعة في دعم استقلالية المراجعين

تعتبر مشكلة استقلالية مراقب الحسابات أمام عميله من أهم مشكلات ممارسة المهنة، الأمر الذي يعكس ضعفاً كبيراً في المهنة. ويرتبط بهذه المشكلة مشكلة الحصول على العملاء والاستئثار بحصة كبيرة من السوق وتقدير اتعاب عملية المراجعة.

وترتبط أهمية استقلالية مراقب الحسابات بالدور المزدوج الذي يقوم به كوكيل عن اصحاب الأموال في تدقيق القوائم المالية التي اعدتها الإدارة، وكقاضي يحكم على القوائم المالية التي اعدتها الإدارة وتملك سلطة تعيينه وعزله وتحديد اتعابه. ويبدي رأيه المحايد فيها. واستقلالية مراقب الحسابات لها جانبان : الجانب الفكري ويرتبط بشخص المراجع واستعداده وتكوينه واخلاقياته، والجانب الموضوعي ويتمثل في الاحكام والقواعد التي تتضمنها التشريعات وتطالب بها التنظيمات المسئولة عن المهنة. وكلا الجانبين يجب أن يتوافر في مراقب الحسابات، ولقد اهتم المشرع السعودي باستقلالية مراقب الحسابات (المادة ١٣٠ من نظام الشركات)، وايضاً معايير المراجعة التي اصدرتها وزارة التجارة في المملكة. ولما كان مراقب الحسابات وكيل ورقيب من قبل اصحاب الأموال على إدارة المشروع فإنه يتعين توافر الآليات الضرورية التي تضمن استقلاليته وعدم وقوعه تحت اية ضغوط من إدارة المشروع، وتعتبر لجان المراجعة هي الآلية المناسبة التي يمكن أن تدعم استقلال المراجع الخارجي، على اعتبار أنها يمكن أن تعمل كحلقة وصل بين المراجع والإدارة في قضايا تؤثر على استقلال المراجع وهي تعيين وتغيير المراجع وتحديد اتعابه وتقديم الخدمات الاستشارية [٢٢]. وترتبط

فعالية لجان المراجعة في دعم استقلالية مراقب الحسابات بتضمين هيكلها مدراء غير تنفيذيين (خارجيين) لحماية مصالح اصحاب الأموال [١٢]. ولقد تنبهت وزارة التجارة السعودية لأهمية هذه اللجان خاصة في ظل هدف تدعيم استقلالية مراقب الحسابات.

معيار الحاجة إلى استكمال التطوير المهني في المملكة العربية السعودية

يؤكد استقراء الواقع العملي والوضع الحالي في المملكة تحقيق ايجابيات كثيرة وخطوات بناء متلاحقة تغطي احزاء هامة من متطلبات التطوير المهني وتحسين هيكل الرقابة في شركات المساهمة. وفي رأي الباحث أنه على الرغم من اهتمام كل من مفاهيم واهداف المحاسبة ومعايير المراجعة في المملكة بتحسين عملية اعداد التقارير المالية واضفاء بُعد الثقة والمصداقية عليها كأحد المتطلبات الضرورية لتحسين الهيكل الرقابي في شركات ا لمساهمة إلا أن ذلك لايكفي لمقابلة متطلبات توسيع وتحسين عمليات الرقابة والمساءلة في الشركات المساهمة لخدمة وحماية مصالح المساهمين. ويصبح من الضروي البحث عن آليات أخرى لاستكمال هيكل الرقابة في الشركات المساهمة السعودية. وهيكل الرقابة في الشركات المساهمة تعوزه آليات أخرى جديدة تتضمن تكوين لجان المراجعة ووجود إدارات مستقلة للمراجعة الداخلية تضاف إلى هيكلية إدارة الشركات المساهمة، بالاضافة إلى وجود مجموعة من المدراء غير التنفيذيين. ولاشك أن مثل هذه الآليات الجديدة ينعكس آثارها ايجاباً على جودة وتحسين قدرة الهيكل الرقابي في مواجهة مختلف الضغوط والمشكلات.

ويتضح مماسبق حاجة بيئة الرقابة والمراجعة في المملكة العربية السعودية إلى لجان المراجعة. ولما كان مجرد تكوين لجان المراجعة لايضمن بيئة رقابية جيدة، يصبح من الضروري الاهتمام بموضوع فعالية لجان المراجعة. ونستعرض في الجزء التالي لمفهوم فعالية لجان المراجعة ومحدداتها أو العناصر المحددة لفعالية لجان المراجعة.

العناصر المحددة لفعالية لجان المراجعة

(تحليل الافتراضات ٢، ٣، ٤، ٥)

تقيس الكفاءة مدى تحقيق المخرجات بأقل مدخلات ممكنة. بينما ترتبط الفعالة بدرجة تحقيق الأهداف المحددة مقدماً. وعدم الاتفاق على الهدف وتحديده يجعل من الصعب قياس الفعالية وفقاً لمدخل الوصول إلى الهدف Goal Attainment، إذ يعتبر تحديد وتحقيق الهدف شرطاً ضرورياً للفعالية في ظل هذا المدخل [٩].

وتتبنى الدراسة الحالية فكرة فعالية لجان المراجعة كقضية تقويمية ترتبط بمدى نجاح لجان المراجعة في تأمين انجاز عملية المراجعة وفقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها. وفي رأي الباحث أن هناك بعض المحددات أو العناصر المكونة لفعالية لجان المراجعة في الشركات المساهمة تتضمن مايلي :

١ – المدخل المتبع في تكوين لجان المراجعة : الالزام أم الاختيار.
٢ – هيكلية لجان المراجعة
٣ – دعم إدارات المراجعة الداخلية وتفاعلها مع لجان للمراجعة.
٤ – تكاليف الوكالة.

ونتناول هذا العناصر على النحو التالي :

المدخل المتبع في تكوين لجان المراجعة : الالزام أم الاختيار

تكشف كتابات لجان المراجعة عن أن الدوافع الأولى لتكوين لجان المراجعة يمكن أن تتأتي مع عدة مصادر [٢٩] :

١ – متطلبات وتوصيات بورصة نيويورك للأوراق المالية NYSE والتي تؤكد أن لجان المراجعة لم تعد ترفاً بالنسبة للشركات بل هناك ضرورة لتكوينها. ايضاً قواعد ومتطلبات هيئة تنظيم تداول الأوراق المالية SEC في الولايات المتحدة الامريكية. ففي عام ١٩٧٢م جاء في نشرة الهيئة الاقرار بتكوين لجان

المراجعة في الشركات العامة بغرض توفير اقصى حماية ممكنة للمساهمين والمستثمرين الذين يعتمدون على القوائم المالية. وفي عام ١٩٧٤م اصدرت نشرة معايير المحاسبة ASR No. 165 [٣٠] وتتطلب الافصاح عن وجود لجان المراجعة. وفي عام ١٩٧٥م أكدت SEC على استقلالية لجان المراجعة بتضمينها اعضاء خارجيين.

٢ - يمكن أن يتم تكوين لجان المراجعة بمبادأة ذاتية من مجلس المدراء أو بناء على طلب المدير العام CEO إذا لم يطلب المجلس ذلك.

٣ - ايضاً قد تتكون لجان المراجعة تمشياً مع قوانين الشركات أو نظم الشركة والتي تحدد نطاق عملها واختصاصاتها وعلاقاتها بالمدير المالي والمراجعين.

وترتيباً على ماسبق يمكن تبويب المداخل المتبعة في تكوين لجان المراجعة إلى مدخلين هما : المدخل الاختياري والمدخل الالزامي.

المدخل الاختياري Voluntary

في بريطانيا لايوجد مطلب قانوني بتكوين لجان المراجعة، إذ أنها فضلت المبدأ الاختياري عن المبدأ الالزامي على اعتبار أنه أكثر فعالية ومرونة، وأن المبدأ الالزامي يخفق في الوصول إلى جذور أية مشكلة أو مخالفة، وأن لجنة المراجعة ستكون مجرد استيفاء للشكل [٣١]. ولكنه يرد على ذلك بأن المبدأ الاختياري نجاحه محدود في ضوء المخالفات المستمرة وسوء استخدام الموارد.

ولقد ذكرت بعض الدراسات أن هناك ست خصائص ترتبط بالتكوين الاختياري للجان المراجعة هي : انخفاض نسبة الملكية الإدارية (ملكية المديرين لحقوق الملكية)، وشركات كبيرة الحجم، ورافعة مالية مرتفعة، وارتفاع نسبة المدراء الخارجيين، ونوع مكاتب المراجعة، والمشاركة في نظام السوق [٣٢].

المدخل الالزامي Mandatory

في كندا لجان المراجعة مطلوبة قانوناً إذ يتضمن قانون الشركات عدة متطلبات تتعلق بتكوين ونطاق عمل لجان المراجعة

واستقلاليتها. وفي الولايات المتحدة الامريكية جاء تكوين لجان المراجعة الزامياً في بعض الحالات بالقانون أو بناء على متطلبات قانون البورصة SEC، واصدارات AICPA. وينتقد البعض المدخل الاختياري على أساس أنه في ظل بيئة اختيارية تماماً ينخفض عدد الشركات التي تقوم بتكوين لجان المراجعة. [٣٣]

وتعرضت دراسة وتقرير لجنة كادبوري [٢٦] إلى انتقاد المدخل الالزامي على أساس أن لجان المراجعة تحدث خلافات ومنازعات داخل المجلس، وأن لجان المراجعة تجزئة للمسئولية، كما أنها لاتملك سلطة دعم توصياتها، وقد تكون غير عملية إذا افتقدت المدراء غير التنفيذيين، ايضاً مطالبة الشركات بتكوين لجان للمراجعة يفرض تكاليف متفاوتة بين الشركات في حالة وجود فروق بين الشركات في تكاليف ومنافع الخدمة الرقابية. ايضاً انتقاد لجنة المراجعة على أساس انها خاضعة للمجلس وأنها قد لاتدعم المراجع الخارجي إذا تهددت مراكز اعضاؤها.

وتشير الدراسة الحالية إلى أن هذه الانتقادات مردود عليها، كما أنها ليس من الضروري وقوعها. كما أن تحديد دور لجنة المراجعة وسلطاتها بوضوح في قرار انشاؤها يساعد كثيراً في تجنب هذه الانتقادات. وعلى ذلك تؤيد الدراسة الحالية المدخل الالزامي الذي انتهجته وزارة التجارة في المملكة العربية السعودية بصدور القرار الوزاري رقم ٩٠٣ وتاريخ ١٤١٤/٨/١٢هـ والذي يقضي بقيام كل شركة مساهمة بتكوين لجنة مراجعة. ويستند الباحث في تأييد المدخل الالزامي إلى :

١ - أن الدول التي انتهجت فلسفة الاختيار في تكوين لجان المراجعة تقدمت نحو تشجيع تكوينها بفعل عدة مصادر مثل البورصات والهيئات والتنظيمات المحاسبية المختلفة كما هو في امريكا وبريطانيا.

٢ - في ظل بيئة اختيارية تماماً من المتوقع انخفاض عدد الشركات التي تقوم بتكوين لجان المراجعة رغم اهميتها.[٣٣]

٣ - أن لجان المراجعة في الشركات السعودية تعد ممارسات جديدة وبالتالي فإن ادوارها ومسئولياتها تحتاج إلى تقنين.
٤ - المدخل الالزامي يهتم بأهمية استيفاء شروط ومتطلبات معينة تمثل عناصر هامة ومحددة لفعالية لجان المراجعة مثل هيكيلة واستقلالية وسلطات ومسئوليات هذه اللجان وطريقة عملها.

هيكلية لجان المراجعة

ينبغي العناية بهيكلية لجان المراجعة كوسيلة لضمان فعاليتها [٣٤]. ويرتبط بهيكلية لجان المراجعة قضايا العضوية وقاعدة المعرفة لدى الاعضاء، وأيضاً استقلالية لجان المراجعة ودور المدراء غير التنفيذيين.

عضوية لجنة المراجعة وقاعدة المعرفة لدى اعضائها

من أكثر القضايا المرتبطة بهيكلية لجان المراجعة هي تحديد من الذي ينبغي أن يكون عضواً في لجنة المراجعة ؟ توصي جميع كتابات لجان المراجعة تقريباً بأن عضو لجنة المراجعة يجب أن يمتلك عقلية متفتحة مناقشة وخلفية كبيرة في الإدارة أو التمويل، وخلفية معينة في المحاسبة والمراجعة. ولاشك أن لجنة المراجعة يمكن أن تستفيد من أن يكون لدى اعضائها معرفة متعمقة بقضايا المحاسبة والمراجعة على الرغم من أن ذلك لايعتبر تحفظاً على عضوية لجان المراجعة [٣٥].

وفي تقرير حديث صادر من P. W. [٢٧] توصيات تؤكد على أهمية أن تتضمن كل لجنة مراجعة شخصاً واحداً على الأقل يمتلك خلفية في المحاسبة وإعداد التقارير المالية والمراجعة، وايضاً يكون من بيان اعضاءها شخصاً لديه خبرة كافية عن نوع النشاط أو الصناعة.

ولاشك أن نقص إعداد وتهيئة اعضاء لجان المراجعة يمكن أن يقلل بوضوح فعالية لجان المراجعة. فلجان المراجعة التي يتمتع اعضاءها بدرجة أعلى من الاختصاص أكثر فعالية من تلك التي يتمتع اعضاءها بدرجة اقل من الاختصاص.

ويعتمد تحديد عدد المدراء الاعضاء في لجنة المراجعة إلى حد كبير على حجم الشركة وحجم مجلس المدراء وتعقيدات أعمال المحاسبة والمراجعة ومدى توافر الاعضاء الخارجيين. وتشير ممارسات تشكيل لجان المراجعة أن لجان المراجعة عادة ماتكون من ثلاثة إلى خمسة أو سبعة اعضاء كما هو الحال في الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا واستراليا. وفي رأي الباحث أن التشكيل الجيد للجان المراجعة يجب أن يجمع بين الخبرة ومناوبة العضوية لضمان استمرار عنصر الخبرة وتحديث وجهات النظر والآراء.

ومما هو جدير بالذكر أن النموذج الاسترشادي لقرار الجمعية العامة بشأن ضوابط اختيار اعضاء لجان المراجعة والمرفق بقرار وزارة التجارة رقم ٩٠٣ وتاريخ ١٤١٤/٨/١٢هـ اشترط ألا يقل عدد اعضاء اللجنة عن ثلاثة اعضاء ولم يشترط حداً اقصى (بشرط أن يكون عدداً فردياً). كما أنه اكتفي بالالمام المعقول لعضو لجنة المراجعة بالقواعد المالية والمحاسبية.

استقلالية لجنة المراجعة : المدراء غير التنفيذيين

يشير تقرير كادبوري [٢٦] إلى الدور الهام الذي يمكن أن يلعبه المدراء غير التنفيذيين في الهيكل الرقابي في شركات المساهمة. وتتضمن مقترحات اللجنة أن يكون لدى جميع الشركات المسجلة ثلاثة مدراء غير تنفيذيين على الأقل يكون عقود خدمتهم لفترة ثلاث سنوات كحد اقصى، كما ينبغي أن يكونوا مستقلين. ويتم اختيار المدراء غير التنفيذيين لعضوية لجنة المراجعة بواسطة المجلس ككل أو على أساس الصفات الشخصية [٣١].

ولاشك أن تضمين المدراء غير التنفيذيين أمر مرغوب فيه لضمان خضوع خطط وسياسات الإدارة لنقد موضوعي، وتقليل الشكوك في مصداقية نجاح الإدارة.

ويشير تقرير لجنة Metcalf [٣٦] إلى أن تطوير عمليات المساءلة في شركات المساهمة يتجه نحو تضمين مجالس إداراتها لجان المراجعة يفضل أن تتأسس تماماً من مدراء غير تنفيذيين مستقلين لايرتبطون بأية مسئوليات تنفيذية خاصة رئيس اللجنة الذي يعول عليه نجاح أو فشل اللجنة.

وتعد لجنة المراجعة وضع شرعي للمدراء غير التنفيذيين، كما أن الإدارة القوية عادة ماترحب بلجنة مراجعة قوية. ولاشك أن مصداقية اللجنة واستقلاليتها تتدعم عندما تتشكل من مدراء غير تنفيذيين تماماً. وتساعد استقلالية لجنة المراجعة في ايجاد اتصال مباشر بين مجلس الردارة والمراجع الخارجي، كما أنها تستطيع مراقبة الإدارة العليا، وأن تخدم في مراقبة الانحرافات والمخالفات المالية والإدارية [٣٥].

مما هو جدير بالاعتبار أن قرار وزير التجارة رقم ٩٠٣ وتاريخ ١٤١٤/٨/١٢هـ قد نص صراحة على أن تشكل في كل شركة مساهمة لجنة من غير اعضاء مجلس الإدارة تسمى لجنة المراجعة يصدر بقواعد اختيار اعضاءها ومدة عضويتهم واسلوب عملها قرار من الجمعية العمومية للشركة. وارفق بالقرار نموذج استرشادي لقرار الجمعية العامة بشأن ضوابط اختيار اعضاء اللجنة جاء فيه مايلي :

أولاً : تشكل لجنة المراجعة من ..... عضواً (على أن يكون العدد فردياً) يختارهم مجلس الإدارة لمدة لاتجاوز مدة عضوية المجلس ولايجوز أن يقل عدد اعضاء اللجنة عن ثلاثة اعضاء.

ثانياً : يشترط فيمن يعين عضواً باللجنة الشروط التالية :

(١) أن يكون من مساهمي الشركة المالكين لعدد من الأسهم لايقل عن ٢٠ سهماً.

(٢) يجب ألا يكون عضو اللجنة من اعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين أو ممن يقوم بعمل فني أو إداري في الشركة ولو على سبيل الاستشارة.

(٣) ان يكون على المام معقول بالقواعد المالية والمحاسبية، ويفضل من له تأهيل علمي مناسب في هذا المجال.

(٤) لايجوز أن يكون لعضو اللجنة مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في الأعمال والعقود التي تتم لحساب الشركة.

وتشير الدراسة الحالية إلى أن اهم ايجابيات قرار وزارة التجارة رقم ٩٠٣ وتاريخ ١٤١٤/٨/١٢هـ والنموذج الاسترشادي لقرار الجمعية العامة بشأن ضوابط اختيار اعضاء اللجنة تتمثل في الاهتمام بالعناصر المحددة لفعالية لجان المراجعة وهي :

١ - أن القرار الوزاري جمع بين صفتي الالزام والاختيار فهو يلزم بتكوين لجان المراجعة في الشركات المساهمة ولم يتدخل في تفاصيل مهامها وأسلوب عملها وعلاقتها بالمستفيدين منها بما في ذلك المستويات الإدارية المختلفة. وبالتالي فهو قرار متوازن حيث أنه ترك الباب مفتوحاً للجمعيات العمومية لتبني ماتراه مناسباً ويخدم مصالحها بشأن تحديد مهام اللجان واسلوب عملها وكذلك مؤهلات اعضائها.

٢ - ماجاء بالنموذج الاسترشادي لقرار الجمعية العمومية بشأن ضوابط اختيار اعضاء لجنة المراجعة يلاحظ أنها غطت جوانب هامة تتعلق باستقلالية لجنة المراجعة (العناصر ٢، ٤ في ثانياً)، وايضاً قاعدة المعرفة لدى اعضائها (العنصر ٣ في ثانياً)

وفي تقدير الباحث أن تشكيل لجنة المراجعة يجب أن يعتمد على الظروف المحيطة بالشركة. فقد لايكون تشكيل لجنة المراجعة

من المدراء غير التنفيذيين اساساً عملياً في كثير من الشركات، كما قد ترد قيود بدرجات متفاوتة تتعلق بمنع المدراء التنفيذيين من عضوية لجان المراجعة، وبالتالي فإنه من المفضل أن يكون الأغلبية فقط مدراء غير تنفيذيين مع تقييد اصوات المدراء التنفيذيين في لجنة المراجعة.

دعم إدارات المراجعة الداخلية وتفاعلها مع لجان المراجعة

تعتمد علاقة المراجع الداخلي بلجنة المراجعة على الظروف التي تبنى فيها هذه العلاقة. ويتعلق الكثير منها بحجم إدارة المراجعة الداخلية، ومستوى تأهيل افرادها ونطاق ومجال سلطاتها ومسئولياتها، واجراءات اعداد التقارير. ولقد اكدت على أهمية هذه العلاقة توصيات صادرة عن معهد المراجعين الداخليين : نشرة لجنة المعايير المهنية [٣٧] ولجنة Treadway [٢٤].

دعم لجنة المراجعة لوظيفة المراجعة الداخلية

احد المسئوليات الأساسية للجنة المراجعة هي التأكد من أن المراجع الداخلي يلقي دعماً ليس فقط من اللجنة، ولكن ايضاً من التنظيم ككل حتى يمكن أن ينهض بمهامه بفعالية أكبر، وأن يفيد التنظيم ككل. ويجب أن تظهر لجنة المراجعة للجميع أنها تقف وراء المراجعة الداخلية. ولما كان الوضع الغالب أن يرفع رئيس المراجعة الداخلية تقاريره إلى إدارة الشركة فإنه يقع على عاتق لجنة المراجعة مسئولية دعم إدارة المراجعة الداخلية واستقلاليتها، ويمكن أن يتحقق ذلك جزئياً من خلال المشاركة في تسمية (تعيين) رئيس إدارة المراجعة الداخلية وتحديد مكافأته وايضاً من خلال رفع تقاريرها إلى لجنة المراجعة.

المشاركة في تسمية رئيس إدارة المراجعة الداخلية

تتضمن توصيات معهد المراجعين الداخلية [٣٧] فيما يتعلق بحقوق لجنة المراجعة التوصية بالتعاون مع الإدارة وابداء الرأي

حول تعيين وعزل رئيس إدارة المراجعة الداخلية. ومن المهم أن تشارك لجنة المراجعة بطريقة ملائمة في تعيين وعزل رئيس إدارة المراجعة الداخلية، ولايعني ذلك انكار حق الإدارة في ذلك، ولكن الهدف هو ضمان تزويد لجنة المراجعة بخدمات جيدة ومستمرة من إدارة المراجعة الداخلية. كما أن المشاركة تؤكد على استقلالية المراجع الداخلي عندما يحتاج أن يتكلم صراحة عن فحصه وتقييمه لأنشطة الشركة. ايضاً تستهدف هذه المشاركة أن تتأكد لجنة المراجعة بنفسها من أن رئيس إدارة المراجعة الداخلية تتوافر فيه مستويات التأهيل الملائمة التي تجعله قادراً على خدمة الإدارة ومجلس المدراء بفعالية، كما أن الاتفاق على ملائمة تأهيل رئيس إدارة المراجعة الداخلية لخدمة حاجات الإدارة والمجلس مطلب أساسي لوجود علاقة فعالة ومستمرة بين الإدارة العليا ولجنة المراجعة.

وتشير إحدى الدراسات المسحية [١٣] إلى أن المشاركة الايجابية للجنة المراجعة في وضع موازنات المراجعة الداخلية وتحديد مكافآت المراجع الداخلي الرئيسي، وايضاً مساعدة لجنة المراجعة في رفع مكافآت المراجعين الداخليين إلى مايوازي سعر السوق يدعم من استقلال المراجعة الداخلية ويقلل من معدل دوران المراجعين ويضمن وجود افراد اكفاء.

التقرير إلى لجنة المراجعة

تشير توصيات معهد المراجعين الداخليين إلى أن رئيس إدارة المراجعة الداخلية يجب أن يكون له حق الاتصال المباشر باعضاء لجنة المراجعة وحق الاجتماع مع اللجنة، وحق التقرير عن النتائج الهامة إلى لجنة المراجعة. كما اوصت لجنة Treadway [٢٤] بحق رئيس إدارة المراجعة الداخلية في الاتصال المباشر وغير المحدود بلجنة المراجعة.

وقد يكون احد اسباب عدم فعالية المراجعة الداخلية في توصيل المعلومات والمشاكل إلى لجنة المراجعة عدم توفير الفرصة

المناسبة للتقرير إلى لجنة المراجعة فقد ترغب لجنة المراجعة في الحصول على نسخة من التقارير التي تغطي أعمال المراجعة كاملة، أو قد ترغب في الحصول على الملخصات التنفيذية لهذه التقارير. وفي حالات أخرى قد يتم إعداد تقارير فترية أو سنوية تلقي الضوء على احصاءات النشاط ونتائج وتوصيات المراجعة. وفي كل الحالات ينبغي احاطة لجنة المراجعة بتنفيذ خطة المراجعة واسباب أية انحرافات جوهرية عنها. وعادة ماتكون هذه التقارير من اجل المعلومات فقط، إذ تتوقع لجنة المراجعة أن تجد فيها مايجذب انتباهها إلى بعض المجالات الهامة التي يحتاج إلى تأييدها ودعمها.

ومما يعزز من فعالية المراجعة الداخلية في هذه الاتصالات مقدرة إدارة المراجعة الداخلية على تقديم مقترحات لتحسين مجالات خدمة إدارة المراجعة الداخلية للجنة المراجعة والتي اخذت موافقة اللجنة.

وترتيباً على ماسبق فإن تأمين اتصالات رئيس المراجعة الداخلية بشكل مباشر مع لجنة المراجعة ورفع تقاريرها إليه كمصدر للمعلومات يساعد في تأمين استقلالية المراجعة الداخلية.

مجالات خدمة إدارة المراجعة الداخلية للجنة المراجعة

نقطة البداية في تطوير دور فعال للمراجعة الداخلية لخدمة لجان المراجعة هو دراسة وتفهم طبيعة ونطاق حاجات لجنة المراجعة. وهذه الحاجات بمثابة امتداد للحاجات العريضة لمجلس المدراء والتي تعتبر لجنة المراجعة جزء منه. كما أن هذه الحاجات ترتبط مباشرة بفلسفة ودور ومسئولية مجلس المدراء [٣٨] ودور لجنة المراجعة هو مساعدة المجلس في الوفاء بمسئولياته المتزايدة. وعلى ذلك تتحمل إدارة المراجعة الداخلية التزامات مباشرة تجاه لجنة المراجعة [١٣]. ونعرض فيمايلي لأهم مجالات خدمات إدارة المراجعة الداخلية للجنة المراجعة.

التقارير المالية والافصاح المحاسبي

تتحمل إدارة الشركة المسئولية الأساسية عن إعداد التقارير المالية وماتتضمنه من مبادئ في محاسبة وطريقة الافصاح ودقة البيانات، كما يتحمل مجلس الإدارة مسئوليته الأساسية تجاه المساهمين. ويتجه مجلس الإدارة إلى تشكيل لجنة المراجعة لمساعدته في الوفاء بهذه المسئولية وذلك لتأمين خبرة معينة في القضايا الفنية المرتبطة بهذه القوائم، ورغم أن لجنة المراجعة تلقي مساعدات هامة من المراجع الخارجي الذي يختص بابداء الرأي على القوائم المالية، إلا انه يتعين عليها البحث عن آليات أخرى مساعدة. احد هذه الآليات المساعدة هي إدارة المراجعة الداخلية ورغم أن المراجع الداخلي لايتحمل رسمياً آية مسئولية مباشرة عن القوائم المالية فإنه يتم تضمينه في استعراض جوانب كثيرة من مقومات هذه القوائم ويساهم بشكل غير مباشر في تأمين موثوقية هذه القوائم، وعلى ذلك فإن المراجع الداخلي له مصلحة شراكة ضمنية في القوائم المالية (موثوقيتها) بقدر مايساعد به لجنة المراجعة في الوفاء بمسئولياتها.

مدى ملائمة الرقابة الداخلية المحاسبية

تمتد مسئوليات مجلس الإدارة وبالتالي لجنة المراجعة إلى الرقابة الداخلية المحاسبية وهي الأساس الذي يعول عليه كثيراً في عملية اعداد التقارير المالية. وترتبط ملائمة القوائم المالية المحاسبية بسلامتها واكتمالها والوفاء بالمتطلبات الرسمية الخاصة بها. ولهذا فإن لجنة المراجعة تتحمل مسئولية خاصة في هذا المجال، ويتعين عليها البحث عن مساعدة اطراف كمتعددة تتضمن المراجع الخارجي والردارة المالية والمحاسبية والمراجع الداخلي.

ويعتبر المراجع الداخلي في موقع متميز لمساعدة لجنة المراجعة لارتباط عمله أساساً بمدى ملائمة وفعالية النظام الكلي للرقابة الداخلية، والرقابة المحاسبية تمثل جزءاً رئيسياً منها، كما أنها محل اهتمام المراجع الداخلي.

ويتطلب ذلك أن يعمل المراجع الداخلي في ارتباط تام مع افراد الإدارة المالية والمحاسبية الذين يتحملون مسئولية مباشرة عن نظام الرقابة الداخلية المحاسبية. وايضاً مع المراجع الخارجي الذي يختص بدراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية كجزء من مراجعته.

وفي هذا الصدد اشارت نشرة معهد المراجعين الداخليين [٣٧] إلى حق لجنة المراجعة في التأكد من اهتمام إدارة المراجعة الداخلية بجودة وملائمة نظام الرقابة الداخلية.

رقابة الانحرافات والمخالفات المالية

لايمكن أن توفر مجهودات المراجعين (الخارجية والداخلية) ضماناً كافياً بمنع أو تقليل المخالفات المالية، وبالتالي يجب أن تبحث لجنة المراجعة عن كل المساعدات الممكنة من كافة المصادر. ونظراً لارتباط المراجع الداخلي بصلة وثيقة بعمليات الشركة فإنه من المتوقع أن يقدم المراجع الداخلي مساعدته للجنة المراجعة من خلال رفع تقارير بالمخالفات إلى لجنة المراجعة. وتشير إحدى الدراسات المسحية [٣٩] إلى أن ٩٠٪ من المراجعين الداخليين يعتقدون بمسئولياتهم عن التقرير عن الانحرافات والمخالفات إلى لجنة المراجعة. وتظهر فعالية لجان المراجعة في مراقبة تصحيحات العيوب والاخطاء التي ترد في تقارير المراجعين الداخليين.

انشطة المراجعة

يتحمل مجلس الإدارة وبالتالي لجنة المراجعة مسئولية إدارة استخدام المجهودات الكلية للمراجعة بطريقة أكثر فائدة ونفعاً للشركة. وهنا تحتاج لجنة المراجعة إلى تقييم لكل حاجات المراجعة في الشركة إلى تخطيط وتنسيق جهود كل من المراجع الداخلي والخارجي بطريقة تحقق اقصى فعالية من خلال مزج وتكامل جهودهما. والمراجع الداخلي ينبغي أن يكون قادراً على الوفاء باحتياجات لجنة المراجعة من غير تلك التي تحصل عليها من

المراجع الخارجي. ويجب أن يقدم المراجع الداخلي خدماته كجزء متكامل لبرنامج المراجعة الكلي الذي يتم تنظيمه بواسطة لجنة المراجعة وينبغي على لجنة المراجعة أن تحدد ما إذا كانت انشطة المراجعة تنفذ وفقاً لمعايير المراجعة

وتشير الدراسة الحالية إلى أنه لما كانت لجان المراجعة في شركات المساهمة السعودية تعتبر ممارسات جديدة فإن ادوارها ومسئولياتها تعد في طور النمو، وبالتالي تؤكد الدراسة على دور إدارة المراجعة الداخلية وأهمية دعمها كآلية يمكن أن تكون أكثر أهمية بالنسبة للجان المراجعة. لذا تؤكد الدراسة الحالية على أهمية وجود ودعم إدرات المراجعة الداخلية في شركات المساهمة السعودية.

تكاليف الوكالة

في أغلب الشركات الكبيرة يوجد فصل بين هؤلاء الذين يراقبون وهؤلاء الذين يملكون [٤٠] ونظرية الوكالة معنية بالمشكلات المترتبة على الفصل بين الملكية والإدارة وأهمها عدم تطابق الأهداف. وعدم تناسق المعلومات بين الاصلاء (المساهمون) والوكلاء (المدراء). وعادة مايفي الوكاء بالتزاماتهم تجاه الاصلاء بطريقتين [٤١]، الأولى: توفير المعلومات المالية للاصيل، والثانية: احالة هذه المعلومات إلى الفحص والمراجعة لتحديد مدى نجاح الإدارة في النهوض بوكالة المجموعة لها، وعلى ذلك يعتبر توفير وتأمين معولية المعلومات المالية جزءاً هاماً في عمليات الرقابة والمساءلة.

ومن منظور الوكالة ينبغي أن يكون المدراء موضوعيين ومستقلين. ونظرياً فإن الاعضاء الخارجيين في لجنة المراجعة يمكنهم مقاومة تأثير المدراء التنفيذيين. ومع ذلك فإن فعالية لجان المراجعة قد تتأثر بالعوامل التي قد تحدث تغييراً في تكاليف الوكالة [٤٢]، فعلى سبيل المثال في حالة ارتفاع ملكية المدراء للأسهم (تكلفة الوكالة لحقوق الملكية)، ومع وجود مستوى منخفض من الديون (تكلفة الوكالة للديون) يقل احتمال فعالية لجان المراجعة.

المدخل المقترح

لقياس وتحسين فعالية لجان المراجعة

يتضمن تكوين لجان المراجعة في شركات المساهمة بعض الأنشطة، كما يعكس ادراكاً لبعض مجالات المسئولية. ومع ذلك لاتوجد متطلبات معينة بالنسبة للأنشطة والواجبات التي ينبغي أن تقوم بها لجان المراجعة. وفي رأي الباحث أن هذه المتطلبات يجب أن تتحدد من خلال ضمان انجاز عملية المراجعة وتحقيق الهدف منها وفقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها. ولجان المراجعة ينبغي أن تكون مطلوبة إذا ما اريد انجاز عملية المراجعة وفقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها [٣٥]. وعلى ذلك فإن تكوين لجان المراجعة يجب أن يمثل ضماناً لما يجب أن يفعله مراقب الحسابات، فمعايير المراجعة تحدد مستوى الفحص الذي ينبغي أن يقوم به، وتشتمل على توضيح اجراءات المراجعة اللازمة للحصول على أدلة الاثبات الكافية لمساعدته في ابداء الرأي في القوائم المالية.

ونورد فيمايلي معايير المراجعة المعتمدة في المملكة والتي صدرت عن وزارة التجارة [١٩] والتي تنقسم إلى ثلاث مجموعات :

المعايير العامة

تتعلق هذه المعايير بالمبادئ الأساسية التي تحكم التاهيل المهني للمراجع وحياده وموضوعيته واستقلاله ودرجة العناية اللازمة عند تنفيذ اجراءات المراجعة. وتتكون هذه المجموعة من ثلاثة معايير هي :

١ – معيار التاهيل المهني الكافي

٢ – معيار الحياد والموضوعية والاستقلال.

٣ – معيار العناية المهنية اللازمة

معايير العمل الميداني

تتعلق هذه المعايير بالمبادئ الأساسية التي تحكم تكوين أساس

كاف لابداء الرأي في القوائم المالية. وتتكون هذه المجموعة من ثلاثة معايير هي :

١ - معيار التخطيط: ويتعلق بالمبادئ الأساسية لتخطيط المراجعة.

٢ - معيار الرقابة والتوثيق : ويتعلق بالمبادئ الأساسية للرقابة والاشراف على عملية المراجعة وتوثيق اجراءاتها والأدلة اوالقرائن التي يحصل عليها المراجع.

٣ - معيار الأدلة والقرائن : ويتعلق بالمبادئ الأساسية لجمع وتقييم الأدلة والقرائن اللازمة لابداء الرأي في القوائم المالية بما في ذلك مصادر الأدلة والقرائن.

معيار التقرير

ويتعلق هذا المعيار بالمبادئ الأساسية التي تحكم محتويات تقرير المراجع الخارجي عن القوائم المالية وشكل التقرير والتحفظات التي ترد عليه.

ابعاد المدخل المقترح

يتطلب المدخل المقترح لقياس فعالية لجان المراجعة الربط بين تكوين لجان المراجعة والحاجة إلى انجاز عملية المراجعة وفقاً لمعايير المراجعة المعتمدة في المملكة. وتعتمد الدراسة الحالية على استخدام معايير المراجعة كنموذج أو نمط يستخدم في تحديد اطار مسئوليات وانشطة لجان المراجعة. وترتيباً على ذلك يتم تحويل معايير المراجعة المعتمدة في المملكة إلى اطار مفاهيمي يحدد مسئوليات وانشطة وواجبات لجان المراجعة. وبالتالي يمكن قياس فعالية لجان المراجعة على أساس مدى نجاحها في ضمان انجاز عملية المراجعة وفقاً لمعايير المراجعة المعتمدة. وفي رأي الباحث أن هذا الاتجاه في قياس الفعالية يمكن أن يضمن تحقيق التماثل بين اختصاصات لجان المراجعة على الرغم من اختلاف هياكل وفلسفات مجالس إدارات الشركات المساهمة . ويوضح الشكل التالي ابعاد المدخل المقترح :

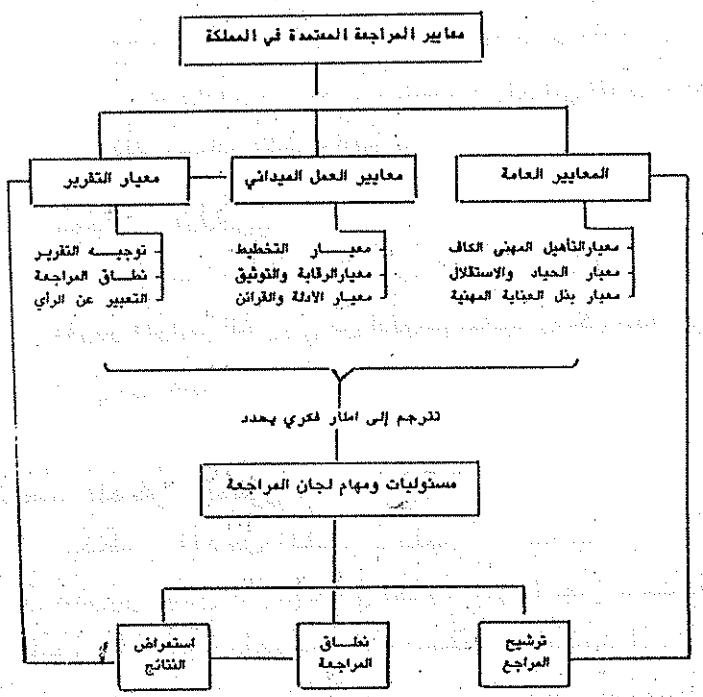

ابعاد المدخل المقترح لقياس فعالية لجان المراجعة
في الشركات المساهمة السعودية

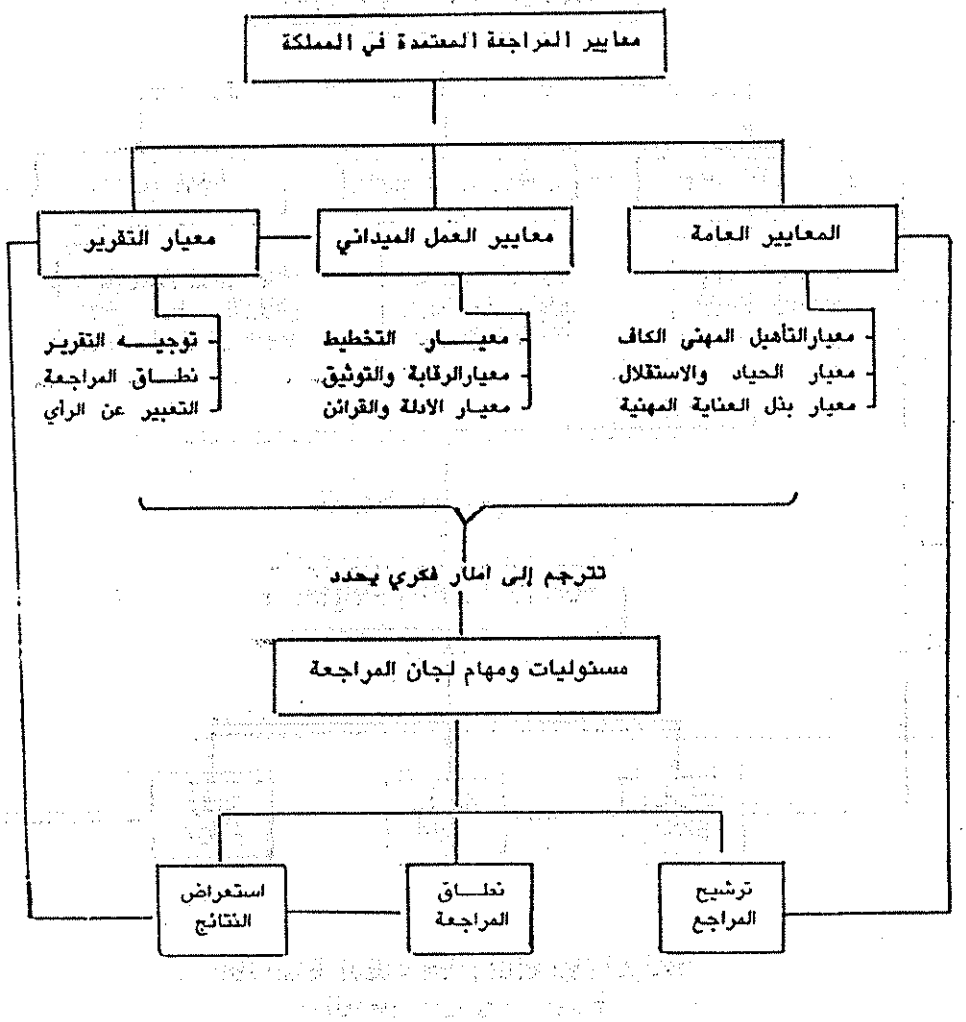

ابعاد المدخل المقترح لقياس فعالية لجان المراجعة
في الشركات المساهمة السعودية

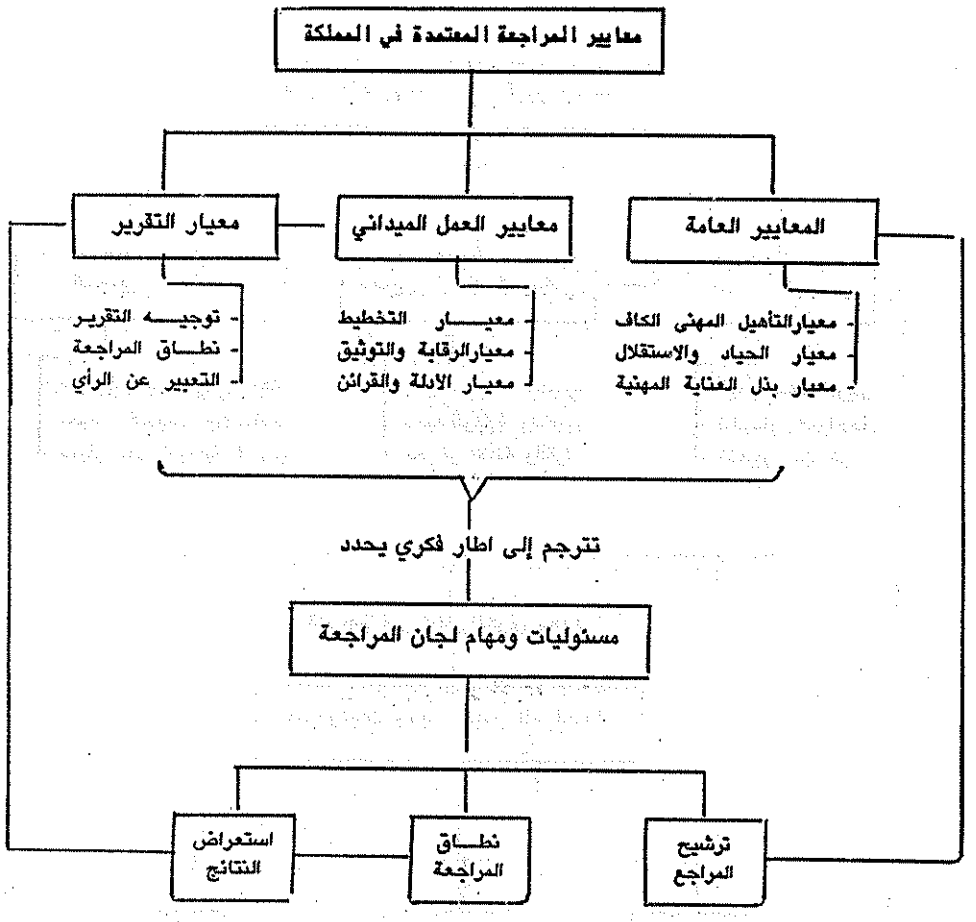

ابعاد المدخل المقترح لقياس فعالية لجان المراجعة
في الشركات المساهمة السعوديـــة

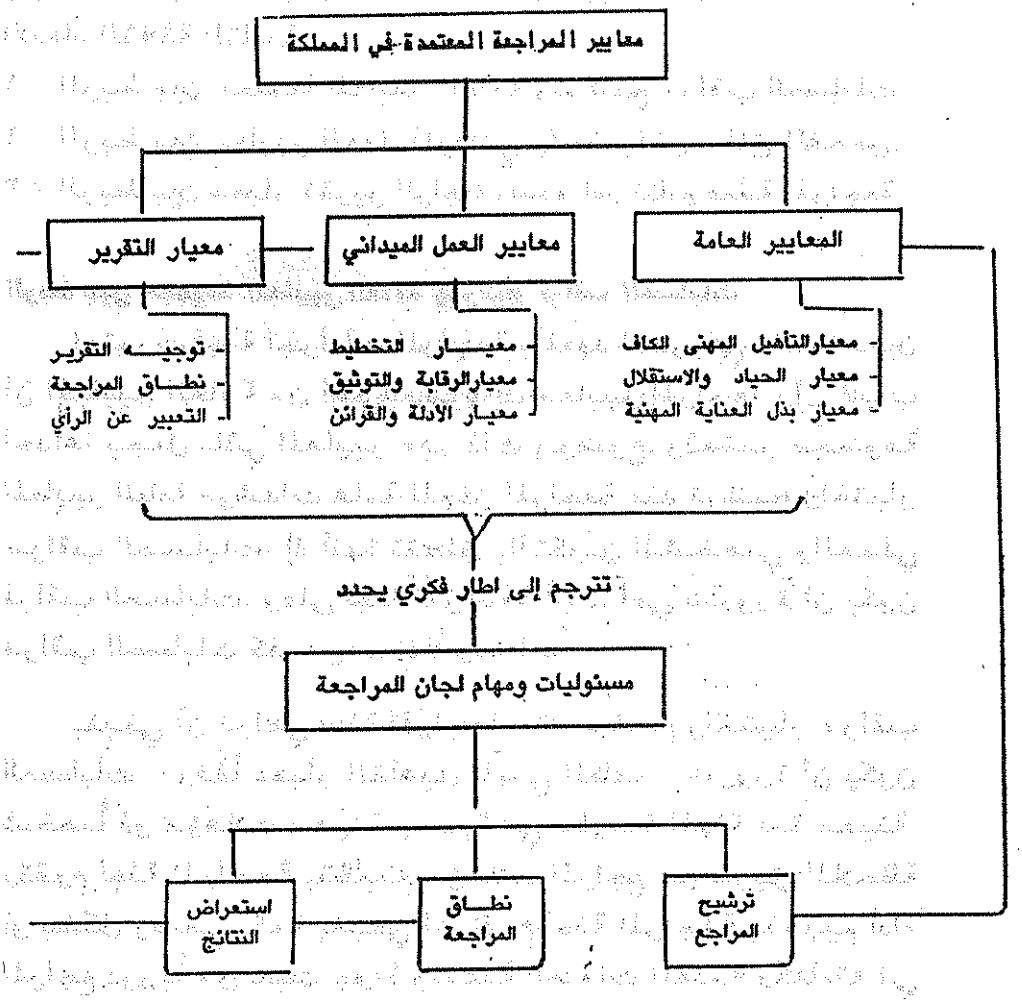

ابعاد المدخل المقترح لقياس فعالية لجان المراجعة
في الشركات المساهمة السعوديـــة

يعتمد المدخل المقترح على اعتبار معايير المراجعة بمثابة ضوابط مرشدة لهيكلة لجان المراجعة وعلاقاتها مع المراجعين. وايضاً لكيفية أداء لجان المراجعة لعملها. ويتضمن المدخل المقترح الابعاد الثلاثة التالية:

١ - الربط بين مجموعة المعايير العامة وترشيح مراقب الحسابات.
٢ - الربط بين معايير العمل الميداني واستعراض نطاق الفحص.
٣ - الربط بين معيار تقرير المراجعة واستعراض نتائج عملية المراجعة.

الربط بين مجموعة المعايير العامة وترشيح مراقب الحسابات

اعتبرت لجنة اجراءات المراجعة بالمعهد الامريكي للمحاسبين أن المعايير العامة من أهم مجموعات معايير المراجعة وأن غياب احداها يجعل باقي المعايير غير ذات موضوع. وتعتبر مجموعة المعايير العامة مرشدات هامة للجان المراجعة عند ترشيح واختيار مراقب الحسابات، إذ أنها تتعلق بالتكوين الشخصي والعملي لمراقب الحسابات. وعلى لجنة المراجعة أن تراعي ضرورة أن يكون مراقب الحسابات كفء ومستقلاً ومحايداً.

ينبغي أن تراعي لجنة المراجعة عند ترشيح واختيار مراقب الحسابات - وفقاً لمعيار التأهيل المهني الكاف - ضرورة أن يكون شخصاً ذو مؤهلات معينة وخبرة في ممارسة المهنة لمدة معينة. وتقوم لجنة المراجعة بتقييم مؤهلات المراجع عن طريق الملاحظة أو بشكل رسمي. كما ينبغي أن تقوم لجنة المراجعة بتقييم أداء المراجع دورياً من حيث جودة ونوعية الخدمات المقدمة وكفاءته في إدارة عملية الفحص.

ويرتبط بترشيح واختيار مراقب الحسابات بمعرفة لجنة المراجعة ضرورة مراعاة توافر الاستقلال والحياد في مراقب الحسابات -وفقاً لمعيار الاستقلالية والحياد- ويجب أن تتعامل لجنة المراجعة مع استقلالية وحياد مراقب الحسابات على أساس مستمر وليس فقط مايتعلق بالمراجعة الأولى.

وينبغي على لجنة المراجعة مراعاة توافر استقلالية مراقب الحسابات في مجال وضع برنامج المراجعة وفي مجال الفحص وفي مجال اعداد التقرير. الاستقلال في مجال وضع برنامج المراجعة يفرض على لجنة المراجعة أن تتحقق من عدم تدخل الإدارة لاستبعاد أو تعديل اجراءات المراجعة، والتحقق من عدم وجود محاولات خارجية للتأثير على أعمال المراجعة. اما الاستقلال في مجال الفحص فيتطلب من لجنة المراجعة تأمين حق مراقب الحسابات الكامل في الاطلاع على السجلات ومصادر المعلومات المختلفة. كما يتضمن مراعاة عدم وجود محاولات من جانب الإدارة لتحديد انشطة معينة للفحص أو فرض أدلة اثبات معينة على مراقب الحسابات. بالاضافة إلى تحديد ما إذا كانت منشأة المراجعة واعضاؤها لاتربطهم مصلحة مباشرة في الشركة محل الفحص. ايضاً تقييم استقلالية منشأة المراجعة ومدى تأثرها بفعل علاقات أخرى مثل تقديم الخدمات الإدارية والاستشارية. وينطوي الاستقلال في مجال التقرير على تحقق لجنة المراجعة من عدم وجود ضغوط أو مؤثرات على مراقب الحسابات لتغيير تأثير الحقائق الواردة بالتقرير. ايضاً أن تتحقق اللجنة من تجنب استبعاد بعض الأمور الجوهرية من التقرير. وتجنب استخدام الفاظ غامضة عند اعداد التقرير. بالاضافة إلى تحقق لجنة المراجعة من تمتع مراقب الحسابات بالحرية الكاملة في تحديد مستويات تقريره وتكوين رأيه فى القوائم المالية. وكل جوانب الاستقلال السابقة تعكس كيفية وفاء لجان المراجعة بدورها المتعلق بدعم استقلال وحياد مراقب الحسابات.

الربط بين مجموعة معايير العمل الميداني واستعراض نطاق الفحص

تقوم لجنة المراجعة باستعراض النطاق الكلي لعملية المراجعة من زاوية مدى ملائمته وما إذا كان يحتاج إلى تعديل أم لا. ويعتمد تحديد نطاق المراجعة على السياسات المالية والمحاسبية المستخدمة، فاختيار اجراءات مراجعة معينة يتوقف على الطرق المحاسبية التي تتبناها الشركة في ضوء اعتبارات معينة مثل الصناعة،

والتنظيم واحوال الشركة، إذ أنها تؤثر ليس فقط على اختيار طرق المحاسبة ولكن ايضاً على طريقة معالجة المعلومات المحاسبية والتي يكون لها تاثير جوهري على القوائم المالية وعندما تقوم لجنة المراجعة باستعراض نطاق المراجعة يجب أن تدرك مصالح ومتطلبات الاطراف المختلفة مثل التنتظيمات المهنية والمساهمين والمستثمرين والإدارة. وبالتالي يجب أن تقتنع لجنة المراجعة بنطاق الفحص المخطط من قبل مراقب الحسابات ومدى مراعاة مثل هذه المصالح والمتطلبات.

ويمكن استخدام مجموعة معايير العمل الميداني كضوابط لتحديد مسئوليات لجان المراجعة عند استعراض نطاق الفحص في مجالات خطة المراجعة ودراسة نظام الرقابة الداخلية وجمع وتقويم أدلة الاثبات.

اقرار خطة المراجعة

تحتاج كل جوانب عملية المراجعة إلى تخطي جيد. ويجب على لجنة المراجعة مراعاة ضرورة تنفيذ عملية المراجعة وفقاً لخطة ملائمة. والتخطيط الجيد لعملية المراجعة يتطلب من لجنة المراجعة مراعاة تعيين مراقب الحسابات في الوقت الملائم لتحقيق التخطيط المناسب لعملية المراجعة فيما يتعلق بالتوقيت السليم لاجراءات المراجعة ، وتخصيص المراجعين على أعمال المراجعة. وينبغي أن تتحقق لجنة المراجعة من بذل مراقب الحسابات العناية المهنية الملائمة في مجال تخطيط المراجعة. وعند تقييم لجنة المراجعة لأسلوب أو مدخل مراقب الحسابات ينبغي أن تحدد ما إذا كانت خطة المراجعة تغطي بشكل ملائم كل المجالات التي تهتم بها اللجنة. فقد ترغب اللجنة في أن تغطي المراجعة لمجالات أو عمليات معينة بعمق أكبر مما جاء في خطة المراجعة ومناقشة أية مشاكل جوهرية يرها مراقب الحسابات أو ترغب اللجنة في لفت انتباه المراجع لها.

استعراض تقييم نظام الرقابة الداخلية

تهتم لجنة المراجعة باستعراض تقييم مراقب الحسابات لنظام الرقابة الداخلية المحاسبية على اعتبار أن مراقب الحسابات يعتمد في تكوين رأيه في القوائم المالية على مدى فعالية النظام في منع الاخطاء الجوهرية في العملية المحاسبية المستخدمة في إنتاج القوائم المالية. هذا بالاضافة إلى تحقق لجنة المراجعة من أن أدوات الرقابة الداخلية الإدرية تعمل بشكل جيد باعتبارها أوسع نطاقاً من الرقابة الداخلية المحاسبية.

وتلتزم لجنة المراجعة امام مجلس المدراء بتأمين وضمان وجود نظام ملائم للرقابة الداخلية لدى إدارة الشركة. ويرتبط دور لجنة المراجعة هنا بطريقة تفسير الأهداف العريضة للرقابة المحاسبية الداخلية وتطبيقاتها، وايضاً ما إذا كانت الأدوات الرقابية يتوقع أن تنجز اهدافها بشكل معقول بالاضافة إلى ما إذا كان هناك ادوات رقابية ملائمة لتقليل سوء الأداء. وكي تقوم لجنة المراجعة بهذا الدور ينبغي أن تعرف طريقة تخصيص سلطات اتخاذ القرارات، وأن تتأكد من أن الهيكل التنظيمي والنظم الرقابية تتمشى مع السياسات المرسومة.

الحصول على أدلة اثبات كافية وملائمة

يرتبط معيار الحصول على الأدلة والقرائن الكافية والملائمة بفحص مراقب الحسابات وتقييمه لنظام الرقابة الداخلية. إذ أنه يتعين على مراقب الحسابات دعم نتيجة تقييمه لنظام الرقابة الداخلية باجراءات المراجعة اللازمة للحصول على الأدلة الكافية، ويمكن استخدام معيار الأدلة في تحديد بعض مسئوليات وانشطة لجنة المراجعة تقع على عاتق لجنة المراجعة مهمة مساعدة مراقب الحسابات في الحصول على ادلة الاثبات اللازمة لتكوين رأيه على القوائم المالية خاصة مايتعلق بالنظم المعمول بها في منشأة العميل ومايترتبط بها من مستندات وسجلات محاسبية والشهادات والاقرارات من قبل الإدارة والعاملين.

الربط بين معيار تقرير المراجعة واستعراض نتائج عملية المراجعة

تغطي معايير تقرير المراجعة جوانب هامة تتعلق بكفاية ومصداقية القوائم المالية إذ تتضمن ضرورة اشارة تقرير المراجعة إلى استخدام المبادئ المحاسبية المقبولة وإلى تجانس تطبيق واستخدام هذه المبادئ من فترة لأخرى، وإلى التحقق من كفاية وملائمة الافصاح في القوائم، وإلى ضرورة الافصاح عن رأي المراجع في القوائم المالية كوحدة. كل هذه الجوانب تفرض على لجنة المراجعة مسئوليات وانشطة معينة عند استعراض نتائج عملية المراجعة.

تحصل لجنة المراجعة على المعرفة المطلوبة لاستعراض نتائج عمليات المراجعة عن طريق استعراض التقارير المالية المؤقتة والسنوية قبل إحالتها لمجلس الإدارة، وأيضاً عن طريق استعراض ملخصات الإدارة. كما تستعرض اللجنة سلسلة من العناصر مع مراقب الحسابات تتضمن تقرير المرجعة، الرأي المزمع تقديمه، مدى استغلال موارد الشركة وطريقة استغلالها.

وتفرض معايير تقرير المراجعة على اللجنة مسئوليات الاستفسار من مراقب الحسابات عن تأثيرات السياسات والمبادئ المحاسبية على الشركة، ومدى تمشيها مع الشركات الأخرى في نفس الصناعة، ايضاً أسس تقويم المخزون وقابلية الديون للتحصيل. كما ينبغي أن تستعرض اللجنة أي تغير في المبادئ المحاسبية واثاره على قياس الدخل والمركز المالي. كما ينبغي أن تكرس لجنة المراجعة انتباهاً كبيراً للافصاح في القوائم المالية سواء الافصاح في صلب القوائم أو الفصاح الاضافي، وأن تعطي اهتماماً للالتزامات المحتملة ومدئ ملائمة الافصاح عن حالات عدم التأكد. كما ينبغي ايضاً أن تعطي لجنة المراجعة اهتماماً للافصاح عن الاحداث التالية لصدور القوائم المالية خاصة تلك الاحداث الجوهرية أو التي اصبحت معروفة بعد تاريخ القوائم والتي تؤدي إلى تغيرات في القيم الواردة في القوائم المالية ما في حالة افلاس كبار عملاء المنشأة.

صلاحية ومحددات تطبيق المدخل المقترح في الشركات السعودية

المدخل المقترح يصلح تطبيقه في شركات المساهمة السعودية بالاستفادة من وجود معايير المراجعة الصادرة عن وزارة التجارة والتي تضم معيار التأهيل المهني الكافي ومعيار الحياد والموضوعية والاستقلال ومعيار العناية المهنية اللازمة ومعيار التخطيط ومعيار الرقابة والتوثيق ومعيار أدلة وقرائن المراجعة ومعيار التقرير. إذ يمكن تحويل هذه المعايير إلى اطار فكري يحدد مهام ومسئوليات لجان المراجعة كأساس لقياس فعالية هذه اللجان، من زاوية مقدرة هذه اللجان على تأمين انجاز عملية تالمراجعة وفقاً لمعايير المراجعة السعودية.

يتطلب تطبيق المدخل المقترح تأسيس إدارات مستقلة للمراجعة الداخلية في الشركات المساهمة السعودية وربطها بلجان المراجعة. كما يتطلب تطبيق المدخل المقترح تعميق قاعدة المعرفة لدى اعضاء لجان المراجعة في مجال المحاسبة والمراجعة لتفهم القضايات التي تشملها الأمور المالية والمحاسبية المعقدة.

النتائج والتوصيات

نتائج الدراسة

١ - توصلت الدراسة إلى تحديد حاجة بيئة الرقابة والمراجعة في المملكة العربية السعودية إلى لجان المراجعة في ضوء ثلاثة معايير : معيار الاستفادة من تجارب سابقة لبعض الدول، معيار مقدرة لجان المراجعة في مواجهة المشكلات العملية ودعم توصياتها، ومعيار الحاجة إلى استكمال التطوير المهني في المملكة. وهنا اوضحت الدراسة أن التطورات الكبيرة في الأنشطة الاقتصادية والمالية والتجارية وتنامي أهمية الشركات المساهمة في الاقتصاد السعودي وحرص المشرع على حماية مصالح المساهمين والمستثمرين، كل هذه العوامل تفرض الحاجة إلى تكوين لجان المراجعة كآلية جديدة لدعم الهيكل الرقابي في شركات المساهمة لمواجهة احتمالات الخلل أو ضعف الثقة في النظام الرقابي. كما أوضحت الدراسة أن لجان المراجعة تعتبر الآلية المناسبة التي يمكن أن تدعم استقلالية مراقب الحسابات باعتبارها حلقة وصل بين مراقب الحسابات وبين الإدارة في القضايا التي تؤثر على استقلاليته مثل تعيين وتغيير المراقب وتحديد اتعابه وتقديم الخدمات الاستشارية. وانتهت الدراسة هنا ايضاً إلى أن المراجعة تمثل احدى المقومات المحلية الجديدة والمطلوبة لاستكمال التطوير المهني في المملكة.

٢ - تبنت الدراسة فعالية لجان المراجعة كقضية تقويمية ترتبط بمدى نجاح لجان المراجعة في تأمين انجاز عملية المراجعة وفقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها. وانتهت الدراسة إلى أهم العناصر المحددة لفعالية لجان المراجعة وهي المدخل المتبع في تكوين اللجان (الالزم أم الاختيار) وهيكلية لجان المراجعة (العضوية وقاعدة المعرفة) واستقلالية لجنة المراجعة ودعم

إدارات المراجعة الداخلية وتفاعلها مع لجنة المراجعة، وايضاً من منظور الوكالة فإن فعالية لجان المراجعة قد تتأثر بالعوامل التي تحدث تغييرا في تكاليف الوكالة مثل نسبة ملكية المدراء في الشركة.

٣- قدمت الدراسة مدخلاً مفاهيمياً مقترحاً لقياس وتطوير فعالية لجان المراجعة في شركات المساهمة السعودية. ويتطلب المدخل المقترح الربط بين تكوين لجان المراجعة والحاجة إلى انجاز عملية المراجعة وفقاً لمعايير المراجعة المعتمدة في المملكة، وترتيباً على ذلك يتم تحويل معايير المراجعة المعتمدة إلى اطار مفاهيمي يحدد مسئوليات وانشطة وواجبات لجان المراجعة. ويتضمن هذا الاطار ثلاثة ابعاد رئيسية : الربط بين مجموعة المعايير العامة وترشيح مراقب الحسابات بمعرفة لجنة المراجعة، والربط بين مجموعة معايير العمل الميداني واستعراض نطاق الفحص بمعرفة لجنة المراجعة، والربط بين معيار تقرير المراجعة واستعراض نتائج المراجعة بمعرفة لجنة المراجعة. وبالتالي يمكن أن تقاس فعالية لجان المراجعة على أساس مدى نجاحها في ضمان انجاز عملية المراجعة وفقاً لمعايير المراجعة المعتمدة. وبالتالي تكون الدراسة قد اقترحت استخداما جديداً لمعايير المراجعة يقضي بامكانية تحويلها إلى اطار فكري لتحديد مهام ومسئوليات لجان المراجعة.

٤ - انتهت الدراسة إلى صلاحية تطبيق المدخل المقترح لقياس فعالية لجان المراجعة في شركات المساهمة السعودية باستخدام معايير المراجعة الصادرة عن وزارة التجارة في المملكة العربية السعودية مع توافر امكانية تحويل هذه المعايير إلى اطار فكري يحدد مهام ومسئوليات لجان المراجعة كأساس لقياس فعالية هذه اللجان من زاوية مقدرتها على تأمين انجاز عملية المراجعة وفقاً لمعايير المراجعة المعتمدة في المملكة.

التوصيات :

توصي الدراسة بمايلي :

١ - انشاء ودعم إدارات مستقلة للمراجعة الداخلية في شركات المساهمة السعودية باعتبارها آليات هامة لزيادة فعالية لجان المراجعة في تحقيق اهدافها.

٢ - تطوير التقارير السنوية للشركات السعودية من خلال الافصاح عن تكوين لجان المراجعة في التقارير السنوية للشركات المساهمة كوسيلة لتحسين الصورة العامة للشركة وتحسين مصداقية الافصاح المالية واستقلالية مراقب الحسابات.

٣ - توصية بأهمية تعميق قاعدة المعرفة لدى اعضاء لجان المراجعة بالقواعد المالية والمحاسبية والمراجعية من خلال تنمية الجانب التعليمي والتدريبي ضمن انشطة لجان المراجعة لتدارس نظم الرقابة والمبادئ المحاسبية ومعايير المراجعة ومتطلبات اعداد التقارير المالية والتشريعات والنظم الجديدة.

مراجع البحث

[١] قرار معالي وزير التجارة رقم ٩٠٣ وتاريخ ١٤١٤/٨/١٢هـ الخاص بتكوين لجان المراجعة في الشركات المساهمة السعودية.

[٢] Thompson, Peter, "Cadbury : View From the Board Rooms", The Accountant (June, July), p. 8.

[٣] Collier, Paul, "Factors Affecting the Formation of Audit Committees in Mayor UK Listed Companies", Accounting and Business Research, vol. 23, No. 91A, (1993), pp. 421-430.

[٤] Marrain, I.F.Y. Audit Committees, The Institute of Chartered Accountants of Scottland, Eddinburg.

[٥] Mautz, R. K. and Neumann, F.L. Corporate Audit Committees : Polices and Practices, (Ernst & Ernst, New York), 1977.

[٦] Lam, W. P. and Arrens, A. A. "Audit Committees in Practice: A Survey", CA Magzine, (October, 1975). p. 50

[٧] Davison, Alon, "Audit Committees In Australia", CA Magazine, (Feb., 1982), p. 71.

[٨] Erchenscher, J. W. and Shields, D., "Corporate Director Liability and Monitoring Preferences", Journal of Accounting and Public Policy, vol. 4, No. 1 (1985), pp. 13-31.

[٩] Jakson. J. H. and Cyril P. Morgan. Organization Theory. A Macro Perspective For Management. (Prentice-Hall, Inc., Englewood Clifs, New Jersy), 1982, Chap. 10.

[١٠] Grinaker, R. L., Finaly, D. R., McMahon, J. T. and Monger, R. F., "Effectiveness of Audit Committees", Unpublished Manuscript, (1978).

[١١] Birkett, B. S., Perceptions of the Role of Corporate Audit Committees, Unpublished Dissertation, Lowisiana University, (1980).

[١٢] Jakson-Heard, M. F., The Effect of Audit Committee and Other Selected Factors On The Perception of Auditor, Independence, Doctoral Dissertation, New York University, (1987).

[١٣] Kallers, Lawrence P., "Audit Committees and Internal Auditors," Internal Auditor, (Dec., 1992), p. 37.

[١٤] Menon, Krishnagopal and Joanne Deahl, "The Use of Audit Committee for Monitoring", Journal of Accounting and Public Policy, vol. 13, No. 2, (Summer, 1994), pp. 121-140.

[١٥] Trick, R. L., "Corporate Accountability and The Role of the Audit Fuction", In Hopwood, A. G., Bromwich, M. and Shaw, J. (eds), Auditing Research: Issues and Opportunities, (Pitman Books, London), (1992).

[١٦] نظام الشركات السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم ١/٣ في ١٣٨٥/٣/٢٢هـ المعدل بالمرسومين الملكيين رقم م/٥ في ١٣٨٧/٣/١٢هـ ورقم م/٢٣ في ١٤٠٢/٦/٢٨هـ

[١٧] قرار معالي وزير التجارة رقم ٦٩٢ وتاريخ ١٤٠٦/٢/٢٨هـ الخاص باصدار أهداف ومفاهيم المحاسبة في المملكة العربية السعودية.

[١٨] المبارك، يوسف محمد، "مهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة العربية السعودية"، اخبار الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، نشرة ربع سنوية تصدر عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، العدد الأول، ذو القعدة ١٤١٤هـ / ابريل ١٩٩٤م

[١٩] قرار معالي وزير التجارة رقم ٦٩٢ وتاريخ ١٤٠٦/٢/٢٨هـ الخاص باصدار معايير المراجعة في المملكة العربية السعودية

[٢٠] المرسوم الملكي رقم م/١٢ وتاريخ ١٤١٢/٥/١٣هـ الخاص بنظام المحاسبين القانونيين في المملكة العربية السعودية.

[٢١] العبيد، د. عبد الله، وعبد القادر عطيه، اقتصاد المملكة العربية السعودية - نظرة تحليلية، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض، ١٩٩٤م، ص ص ٢٣٠-٢٤٠.

[٢٢] Whittington, Geoffrey, "Corporate Governance and the Regulation of Financial Reporting" Accounting and Business Research, vol.23, No. 91A, Special Issue (1993), p. 313.

[٢٣] Venables, Julian & Ken Impey, Internal Audit, 3rd edition, (Butterwrths, London), (1991), Chap. 11.

[٢٤] The Treadway Commission (National Commission on Fraudutent Financial Reporting, 1987. Report of the National Commission on Fraudulent Fiancial Reporting).

[٢٥] Osterio, Peter, " Closer Look at Audit Committees", CA Magazine, (Feb, 1982), p. 25.

[٢٦] Cadbury Committee Report, "The Financial Aspects of Corporate Governance", (1992).

[٢٧] Peterson, J. R., "Improving Peformance of Audi Committees", The Accountant (March, 1994), p. 11.

[٢٨] التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي عام ١٩٨٨م، كما جاء في اصدار الغرفة التجارية الصناعية بالرياض: دور الشركات المساهمة الزراعية في عملية التنمية، جمادى الأولى، ١٤١٠هـ ص ١٣.

[٢٩] Lurie, Adolph G. Working With the Public Accountant Guide For Managers at all Levels. (McGraw-Hill Book Co.), (1977), Chap. 10.

[٣٠] Accounting Series Releases, No. 165, Issued by Sec., Dec., 1974.

[٣١] Chambers, A. D., George M. S. & Gerlad V., Internal Auditing 3rd. (English Language Book Society/Pitman, London), (1987), Chap. 22.

[٣٢] Princus, K., Rusbarsky, M. and Wong, J., Veluntary Formation of Corporate Audit Committees Among NASDAQ Firms", Journal of Accounting and Public Policy vol. 8, No. 3, (1989), pp. 239-265.

[٣٣] Bradbury, M. E., "The Incentives for Voluntiry Audit Committee Formation", Journal of Accounting and Public Policy, vol. 9, No. 1, (1990), pp. 19-36.

[٣٤] Dunn, John, Auditing Explained, (Koyan Page Ltd, London), (1981), Chap. 7, pp. 73-80.

[٣٥] Georgn, W. D., The Audit Committe, As Cited in Handbook of Accounting and Auditing by John C. Burton et al., (Warren, Gorham & Lamout), (1982), Chap. 10.

[٣٦] Briloff, A. J., The Truth About Coporate Accounting. (Harper & Row, Publishers, N. Y.), (1986), pp. 160-177.

[٣٧] Professional Standards Committee, Statement on Internal Auditing Standards No. 7, "Communication with the Board of Directors", (Altamonte Springs, F1:IIA, Inc., 1989), Published in Internal Auditor (Oct., 1989).

[٣٨] Brink, V. Z. and Herbert Witt, Modern Intern Internal Auditing, 4th ed. (John Wiley & Sons, N. Y.), (1982), p. 757.

[٣٩] Chambers, A. D. and Snook, A. J., "Survey of Audit Committee, In UK - A Summary of Findings. City University Business School Working Paper No. 10, (Nov. 1979).

[٤٠] Fama, E. F., "Agency Problems and The Theory of the Firm", Journal of Political Economy, (1980) vol. 88, pp. 288-307.

[٤١] Bird, P., "Accountability : Standards in Financial Reporting, (Teddington; Accountancy Agel Hay Market, 1973).

[٤٢] Wallace, W. A., The Economic Role of Audit in Free and Regulated Markets, Graduate School of Management, University of Rochester, (1980).

محتوى المعلومات في تقارير الفحص المحدود للقوائم المالية الفترية : دراسة اختبارية

وجعلها وسطا بين الفئة التي تليها وجعلها وجعلت
في الفئة قبلها : في الفئة الخامسة بعد المائة

الملخص :

يهدف البحث الى تعيين العوامل المحددة لمحتوى المعلومات فى تقارير الفحص المحدود للقوائم المالية الفترية ، وتعيين الرسائل والمعانى المناسبة التى يجب أن يتضمنها هذا المحتوى . كما استهدفت الدراسة الحصول على دلائل ميدانية من المحيط المهنى فى مصر . ولقد توصلت الدراسة الى تطوير أساس فلسفى لمحتوى المعلومات فى تقارير الفحص المحدود للقوائم المالية الفترية ، بالإضافة الى توفير دلائل ميدانية بشأن الأهمية النسبية للعوامل المحددة لمحتوى المعلومات في تقارير الفحص المحدود ، وأيضا للرسائل والمعانى المناسبة التى يجب أن يتضمنها هذا المحتوى ، وأهمية الاستفادة من هذه النتائج فى تطوير الصياغة النمطية لمحتوى المعلومات في تقارير الفحص المحدود وذلك لاحداث تغيير فى ادراك وتفهم مستخدمى القوائم المالية لتقارير الفحص المحدود وحدود ونطاق مسئوليات المراجع عنها .

١٠ اطار البحث

١-١٠ المقدمة ومشكلة البحث

تعد القوائم المالية الفترية لفترات زمنية تقل عن السنة عادة ماتكون ثلاثة شهور أى ربع سنوية ، وذلك بغرض تزويد مستخدمى القوائم المالية - فى توقيت مناسب - بالمعلومات اللازمة لاتخاذ قرارات الاستثمار وقرارات الائتمان . بالاضافة إلى أن هذه القوائم يمكن أن توفر معلومات هامة ربما تفتقدها القوائم المالية السنوية تتعلق بالكشف عن نقاط التحول فى النشاط ، وفى توفير فهم أفضل لأنشطة الشركات التى تتعرض لتغيرات موسمية . وفى مصر تأخر الاهتمام باعداد ونشر القوائم المالية الفترية إلى بداية العقد الأخير من القرن العشرين مع توجه النشاط الاقتصادى المصرى نحو اقتصاديات السوق وظهور الحاجة الى آليات جديدة تساعد فى تحسين تدفق المعلومات المالية من الشركات الى مستخدميها وبالتالى فى تنشيط سوق المال .

وفى مصر - كما حدث فى الولايات المتحدة وأوربا وكندا - ومع تقدم اعداد ونشر القوائم المالية الفترية طالبت ادارات الشركات والتشريعات الاقتصادية وتنظيمات أسواق المال * مهنة المراجعة بالحاجة الى تعزيز ودعم مصداقية المعلومات المالية الفترية لخدمة المستثمرين والمتعاملين فى سوق المال ، وأهمية أن تقدم المهنة ضمانا أو تأكيداً على هذه المعلومات . ويأتى ذلك اقتناعا من هذه الأطراف بأهمية دور المهنة فى تعزيز كفاية سوق المال والمساعدة فى حماية جمهور المستثمرين (Campbell and Parker, 1992) . ولقد تعاملت مهنة المراجعة مع هذه القضية فى ظل المحددات والقيود التالية :

- أنه من غير العملى أن يتم " مراجعة " القوائم المالية الفترية بالمعنى المعروف للمراجعة .
- أهمية توسيع الدور التقليدى للمراجعين ليتضمن الارتباط بأنواع اضافية من

---

* - القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ قانون قطاع الأعمال العام ولائحته التنفيذية الصادر بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٩٠ لسنة ١٩٩١ .

- القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ قانون سوق المال ولائحته التنفيذية الصادر بقرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ١٣٥ لسنة ١٩٩٢ .

المعلومات المالية – ومنها المعلومات المالية الفترية – تكون فيها الاجراءات التى يستخدمها المراجع أكثر محدودية (Pany and Smith, 1982)

– أهمية استعداد المهنة لتحمل مسئولياتها وان تقبل بتوفير مستويات مختلفة من الضمان أو التأكيد على المعلومات المالية المختلفة .

وتشير الدراسة الحالية الى أن المشكلة السابقة قد زادت فى تعقيد وحدة ما يعرف بفجوة التوقعات عن أداء المراجعين نظرا لتعدد أنواع التقارير التى تصدرها المهنة بتعدد المهام التى تقوم بها . وبالتالى كان ضروريا أن يزداد اهتمام الباحثين وواضعى المعايير المهنية بالجانب الاعلامى وأهمية اعطاء انتباه كبير للجدل والنقاش المتعلق بفعالية أدوات الاتصال وهى التقارير التى قبلت المهنة بإصدارها – منها تقارير الفحص المحدود – فى توصيل نتائج أعمال المراجعين من أجل توفير فهم أفضل لدى مستخدمى هذه التقارير بنطاق ومسئوليات ودور وواجبات المراجعين (Miller, et al., 1993)

ويرى الباحث أن أحد عناصر الجدال أو النقاش المرتبطة بهذه القضية هى أهمية اثارة الاهتمام بمحتوى المعلومات في تقارير الفحص المحدود للقوائم المالية الفترية بعد أن أصبح مطلبا جوهريا لكل الأطراف المعنية بنتائج الفحص . وبالتالى تتبلور مشكلة الدراسة فى كيفية تفعيل دور تقارير الفحص المحدود للقوائم المالية الفترية كأحد المداخل التى تسهم في تضييق فجوة التوقعات ، خاصة وأن فجوة التوقعات لم تلق اهتماما من جانب الباحثين فيما يتعلق بدور المراجعين بشأن الافصاحات الفترية . وعلى ذلك فان الدراسة الحالية ترمى الى تناول ومناقشة الأسئلة البحثية التالية :

(١) ماهى العوامل المحددة لمحتوى المعلومات في تقارير الفحص المحدود للقوائم المالية الفترية ؟

(٢) ماهى الرسائل المناسبة التى يجب أن يتضمنها محتوى المعلومات فى تقارير الفحص المحدود للقوائم المالية الفترية بما يجعله اعلاميا بدرجة كافية خاصة ما يتعلق بمعنى ونطاق الفحص المحدود والهدف منه واختلافه عن عملية المراجعة والتعبير عن الضمان المحدود وغيرها من الرسائل المناسبة ؟

(٣) مامدى ادراك واتفاق أطراف المحيط المهنى فى مصر بشأن الأهمية النسبية لكل من العوامل المحددة لمحتوى المعلومات فى تقارير الفحص المحدود للقوائم المالية الفترية ، وأيضا للرسائل المناسبة التى يجب أن يتضمنها هذا المحتوى ؟

١-٢. أهداف البحث

يهدف البحث أساسا الى تفعيل دور تقارير الفحص المحدود للقوائم المالية الفترية من خلال محتوى المعلومات فى هذه التقارير . وترمى الدراسة الى تحقيق هذا الهدف من خلال :

١ - تعيين العوامل المحددة لمحتوى المعلومات فى تقارير الفحص المحدود للقوائم المالية الفترية .

٢ - تعيين الرسائل المناسبة التى يجب أن يتضمنها محتوى المعلومات فى تقارير الفحص المحدود للقوائم المالية الفترية .

٣ - توفير دلائل ميدانية من المحيط المهنى فى مصر بشأن الأهمية النسبية للعوامل المحددة لمحتوى المعلومات فى تقارير الفحص المحدود ، وأيضا الرسائل المناسبة التى يجب أن يتضمنها هذا المحتوى بغرض زيادة فعالية هذه التقارير .

١-٣. منهجية البحث

تعتمد الدراسة فى تحقيق أهدافها على المنهج الايجابى ، وتتضمن اجراءات البحث مايلى :

١ - استعراض أدبيات الفحص لاشتقاق أهم العوامل المحددة لمحتوى المعلومات فى تقارير الفحص المحدود وأيضا اشتقاق الرسائل المناسبة التى يجب أن يتضمنها محتوى المعلومات فى تقارير الفحص المحدود لزيادة فعاليتها .

٢ - دراسة اختبارية فى المحيط المهنى المصرى للحصول على استجابات المراجعين والمدراء الماليين والمستفيدين من المعلومات المالية الفترية وخدمة الفحص المحدود بشأن الأهمية النسبية لكل عامل من العوامل المحددة لمحتوى المعلومات فى تقارير الفحص المحدود ، وأيضا بالنسبة للرسائل المناسبة التى يجب أن يتضمنها . ولقد تضمنت الدراسة الاختبارية وضع فروض البحث ، تحديد مجتمع البحث واختيار العينة ، تصميم أداة البحث ، التحليل الاحصائى للبيانات ، اختبار الفروض

وتحليل وتفسير النتائج الاحصائية .

١-٤ . تنظيم البحث

فى اطار محاولة الباحث لتحقيق أهداف البحث تم تنظيم البحث ليتضمن مناقشة النقاط التالية :

* مراجعة الدراسات السابقة .
* تكوين الاطار الفكرى للدراسة .
* الدراسة الاختبارية وتتضمن :
  ١ - فروض الدراسة .
  ٢ - تحديد المجتمع واختيار العينة .
  ٣ - تصميم أداة البحث .
  ٤ - التحليل الاحصائى للبيانات .
  ٥ - اختبار الفروض .
* تحليل نتائج الدراسة .
* الخلاصة والنتائج والتوصيات .

٢ - الدراسات السابقة

نشطت أدبيات المراجعة فى مجال الفحص المحدود للقوائم المالية الفترية منذ حقبة السبعينات من القرن العشرين ، وسوف تتركز مراجعتنا على بعض الدراسات ذات العلاقة فى مضمونها بمحتوى المعلومات فى تقارير الفحص المحدود .

- **دراسة** (Libby, 1979) عرضت عشرة تقارير مختلفة للمراجعين على مجموعة من المراجعين ورجال البنوك للتعرف على مدى وجود اختلافات بينهم حول الرسائل المفترضة فى هذه التقارير . وانتهت الدراسة الى عدم وجود فروق هامة بين المجموعتين . كما أوضحت الدراسة عدم تفهم تقارير الفحص واعداد التقارير المالية بنفس درجة فهم تقارير المراجعة .
- **دراسة** (Goldwasser, 1980) اهتمت بتحليل احتمالات تعرض المراجعين للمساءلة القانونية عند قيامهم بمهمة الفحص المحدود فى ظل المعيار SSARS No.1 نتيجة سوء الفهم أو التفاهم مع العميل نفسه عندما يجد المراجع مشاكل

تمنعه من تحقيق درجة التأكيد أو الضمان المحدود المطلوب ، خاصة وأن مجرد التزام المراجع بالاجراءات المحددة وفقا للمعيار السابق قد لايكفيه لتجنب المساءلة القانونية فى ظل بعض الظروف .

- **دراسة** (Pany and Smith, 1982) استخدمت أربعة أشكال لارتباط المراجع بالقوائم المالية هى عدم الارتباط مطلقا ، الفحص المحدود فى نهاية العام ، الفحص المحدود الربع سنوى ، عملية المراجعة . واهتمت الدراسة بالكشف عن مقدرة المحللين الماليين فى البنوك الكبيرة على التمييز بين هذه الأشكال الأربعة . وانتهت الدراسة الى عدم وجود دليل قوى على قدرة المحللين الماليين على التمييز بين هذه الأشكال الأربعة .
- **دراسة** (Johnson, Pany and White, 1983) تناولت مدى ادراك موظفى القروض للأشكال المختلفة لارتباطات المراجع بالقوائم المالية ومستوى الضمان الذى توفره . وانتهت الدراسة الى أن أعمال المراجعة توفر ضمان أكثر جودة لاعتبارات منح القروض مقارنة بالأشكال الأخرى من ارتباطات المراجع بالقوائم المالية كما هو الحال فى أعمال الفحص . وتكشف تحليلات الدراسة عن تشابه ادراكات موظفى القروض فى حالة تقارير الفحص وتقارير اعداد القوائم المالية . أيضا أن عديد من المقترضين ليس لديهم تفهما للاجراءات المختلفة التى يقوم بها المراجعون فى مهام المراجعة والفحص واعداد التقارير المالية .
- **دراسة** (Solmon, Chazen and Miller, 1983) اهتمت بمناقشة ما اذا كانت القوائم المالية التى لايتم مراجعتها يعتمد مستخدموها بشكل أكثر من اللازم على ما يقدمه المراجع من خدمات بشأنها . وأشارت الدراسة الى أن وجود فجوة التوقعات بين مسئوليات المراجعين المتوقعة من وجهة نظر المستخدمين وبين ما يقدمه المراجع فعلا هى أحد أسباب تعرض المراجع لمخاطرة المساءلة القانونية . وأشارت الدراسة أيضا الى عدم تعرض المراجعين للمساءلة القانونية عند القيام بالفحص المحدود اذا تفهم العميل بشكل واضح حدود وطبيعة هذه المهمة من خلال خطاب الارتباط ، ولكن تظل الأمور كماهى بالنسبة للطرف الثالث . وانتهت الدراسة الى أهمية صدور دليل شامل يتضمن اجراءات الفحص المحدود يغطى

بعض الثغرات الموجودة فى الاجراءات الحالية .

- **دراسة** (Bailey, Bylinski and Sheilds, 1984) وسعت من نوعيات تقارير المراجعة المستخدمة فى الدراسة الميدانية بعرض اثنتى عشر تقريرا ، وتم مطالبة الأفراد المستجوبون (٦٠ مراجع ، ٥٦ موظفى قروض) بوضع تدريج للتشابه بين هذه التقارير ، واستخدمت الدراسة مقياس تدريجى متعدد الأبعاد لتحليل التدريجات المتشابهة . وتوصلت الدراسة الى أن أعمال الفحص ، اعداد التقارير المالية ، وأعمال المراجعة لاتحمل رسائل مختلفة . ومع ذلك فان المراجعين وموظفى القروض لايدركون بالضرورة نفس الرسالة من الأنواع المختلفة من التقارير .
- **دراسة** (Fonder & Fabozzi, 1984) تناولت مدى استيفاء أهداف ومتطلبات هيئة تنظيم تداول الأوراق المالية فى ASR No.177 بشأن زيادة دور المراجع فيما يتعلق المعلومات المالية الفترية التى يتم التقرير عنها فى القوائم المالية السنوية وأثر ذلك فى التقرير عن المعلومات المالية الفترية ومعوليتها . واعتمدت الدراسة فى ذلك على المقارنة بين مجموعتين من الشركات الأولى مطالبة باجراء فحص محدود للمعلومات المالية الفترية ، والمجموعة الثانية غير مطالبة بذلك . ولقد انتهت الدراسة الى عدم تأييد وجهة نظر هيئة تنظيم تداول الأوراق المالية نظرا لعدم وجود فروق جوهرية بين المجموعتين .
- **دراسة** (Pillsbury, 1985) تناولت ارتباط التأكيد المحدود من خلال بحث ادراكات المراجعين ورجال البنوك للضمان أو التأكيد المحدود – وأوضحت تحليلات الدراسة الادراك الجيد للمراجعين ورجال البنوك لمفاهيم الضمان المحدود ، ورغم ذلك توجد اختلافات بينهما عندما يتعلق الضمان المحدود خاصة ما يتعلق بالتنبؤات المالية والفحص المحدود للقوائم المالية الفترية ، فرجال البنوك يفترضون أن تقارير الفحص المحدود للقوائم المالية الفترية توفر مستويات أعلى من الضمان بالمقارنة بادراكات وفهم المراجعين .
- **دراسة** (Paul, 1986) كشفت نتائجها عن بعض المزايا الهامة التى يحققها الفحص الفورى للمعلومات المالية الفترية ؛ فالعملاء الذين يحصلون على خدمة الفحص المحدود على أساس فورى تميزوا بوجود عدد أقل من الأخطاء التى يتم

اكتشافها أثناء المراجعة السنوية مقارنة بالعملاء الذين يرجأون الفحص المحدود للمعلومات المالية الفترية الى نهاية العام .

- **دراسة** (Nair and Rittenberg, 1987) تناولت اختبار فهم موظفى القروض للأنواع المختلفة من التقارير التى يصدرها المراجع فى مهام مختلفة ومدى الاتفاق بينهم وبين المراجعين . وانتهت الدراسة الى وجود بعض الاختلافات بين موظفى القروض والمراجعين فيما يتعلق بفهمهم للأنواع المختلفة من تقارير المراجعين . ولقد أثارت نتائج الدراسة التساؤلات حول فعالية تقارير الفحص المحدود وأهمية أن تعيد المهنة دراستها .
- **دراسة** (McEwen & Schwartz, 1992) اهتمت بتحديد مدى التزام الشركات بمتطلبات الافصاح فى الرأى المحاسبى رقم ٢٨ لمجلس مبادئ المحاسبة باعتبار ارتباط منفعة المعلومات المالية الفترية – على الأقل بشكل جزئى – بمدى الالتزام بالمبادئ المحاسبية الواردة فى الرأى المحاسبى APB No.28 . ولقد انتقدت هذه الدراسة التقارير المالية الفترية من حيث عدم الثبات ووجود مشاكل فى القياس المحاسبى وافتقاد امكانية المقارنة بين الفترات المختلفة . وكشفت الدراسة عن استيفاء الشركات لكل متطلبات الافصاح الواردة فى الرأى المحاسبى رقم ٢٨. بالاضافة الى أن عدم الالزام بالفحص الفورى للمعلومات المالية الفترية يقلل من فائدتها .
- **دراسة** (Ettredge, Simon, Smith and Stone, 1994) تناولت تحديد أسباب اقدام بعض الشركات على فحص قوائمها المالية الفترية على أساس فورى (قبل نشرها) ، بينما لاتقدم شركات أخرى على ذلك . ولقد انتهت الدراسة الى ارتباط ذلك بتكاليف الوكالة الخارجية والداخلية وبالتالى امكانية التمييز بين الشركات التى تتعاقد اختياريا على خدمة الفحص المحدود قبل نشر القوائم المالية الفترية وبين الشركات التى تتعاقد عليها بصورة بعدية وذلك على أساس تكاليف الوكالة . وأشارت نتائج الدراسة الى أن الحصول على خدمة الفحص المحدود بشكل فورى يؤثر على سلوك المساهمين والدائنين وغيرهم من الأطراف الخارجية .

يتبين من مراجعة الدراسات السابقة تركز اهتماماتها فى أربعة محاور أساسية

أولهما : أهمية الفحص المحدود ودور المراجع بشأن المعلومات المالية الفترية وأثر توقيت قيام المراجع بهذه المهمة على أهمية الفحص المحدود لهذه المعلومات . **ثانيهما** : مدى كفاية وملائمة المعايير المهنية فى مساعدة المراجع عند قيامه بالفحص المحدود وتقليل احتمالات تعرضه للمساءلة القانونية . **ثالثهما** : اجراءات القيام بالفحص المحدود للمعلومات المالية الفترية . **رابعهما** : مستوى التأكيد أو الضمان الناتج عن مهمة الفحص المحدود ، ومدى ادراك المستخدمين والجمهور العام لمستويات التأكيد المختلفة التى يقدمها المراجع . وعلى ذلك فان الدراسات السابقة لم تتعرض لمحتوى المعلومات فى تقارير الفحص المحدود . وبالتالى فإن موضوع دراستنا يختلف عن الدراسات السابقة من حيث تطوير أساس فلسفى لمحتوى المعلومات فى تقارير الفحص المحدود للقوائم المالية الفترية يتضمن تعيين العوامل المحددة لمحتوى المعلومات فى هذه التقارير، أيضا تعيين الرسائل المناسبة التى يجب أن يتضمنها هذا المحتوى من أجل تفعيل دور تقارير الفحص المحدود . هذا بالاضافة الى توفير أدلة ميدانية من المحيط المهنى المصرى . وهذا ما تسعى الدراسة الى تحقيقه فى الأجزاء التالية :

٣ - الاطار الفكرى للدراسة

٣-١ . العوامل المحددة لمحتوى المعلومات فى تقارير الفحص المحدود

تثير المتغيرات المتلاحقة فى بيئة النشاط الاقتصادى والنمو المطرد فى سوق رأس المال فى مصر تزايد أهمية توفير المعلومات المالية التى يعتمد عليها متخذو القرارات الاقتصادية . ولقد ظهرت القوائم المالية الفترية فى حقبة التسعينات في مصر كآلية مستحدثة بجانب القوائم المالية السنوية لتوفير مثل هذه المعلومات . ويتطلب الحصول على أقصى فائدة أن يتوفر لمتخذى القرارات الاقتصادية معلومات مالية ملائمة وموثوق بها (Konrath, 1999, p. 643) . ووفقا لبيان مفاهيم المحاسبة المالية Statement of Financial Accounting No.2 تتوقف ملائمة المعلومات المحاسبية على قدرتها على التأثير فى اتخاذ القرارات . أما كون هذه المعلومات موثوق بها فيعتمد على قابليتها للتحقق وعدم التحيز والأمانة فى العرض والتمثيل العادل . وتخلق الحاجة الى معلومات ملائمة وموثوق بها طلبا متزايدا على خدمات مهنة المحاسبة

والمراجعة من خلال تفعيل دورها فى تقليل خطر أن تكون هذه المعلومات غير ملائمة وغير موثوق بها . وأحد مداخل تفعيل هذا الدور هو أهمية الاهتمام بمحتوى المعلومات في تقارير الفحص المحدود للقوائم المالية الفترية باعتبارها آلية مستحدثة لخدمة متخذى القرارات والمتعاملين فى سوق المال فى مصر .

يقصد بمحتوى المعلومات في تقارير الفحص المحدود مجموعة الرسائل المناسبة التى يجب أن تحملها هذه التقارير من وجهة نظر مستخدمى القوائم المالية الفترية فى اتخاذ قرارات اقتصادية ذات علاقة بالمشروع . ومن القرارات الاقتصادية التى تقع في هذا الاطار ، تلك القرارات التى يتخذها المستثمرون للاستثمار فى المشروع ، وقرارات المقرضين بشأن منح التسهيلات الائتمانية للمشروع . ويكتسب محتوى المعلومات في تقارير الفحص المحدود أهمية خاصة من وجهة النظر المهنية في مجال تطوير اجراءات مراجعة جديدة وتحسين الدور الاعلامى للمهنة ، وأهمية ذلك فى تضييق فجوة التوقعات، خاصة وأن فجوة التوقعات لم تلق الاهتمام الكافى بعد فيما يتعلق بدور المراجعين بشأن الافصاحات الفترية .

وتقترح الدراسة العوامل التالية كعوامل محددة ومؤثرة فى محتوى المعلومات في تقارير الفحص المحدود للقوائم المالية الفترية :

١ . طبيعة المعلومات المالية الفترية وطريقة عرضها

تتصف المعلومات المالية الفترية بخاصيتين تميزها عن المعلومات المالية السنوية (AICPA, 1975) : **الأولى** عمل تقديرات للعديد من بنود التكاليف والمصروفات بدرجة أكبر مقارنة بالمعلومات المالية السنوية ، وذلك حتى يمكن توفير المعلومات المالية الفترية للمجتمع المالى فى توقيت ملائم ، وكى تصبح أكثر مواءمة لحاجات متخذى القرارات . **الثانية** علاقة المعلومات المالية الفترية بالمعلومات المالية السنوية . يشير الرأى المحاسبى رقم ٢٨ لمجلس مبادئ المحاسبة APB (28) الى أن الفترة المؤقتة تعتبر جزءاً مكملاً للفترة السنوية . وتنعكس هذه الخصائص على أساليب القياس والعرض بالنسبة للقوائم المالية الفترية ، وأيضا على طبيعة وتوقيت ونطاق الاجراءات التى يستخدمها المراجع أمام اعتبارات عاملى التوقيت والتكلفة عند إعداد القوائم الفترية والتقرير عنها. (Taylor, Geizen, 1997, p. 686)

فى حالة عرض المعلومات المالية الفترية فى شكل قوائم منفصلة يتكون تقرير الفحص المحدود من ثلاث فقرات (بافتراض عدم الخروج عن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها) تصف نطاق الفحص ، الامتناع عن ابداء الرأى على القوائم ككل ، التعبير عن الضمان أو التأكيد المحدود بأن المراجع لم ينتمى إلي علمه أية خروج عن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها . وفى حالة عرض المعلومات المالية الفترية فى شكل مذكرات أو هوامش للقوائم المالية السنوية تتضمن اجراءات الفحص تحديد أنواع التحريفات المكنة واحتمالات حدوثها . كما قد يتم اجراء الاستفسارات والفحص التحليلى . وعادة لايعدل المراجع من تقريره اذا كانت نتائج الفحص مرضية ، أو اذا كانت المعلومات المالية الفترية معنونة " غير مدققة " .

٢ . القيود التى قد تفرضها طبيعة خدمة الفحص المحدود

تتضمن خدمة الفحص المحدود استخدام اجراءات محدودة بالنسبة للمعلومات المالية ، وتوفير ضمان أو تأكيد محدود بأنه لاتوجد تعديلات جوهرية يتعين اجراؤها على المعلومات المالية كى تتطابق مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها . وعلى ذلك فإن الطبيعة الخاصة لخدمة الفحص المحدود قد تفرض بعض القيود : لايتم فحص اجرائى لهيكل الرقابة الداخلية ويكتفى بالاستفسارات المتعلقة بهذا الهيكل وأية تغيرات فى الرقابة الداخلية ، أيضا قد لايتم اجراء اختبارات تفصيلية أو ارسال مصادقات أو اجراء جرد فعلى . بالإضافة الى أن الفحص المحدود يعتمد بصفة أساسية على اجراء الاستفسارات وانجاز الاجراءات التحليلية .

٣ . أشكال ارتباط المراجع بالقوائم المالية الفترية

تؤثر تكاليف الوكالة على حوافز أو دوافع الشركات المختلفة للطلب على أعمال المراقبة سواء كانت مراجعة أم فحص. ويمكن التمييز بين شكلين محتملين لارتباط المراجع بالقوائم المالية الفترية اعتماداً على تكاليف الوكالة . الأول : التعاقد على خدمة الفحص المحدود على أساس فورى وقبل نشر القوائم المالية الفترية . الثانى : التعاقد على خدمة الفحص المحدود بعد نشر القوائم المالية . وفى الشكل الثانى يرتبط المراجع بالمعلومات المالية الفترية من خلال " هوامش غير مدققة " على القوائم المالية السنوية . وتشير نتائج دراسة (Ettredge et al., 1994) الى أن الشركات التى تتحمل تكاليف

وكالة أعلى يحتمل أن تطلب الفحص المحدود على أساس فورى بدرجة كبيرة . وتوجد علاقة ايجابية بين الطلب على فحص المعلومات الفترية على أساس فورى مع عوامل حجم الشركة واصدار اسهم جديدة والرفع المالى . وتكون هذه العلاقة سلبا مع نسبة ملكية المدراء والرؤساء لأسهم الشركة .

وعلى الرغم من تشابه اجراءات الفحص فى ظل الأشكال السابقة لارتباط المراجع بالقوائم المالية الفترية ، إلا أن الشكل الأول يمكن أن يدعم جودة ومعولية المعلومات المالية الفترية وتزايد اعتماد المستثمرين والمحللين الماليين عليها وتقليل احتمالات سوء الفهم من جانبهم . أيضا بزيادة كفاءة المراجعة السنوية وتبرير ما قد تتحمله الشركة من تكاليف اضافية عند حصولها على خدمة الفحص المحدود على أساس فورى . وبالاضافة إلى ذلك يرى (Paul, 1986) ان الشكل الأول يحقق انخفاض فى عدد الاخطاء المكتشفة أثناء المراجعة السنوية مقارنة بالشركات التى تجرى الفحص المحدود فى نهاية العام . وجدير بالذكر ان المشرع الاقتصادى فى مصر قد أخذ بالأساس الفورى لفحص القوائم المالية نظرا لما يحققه من المزايا السابقة .

٤ . مفهوم ومستوى التأكيد أو الضمان المطلوب

يمكن تعريف مستوى الضمان أو التأكيد بأنه الدرجة التى تضيفها أعمال المراجعة لمصداقية مزاعم الادارة فى القوائم المالية ، أو انه المدى الذى تقلل فيه أعمال المراجعة الأخطاء المادية فى مزاعم الادارة فى القوائم المالية . (The Canadian Institute of Chartered Accountants, 1980) .

هذا وينبغى أن يكون مستوى الضمان المطلوب أو المستهدف دالة فى عوامل كثيرة منها نطاق تضمين المراجع ، طبيعة المهمة ، مستوى الأهمية النسبية ، عوامل الخطر . وعلى ذلك ظهرت الحاجة الى توفير مستويات مختلفة من الضمان أو التأكيد يعطى كل منها درجة من المصداقية أو الدقة بالنسبة لمزاعم معينة . ولقد اعترفت لجنة COHEN (AICPA, 1978, p. 65) بوجود مستويات مختلفة من الضمان أو التأكيد يصعب فهمها بواسطة المستخدمين ، ويصعب وصفها بواسطة المراجعين بسبب تعذر قياس أو تقييم الفروق أو الاختلافات بين مستويات الضمان أو التأكيد التى يمكن أن

توفرها أعمال المراجعة ، أعمال الفحص وغيرها من الأشكال الأخرى من ارتباطات المراجعين بالمعلومات التى لم يتم مراجعتها . ويكون مستوى الضمان أو التأكيد المطلوب عند فحص القوائم المالية الفترية أقل من مستوى الضمان أو التأكيد الناتج عن عملية المراجعة وذلك لاعتبارات نطاق تضمين المراجع في كل منهما ، وطبيعة مهمة المراجعة ومهمة الفحص ومستوى الأهمية النسبية وعوامل الخطر وغيرها من الاعتبارات. ويطلق على مستوى التأكيد أو الضمان الناتج عن عملية الفحص بالضمان أو التأكيد المحدود .

٥٠ استيفاء معايير الفحص

يتم الفحص وفقا لمجموعتين من المعايير تحددان متطلبات الفحص :

الأولى : مجموعة معايير SASs Reviews وهى المعايير الصادرة عن مجلس معايير المراجعة وتتعلق بفحص المعلومات المالية الفترية للمنشآت العامة والتى تعرض بمفردها أو مصاحبة للقوائم المالية السنوية التى يتم مراجعتها .

الثانية : مجموعة معايير خدمات المحاسبة والفحص التحليلى SSARS Reviews وهى المعايير الصادرة عن لجنة خدمات المحاسبة والفحص فى المجمع الأمريكى للمحاسبين وتتعلق بفحص قوائم مالية فترية أو سنوية للمنشآت غير العامة .

ولقد قدمت هذه المعايير مستويين للتأكيد أو الضمان **أولهما** لاضمان فى حالة اعداد المعلومات المالية فى شكل قوائم وهى مسئولية الادارة . **وثانيهما** ضمان محدود فى حالة الفحص المحدود للقوائم المالية بأن القوائم المالية لاتحتاج الى تعديل جوهرى كى تتمشى ومبادئ المحاسبة المتعارف عليها . تتفق مجموعتى المعايير السابقتين فى أن كلاهما لايوفر أساسا لابداء رأى ايجابى . أيضا التشابه بين تقريرى الفحص طبقا لمجموعتى المعايير الأمر الذى يجعل مستخدمى القوائم المالية التى لايتم مراجعتها يفترضون الوفاء بمتطلبات مجموعة معايير (SAS)s Review وحقيقة الأمر غير ذلك . ولقد تداركت لجنة خدمات المحاسبة والفحص التحليلى ذلك وأصدرت المعيار رقم (٧) SSARS, No.7 بتعديل نص التقرير عن الفحص المحدود وكذلك مهمة المحاسبة أو الاعداد ليوضح أنه تم القيام بهذه الخدمات وفقا لمجموعة معايير الاعداد والفحص SSARS . وتتمثل الاختلافات الرئيسية بين مجموعتى المعايير فى الاجراءات المتعلقة

بالاستفسارات وتفهم هيكل الرقابة الداخلية أو الحصول على خطاب اقرار من الادارة.

جدير بالذكر أن الفحص المحدود للقوائم المالية الفترية للشركات المساهمة المصرية يتم وفقا لمعيار المراجعة الدولى الخاص بالفحص المحدود . ويتطلب معيار المراجعة الدولى تخطيط وأداء الفحص للحصول على تأكيد مقبول بأن القوائم المالية لاتحتوى على أخطاء مؤثرة .

٦. استيفاء المتطلبات النظامية

مع توجه النشاط الاقتصادى المصرى نحو اقتصاديات السوق الحر فى التسعينيات من القرن الماضى ظهرت الحاجة الى آليات جديدة لتنشيط سوق المال من خلال صدور التشريعات الاقتصادية اللازمة لمواكبة هذه التغيرات . وبالتالى أصبح من الضرورى استيفاء المراجع لهذه المتطلبات فيما يتعلق بفحص القوائم المالية الفترية . القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ قانون قطاع الأعمال العام يلزم الشركات التابعة باعداد ونشر مراكز مالية بينية كل ثلاثة شهور تعرض على مجالس ادارات الشركات القابضة لأغراض رقابة ومتابعة الشركات القابضة لأداء الشركات التابعة ، وأيضا لخدمة متطلبات سوق رأس المال بالنسبة للشركات التابعة التى تتداول أوراقها المالية فى سوق المال . كما تطلب قيام الجهاز المركزى للمحاسبات بفحص القوائم المالية الفترية امتداداً لدوره فى مراجعة حسابات وحدات قطاع الأعمال العام . وفى كتابه الدورى رقم (٣) لسنة ١٩٩٢ أوضح الجهاز المركزى للمحاسبات المقصود بالمركز المالى المطلوب من الشركات التابعة اعداده ، كما أرفق نموذجا مقترحا لتقرير فحص المركز المالى . أما قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ فقد تطلب من الشركات الخاضعة له اصدار قوائم مالية فترية ، كما تطلب فحصها بواسطة مراجع حسابات مستقل أو أكثر وفقا لماجاء فى المادة (٦) من هذا القانون . أيضا وفقا للمادة (٧) على الشركة ومراقبى الحسابات موافاة الهيئة العامة لسوق المال بما تطلبه من بيانات ووثائق للتحقق من صحة البيانات الواردة بالتقارير الدورية للشركة . واعتباراً من عام ١٩٩٦ أصبحت الشركات التى تتداول أسهمها فى البورصة مطالبة بتزويد البورصة والهيئة العامة لسوق المال بقوائم مالية ربع سنوية عن نشاطها ونتائج أعمالها مرفقا بها تقرير فحص محدود من مراجع حسابات مستقل .

٣-٢ . محتوى المعلومات فى تقارير الفحص المحدود : الرسائل المتضمنة

تشير الدراسة الحالية الى أن الفائدة المحققة لمستخدمى تقارير الفحص المحدود للقوائم المالية الفترية تعتمد على ماتحويه من معلومات فى شكل مجموعة من الرسائل المناسبة ينبغى توصيلها بوضوح . وباستقراء أدبيات المراجعة فى مجال الفحص المحدود للقوائم المالية الفترية تعرض الدراسة لأهم الرسائل المناسبة التى ينبغى أن يتضمنها محتوى المعلومات فى تقارير الفحص المحدود :

(١) المعلومات المالية الخاضعة للفحص المحدود

المعلومات المالية الفترية الخاضعة للفحص عبارة عن قوائم مالية تعد عن فترات زمنية قصيرة عادة ماتكون ثلاثة أو ستة شهور . وهذه القوائم تحاكى القوائم المالية السنوية فى تقديم معلومات عن المركز المالى ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية . وتتضمن هذه القوائم محتوى اعلامى يخدم المستثمرين الحاليين والمرتقبين والدائنين ومحللى الاستثمار ، ويمكن الاعتماد عليها فى اتخاذ قرارات الاستثمار والائتمان ، وبالتالى يجب أن تخضع هذه القوائم للفحص بواسطة مراجع حسابات مستقل . ولقد حدد المشرع المصرى فى قانون قطاع الأعمال رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ ولائحته التنفيذية القوائم المالية التى تلتزم باعدادها الشركات القابضة والشركات التابعة وتتضمن قائمة نتائج الأعمال للشركة القابضة ، وقائمتى نتائج الأعمال والمركز المالى للشركات التابعة والتى يتم تقديمها كل ثلاثة شهور . (المادة ١٥ - اللائحة التنفيذية)

(٢) التمييز بين مسئولية الادارة ومسئولية المراجع عن القوائم المالية الفترية

تتضمن مسئولية الادارة اعداد قوائم مالية فترية صادقة ، كما تتضمن اختيار قواعد المحاسبة التى يتم على أساسها اعداد هذه القوائم . بالاضافة الى مسئولياتها عن وضع وتطبيق نظم رقابة داخلية كفء تمكن من اعداد هذه القوائم بشكل سليم . أما مسئولية المراجع بشأن القوائم المالية الفترية فانها تتمثل فى القيام بالفحص المحدود باستخدام اجراءات محدودة تتضمن الاستفسارات والاجراءات التحليلية مع تطبيق معايير الفحص التى تصدرها المنظمات المهنية ، واستيفاء متطلبات التشريعات الاقتصادية فى هذا الشأن .

(٣) معنى الفحص المحدود والهدف منه

يمكن تعريف الفحص المحدود للقوائم المالية الفترية بأنه عملية منظمة تتضمن القيام باستفسارات معينة ، بالاضافة الى اجراءات الفحص التحليلى بشأن القوائم

المالية الفترية لتحديد ما اذا كانت هناك تعديلات جوهرية مطلوبة لجعل هذه القوائم متطابقة مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها . وتتمثل علاقة المراجع بالقوائم المالية الفترية فى قيام المراجع بفحص هذه القوائم على نطاق محدود .

والهدف من فحص القوائم المالية الفترية وفقا لنشرة معايير المراجعة رقم (٧١) SAS - 71 هو توفير أساس للتقرير عما اذا كانت هناك تعديلات ضرورية يتعين اجراؤها على هذه القوائم لتتطابق مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها . ويختلف هذا الهدف بشكل أساسى عن الهدف من عملية المراجعة المتمثل في توفيرّ أساس لابداء الرأى فى عدالة القوائم المالية كوحدة واحدة .

(٤) اختلاف الفحص المحدود عن عملية المراجعة

تتضمن خدمة الفحص المحدود استخدام اجراءات محددة بالنسبة للمعلومات المالية الفترية . وبالتالى فإن الفحص المحدود يختلف عن عملية المراجعة التى تهدف الى توفير أساس معقول لابداء الرأى بشأن القوائم المالية . أما الفحص المحدود للقوائم المالية الفترية فانه لايوفر مثل هذا الأساس حيث لا يشتمل على دراسة وتقييم هيكل الرقابة الداخلية أو اختبار للسجلات ، جمع أدلة الاثبات المؤيدة باستخدام المصادقات وغيرها من الاجراءات التى تطبق عادة عند القيام بعملية المراجعة .

وعلى ذلك فإن الفحص أقل نطاقا من عملية المراجعة ، كما أن فحص المعلومات الدورية المؤقتة ينتهى بالتعبير عن ضمان محدود بشأن مزاعم الادارة الواردة فى القوائم المالية المؤقتة .

(٥) التعبير عن الضمان أو التأكيد المحدود

الضمان أو التأكيد المحدود الذى ينتج عن فحص القوائم المالية الفترية يقل عن مستوى الضمان أو التأكيد الناتج عن عملية المراجعة . ويصدر المراجع تقريره متضمنا التعبير عن الضمان المحدود بأنه – بناء على الفحص – لم يتضح له وجود أية تعديلات جوهرية يتعين اجراؤها على القوائم المالية الفترية كى تتفق والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها . كما هو الحال فى حالة عدم وجود دليل على عدم الالتزام بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها . وبالتالى فان تقرير الفحص المحدود يستخدم فى نقل التأكيد أو الضمان المحدود الذى وصل اليه المراجع الى المستخدمين . وعلى

المستخدمين أن يدركوا أن مسئولية المراجع عن مهمة الفحص المحدود للقوائم المالية الفترية ، ينبغى أن تكون بحسب علاقتها بمستوى التأكيد أو الضمان الناتج عن مهمة الفحص المحدود .

(٦) وصف عام لاجراءات الفحص المحدود

تتضمن الاجراءات الواجب استخدامها فى عملية الفحص أساسا كل من الاستفسارات والاجراءات التحليلية للأمور المحاسبية المتعلقة بالمعلومات المالية الفترية . والاجراءات التى يوصى باستخدامها فى الفحص المحدود (Konrath, 1999, p. 644) تتضمن مايلى :

- الاستفسارات المتعلقة بهيكل الرقابة الداخلية وأية تغيرات جوهرية فى الرقابة الداخلية .
- تطبيق الاجراءات التحليلية على المعلومات المالية .
- الاطلاع على محاضر جلسات الادارة والمساهمين .
- الاطلاع على المعلومات المالية الفترية للتأكد من مطابقتها للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما .
- الاستفسار عن والحصول من الادارة على اقرار مكتوب بمسئولياتها عن المعلومات المالية وغيرها من الأمور .

(٧) تلبية حاجات المتعاملين فى سوق المال

يعتبر المتعاملون فى سوق الاوراق المالية من أهم مستخدمى القوائم المالية الفترية ، وبالتالى فان اخضاعها للفحص بواسطة مراجع حسابات مستقل يزيد من فائدة هذه القوائم وامكانية الاعتماد عليها بواسطة محللى الاستثمار والمحللين الماليين وسماسرة الأوراق المالية والمستثمرين فى الأسهم فى اتخاذ قرارات الاستثمار أو الاقتراض ، قرارات شراء أو بيع الأوراق المالية . أيضا فى التنبؤ بقيمة وعائد الأسهم من خلال تحسين القدرة التنبؤية لهذه القوائم بعد فحصها بواسطة مراجع حسابات مستقل.

(٨) اهتمام المنظمات المهنية بخدمة الفحص المحدود

تحرص المنظمات المسئولة عن المهنة على تضييق فجوة التوقعات من أجل زيادة

ادراك ووعى المستفيدين من خدمات المهنة بنطاق ومسئوليات وحدود دور المراجع بشأن المعلومات المالية ومنها المعلومات المالية الفترية . ولقد تمثل هذا الاهتمام فى الارشادات المتعلقة بالجوانب المحاسبية للقوائم المالية الفترية والتى جاءت فى APB , SFAS 3 , FASB Interpretation 18. , 28 ، وأيضا فى اصدارات معايير المراجعة والفحص التى تعمل على تفعيل وتحسين وظيفة الاتصال والدور الاعلامى لتقارير المراجعة والفحص والتى جاءت فى SAS 71 ، SSARSs . وتعكس اصدارات المعايير السابقة محاولة المهنة تحقيق التوقعات المعقولة لدى العملاء المستخدمين من خلال اصدار هذه المعايير وقيام المراجع بأداء مهمته بمستوى أداء وجودة ملائمين . أيضا أن عملية الفحص المحدود تتم وفقا لأسس وأصول متفق عليها .

٤٠ الدراسة الاختبارية

٤-١٠ فروض البحث

تحقيقا لأهداف البحث وفى ضوء المفاهيم والدراسات السابقة ذات العلاقة تم صياغة فروض البحث الأساسية تمهيدا لاختبارها احصائيا . وتتضمن الدراسة الاختبارية الفرضين التاليين :

الفرض الأول : لاتوجد اختلافات ذات دلالة احصائية بين أطراف المحيط المهنى فى مصر بشأن الأهمية النسبية للعوامل المحددة لمحتوى المعلومات فى تقارير الفحص المحدود للقوائم المالية الفترية .

الفرض الثانى : لاتوجد اختلافات ذات دلالة احصائية بين أطراف المحيط المهنى في مصر بشأن الأهمية النسبية للرسائل التى ينبغى أن يتم تضمينها وتوصيلها من خلال محتوى المعلومات فى تقارير الفحص المحدود للقوائم المالية الفترية.

٤-٢٠ تحديد مجتمع البحث واختيار العينة

تتضمن أهداف الدراسة تعيين العوامل المحددة لمحتوى المعلومات في تقارير الفحص المحدود ، تعيين الرسائل المناسبة التى ينبغى تضمينها وتوصيلها من خلال هذا المحتوى ، بالإضافة الى توفير دلائل ميدانية من المحيط المهنى فى مصر بشأن

الأهمية النسبية للعوامل المحددة لمحتوى المعلومات فى تقارير الفحص المحدود وللرسائل المناسبة التى ينبغى أن يتضمنها . وتحقيقا لهذه الأهداف يضم مجتمع البحث الاطراف التالية :

(١) المراجعون باعتبارهم مقدمى خدمة الفحص المحدود للقوائم المالية الفترية ، ولقد تم اختيار عينة عشوائية منهم تضم مراجعين من مكاتب المحاسبة والمراجعة والجهاز المركزى للمحاسبات .

(٢) المدراء الماليون لتمثيل وجهة نظر معدى القوائم المالية الفترية وطالبى خدمة الفحص . ولقد تم اختيار عينة عشوائية من مديرى الادارات المالية فى الشركات المساهمة المصرية وذات أنشطة اقتصادية متنوعة .

(٣) المستفيدون من المعلومات المالية الفترية ونتائج الفحص المحدود لهذه القوائم . وقد تم تمثيل المستفيدين بعينة تم اختيارها عشوائية تضم مديرى محافظ وصناديق الاستثمار والائتمان فى البنوك ومحللين ماليين وشركات وساطة مالية ومتعاملين محنكين فى الأسهم .

ولقد روعى فى اختيار العينات السابقة أن تكون ممثلة لمجتمع الدراسة ، وتم تحديد حجم العينة على أساس مدى توافر الخصائص المطلوب دراستها فى مجتمع البحث عند حدود خطأ مقبول .

يبين الجدول التالى مجتمع البحث وعينته من أطراف المحيط المهنى ومعدل الردود فى كل فئة :

أطراف المحيط المهنى	عدد الاستمارات المرسلة	عدد الردود الصالحة للاستخدام	معدل الردود ٪
المراجعون	١٢٠	٧٢	٦٠٪
المديرون الماليون	١٠٠	٤٨	٤٨٪
المستفيدون	٨٠	٣٦	٤٥٪
	٣٠٠	١٥٦	٥٢٪

ولقد اعتبر الباحث أن معدل الردود ٥٢٪ يعتبر ملائما فى الاستبيان وكافيا لتحليل البيانات وذلك بشكل يتسق والدراسات السابقة .

٤-٣. أداة البحث

- لاختبار مدى قبول أطراف المحيط المهنى فى مصر (المراجعون ، المدراء الماليون ، المستفيدون) للعوامل المحددة لمحتوى المعلومات فى تقارير الفحص المحدود للقوائم المالية الفترية وللرسائل التى يجب أن يتضمنها هذا المحتوى والتى افترضتها الدراسة الحالية ، ، ولمعرفة الأهمية النسبية لكل منها فقد تم تصميم استمارة استبيان لقياس آراء واتجاهات أطراف المحيط المهنى . ولقد اشتملت الاستمارة على جزئين :

الجزء الأول : يتضمن ست عبارات تعكس العوامل المحددة لمحتوى المعلومات في تقارير الفحص المحدود والتى افترضتها الدراسة وهى :

(١) طبيعة المعلومات المالية الفترية وطريقة عرضها .

(٢) القيود التى قد تفرضها طبيعة خدمة المحدود .

(٣) أشكال ارتباط المراجع بالقوائم المالية .

(٤) مفهوم ومستوى التأكيد أو الضمان المطلوب .

(٥) استيفاء معايير الفحص .

(٦) استيفاء المتطلبات النظامية .

الجزء الثانى : يتضمن ثمانى عبارات تعكس الرسائل المناسبة التى يجب أن يتضمنها محتوى المعلومات في تقارير الفحص المحدود والتى افترضتها الدراسة وهى :

(١) المعلومات المالية الخاضعة للفحص المحدود .

(٢) التمييز بين مسئولية الادارة ومسئولية المراجع بشأن القوائم المالية الفترية .

(٣) معنى الفحص المحدود والهدف منه .

(٤) اختلاف الفحص المحدود عن عملية المراجعة .

(٥) التعبير عن الضمان أو التأكيد المحدود .

(٦) وصف عام لاجراءات الفحص المحدود .

(٧) تلبية حاجات المتعاملين فى سوق المال .

(٨) اهتمام المنظمات المهنية بخدمة الفحص .

ولقد ارفقت بالاستمارة توضيحات كافية لهذه العوامل والرسائل تجنبا لحدوث أى لبس أو غموض .

- تم مطالبة أطراف المحيط المهنى ابداء الرأى بشأن كل عبارة من العبارات الأربعة عشر السابقة . ولقد تم صياغة اختيارات الردود باستخدام مقياس ليكرت ذى النقاط الخمس لتعكس درجة الأهمية . أو التأييد من وجهة نظر أطراف المحيط المهنى بالنسبة لكل عبارة . ولقد كانت الاختيارات الخمسة للردود وأوزانها كمايلى: هام جدا (٥) ، هام (٤) ، متوسط الأهمية (٣) ، غير هام (٢) ، غير هام مطلقا (١) .
- تم اختبار استمارة الاستبيان للتأكد من سلامتها وتوفر درجة مطمئنة لاستخدامها في جمع البيانات المطلوبة . تم اجراء الاختبار القبلى للاستمارة بعرضها على بعض المراجعين والمديرين الماليين والمحللين الماليين والمتعاملين فى سوق المال وطلب منهم مراجعتها والتأكد من وضوحها وتغطيتها لمتغيرات الدراسة وذلك بعد أن تم توضيح موضوع وهدف البحث وفروضه الاختبارية . ولقد ترتب على ذلك تعديل صياغات بعض الجمل حتى تكون أكثر دلالة ووضوحا .
- تم ارسال استمارات الاستبيان أو توزيعها بعد تعديلها الى عينات البحث شاملة أطراف المحيط المهنى المشاركين .

٤-٤ . الأساليب الاحصائية المستخدمة

اعتمدت الدراسة فى تحليل البيانات على استخدام أسلوب النسب المئوية والمتوسطات الحسابية ، واسلوب تحليل التباين لاختبار معنوية الفروق بين المتوسطات الحسابية لدى أطراف المحيط المهنى الثلاثة لمعرفة ما اذا كانت فروق جوهرية أم غير جوهرية وذلك باستخدام توزيع ف (F - test) .

٤-٥ . اختبارات الفروض ونتائج الدراسة

أولا - اختبار تأييد أو رفض الفرض الأول

تعتمد الدراسة فى اختبار تأييد أو رفض الفرض الأول على خطوتين **أولهما** : قياس الأهمية النسبية للعوامل المحددة لمحتوى المعلومات فى تقارير الفحص المحدود

للقوائم المالية الفترية باستخدام النسب المئوية والمتوسطات الحسابية لاستجابات أطراف المحيط المهنى . **ثانيهما** : تحليل التباين فى استجابات أطراف المحيط المهنى باستخدام (F - test) .

١ . قياس الأهمية النسبية للعوامل المحددة لمحتوى المعلومات فى تقارير الفحص المحدود للقوائم المالية الفترية

يوضح الجدول رقم (١) تحليل آراء أطراف المحيط المهنى الثلاثة المشاركين فى الاستبيان وعددهم ١٥٦ فردا (٧٢ مراجع ، ٤٨ مدير مالى ، ٣٦ مستفيد) فى العوامل الست التى افترضتها الدراسة كعوامل محددة لمحتوى المعلومات فى تقارير الفحص المحدود ، والتى جاءت فى الجزء الأول من استمارة الاستبيان .

جدول رقم (١)

العوامل المحددة لمحتوى المعلومات فى تقارير الفحص المحدود للقوائم المالية الفترية

وصف العوامل	المراجعون			المدراء الماليون			المستفيدون		
	موافق تماما	موافق	المتوسط الحسابى	موافق تماما	موافق	المتوسط الحسابى	موافق تماما	موافق	المتوسط الحسابى
	٪	٪		٪	٪		٪	٪	
١ - طبيعة المعلومات المالية وطريقة عرضها	٣٢	٢٤	٣ر٣٨٨	٥٨	٤٢	٤ر٥٨٣	٧٢	٢٨	٤ر٧٢٢
٢ - القيود التى قد تفرضها طبيعة خدمة الفحص	٣٣	٢٦	٣ر٥٤١	٢٣	٨	٢ر٨٣٣	١٩	١٤	٢ر٩٧٢
٣ - أشكال ارتباط المراجع بالقوائم الفترية	٣٦	٢٨	٣ر٧٢٢	٣٣	٢٩	٣ر٦٦٧	٦١	٣٩	٤ر٦١١
٤ - مستوى الضمان أو التأكيد المطلوب	٤٩	٥١	٤ر٤٨٦	٤٤	٣٥	٤ر٢٢٩	٥٦	٤٤	٤ر٥٥٥
٥ - استيفاء معايير الفحص	٥٦	٤٤	٤ر٥٥٦	٤٢	٥٨	٤ر٤١٦	٣٣	٣١	٣ر٨٠٥
٦ - استيفاء المتطلبات النظامية	٦٣	٣٧	٤ر٦٢٥	٥٢	٤٨	٤ر٥٢٠	٦٧	٣٣	٤ر٦٦٧

المصدر : نتائج تشغيل البيانات على الحاسب الآلى برنامج SPSS

تحليل آراء المراجعين

يبين الجدول رقم (١) استجابات المراجعين بشأن الأهمية النسبية للعوامل المحددة لمحتوى المعلومات فى تقارير الفحص المحدود للقوائم المالية الفترية وذلك على النحو التالى :

١. هناك ثلاثة عوامل هامة جدا حصلت على متوسط أعلى من أربعة درجات من مقياس ليكرت ذى النقاط الخمس وهى :
   - استيفاء المتطلبات النظامية (٤ر٦٢٥)
   - استيفاء معايير الفحص (٤ر٥٥٦)
   - مستوى الضمان المطلوب (٤ر٤٨٦)
٢. هناك عاملان هامان حصلا على متوسط أعلى من ٣ر٥ وأقل من ٤ من مقياس ليكرت ذى النقاط الخمس وهو اشكال ارتباط المراجع بالقوائم المالية الفترية (٣ر٧٢٢) ، والقيود التى قد تفرضها طبيعة عملية الفحص (٣ر٥٤١) .
٣. هناك عاملا واحداً اعتبر قليل الأهمية في تحديد محتوى المعلومات فى تقارير الفحص وهو طبيعة المعلومات المالية الفترية وطريقة عرضها حصل على (٣ر٣٨٨) نقطة من مقياس ليكرت ذى النقاط الخمس .
٤. أن العوامل المحددة لمحتوى المعلومات فى تقارير الفحص المحدود للقوائم المالية الفترية بحسب أهميتها النسبية من وجهة نظر أغلبية المراجعين كمايلى :

العوامل مرتبة حسب الأهمية النسبية	المتوسط الحسابى
١ – استيفاء المتطلبات النظامية	٤ر٦٢٥
٢ – استيفاء معايير الفحص	٤ر٥٥٦
٣ – مستوى الضمان المطلوب	٤ر٤٨٦
٤ – اشكال ارتباط المراجع بالقوائم الفترية	٣ر٧٢٢
٥ – القيود التى تفرضها طبيعة الفحص	٣ر٥٤١
٦ – طبيعة المعلومات المالية الفترية وطريقة عرضها	٣ر٣٨٨

تحليل آراء المديرين الماليين

يبين الجدول رقم (١) استجابات المديرين الماليين بشأن الأهمية النسبية للعوامل

المحددة لمحتوى المعلومات في تقارير الفحص المحدود للقوائم المالية الفترية وذلك على النحو التالى :

١. هناك أربعة عوامل هامة جدا حصلت على متوسط أعلى من أربعة نقاط من مقياس ليكرت ذى النقاط الخمسة وهى :
   - طبيعة المعلومات المالية الفترية وطريقة عرضها (٤ر٥٨٣)
   - استيفاء المتطلبات النظامية (٤ر٥٢٠)
   - استيفاء معايير الفحص (٤ر٤١٦)
   - مستوى الضمان المطلوب (٤ر٢٢٩)
٢. هناك عاملا واحد اعتبر هاما حصل على متوسط أعلى من ٣ر٥ وأقل من ٤ من مقياس ليكرت وهو اشكال ارتباط المراجع بالقوائم المالية الفترية (٣ر٦٦٧) .
٣. هناك عاملا واحد اعتبر عديم الأهمية حصل على متوسط أقل من ٣ من مقياس ليكرت ذى النقاط الخمس وهو القيود التى قد تفرضها طبيعة الفحص (٢ر٨٣٣) .
٤. أن العوامل المحددة لمحتوى المعلومات فى تقارير الفحص المحدود للقوائم المالية الفترية مرتبة بحسب أهميتها النسبية من وجهة نظر المديرين الماليين كمايلى :

العوامل مرتبة بحسب الأهمية النسبية	المتوسط الحسابى
طبيعة المعلومات المالية الفترية وطريقة عرضها	٤ر٥٨٣
استيفاء المتطلبات النظامية	٤ر٥٢٠
استيفاء معايير الفحص	٤ر٤١٦
مستوى الضمان المطلوب	٤ر٢٢٩
اشكال ارتباط المراجع بالقوائم المالية	٣ر٦٦٧
القيود التى قد تفرضها عملية الفحص	٢ر٨٣٣

تحليل آراء المستفيدين

يبين الجدول رقم (١) استجابات المستفيدين بشأن الأهمية النسبية للعوامل المحددة لمحتوى المعلومات فى تقارير الفحص المحدود للقوائم المالية الفترية وذلك على النحو التالى :

١. هناك أربعة عوامل هامة جدا حصلت على نقاط أعلى من ٤ من مقياس ليكرت ذى النقاط الخمس وهى :

- طبيعة المعلومات المالية وطريقة عرضها (٤ر٧٢٢)
- استيفاء المتطلبات النظامية (٤ر٦٦٧)
- اشكال ارتباط المراجع بالقوائم الفترية (٤ر٦١١)
- مستوى الضمان المطلوب (٤ر٥٥٥)

٢. هناك عاملا واحد هاما حصل على متوسط أعلى من ٣ر٥ وأقل من ٤ من مقياس ليكرت ذى النقاط الخمس وهو استيفاء معايير الفحص (٣ر٨٠٥) .

٣. هناك عاملا واحد اعتبار عديم الأهمية وهو القيود التى قد تفرضها طبيعة الفحص وحصل على متوسط نقاط أقل من ٣ من مقياس ليكرت (٢ر٩٧٢) .

٢. تحليل التباين فى استجابات أطراف المحيط المهنى

يتم استخدام تحليل التباين لاختبار معنوية الفروق بين المتوسّطات الحسابية لاستجابات أطراف المحيط المهنى للعوامل المحددة لمحتوى المعلومات فى تقارير الفحص المحدود للقوائم المالية الفترية لمعرفة ما اذا كانت فروقا جوهرية أم غير جوهرية . ولقد تم تحليل التباين والحصول على القيم الحرجة لتوزيع F المحسوبة ومقارنتها بالقيمة الحرجة الجدولية عند درجات حرية ٢ ، ١٥٣ ومستوى معنوية ٥٪ . ويظهر ذلك فى الجدول رقم (٢) على النحو التالى :

جدول (٢) تحليل التباين فى استجابات أطراف المحيط المهنى

(العوامل المحددة لمحتوى المعلومات)

وصف العوامل	المتوسطات الحسابية			F-test
	المراجعون	المدراء الماليون	المستفيدون	F المحسوبة
١. طبيعة المعلومات المالية وطريقة عرضها	٣ر٣٨٨	٤ر٥٨٣	٤ر٧٢٢	٢٧ر٢٩٠*
٢. القيود التى قد تفرضها طبيعة خدمة الفحص المحدود	٣ر٥٤١	٢ر٨٣٣	٢ر٧٢٢	٤ر٢٧٠*
٣. أشكال ارتباط المراجع بالقوائم المالية الفترية	٣ر٧٢٢	٣ر٦٦٧	٤ر٦١١	٨ر٧٥٤*
٤. مستوى الضمان المطلوب	٤ر٤٨٦	٤ر٢٢٩	٤ر٥٥٥	٣ر٧٦٣*
٥. استيفاء معايير الفحص	٤ر٥٥٥	٤ر٤١٦	٣ر٨٠٥	١٤ر٩٧٠*
٦. استيفاء المتطلبات النظامية	٤ر٦٢٥	٤ر٥٢٠	٤ر٦٦٧	١ر٠٤٨

المصدر : نتائج تشغيل البيانات على الحاسب الآلى برنامج SPSS

* فروق معنوية عند مستوى معنوية ٥٪

يبين الجدول رقم (٢) نتائج تحليل التباين فى استجابات المراجعين والمدراء الماليين والمستفيدين بالنسبة للعوامل المحددة لمحتوى المعلومات في تقارير الفحص المحدود للقوائم المالية الفترية ، وذلك على النحو التالى :

١. وجود اختلاف احصائى هام عند مستوى معنوية ٥٪ بين استجابات المراجعين والمديرين الماليين والمستفيدين فى خمسة من العوامل المحددة لمحتوى المعلومات فى تقارير الفحص المحدود للقوائم المالية الفترية وهى : طبيعة المعلومات المالية وطريقة عرضها ، القيود التى قد تفرضها طبيعة الفحص ، اشكال ارتباط المراجعين بالقوائم المالية الفترية ، مستوى الضمان المطلوب ، واستيفاء معايير الفحص . وتفسير ذلك أن هذه العوامل غير متساوية فى أهميتها بالنسبة للمراجعين والمدراء الماليين والمستفيدين .

٢. لم يظهر اختلاف احصائى هام بين استجابات أطراف المحيط المهنى الثلاثة عند مستوى معنوية ٥٪ بالنسبة لعامل واحد وهو استيفاء المتطلبات النظامية . وتفسير ذلك أن أهمية هذا العامل متساوية من وجهة نظر اطراف المحيط المهنى فى مصر.

نتيجة اختبار الفرض الأول

لاتؤيد بيانات العينة قبول الفرض الأول بالنسبة للعوامل المحددة لمحتوى المعلومات فى تقارير الفحص المحدود للقوائم المالية الفترية التى تتضمن : طبيعة المعلومات المالية الفترية وطريقة عرضها ، القيود التى قد تفرضها طبيعة الفحص ، أشكال ارتباط المراجعين بالقوائم المالية ، مستوى الضمان المطلوب ، استيفاء معايير الفحص . وفى نفس الوقت تؤيد بيانات العينة الفرض الأول بالنسبة لاستيفاء المتطلبات النظامية كعامل محدد لمحتوى المعلومات فى تقارير الفحص المحدود للقوائم المالية الفترية . وعلى ذلك فان الدراسة ترفض بصورة غير كاملة الفرض الأول الذى ينص على أنه " لاتوجد اختلافات ذات دلالة احصائية بين استجابات أطراف المحيط المهنى فى مصر بشأن العوامل المحددة لمحتوى المعلومات فى تقارير الفحص المحدود للقوائم المالية الفترية " .

تحليل استجابات الأطراف الثلاثة كمجموعة واحدة

بعد تحليل التباين فى استجابات أطراف المحيط المهنى فى مصر تطرح

الدراسة التساؤل التالى : هل يمكن أن نأخذ فى الاعتبار استجابات المراجعين والمدراء الماليين والمستفيدين كمجموعة واحدة ؟

تناول الأطراف الثلاثة للمحيط المهنى فى مصر كمجموعة واحدة يتوقف على عدم اختلاف توزيعات العينات . وتختبر الدراسة عدم اختلاف توزيعات العينات على النحو المبين بعد .

اختبار توزيعات العينات

تعتمد الدراسة فى اختبار عدم وجود اختلاف فى توزيعات العينات على استخدام اختبار Kurskal-Wallis Test والذى يستخدم كبديل لطريقة تحليل التباين باعتباره اختباراً لمجموع الرتب وهو ما يلائم البيانات محل التحليل حيث يتم ادماج جميع مفردات العينات مع بعضها ثم ترتب تصاعديا . (أبو يوسف، ١٩٨٩) تتضمن الدراسة الحالية ثلاثة عينات ن١ ، ن٢ ، ن٣ مأخوذة من ك من المجتمعات ونرغب فى اختبار الفرض الصفرى ف٠ أن لهذه المجتمعات متوسطات متساوية . فاذا كان هذا الفرض صحيحا يمكن اعتبار العينات الثلاثة عينة عشوائية واحدة حجمها هو مجموع أحجام العينات مأخوذة من مجتمع مشترك .

ويبين الجدول رقم (٣) متوسط الرتب للأطراف الثلاثة وأيضا قيمة X^2 بدرجات حرية ١ - ك = ٢ باستخدام اختبار كروسكال - واليس :

جدول رقم (٣)

Kurskal-Wallis Test

بيـــان	مراجعون	مدراء ماليون	مستفيدون	X^2
متوسط الرتب	٨ر٥٨	٨	١١ر٩٢	١ر٨٨٢

المصدر : نتائج تشغيل البيانات على الحاسب الآلى برنامج SPSS

X^2 المحسوبة ١ر٨٨٢ بينما X^2 (٢ ، ٠ر٠٥) = ٩٩ر٥ وبالتالى نقبل فرض العدم وهو عدم اختلاف توزيعات العينات الثلاثة (أى أن المجتمعات متوسطاتها متساوية) ، وعلى

ذلك يمكن تحليل آراء المراجعين والمديرين الماليين والمستفيدين كمجموعة واحدة .

ويبين الجدول رقم (٤) استجابات الأطراف الثلاثة كمجموعة واحدة بالنسبة للعوامل الستة المحددة لمحتوى المعلومات فى تقارير الفحص المحدود للقوائم المالية الفترية .

جدول(٤)

تحليل استجابات الأطراف الثلاثة كمجموعة واحدة

م	العوامل المحددة لمحتوى المعلومات	موافق تماما ٪	موافق ٪	المتوسط الحسابى	ترتيب الأهمية النسبية
١	طبيعة المعلومات المالية الفترية وطريقة عرضها	٤٩	٣٠	٤ر٠٦٤	٤
٢	القيود التى قد تفرضها طبيعة الفحص	٣٠	١٨	٣ر١٩٢	٦
٣	اشكال ارتباط المراجع بالقوائم المالية الفترية	٤١	٣١	٣ر٩١٠	٥
٤	مستوى الضمان المطلوب	٤٩	٤٥	٤ر٤٢٣	٢
٥	استيفاء معايير الفحص	٤٦	٤٥	٤ر٣٣٩	٣
٦	استيفاء المتطلبات النظامية	٦٠	٤٠	٤ر٦٠٢	١

المصدر : نتائج تشغيل الحاسب الآلى باستخدام برنامج SPSS

يبين الجدول السابق نتائج تحليل استجابات الأطراف الثلاثة كمجموعة واحدة على النحو التالى :

١. هناك أربعة عوامل هامة جدا حصلت على متوسط أعلى من ٤ وأقل من ٥ نقاط من مقياس ليكرت ذى النقاط الخمس وهى :

استيفاء المتطلبات النظامية (٤ر٦٠٢)

مستوى الضمان المطلوب (٤ر٤٢٣)

استيفاء معايير الفحص (٤ر٣٣٩)

طبيعة المعلومات المالية الفترية وطريقة عرضها (٤ر٠٦٤)

٠٢ هناك عاملا واحداً هاما من وجهة نظر أطراف المحيط المهنى الثلاثة كمجموعة واحدة حصل على درجات أعلى من ٣ر٥ وأقل من ٤ من مقياس ليكرت ذى النقاط الخمس وهو أشكال ارتباط المراجع بالقوائم المالية الفترية (٣ر٩١٠) ، كما أن هناك عاملا واحداً قليل الأهمية حصل على ٣ر١٩٢ أقل من ٣ر٥ من مقياس ليكرت ذى النقاط الخمس وهو القيود التى قد تفرضها طبيعة الفحص .

٠٣ الأهمية النسبية للعوامل المحددة لمحتوى المعلومات فى تقارير الفحص المحدود من وجهة نظر المراجعين والمدراء الماليين والمستفيدين كمجموعة واحدة هى كمايلى :

العوامل مرتبة حسب الأهمية النسبية	المتوسط الحسابى
٠١ استيفاء المتطلبات النظامية	٤ر٦٠٢
٠٢ مفهوم ومحتوى الضمان المطلوب	٤ر٤٢٣
٠٣ استيفاء معايير الفحص	٤ر٣٣٩
٠٤ طبيعة المعلومات الفترية وطريقة عرضها	٤ر٠٦٤
٠٥ اشكال ارتباط المراجع بالقوائم الفترية	٣ر٩١٠
٠٦ القيود التى قد تفرضها طبيعة الفحص	٣ر١٩٢

ثانيا : اختبار تأييد أو رفض الفرض الثانى

تعتمد الدراسة فى اختبار تأييد أو رفض الفرض الثانى على خطوتين **أولهما** : قياس الأهمية النسبية للرسائل التى يتضمنها محتوى المعلومات فى تقارير الفحص المحدود باستخدام النسب المئوية والمتوسطات الحسابية لاستجابات الأطراف الثلاثة للمحيط المهنى فى مصر . **ثانيهما** : تحليل التباين فى استجابات أطراف المحيط المهنى باستخدام (F-test) .

٠١ قياس الأهمية النسبية للرسائل المناسبة التى يجب أن يتضمنها محتوى المعلومات فى تقارير الفحص المحدود للقوائم المالية الفترية

يوضح الجدول رقم (٥) تحليل استجابات أطراف المحيط المهنى الثلاثة المشاركين فى الاستبيان وعددهم ١٥٦ فردا (٧٢ مراجع ، ٤٨ مدير مالى ، ٣٦ مستفيد) بشأن الرسائل المناسبة التى يجب أن يتضمنها محتوى المعلومات في تقارير الفحص المحدود للقوائم المالية الفترية والتى جاءت فى الجزء الثانى من استمارة الاستبيان .

جدول رقم (٥)

الرسائل التى يجب أن يتضمنها محتوى المعلومات فى تقارير الفحص المحدود

وصف الرسائل	المراجعون			المدراء الماليون			المستفيدون		
	هام جدا	هام	المتوسط الحسابى	هام جدا	هام	المتوسط الحسابى	هام جدا	هام	المتوسط الحسابى
١. المعلومات المالية الخاضعة للفحص المحدود	٪ ٤٤	٪ ٢١	٣ر٨٤٧	٪ ٦٣	٪ ٣٧	٤ر٦٢٥	٪ ٧٥	٪ ٢٥	٤ر٧٥٠
٢. التمييز بين مسئولية الادارة والمراجع عن القوائم المالية الفترية	٧٤	٢٦	٤ر٧٣٦	٥٦	٣٣	٤ر٤٥٨	٦١	٢٥	٤ر٤٧٢
٣. معنى الفحص المحدود والهدف منه	٤٦	٢٥	٤ر٠٤١	٥٠	٢٣	٤	٥٦	١٩	٤ر٠٢٧
٤. اختلاف الفحص المحدود عن المراجعة	٥٣	٢٦	٤ر٣١٩	٤٠	٢٩	٣ر٩٧٩	٤٧	١٩	٣ر٩٧٢
٥. التعبير عن الضمان المحدود	٦٩	٣١	٤ر٦٩٤	٤٤	٢٩	٣ر٩٥٨	٤٧	١٧	٣ر٨٦١
٦. وصف عام لاجراءات الفحص	٤٢	١٩	٣ر٧٣٦	٣٨	٢١	٣ر٥٦٢	٤٣	١٧	٤
٧. تلبية حاجات المتعاملين فى سوق المال	٢١	٢٥	٣ر٠٥٦	٥٤	١٧	٤ر١٢٥	٦٩	٢٢	٤ر٦١١
٨. اهتمام المنظمات المهنية بخدمة الفحص المحدود للقوائم الفترية	٣٢	٢١	٣ر٥٢٧	٣٧	١٩	٣ر١٨٧	٣٩	٨	٣ر٤٤٤

المصدر : نتائج تشغيل الحاسب الآلى باستخدام برنامج SPSS

تحليل آراء المراجعين

يبين الجدول رقم (٥) استجابات المراجعين بشأن الأهمية النسبية للرسائل المناسبة التى يجب أن يتضمنها محتوى المعلومات فى تقارير الفحص المحدود للقوائم المالية الفترية وذلك على النحو التالى :

١. هناك أربعة رسائل هامة جدا حصلت على متوسط أعلى من أربعة درجات من مقياس ليكرت ذى النقاط الخمس وهى :
   - التمييز بين مسئولية الادارة والمراجعين عن القوائم الفترية (٤ر٧٣٦)
   - التعبير عن الضمان المحدود (٤ر٦٩٤)
   - اختلاف الفحص عن المراجعة (٤ر٣١٩)
   - معنى الفحص المحدود والهدف منه (٤ر٠٤١)

٢. هناك ثلاثة رسائل هامة حصلت على متوسط أعلى من ٣ر٥ وأقل من ٤ من مقياس ليكرت ذى النقاط الخمس وهى :
   - المعلومات المالية الخاضعة للفحص (٣ر٨٤٧)
   - وصف عام لاجراءات الفحص (٣ر٧٣٦)
   - اهتمام المنظمات المهنية بخدمة الفحص المحدود (٣ر٥٢٧) .

٣. هناك رسالة واحدة اعتبرت قليلة الأهمية حصلت على ٣ر٠٥٦ من مقياس ليكرت ذى النقاط الخمس وهى تلبية حاجات المتعاملين فى سوق المال .

٤. الرسائل التى يجب أن يتضمنها محتوى المعلومات في تقارير الفحص المحدود بحسب أهميتها النسبية من وجهة نظر أغلبية المراجعين كمايلى :

الرسائل مرتبة حسب الأهمية النسبية	المتوسط الحسابى
١. التمييز بين مسئولية الادارة والمراجعين عن القوائم المالية الفترية	٤ر٧٣٦
٢. التعبير عن الضمان المحدود	٤ر٦٩٤
٣. اختلاف الفحص المحدود عن المراجعة	٤ر٣١٩
٤. معنى الفحص المحدود والهدف منه	٤ر٠٤١
٥. المعلومات المالية الخاضعة للفحص المحدود	٣ر٨٤٧

٠٦ وصف عام لاجراءات الفحص	٣ر٧٣٦
٠٧ اهتمام المنظمات المهنية بالفحص المحدود	٣ر٥٢٧
٠٨ تلبية حاجات المتعاملين فى سوق المال	٣ر٠٥٦

تحليل آراء المديرين الماليين

يبين الجدول رقم (٥) استجابات المديرين الماليين بشأن الأهمية النسبية للرسائل المناسبة التى يجب أن يتضمنها محتوى المعلومات فى تقارير الفحص المحدود للقوائم المالية الفترية على النحو التالى :

١ - هناك أربعة رسائل هامة جدا حصلت على متوسط ٤ نقاط فأكثر من مقياس ليكرت ذى النقاط الخمس وهى : المعلومات المالية الخاضعة للفحص (٤ر٦٢٥) ، التمييز بين مسئولية الادارة والمراجع (٤ر٤٥٨) ، تلبية حاجات المتعاملين فى سوق المال (٤ر١٢٥) ، معنى الفحص المحدود والهدف منه (٤)

٢ - هناك ثلاثة رسائل هامة حصلت على متوسط أعلى من ٣ر٥ وأقل من ٤ على مقياس ليكرت ذى النقاط الخمس هى : اختلاف خدمة الفحص عن المراجعة (٣ر٩٧٩) ، التعبير عن الضمان المحدود (٣ر٩٥٨) وصف عام لاجراءات الفحص (٣ر٥٦٢) .

٣ - هناك رسالة واحدة اعتبرت قليلة الأهمية حصلت على (٣ر١٨٧) من مقياس ليكرت ذى النقاط الخمس وهى اهتمام المنظمات المهنية بالفحص المحدود للقوائم الفترية.

٤ - الرسائل التى يجب أن يتضمنها محتوى المعلومات فى تقارير الفحص المحدود بحسب أهميتها النسبية من وجهة نظر أغلبية المدراء الماليين على النحو التالى :

الرسائل مرتبة حسب الأهمية النسبية	المتوسط الحسابى
١ - المعلومات المالية الخاضعة للفحص	٤ر٦٢٥
٢ - التمييز بين مسئولية الادارة والمراجع	٤ر٤٥٨
٣ - تلبية حاجات المتعاملين فى سوق المال	٤ر١٢٥
٤ - معنى الفحص المحدود والهدف منه	٤

٥ – اختلاف خدمة الفحص المحدود عن المراجعة	٣ر٩٧٩
٦ – التعبير عن الضمان المحدود	٣ر٩٥٨
٧ – وصف عام لاجراءات الفحص المحدود	٣ر٥٦٢
٨ – اهتمام المنظمات المهنية بالفحص المحدود	٣ر١٨٧

تحليل آراء المستفيدين

يبين الجدول رقم (٥) استجابات المستفيدين بشأن الأهمية النسبية للرسائل المناسبة التى يجب أن يتضمنها محتوى المعلومات فى تقارير الفحص المحدود للقوائم المالية الفترية على النحو التالى :

١٠ هناك خمسة رسائل هامة جدا حصلت على متوسط حسابى أربعة درجات وأقل من خمسة على مقياس ليكرت ذى النقاط الخمس هى : المعلومات المالية محل الفحص (٤ر٧٥) ، تلبية حاجات المتعاملين فى سوق المال (٤ر٦١١) ، الفصل بين مسئولية الادارة والمراجع (٤ر٤٧٢) ، معنى الفحص المحدود وأهميته (٤ر٠٢٧) وصف اجراءات الفحص (٤) .

٢٠ هناك رسالتان هامتان حصلتا على متوسط أعلى من ٣ر٥ وأقل من ٤ من مقياس ليكرت ذى النقاط الخمس يتضمن اختلاف الفحص المحدود عن المراجعة (٣ر٩٧٢) ، التعبير عن الضمان المحدود (٣ر٨٦١) .

٣٠ هناك رسالة واحدة قليلة الأهمية حصلت على ٣ر٤٤٤ من مقياس ليكرت ذى النقاط الخمس وهى اهتمام المنظمات المهنية بالفحص المحدود .

٤٠ الرسائل التى يجب أن يتضمنها محتوى المعلومات فى تقارير الفحص المحدود للقوائم المالية الفترية بحسب أهميتها النسبية من وجهة نظر أغلبية المستفيدين على النحو التالى :

الرسائل مرتبة بحسب أهميتها النسبية	المتوسط الحسابى
١٠ المعلومات المالية محل الفحص	٤ر٧٥٠
٢٠ تلبية حاجات المتعاملين فى سوق المال	٤ر٦١١
٣٠ الفصل بين مسئولية الادارة والمراجع	٤ر٤٧٢
٤٠ معنى الفحص المحدود والهدف منه	٤ر٠٢٧

٠٥ وصف اجراءات الفحص ٤

٠٦ اختلاف الفحص المحدود عن المراجعة ٣ر٩٧٢

٠٧ التعبير عن الضمان المحدود ٣ر٩٦١

٠٨ اهتمام المنظمات المهنية بالفحص المحدود ٣ر٤٤

٠٢ تحليل التباين فى استجابات أطراف المحيط المهنى

تستخدم الدراسة تحليل التباين فى اختبار معنوية الفروق بين المتوسطات الحسابية لاستجابات أطراف المحيط المهنى بشأن الرسائل التى يجب أن يتضمنها محتوى المعلومات فى تقارير الفحص المحدود للقوائم المالية الفترية لمعرفة ما اذا كانت هناك فروقا جوهرية أم لا فى استجابات أطراف المحيط المهنى . ويبين الجدول رقم (٦) تحليل التباين بين استجابات أطراف المحيط المهنى عند مستوى معنوية ٥٪ ودرجات حرية ٢ ، ١٥٣ .

الجدول رقم (٦)

تحليل التباين بين استجابات أطراف المحيط المهنى

الرسائل التى يجب أن يتضمنها محتوى المعلومات

الرسائل	المتوسطات الحسابية			F-test
	المراجعون	المدراء الماليون	المستفيدون	F المحسوبة
٠١ المعلومات المالية الخاضعة للفحص	٣ر٨٤٧	٤ر٦٢٥	٤ر٧٥٠	١٥ر١٠٦*
٠٢ التمييز بين مسئولية الادارة ومسئولية المراجع بشأن القوائم الفترية	٤ر٧٣٦	٤ر٤٥٨	٤ر٤٧٢	٣ر٩٩٩*
٠٣ معنى الفحص المحدود والهدف منه	٤ر٠٤١	٤	٤ر٠٢٧	ر٠١٨
٠٤ اختلاف الفحص المحدود عن المراجعة	٤ر٣١٩	٣ر٩٧٩	٣ر٩٧٢	٢ر٤٦٨
٠٥ التعبير عن الضمان المحدود	٤ر٦٩٤	٣ر٩٥٨	٣ر٨٦١	١٢ر٩٦٨*
٠٦ وصف عام لاجراءات الفحص	٣ر٧٣٦	٣ر٥٦٢	٤	١ر٠٧١
٠٧ تلبية حاجات المتعاملين فى سوق المال	٣ر٠٥٦	٤ر١٢٥	٤ر٦١١	٢٢ر٩١١*
٠٨ اهتمام المنظمات المهنية بخدمة الفحص	٣ر٥٢٧	٣ر١٨٧	٣ر٤٤٤	٨٧٠ر

المصدر : نتائج تشغيل البيانات على الحساب الآلى برنامج SPSS

* فروق معنوية عند مستوى ٥٪

يبين الجدول رقم (٦) نتائج تحليل التباين بين استجابات المراجعين والمديرين الماليين والمستفيدين بالنسبة للرسائل المناسبة والتى ينبغى أن يتضمنها محتوى المعلومات فى تقارير الفحص المحدود للقوائم المالية الفترية وذلك على النحو التالى :

١. وجود اختلاف احصائى هام عند مستوى معنوية ٥٪ بين استجابات المراجعين والمدراء الماليين والمستفيدين فى أربعة من الرسائل المناسبة والتى ينبغى أن يتضمنها محتوى المعلومات في تقارير الفحص المحدود وهى : المعلومات المالية الخاضعة للفحص ، التمييز بين مسئولية الادارة ومسئولية المراجع عن القوائم المالية الفترية ، التعبير عن الضمان المحدود ، تلبية حاجات المتعاملين فى سوق المال . وبالتالى هناك اختلاف فى أهمية هذه الرسائل بالنسبة لأطراف المحيط المهنى بحسب منظور كل منهم لهذه الرسائل ولأهميتها بالنسبة لهم .

٢. لم يظهر اختلاف احصائى هام بين استجابات المراجعين والمديرين الماليين والمستفيدين عند مستوى معنوية ٥٪ فى الأربعة رسائل المتبقية وهى : معنى الفحص المحدود والهدف منه ، اختلاف الفحص المحدود عن المراجعة ، وصف عام لاجراءات الفحص ، اهتمام المنظمات المهنية بخدمة الفحص . وتفسير ذلك أن هذه الرسائل ذات أهمية متساوية من وجهة نظر المراجعين والمديرين الماليين والمستفيدين .

نتيجة اختبار الفرض الثانى

لاتؤيد بيانات العينة قبول الفرض الثانى بالنسبة لأربعة من الرسائل المناسبة التى يفترض أن يتضمنها محتوى المعلومات فى تقارير الفحص المحدود وهى : المعلومات المالية الخاضعة للفحص ، التمييز بين مسئولية الادارة ومسئولية المراجع عن القوائم الفترية ، التعبير عن الضمان المحدود ، وتلبية حاجات المتعاملين فى سوق المال . وفى نفس الوقت تؤيد بيانات العينة الفرض الثانى بالنسبة لباقى الرسائل والتى تتضمن معنى الفحص المحدود والهدف منه ، اختلاف الفحص المحدود عن المراجعة ، وصف عام لاجراءات الفحص المحدود ، اهتمام المنظمات المهنية بخدمة الفحص المحدود . وعلى ذلك فان الدراسة ترفض بصورة جزئية الفرض الثانى الذى ينص على أنه " لاتوجد فروق ذات دلالة احصائية بين استجابات أطراف المحيط المهنى بشأن

الرسائل المناسبة التى ينبغى أن يتضمنها محتوى المعلومات فى تقارير الفحص المحدود " .

تحليل استجابات الأطراف الثلاثة كمجموعة واحدة

اختبارتوزيعاتالعينات

تستخدم الدراسة احصائية Kurskal-Wallis لاختبار توزيعات العينات . فرض العدم كما سبق أن أوضحت الدراسة عند اختبار الفرض الأول هو عدم اختلاف توزيعات العينات . ويوضح الجدول رقم (٧) رتب المتوسطات الحسابية للعينات الثلاث بالنسبة للرسائل التى يجب أن يتضمنها محتوى المعلومات فى تقارير الفحص المحدود للقوائم المالية الفترية . ويبين الجدول أيضا X^2 بدرجات حرية ١ – ك = ٢ باستخدام اختبار كروسكال – واليس .

جدول رقم (٧)

Kurskal-Wallis Test

بيـــان	مراجعون	مدراء ماليون	المستفيدون	X^2
رتب المتوسطات	١١ر٨٨	١١ر٨١	١٣ر٨١	٤١٤ر

المصدر : نتائج تشغيل البيانات على الحاسب الآلى برنامج SPSS

X^2 المحسوبة ٤١٤ر بينما X^2 (٢ ، ٥٠) = ٩٩ر٥ وبالتالى نقبل فرض العدم وهو عدم وجود اختلاف فى توزيعات العينات الثلاثة . وعلى ذلك يمكن تحليل آراء المراجعين والمديرين الماليين والمستفيدين كمجموعة واحدة .

ويبين الجدول رقم (٨) استجابات الأطراف الثلاثة كمجموعة واحدة بالنسبة للرسائل المناسبة التى يجب أن يتضمنها محتوى المعلومات فى تقارير الفحص المحدود للقوائم المالية الفترية .

جدول رقم (٨)
تحليل استجابات الأطراف الثلاثة كمجموعة واحدة

مسلسل	العوامل المحددة لمحتوى المعلومات	موافق تماما ٪	موافق ٪	المتوسط الحسابى	ترتيب الأهمية النسبية
١	المعلومات المالية الخاضعة للفحص	٥٧	٢٧	٤ر٢٩٤	٢
٢	التمييز بين مسئولية الادارة والمراجع	٦٥	٢٨	٤ر٥٨٩	١
٣	معنى الفحص المحدود والهدف منه	٤٩	٢٣	٤ر٠٢٦	٥
٤	اختلاف الفحص المحدود عن المراجعة	٤٧	٢٦	٤ر١٣٤	٤
٥	التعبير عن الضمان المحدود	٥٦	٢٧	٤ر٢٧٦	٣
٦	وصف اجراءات الفحص	٤٣	١٩	٣ر٧٤٤	٦
٧	تلبية حاجات المتعاملين فى سوق المال	٤٢	٢٢	٣ر٧٤٤	٦
٨	اهتمام المنظمات المهنية بالفحص	٣٢	١٧	٣ر٤٠٣	٨

المصدر : نتائج تشغيل الحاسب الآلى باستخدام برنامج SPSS

يبين الجدول السابق نتائج تحليل استجابات الأطراف الثلاثة كمجموعة واحدة على النحو التالى :

١ - هناك خمسة رسائل هامة جدا يجب أن يتضمنها محتوى المعلومات فى تقارير الفحص المحدود للقوائم المالية الفترية حصلت على متوسط أعلىّ من ٤ درجات من مقياس ليكرت ذى النقاط الخمس وهى :

- التمييز بين مسئولية الادارة ومسئولية المراجع عن القوائم المالية الفترية (٤ر٥٨٩)
- المعلومات المالية الخاضعة للفحص (٤ر٢٩٤)
- التعبير عن الضمان المحدود (٤ر٢٧٦)
- اختلاف الفحص المحدود عن المراجعة (٤ر١٣٤)
- معنى الفحص المحدود والهدف منه (٤ر٠٢٦)

٢ - هناك رسالتان هامتان حصلتا على متوسط ٣ر٧٤٤ أعلى من ٥ر٣ وأقل من ٤ وهما : وصف اجراءات الفحص وتلبية حاجات المتعاملين فى سوق المال .

٣ - هناك رسالة واحدة اعتبرت قليلة الأهمية حصلت على متوسط أقل من ٥ر٣ وهى : اهتمام المنظمات المهنية بالفحص المحدود (٣ر٤٠٣) .

٤ - الأهمية النسبية للرسائل التى يجب أن يتضمنها محتوى المعلومات فى تقارير الفحص المحدود للقوائم المالية الفترية من وجهة نظر المراجعين والمدراء الماليين والمستفيدين كمجموعة واحدة على النحو التالى :

الرسائل مبوبة بحسب الأهمية النسبية	المتوسط الحسابى
١ - التمييز بين مسئولية الادارة ومسئولية المراجع عن القوائم الفترية	٤ر٥٨٩
٢ - المعلومات المالية الخاضعة للفحص	٤ر٢٩٤
٣ - التعبير عن الضمان المحدود	٤ر٢٧٦
٤ - اختلاف الفحص المحدود عن المراجعة	٤ر١٣٤
٥ - معنى الفحص المحدود والهدف منه	٤ر٠٢٦
٦ - وصف اجراءات الفحص	٣ر٧٤٤
٧ - تلبية حاجات المتعاملين فى سوق المال	٣ر٧٤٤
٨ - اهتمام المنظمات المهنية بالفحص المحدود	٣ر٤٠٣

٥٠ الخلاصة والنتائج والتوصيات

استهدف هذا البحث تعيين العوامل المحددة لمحتوى المعلومات فى تقارير الفحص المحدود للقوائم المالية الفترية ، تعيين الرسائل المناسبة التى يجب أن يتضمنها محتوى المعلومات فى تقارير الفحص المحدود ، بالاضافة الى الحصول على دلائل ميدانية من المحيط المهنى فى مصر بشأن الأهمية النسبية لهذه العوامل والرسائل . وتحقيقا لتلك الأهداف قام الباحث بمايلى :

١ - استعراض العديد من الدراسات السابقة فى أدبيات الفحص ، ولقد توصل الباحث من استعراض هذه الدراسات الى وضع أساس فلسفى لمحتوى المعلومات فى تقارير الفحص المحدود يتضمن تعيين عدد من العوامل المحددة لمحتوى المعلومات فى هذه التقارير ، وأيضا تعيين عدد من الرسائل المناسبة التى يجب أن يتضمنها محتوى المعلومات فى تقارير الفحص المحدود .

٢ - تم اختبار قبول أطراف المحيط المهنى فى مصر وتحديدهم للأهمية النسبية للعوامل المحددة لمحتوى المعلومات فى تقارير الفحص المحدود للقوائم المالية الفترية ، وأيضا للرسائل المناسبة التى يجب أن يتضمنها ، وذلك بغرض الحصول على دلائل ميدانية بشأنها . وقد تم ذلك باستخدام استمارة استبيان تم تصميمها من واقع الاطار الفكرى للدراسة . وقد تم الحصول على استجابات أطراف المحيط المهنى بحسب مقياس ليكرت ذى النقاط الخمس . ولقد تم تحليل استجابات كل من المراجعين والمديرين الماليين والمستفيدين كل على حده ، وتحديد المتوسط الحسابى لكل عامل أو رسالة وأهميتها النسبية لكل طرف على حده . أيضا تم مقارنة استجابات المراجعين والمدراء الماليين والمستفيدين ، كما تم تحليل استجابات هذه الأطراف الثلاثة كمجموعة واحدة .

٣ - توفر الدراسة دلائل ميدانية بشأن العوامل المحددة لمحتوى المعلومات فى تقارير الفحص المحدود للقوائم الفترية :

(أ) تشير النتائج الى اختلاف الأهمية النسبية للعوامل المحددة لمحتوى المعلومات فى تقارير الفحص المحدود للقوائم المالية الفترية من وجهة نظر المراجعين والمدراء الماليين والمستفيدين كل على حده . وتبين نتائج تحليل التباين بين استجاباتهم

الى وجود اختلاف احصائى هام عند مستوى معنوية ٥٪ فى خمسة عوامل هى :

- المعلومات المالية الفترية وطريقة عرضها
- القيود التى قد تفرضها طبيعة الفحص
- أشكال ارتباط المراجعين بالقوائم الفترية
- مستوى الضمان المطلوب
- استيفاء معايير الفحص

(ب) الأهمية النسبية للعوامل المحددة لمحتوى المعلومات فى تقارير الفحص المحدود من وجهة نظر المراجعين والمدراء الماليين والمستفيدين كمجموعة واحدة هى بالترتيب التالى :

١. استيفاء المتطلبات النظامية
٢. مستوى الضمان المطلوب
٣. استيفاء معايير الفحص
٤. طبيعة المعلومات المالية الفترية وطريقة عرضها
٥. اشكال ارتباط المراجعين بالقوائم الفترية
٦. القيود التى قد تفرضها طبيعة الفحص

٤ – توفر الدراسة دلائل ميدانية بشأن الرسائل المناسبة التى يجب أن يتضمنها محتوى المعلومات فى تقارير الفحص للقوائم المالية الفترية :

(أ) تشير النتائج الى اختلاف الأهمية النسبية لهذه الرسائل بالنسبة للمراجعين والمدراء الماليين والمستفيدين كل على حده . وتبين نتائج تحليل التباين الى وجود اختلاف احصائى هام بين الأطراف الثلاثة عند مستوى معنوية ٥٪ بشأن أربعة من الرسائل التى يجب أن يتضمنها محتوى المعلومات فى تقارير الفحص المحدود هى :

- المعلومات المالية الخاضعة للفحص
- التمييز بين مسئولية الادارة والمراجعين عن القوائم المالية الفترية
- التعبير عن الضمان المحدود
- تلبية حاجات المتعاملين فى سوق المال

(ب) تشير نتائج تحليل استجابات أطراف المحيط المهنى الثلاثة كمجموعة واحدة الى أن الأهمية النسبية للرسائل المناسبة التى يجب أن يتضمنها محتوى المعلومات فى تقارير الفحص المحدود هى بالترتيب التالى :

١ – التمييز بين مسئولية الادارة ومسئولية المراجع عن القوائم المالية الفترية .

٢ – المعلومات المالية الخاضعة للفحص .

٣ – التعبير عن الضمان المحدود .

٤ – اختلاف الفحص المحدود عن المراجعة .

٥ – معنى الفحص المحدود والهدف منه .

٦ – وصف عام لاجراءات الفحص .

٧ – تلبية حاجات المتعاملين فى سوق المال .

٨ – اهتمام المنظمات المهنية بالفحص المحدود .

وارتباطا بالنتائج السابقة توصى الدراسة بمايلى :

١. تطوير صياغة المحتوى النمطى للمعلومات فى تقارير الفحص المحدود للقوائم المالية الفترية بحسب الأهمية النسبية للرسائل التى يجب أن يتضمنها هذا المحتوى ، والتى ينبغى توصيلها للمستفيدين بحيث تصبح قادرة على التعامل مع احتياجات المستفيدين منها ، وبالتالى تسهم فى تضييق فجوة التوقعات .

٢. أهمية تطوير نموذج اتصال بين أطراف المحيط المهنى لتقليل فجوة التوقعات خاصة ما يتعلق بدور المراجعين بشأن الافصاحات الفترية والسنوية وغيرها من مهام المراجعين .

٣. أهمية أن تدرك المنظمات المسئولة عن المهنة فى مصر وهيئة سوق المال ضرورة تطور معايير واجراءات الفحص المحدود للقوائم المالية الفترية بعد أن تزايد الطلب عليها فى ظل التطورات الاقتصادية الحالية ، وأهمية تفعيل دور هذه التقارير من خلال الاهتمام بمحتوى المعلومات الذى تتضمنه .

قائمة المراجع

أولا - المراجع العربية :

١ - القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ قانون قطاع الأعمال العام ولائحته التنفيذية الصادر بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٩٠ لسنة ١٩٩١ .

٢ - القانون رقم ٩٥لسنة ١٩٩٢ قانون سوق المال ولائحته التنفيذية الصادر بقرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ١٣٥ لسنة ١٩٩٢ .

٣ - د. أبويوسف ، محمد (١٩٨٩) . الاحصاء فى البحوث العلمية ، المكتبة الأكاديمية القاهرة .

٤ - سالم ، منى عبد الرحيم . نحو اطار للمراجعة المحدودة للقوائم المالية الفترية . رسالة ماجستير غير منشورة ، (١٩٩٩) ، كلية التجارة جامعة طنطا .

ثانيا - المراجع الأجنبية :

1 - AICPA, (1978), Statement On Standards For Accounting and Review Services, "Compilation and Review of Financial Statements " (New york), AR 100.

2 - AICPA, (1992), Statement on Interim Financial Information 71, "Interim Reviews", (New york)Section Au 722.

3 - Accounting Principles Board, (1973), APB Opnion No. 28 : Interim Financial Reporting. AICPA, New York.

4 - Bailey, K.E., Bylinski, J. H.and Shields, M.D. (1983), " Effect of Audit **Report Wording Changes on the Perceived Message", Journal of Accounting Research, Autumn.**

5 - Bailey, K.E., Bylinski, J. H. and Shields, M.D. (1984). " The Comparative Perceived Messages of Audit, Review, and Compilation Reports," . Working Paper Presented to American Accounting Association Annual Meeting.

6 - CICA, (1980), Report of the Commission to Study the Puplic's Expectation of Audits, Canadian Institute of Chartered Accountants.

7 - Campbell, David R. and Parker Larry M.(1992) . " SEC Communications to the Independent Auditors : An Analysis of Enforcement Actions " . Journal of Accounting and Policy, 11, 297-330.

8 - Epstein M. J. and Geiger M. (1994), " Investor Views of Audit Assurance : Recent Evidence of the Expectation Gap" . Journal of Accountancy, January . pp. 60-66.

9 - Ettredge, M.D., Simon, Smith D. and M. Stone (1994,) " Why do Companies Purchase Timely Quarterly Review, ". Journal of Accounting & Economics. September. pp. 131-155.

10 - Fonder R. and Fabozzi F.j., (1984). " Interim Review and the Quality of Interim Report Numbers." Business & Economics Research, Spring . pp. 24- 34.

11 - FASB (1980), Statement of Accounting Concepts No.2 . "Qualitative Characteristics of Accounting Information " . March .

12 - Goldwasser, D.L. (1980). "Liability Exposare in Compilation and Review". The CPA Journal. September.

13 - Hatherly : D.J., Innes, J. and Brown T.A. (1991), " The Expanded Audit Report. An Empirical Investigation", Accounting and Business Research, Autumn. pp. 311-319.

14 - Johnson, D. K. Pany, and R. White, (1983), " Audit Reports and the Loan Decision : Actions and Perceptions, ". Auditing : A Journal of Practice and Theory, Spring. pp. 38-51.

15 - Konrath, Larry F., (1999), Auditing Concepts and Applications : A Risk Analysis Approach 4ed. (Southern - Western College publishing), Cincin, Ohios, Chap. 15.

16 - Libby, R. (1979), " Bankers' and Auditors Perception of the message Communicated by the Audit Report " . Journal of Accounting Research, Spring . pp. 98-122.

17 - Miller, R.D. (1983). "Compilation and Review : Standards Impact on Risk ". Journal of Accountancy, july, pp. 60-74.

18 - McEwen R.A., and Schwartz B.N., (1992) "Are Firms Complying With the Minimum Standards for Interim Financial Reporting?" Accountingr Horizons, March, pp. 75-88.

19 - Nair, R.D. and Rittenberg, L.E. (1987)," Messages Perceived From Audit, Review and Compilatin Reports : Extension to More Diverse Groups ". Auditing : A Journal of Practice and Theory. Vol. 7 No.1, Fall.

20- Paul, John W., (1986), " Do Timely interim Review Review lessen Accouinting Error ". Financial Analysts Journal . July-August, pp. 70-73.

21- Pany kurt and Smith Charles H. (1982) "Auditor Associatin With Quarterly Financial Information : An Empirical Test." Journal of Accounting Research, Vol. 20 No. 2 Pt. 1 Autumn, pp. 472-482.

22- Pillsbury C.R. (1985). "Limited Assurance Engagements", Auditing : A Journal of Practice and Theory. Vol. 4 No. 2, Spring. pp. 63-79.

23- Solomon, K.I., Chazen C. and Miller R.L., (1983), "Compilation and Review : The Safety Factor ", Journal of Accoutancy, July, pp. 50-58.

24- Taylor, Donald H., Gelezen G.W. (1997), Auditing : An Assertion Approach. 7th ed. (John wiley & Sons), Chap. 21.

مراجعة الأداء البيئي : إطار مقترح

ملخص

يتناول البحث أثر المشاكل البيئية على مهنة المراجعة من خلال بيان انعكاسات الأداء البيئي على أعمال المراجعة. ولقد تضمنت أهداف البحث استكشاف المشكلات الممكنة عند مراجعة الأداء البيئي، تقييم مدى كفاية وملائمة المعايير المهنية المتعارف عليها عند مراجعة الأداء البيئي، بالإضافة الى أهمية تطوير مدخل اجرائي لمراجعة الأداء البيئي، وقد تضمنت نتائج البحث تأثير نظم الإدارة البيئية على هيكل الرقابة الداخلية ، تأثير الالتزامات البيئية على تقدير الخطر الكلي للمراجعة، كما أبرزت الدراسة جوانب القصور وعدم الكفاية في المعايير المهنية الحالية وما يسببه ذلك من مشكلات بالنسبة للمراجع. بالإضافة إلى ذلك قدمت الدراسة منهجًا اجرائياً مقترحًا لمراجعة الأداء البيئي يأخذ باعتباره الأمور البيئية في مراحله المختلفة.

١. إطار البحث :

١-١. طبيعة المشكلة :

لقد شهدت الحقب الثلاث الأخيرة من القرن العشرين اهتمامًا متزايدًا بموضوع البيئة. ويتركز الاهتمام الحالي في حماية البيئة، بمعنى الحفاظ على التوازن البيئي من خلال تناسق عناصرها بما يضمن استمرار التنمية على المدى البعيد[١]. ولما كانت قضايا البيئة والتنمية ترتبط بعضها البعض بعلاقات من التكامل والاعتماد المتبادل، نجد أنه من المتعذر استمرار التنمية على قاعدة من الموارد البيئية المتدهورة، كما أنه لايمكن حماية البيئة إذا أهملت التنمية تكلفة الأضرار البيئية . وأمام أهمية وضرورة تفهم المنشآت المختلفة واعترافها بمسئولياتها تجاه البيئة ، كان من الضروري أن يكون هناك العديد من القضايا التي لابد من النظر إليها بعين التحليل والاعتبار. إحدى هذه القضايا هي أثر المشاكل البيئية على مهنة المحاسبة والمراجعة. وترتبط هذه القضية بأهمية تحقيق الإدارة الملائمة للبيئة ، كما أنها تدخل ضمن برامج التخطيط الاستراتيجي لمستقبل المهنة .

وعلى الرغم من استقرار أدبيات المحاسبة والمراجعة على دلالة وأهمية وتأثير البيئة على المهنة، إلا أنها ما زالت في حاجة الى دراسات واسعة حول المساهمات التي يمكن أن تقدمها المهنة بالنسبة للمشكلات البيئية خاصة بعد أن أصبحت المنشآت المختلفة - بسبب مسئولياتها عما تسببه للبيئة من أضرار - تعمل وتخضع لعدد متزايد ومتنامي من القوانين المنظمة للبيئة تستهدف إيجاد بيئة نظيفة خالية من التلوث . ويرتبط بهذه القوانين أمور كثيرة تمثل مشكلات كبيرة للمحاسبين والمراجعين تفرض نفسها على بساط البحث . وتسعى الدراسة الحالية إلى تبني مفهوم وأبعاد الأداء البيئي وانعكاساته على أعمال المراجعة من خلال التساؤلات البحثية التالية :

(١) ما هو مفهوم وأبعاد كل من الأداء البيئي ونظم الإدارة البيئية ؟

(٢) ما هي المشكلات والصعوبات الممكنة عند مراجعة الأداء البيئي ؟

(٣) ما مدى كفاية وملائمة المعايير المتعارف عليها عند مراجعة الأداء البيئي؟
(٤) ما مدى امكانية تطوير مدخل اجرائي لمراجعة الأداء البيئي؟

١-٣. دوافع البحث :

كان وراء إجراء هذا البحث عدة عوامل أهمها :
(١) أهمية الأداء البيئي لكل من المنشأة والمجتمع والطرف الثالث .
(٢) أن أحد الجوانب الرئيسية لمهمة المراجع هي ضمان أو تأكيد استيفاء التقارير المالية للمتطلبات القانونية ومنها ما تفرضه القوانين المنظمة للبيئة.
(٣) هناك العديد من المزايا المتوقعة من مراجعة الأداء البيئي بالنسبة للمنشأة والمجتمع والجمهور، ورغم ذلك لم تلق المراجعة البيئية ما تستحقه من اهتمام من قبل الهيئات والمنظمات المهنية والباحثين.

١-٣. اهداف البحث :

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف التالية :
(١) تناول مفهوم وأبعاد الأداء البيئي ونظم الإدارة البيئية والحاجة إلى توسيع اهتمامات المراجع استجابة للمتطلبات البيئية.
(٢) استكشاف المشكلات الممكنة عند مراجعة الأداء البيئي .
(٣) تحليل وانتقاد المعايير المتعارف عليها المرتبطة بمراجعة الأداء البيئي للمنشأة.
(٤) تطوير مدخل اجرائي مقترح لمراجعة الأداء البيئي لإبراز طبيعة المساهمات التي يمكن أن تقدمها المهنة بالنسبة للمشكلات البيئية.

١-٤. منهج البحث :

في إطار محاولة الباحث للإجابة على الأسئلة البحثية التي تمثل جوهر مشكلة البحث، وتحقيقًا لأهداف البحث، تعتمد الدراسة على استخدام المنهجين الاستقرائي والاستنباطي معًا في اشتقاق الإطار المقترح لمراجعة الأداء البيئي. ولقد تمثل المنهج الذي استخدمه الباحث في :

(١) استقراء وتصنيف أدبيات المحاسبة والمراجعة في مجال تأثير البيئة على أعمال المحاسبة والمراجعة.
(٢) محاولة استكشاف مشكلات مراجعة الأداء البيئي.
(٣) بناء اطار لمدخل إجرائي مقترح لمراجعة الأداء البيئي.

١-٥. حدود البحث :

يقتصر استخدام البحث لمصطلح الأداء البيئي على أكثر جوانب الأداء البيئي أهمية وهو التلوث البيئي ، تاركًا الجوانب الأخرى للأداء البيئي لاستكمالها في دراسات أخري للباحث ولغيره من الباحثين .

١-٦. خطة البحث :

ارتباطًا بأهداف البحث ومنهجة تتضمن خطة البحث مناقشة النقاط التالية:

- الجوانب المفاهمية للبحث .
  * مفهوم وأبعاد الأداء البيئي .
  * مراجعة الأداء البيئي : المفهوم والأغراض .
- الدراسات السابقة .
- افتراضات البحث .
- مشكلات مراجعة الأداء البيئي .
- المدخل الإجرائي المقترح لمراجعة الأداء البيئي.
- النتائج والتوصيات .

٢. الجوانب المفاهيمية للبحث :

٢-١. مفهوم وابعاد الأداء البيئي :

على الرغم من أن القوانين والتشريعات تنص أو تتطلب بشكل أو بآخر على ضرورة التزام المنشأة تجاه البيئة التي تعمل فيها، فقد تأخر الإهتمام من جانب المنشآت المختلفة بالأداء البيئي لأن إدارة المنشأة لم

يكن لديها الإحساس الكافي للإضطلاع بمسئولياتها البيئية . وعلى ذلك كان الإتجاه نحو مفهوم التنمية المستمرة الذي يرتكز على الإدارة الواعية للبيئة فيما يتعلق بالموارد والامكانيات البيئية المتاحة التي تتعرض للتدهور وسوء الاستخدام. تعتمد الإدارة الواعية للبيئة على تبني مفهوم الأداء البيئي (Kreuze, et al., 1996) الذي ينصرف إلى الوفاء بالالتزامات البيئية التي تحددها القوانين والأنظمة والسياسات البيئية. ويتضمن الأداء البيئي أن تعمل المنشأة بطريقة مسئولة تجاه حماية الكائنات الحية، الاستخدام الكفء للموارد ، تقليل النفايات والتخلص منها، الاستخدام الملائم للطاقة، تقليل المخاطر، الخسائر والتغطية التأمينية ، تسويق منتجات آمنة، الإدارة البيئية، الافصاح البيئي، أهمية تحقيق الكفاية البيئية للمنشأة Eco-Efficiency بمعنى الاضطلاع الدقيق بالأنشطة البيئية والتقدير الكفء للإلتزامات البيئية.

تشير بعض الكتابات (Bhat, 1996) الى إمكانية تصنيف الشركات على أساس الأداء البيئي في ثلاثة أقسام تعكس مستويات الالتزام البيئي . ويتسم الأداء البيئي لهذه الشركات بأبعاد وسمات مختلفة وذلك على النحو التالي :

القسم الأول : يتضمن الشركات ذات اللون الأحمر Red Companies إشارة إلى ضعف وقصور الأداء البيئي وتعاملها مع المشاكل البيئية بطريقة اطفاء النيران "Fire-Fighting" . وعادة ما يكون الأفق الزمني للتخطيط البيئي في هذه الشركات هو الأجل القصير. ويتم تحقيق الالتزام إما من خلال معالجة النفايات أو إحراقها. وغالبًا ما يترأس الإدارات البيئية في هذه الشركات أفراد من الإدارات القانونية. أيضاً تحاول هذه الشركات ممارسة ضغوطًا أو التأثير على المشرعين للتخفيف من القوانين البيئية. بالإضافة إلى ماسبق تتبع هذه الشركات استراتيجيات ردود الأفعال ، كما أن جميع قرارات الشركة تتأسس فقط على اعتبارات التكلفة.

القسم الثاني : يتضمن الشركات ذات اللون الأصفر Yellow Companies اشارة إلى انتقال الشركة من اللون الأحمر إلى اللون الأصفر عن طريق بعض المبادرات والخطوات التمهيدية التي تدفع الإدارة العليا للقيام بعمل ما . وقد يكون اقرار قانون أو تنظيم برقابة التلوث أحد أسباب مثل هذا التحول أو الانتقال . أيضًا حق المجتمع في التعرف على التشريعات وتصرفات المستثمرين يمكن أن تكون أحداثاً محركة لرغبة الشركة في الانتقال إلى هذا القسم. وتذهب هذه الشركات إلى ما هو أبعد من طريقة "اطفاء النيران" . هدف هذه الشركات أن تكون المخالفات البيئية صفرًا ، وهدف الإدارة هو الوقاية من المشكلات البيئية بتعيين الأفعال التي تمنع وقوع الأحداث البيئية المؤسفة. وعادة ما يكون الأفق الزمني للتخطيط البيئي في هذه الشركات سنة. وغالبًا ما تستخدم هذه الشركات أساليب تخفيض التلوث التي تتضمن تحسين ادارة الممتلكات، كما أن تعاون أقسام التشغيل والأقسام القانونية يكون واضحًا في هذه الشركات . وبشكل عام فإن هذه الشركات تحاول منع المشاكل البيئية عن طريق الاختصاص والعمل بالأنشطة الوقائية.

القسم الثالث : يتضمن الشركات ذات اللون الأخضر Geen Companies إشارة إلى المرحلة الأخيرة في المسئولية البيئية . وتكتسب الشركات هذه الصفة ليس فقط بسبب أنها تريد أن تلتزم بالقوانين ، وأن تحسن صورتها، وأن تقلل التكاليف - لكن أيضًا- لأنها تؤمن بأن ذلك هو الشئ الصحيح الذي يجب أن تفعله . تضع ادارة الشركة تفصيلاً وبوضوح سياستها البيئية مع التزامها الكامل ودعمها للبرامج البيئية، مع تخصيص الموارد الملائمة للإدارة البيئية ، وأيضًا وجود برامج تدريبية فعالة للمستويات الوظيفية المختلفة. ويقرر الفرد المسئول عن الإدارة البيئية إلى مجلس المدراء أو رئيس المجلس . يتسم التخطيط البيئي بالمدى الطويل، كما أنه يستهدف السعي أو البحث عن مجالات وفرص تخفيض التكلفة وتحسين الربحية. يستخدم مدخل

النظم في تعيين المجالات أو الفرص البيئية. أيضًا يحاول المدراء والمسئولون عن التخطيط البيئي توقع المتغيرات النظامية المستقبلية وتخفيض تكلفتها . تنظر هذه الشركات الى القوانين والتعليمات البيئية ليس باعتبارها قيوداً بل باعتبارها مقياسًا للأداء لتخفيض التكلفة وتحسين الربحية. وتعتبر أساليب القياس المرجعي Benchmarking والمراجعة البيئية Environmental Auditing من الممارسات الجيدة في هذه الشركات .

يرى الباحث أن الأقسام الثلاثة السابقة، رغم انها تعكس مستويات مختلفة للأداء البيئي ، ألا أنها توضح تزايد احساس الإدارة بمسئولياتها البيئية . وأما اعتبارات المساءلة وغيرها من الاعتبارات؛ فلقد أصبح لدى الإدارة الحافز القوي للبحث في استخدام الوسائل المناسبة لضمان وتأكيد الوفاء بالتزاماتها البيئية مثل مراجعة الأداء البيئي . وتعرض الدراسة في الجزء التالي لمفهوم وأغراض ومجالات مراجعة الأداء البيئي للمنشأة.

٢-٣. مراجعة الأداء البيئي: المفهوم والأغراض

توجد بعض الظروف والاعتبارات التي قد تثير التساؤل عما إذا كان ينبغي توسيع دور المراجع عند ابداء الرأي على القوائم المالية أم لا . تشير إحدى الدراسات المسحية [Barkley & Kelly, 1985] إلى أن هناك مبررات رئيسية تدعم توسيع دور المراجع في مثل هذه الظروف والاعتبارات أهمها الاستجابة للتغييرات البيئية ، واستثمار مثل هذه الظروف لتطوير وتوسيع عملية المراجعة، واضفاء بُعد الثقة والمصداقية على مدى أوسع من المعلومات، وأيضًا لتقليل حجم المعلومات غير الملائمة والتي لايعول عليها في سوق العمل . وتشير الدراسة الحالية إلى أن الأداء البيئي يضفي أبعادًا جديدة على عملية المراجعة. ويتضمن أدب المراجعة عددًا من المصطلحات المستخدمة لوصف انعكاس الأداء البيئي على أعمال المراجعة. وتتضمن هذه المصطلحات ما يلي :

- المراجعة البيئية (Environmental Auditing (Thomson, et al., 1993 .
- مراجعة الأداء البيئي Environmental Performance Audit (Bhat,1996).
- المراجعة الخضراء Green Auditing (Bhat, 1996) .
- مراجعة الالتزامات البيئية Auditing Environmental Liabilities (Roussey, 1992) .
- المراجعة التبيؤية Ecological Auditing (Schaltegger, et al . 1997) .

وتتبنى الدراسة الحالية مصطلح مراجعة الأداء البيئي باعتباره أكثر شمولاً، وتأكيداً على أهمية مفهوم الأداء البيئي في إطار الأداء الشامل للمنشأة.

وطبقًا لتعريف وكالة حماية البيئة الأمريكية (EPA Report, 1984) المراجعة البيئية عبارة عن فحص موضوعي منظم، دوري وموثق ، للممارسات البيئية للمنشأة للتحقق من الوفاء بالمتطلبات البيئية التي تفرضها القوانين المنظمة للبيئة وسياسات المنشأة. ويمكن تصميم أعمال المراجعة البيئية لإنجاز بعض أو كل الأغراض التالية :

(١) التحقق من الالتزام بالمتطلبات البيئية.
(٢) تقييم فعالية نظم الإدارة البيئية القائمة فعلاً.
(٣) تقدير مخاطر الأحداث البيئية التي تنطوي على وقائع خطرة.

وقد أكدت دراسة (Bhat, 1996) نفس التعريف السابق للمراجعة البيئية واعتبرتها أداة لتقييم الأداء البيئي. وأضافت الدراسة أن المراجعة البيئية يمكن أن يكون لها فوائدة متعددة منها : مساعدة الإدارة على توقع المشاكل البيئية بدلاً من التفاعل البسيط معها، لفت انتباه الإدارة للمتطلبات البيئية النظامية، تحسين سجلات الأداء البيئي، تحديد أوجه العلاج الفعالة بالنسبة للمشكلات البيئية المتكررة، بالإضافة إلى المساعدة في وضع قاعدة بيانات بيئية للشركة.

وفي دراسة معهد المراجعين الداخليين (IIA Research Foundation Study, 1992) التي تبنت دور المراجعين الداخليين في القضايا البيئية تم تعريف المراجعة البيئية باعتبارها جزءاً متكاملاً من نظام الإدارة

البيئية ، تقرر الإدارة من خلاله مدى ملائمة نظم الرقابة البيئية، ومدى الالتزام بالمتطلبات النظامية والسياسات الداخلية ، وتؤيد دراسة (Thomson et al., 1993) نفس الاتجاه وتعتبر المراجعة البيئية عملية تقييم ذاتي تستطيع المنشأة بواسطته أن تقرر ما إذا كانت الأهداف البيئية قد تم الوفاء بها وفقًا للقوانين المنظمة للبيئة.

ويرى الباحث أن التعاريف السابقة للمراجعة البيئية قد ركزت على مراجعة الالتزام بالمتطلبات البيئية النظامية كأساس للمراجعة البيئية ، على الرغم من أن هناك جوانب أخرى للمراجعة البيئية مثل مراجعة نظم الإدارة البيئية القائمة فعلاً لتأكيد سلامة ادارة المخاطر البيئية، أيضًا أعمال مراجعة التلوث كأدوات تقييم تشغيلية يمكن استخدامها لتعيين فرص ومجالات تدنية التلوث ومراقبته عند مصادره. بالإضافة إلى أعمال مراجعة أمان المنتجات. وترتيبًا على ماسبق يمكننا اعتبار مراجعة الأداء البيئي منهجًا للتحقق من سلامة وتقييم الجوانب المختلفة للأداء البيئي في ضوء متطلبات القوانين والتشريعات والسياسات البيئية للشركة، بالإضافة إلى متطلبات المعايير المهنية المتعارف عليها بغرض تحسين الممارسات الرقابية على الأداء البيئي.

٣ . الدراسات السابقة :

هناك الكثير من الدراسات التي تعرضت لتأثير البيئة على المحاسبة أو لعلاقة المحاسبة بالمتغيرات البيئية[٢]. ورغم ذلك نجد دراسات قليلة هي التي تعرضت لانعكاسات الأداء البيئي على عملية المراجعة . وسوف يتم التركيز في هذا البحث على أهم هذه الدراسات .

(١) دراسة (Roussey, 1992)

استعرضت الدراسة تفصيلاً القوانين والتنظيمات الحكومية ذات العلاقة. ولقد صنفت الدراسة التزامات محدثي التلوث في حالة عدم الالتزام بالقوانين، وفي حالة الضرر الذي يحدث، بالإضافة إلى حالة

النظافة العلاجية. وأوضحت الدراسة أن أكثر الالتزامات البيئية أهمية هي النظافة العلاجية Remedical Cleanup التي يتطلبها التشريع البيئي، وبالتالي فإنه بمجرد تعيين المنشأة كطرف مسئول فإنها تواجه مشكلة وضع تقديرات للتكاليف المصاحبة لتنظيف المواقع الملوثة. كما أشارت الدراسة إلى متطلبات هيئة تنظيم تداول الأوراق المالية بشأن الإفصاح عن معلومات الأداء البيئي .

(٢) دراسة معهد المراجعين الداخليين (IIA Research Foundation Study, 1992)

تضمنت الدراسة تعريف نظام الإدارة البيئية والمراجعة البيئية ، وأشارت إلى أن المراجعة البيئية تعتبر جزءاً متكاملاً من نظام الإدارة البيئية ، تقرر الإدارة من خلاله مدى ملائمة نظم الرقابة البيئية ومدى الالتزام بالمتطلبات القانونية والسياسات الداخلية للمنشأة. واعتبرت الدراسة أن تناول دور المراجعين الداخليين بشأن القضايا البيئية بواسطة معهد المراجعين الداخليين يعتبر الخطوة الأولى، وأن الخطوة القادمة هي التخطيط لوضع معايير للمراجعة البيئية وممارستها. كما أشارت الدراسة إلى أن المراجع الداخلي يمكن أن يكون له دوراً حيوياً وأن يضيف قيمة هامة للمنشأة من خلال المراجعة البيئية .

(٣) دراسة (Thomson et al., 1993)

اهتمت الدراسة بدور المراجع الداخلي فيما يتعلق بالقضايا البيئية ، كما اعتبرت أن القضايا البيئية الحالية قد وضعت المراجعة الداخلية في مفترق الطرق، وأن اختيار الاتجاه يؤشر على مستقبل المراجعة الداخلية. وقد عرضت الدراسة عدة أقسام للمراجعة البيئية تضمن مراجعة الالتزام ، ومراجعة نظام الإدارة البيئية، ومراجعة أعمال التخزين والتخلص من النفايات، ومراجعة منع التلوث ، بالإضافة إلى مراجعة أمان المنتجات. كما تناولت الدراسة أيضاً أهمية كفاءة مراجعي البيئة وقد انتهت الدراسة الى أن تزايد تعرض العديد من المنشآت للمخاطر المالية نتيجة القضايا البيئية يجعل للمراجعين الداخليين اهتماماً كبيراً في مساعدة الإدارة في تتبع الآثار البيئية .

(٤) دراسة (Blokdrjk & Drieenhuzion, 1996)

ركزت هذه الدراسة في فحص أثار وانعكاسات المشاكل البيئية بالنسبة لمهنة المراجعة . كما ناقشت المساهمت التي يمكن أن يقدمها المراجعون للإدارة البيئية ، وقد تعرضت الدراسة لثلاثة محاور أساسية : ما إذا كانت المراجعة البيئية ميدان عمل للمراجع الخارجي ، كيفية اقامة نظام للتوثيق البيئي ؟ وامكانية أن يبدي المراجع المالي رأيًا على التقرير البيئي للشركة.

(٥) دراسة (Bhat N.V., 1996)

أشارت الدراسة إلى أهمية أن تبدأ المبادرة من جانب الشركات في الأخذ بالمراجعة البيئية باعتبارها أداة موضوعية ومنظمة للتقويم الذاتي للأداء البيئي. وقد أوضحت الدراسة أن نجاح وفعالية المراجعة البيئية يتطلب التزام الإدارة، ضرورة تكامل المراجعة البيئية مع النظام الكلي للإدارة البيئية، ضرورة وجود اتصال مفتوح بين المراجعين وأقسام التشغيل ، وجود فريق مراجعة كفء ، بالإضافة الى ضرورة توثيق عملية المراجعة بشكل ملائم .

ركزت الدراسات السابقة على إبراز بعض الجوانب المفاهيمية للمراجعة البيئية وأهمها الالتزام بمتطلبات القوانين البيئية، وادارة أعمال المراجعة البيئية بواسطة مراجعين من داخل المنشأة أو خارجها. ومع ذلك يرى الباحث أن هناك جوانب أخرى للمراجعة البيئية ما زالت في حاجة الى مزيد من التأصيل العلمي والتوثيق مثل تعيين مشكلات واجراءات مراجعة الأداء البيئي ومساعدة المراجعين في استيفاء متطلبات معايير المراجعة. وتتجه الدراسة الحالية إلى تطوير إطار لمراجعة الأداء البيئي يساعد في استكشاف المشكلات الممكنة عند مراجعة الأداء البيئي ، بالإضافة الى اقتراح منهج إجرائي لمراجعة الأداء البيئي.

٤ . افتراضات البحث :

ارتباطًا بالجوانب المفاهيمية للبحث ، وفي ضوء اتجاهات ونتائج الدراسات السابقة تم اشتقاق الافتراضات البحثية التالية :

(١) ادخال نظم الإدارة البيئية سيكون له تأثير على هيكل الرقابة الداخلية فيما يتعلق بكل من النظام المحاسبي وأدوات المراجعة المطلوبة لدراسة وتقويم هيكل الرقابة الداخلية.

(٢) تعرض المنشأة للمخاطر البيئية يؤثر في تقدير الخطر الكلي للمراجعة، وبخاصة الخطر المتلازم أو المتأصل .

(٣) عدم كفاية المعايير المهنية المتعارف عليها حاليًا يسبب صعوبات ومشكلات معينة عند مراجعة الأداء البيئي.

(٤) امكانية تطوير منهج اجرائي لمراجعة الأداء البيئي.

٥. مشكلات مراجعة الأداء البيئي :

يمكن أن تكتنف عملية مراجعة الأداء البيئي صعوبات ومشاكل معينة أهمها:

(١) تأثير نظم الإدارة البيئية على هيكل الرقابة الداخلية.

(٢) تأثير الالتزامات البيئية على تقدير الخطر الكلي للمراجعة.

(٣) المحاسبة والافصاح عن الأداء البيئي .

(٤) الأثر المحتمل على تقرير المراجعة .

(٥) الوفاء بمتطلبات معايير المراجعة المتعارف عليها .

ونعرض فيما يلي لهذه المشكلات وكيفية التعامل معها في ضوء المعايير المهنية المتعارف عليها.

٥-١. تأثير نظم الإدارة البيئية على هيكل الرقابة الداخلية :

ظهر مفهوم هيكل الرقابة الداخلية مع صدور بيان معايير المراجعة (AICPA, SAS No.55) . ويعتبر مفهوم هيكل الرقابة الداخلية أكثر شمولاً ومسايرة لمتغيرات بيئة الممارسة المهنية من مفهوم نظام الرقابة الداخلية على اعتبار أن هيكل الرقابة الداخلية يتكون من ثلاث

عناصر هي بيئة الرقابة، والنظام المحاسبي واجراءات الرقابة. ويستهدف هذا المعيار توسيع مفهوم الرقابة الداخلية ومسئوليات المراجع في الالتزام بالمعيار الميداني الثاني تجاه التطورات الحديثة التي تتضمن القضايا البيئية.

ومع تزايد الاهتمام بالأمور البيئية وتحمل المنشآت المختلفة مسئولياتها عما تسببه للبيئة الخارجية من أضرار ملموسة أو غير ملموسة بسبب ممارستها لنشاطاتها، أصبحت هذه المنشآت تعمل وتخضع لعدد مزايد ومتنامي من القوانين المنظمة للبيئة التي تستهدف إيجاد بيئة نظيفة خالية من التلوث. ولقد دفع ذلك الإدارة العليا في هذه المنشآت الى ادراك أهمية ادخال نظم الإدارة البيئية Environmental Management Systems وذلك من أجل ادارة الأمور والقضايا البيئية بشكل سليم في اطار القوانين المنظمة للبيئة والسياسات البيئية للشركة.

ويعرف (Thomson et. al., 1993) نظام الادارة البيئية بأنه عبارة عن هيكل المنشأة ومسئولياتها وسياساتها وممارستها واجراءاتها وعملياتها ومواردها المستخدمة في حماية البيئة وادارة الأمور البيئية. ويحدد نظام الادارة البيئية فلسفة المنشأة تجاه القضايا البيئية، وضع أهداف للبرامج البيئية ، وأيضًا وضع وتطوير برامج الأداء البيئي. ويتطلب الأخذ بنظام الإدارة البيئية ضرورة اعادة النظر في الهياكل التنظمية للمنشآت المختلفة لتتضمن نظام الإدارة البيئية كجزء متكامل مع النظام العام للإدارة ومع هيكل الرقابة الداخلية. ولما كان المراجع مسئولاً عن دراسة وتقويم الرقابة الداخلية يكون من المناسب دراسة تأثير نظام الادارة البيئية على هيكل الرقابة الداخلية، وذلك في اطار هدف المراجعة المتعلق بهيكل الرقابة الداخلية.

يرى الباحث أن الانعكاسات المباشرة لنظم الادارة البيئية على هيكل الرقابة الداخلية تتعلق بكل من النظام المحاسبي وأدوات المراجعة

المطلوب لتقييم هيكل الرقابة الداخلية؛ اذ أن النظام المحاسبي التقليدي وأدوات الرقابة الداخلية المرتبطة به ليس مصممًا للتعامل مع الأحداث والوقائع البيئية كما هو الحال في حالة التلوث عند نقل المنتجات الخطرة وتخزينها والتخلص منها وبالتالي فإن نظم الادارة البيئية وما يرتبط بها من ادارة الأحداث والوقائع البيئية بشكل ملائم، يمكن أن تضفي أبعادًا جديدة لعملية المراجعة فيما يتعلق بهيكل الرقابة الداخلية في جانبين هما استحداث سجلات التلوث البيئي وتغير اهتمامات وأدوات المراجع عند دراسة هيكل الرقابة الداخلية وذلك على النحو التالي :

أولاً : استحداث سجلات التلوث البيئي

يشير تقرير لجنة الانعكاسات البيئية لسلوك المنظمات في جمعية المحاسبة الأمريكية (A. A. A., 1973) إلى أن قياس الانعكاسات البيئية للمنشأة يعتبر من اختصاص المحاسبين خاصة وأن الاتجاه السائد حاليًا هو تحميل المنشآت بتكاليف المحافظة علي البيئة، بدلاً من تحميلها على المجتمع، وبالتالي يتم معالجة البيانات المرتبطة بالأداء البيئي من خلال الوظيفة المحاسبية.

يتطلب استخدام وتطبيق الأساليب المحاسبية فيما يتعلق بالأمور البيئية تغييرًا في تركيزاتها. أحد الجوانب الهامة لهذا التركيز هو تسجيل الأحداث أو الوقائع الفعلية التي تنطوي على خطر بيئي كأساس لتوثيق المخاطر البيئية . وينبغي أن توفر الاجراءات الداخلية والقوانين الحماية الكافية لعملية توثيق الوقائع الفعلية التي تنطوي على مخاطر في جميع مراحل عملية الانتاج، اختيار الناقل للمنتجات الفاسدة ، وأيضًا المسئول عن التشغيل النهائي لهذه النفايات . وعلى أية حال ينبغي تسجيل مثل هذه الوقائع كلما أمكن . ويرى الباحث أن امكانيات تسجيل الوقائع التي تنطوي على مخاطر بيئية تتوقف على عوامل أهمها:

(١) المنشأة نفسها ، ومدى وجود علاقات كمية بين انتاج السلع المرغوبة واستخدام خامات معينة ربما تكون خطرة على البيئة . وبالتالي

تعتمد معولية نظام تسجيل الملوثات على توفير معلومات كافية عن عملية الانتاج، وامكانية تسوية الوقائع التي تنطوي على مخاطر فيما يتعلق باستهلاك المواد الأولية والسلع المرغوب انتاجها والنفايات الناتجة اعتماداً على الظروف والأحداث المحيطة بالمنشأة وطبيعة الصناعة.

(٢) إيجاد الحلول الملائمة لتوفير هذه السجلات والتي تتعلق بالمشاكل العملية المرتبطة بالقياس والافصاح المحاسبي. ويجب أن تقوم هذه الحلول أساساً على أهداف هذه السجلات مع أخذ تكاليفها ومنافعها في الاعتبار.

إن سجلات التلوث البيئي عامة ، وامكانية تسوية الوقائع الخطرة وانعكاساتها بهذه السجلات يمكن أن يحقق مجموعة من الأهداف أهمها :

(١) توفير المعلومات المطلوبة للتقرير عن التكاليف والالتزامات البيئية وتضمينها في الحسابات والقوائم ، مما يزيد من معولية السجلات المحاسبية والقوائم المالية.
(٢) عرض الآثار البيئية لأنشطة المنشأة في صورة تقارير بيئية يخدم أغراض تقييم الأداء ، وأيضاً يمكن المراجع من تحقيق الأداء البيئي ومراجعته.
(٣) توفير البيانات المحاسبية المالية والعينية المتعلقة بالأداء البيئي يمكن من تحديد الموارد اللازمة لتحقيق الادارة المُثلى للبيئة.
(٤) معاونة الأجهزة المختصة في إعداد الخطط والبرامج البيئية .
(٥) توفير مؤشرات بيئية يمكن أن تساعد في تحقيق الرقابة على الأداء البيئي واتخاذ القرارات الملائمة.

ثانياً : تغير اهتمامات وأدوات المراجع عند دراسة وتقييم هيكل الرقابة الداخلية:

تتطلب الأمور البيئية تحولاً في تركيز واهتمامات المراجع عند

دراسة وتقويم هيكل الرقابة الداخلية، اذ ينبغي على المراجع أن يعطي مزيد من الاهتمام لخصائص أو مقومات نظام الرقابة الداخلية بشأن الأحداث أو الوقائع التي تنطوي علي مخاطر بيئية . فعلى سبيل المثال يركز المراجع على :

- اجراء ملاحظات معينة في مواقع التلوث .
- اختبارات على مستويات التلوث .
- التحديد الواضح للمسئوليات المتعلقة بالانعكاسات البيئية للأنشطة الخطرة.
- زيادة معولية المعلومات الواردة في سجلات التلوث بإعطاء انتباه ملائم للفصل بين المهام والإجراءات المرتبطة بتسوية الوقائع التي تنطوي على مخاطر بيئية . فالاحتفاظ بالمنتجات الخطرة يكون في مخازن مستقلة، وبالتالي يمكن تسجيل حركة خروجها، أيضًا الفصل بين مهام كل من المشتري والناقل وأمين المخازن.

يرى الباحث أن دور المراجع بشأن الأمور البيئية عند دراسة وتقويم هيكل الرقابة الداخلية يتطلب تطوير أدوات جديدة للمراجعة . ومن الأدوات المقترحة في هذا المجال تطوير قائمة استقصاء بيئية للتقارير المالية السنوية An Environmental Checklist for Annual Accounts ويمكن أن تستخدم هذه القائمة بمزجها مع سجلات التلوث البيئي لتحديد شمولية واكتمال القائمة عند دراسة وتقويم هيكل الرقابة الداخلية. وتستهدف قائمة الاستقصاء البيئية تسهيل تحليل الخاطر البيئية وآثارها المالية وأهمية ذلك عند تقدير الخطر الكلي للمراجعة. ويقترح الباحث الخطوط العريضة التالية كمحاور لاستفسارات المراجع بشأن الأداء البيئي للمنشأة:

استقصاء الأداء البيئي للمنشأة

- القوانين المنظمة للبيئة والتي تخضع لها المنشأة .
- السياسات البيئية للمنشأة.
- مستويات التلوث.
- ماضي وحاضر ومستقبل الالتزامات البيئية للمنشأة متضمناً القضايا المرفوعة ضد الشركة من وكالات أو أجهزة حماية البيئة.
- حوادث معينة تتضمن تعهدات والتزامات بيئية.
- خطط واستراتيجيات مواجهة القضايا البيئية.
- تقدير التكاليف (أو مدى من التكاليف) الضرورية لمقابة الالتزامات البيئية، وفي حالة عدم الامكان يتم الاستفسار عن سبب ذلك.
- وجود سجلات للأداء البيئي، وكيفية وتوقيت تسجيل التكاليف البيئية ، وفي حالة عدم تسجيلها يتم الاستفسار عن السبب.
- التغطية التأمينية المرتبطة بالقضايا البيئية.
- الآثار الممكنة للالتزامات البيئية عن حالة ورفاهة المنشأة.
- الآثار البيئية لمنتجات الشركة والخامات المستخدمة والنفايات الناتجة.
- جهود رقابة وضبط الأداء البيئي للمنشأة.
- المسئولون عن السياسات والأفعال البيئية ومراقبتها.
- الفصل بين المهام والاجراءات المترتبة على تسوية الأحداث التي تنطوي على مخاطر بيئية.

وارتباطاً بما سبق فإن معرفة المراجع بالنظام المحاسبي وهيكل الرقابة الداخلية يجعل المراجع قادراً على تقديم مساهمات مفيدة في مجال تصميم نظم الإدارة البيئية .

٥-٣. تاثير الالتزامات البيئية على تقدير الخطر الكلي للمراجعة:

إن التغير والتطور الدائم والمستمر للمنشأة نتيجة تأثرها المباشر بالظروف البيئية المحيطة يجعل من الضروري أن يأخذ المراجع في اعتباره عند تخطيط عملية المراجعة التركيز على العناصر التي تزداد فيها نسبة المخاطر حتى يمكنه الانتهاء من عملية المراجعة بأعلى كفاية ممكنة . ولقد تضمن بيان معايير المراجعة (AICPA, SAS No.47) تعريفًا لخطر المراجعة بأنه ينتج عن فشل المراجع في تعديل رأيه بطريقة ملائمة عن قوائم مالية تتضمن تحريف جوهري. ولقد تطلب هذا المعيار من المراجع " أن يُضمن خطة المراجعة تقديراً لخطر المراجعة بحيث يكون عند مستوى منخفض .. وأن يتم تقدير هذا الخطر بطريقة كمية أو غير كمية ". ويتم قياس خطر المراجعة وفقاً للمعيار (٤٧) باتباع النموذج التالي :

الخطر الكلي للمراجعة = الخطر المتلازم × خطر الرقابة × خطر المراجعة الاستقصائية × خطر المراجعة التفصيلية .

عند تحليل خطر المراجعة يكون من المهم بالنسبة للمراجع أن يأخذ بعين الاعتبار الأمور البيئية عندما يحصل على تفهم لعمليات المنشأة والصناعة التي تنتمي إليها، وعند تقديم أسئلة أو استفسارات للإدارة بشأن الخروج عن القوانين المنظمة للبيئية. وقد تعطى طبيعة بعض الصناعات مؤشراً واضحًا بوجود مشكلات بيئية تتعلق بتنقية البيئة كما هو الحال في صناعة الكيماويات وصناعة انتاج الورق . ومع ذلك فإن نفس هذه المشكلات قد تكون موجودة في صناعات يعتقد أنها نظيفة مثل صناعة الالكترونيات . ويطالب المعيار (٤٧) المراجعين بأخذ المخاطر المتلازمة أو المتأصلة للمنشأة في الاعتبار عند تقدير الخطر الكلي للمراجعة. وغالباً ما يزداد الخطر المتلازم نتيجة خصائص مميزة لأعمال المنشأة مما قد يسهم في تعقيد عملية المراجعة ، وتؤدي في حالة عدم التأكد الى تعذر اكتشاف الأخطاء والمخالفات الموجودة.

ويرى الباحث أن تقدير الخطر الكلي للمراجعة مع أخذ الأمور البيئية في الاعتبار يتطلب استخدام نموذج الاحتمالات المشروطة بدلاً من نموذج الاحتمالات المشتركة ، وذلك لتفادي القصور في نموذج المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين وفقًا للمعيار رقم (٤٧) عندما افترض استقلال عناصر الخطر ، الأمر الذي لا يتفق وواقع الممارسة العملية. وتعتبر نماذج قياس خطر المراجعة التي قدمها (Cushing & lobbecke, 1983) و (Lesile, 1984) مفيدة في هذا المجال .

ومع تزايد اهتمام المراجعين بالأمور البيئية أوضحت دراسة المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA, Audit Risk Alert, 1991) أنه ينبغي على المراجع الاهتمام بالاستفسار من الإدارة عما إذا كانت المنشأة لديها مخاطر عالية للتعرض للإلتزامات البيئية تتعلق بتكاليف تنقية ونظافة البيئة . وأعطت الدراسة أمثلة للمراجعين بالاشارات الحمراء التي تعكس المخاطر المتزايدة لتعرض المنشأة للالتزامات البيئية منها :

(١) المشاركة الفعلية للمنشأة أو اندماجها في شركة نقل للنفايات والعوامل المحدثة للتلوث .
(٢) شراء أراضي بسعر منخفض جداً عن سعر السوق المحلي بسبب المخاطر البيئية.
(٣) البيع الجزئي للأصول مع الاحتفاظ بالملكية الفعلية .
(٤) الحصول علي تغطية عديدة أو متزايدة ضد المخاطر أو الالتزامات البيئية تجاه طرف آخر.

ويرى الباحث أنه عندما يوضح تقدير الخطر أن عميل المراجعة يتعرض لخطر مرتفع بالنسبة للإلتزامات البيئية، يمكن أن يقوم المراجع ببعض الاجراءات التالية اعتماداً على الظروف المحيطة :

١. الاستفسار عما اذا كانت المنشأة تستخدم مواد سامة في عمليات التصنيع أو في منتجاتها.

٢. الاستفسار عما إذا العمليات أو المنتجات تخلق نفايات سامة عند التخلص منها.
٣. الاستفسار عما إذا كانت المنشأة تستخدم في الموقع مخزن لنفايات المواد السامة، أو أنها تستخدم معدات للتخلص من النفايات السامة.
٤. تحديد ما إذا كانت المنشأة تم اعتبارها طرفًا مسئولاً وفقًا للقوانين المنظمة للبيئة فيما يتعلق بالتخلص من النفايات في الموقع .
٥. تحديد الافعال أو التصرفات التي اتخذتها المنشأة باعتبارها طرفًا مسئولاً عن الأمور البيئية لتقييم التعرض للخطر.
٦. تقييم أية تقديرات لتكلفة تنظيف البيئة ، وأية أمور تتعلق بالخسائر الشرطية.

٥-٣. مشكلات المحاسبة والإفصاح عن الأداء البيئي :

تفشل النظم المحاسبية الحالية في أن تأخذ بعين الاعتبار التكاليف البيئية ، ويتم تجميع الكثير منها ضمن التكاليف الاضافية، ويؤدي ذلك الى اختيار المزج الخاطئ للمنتجات، التسعير غير الدقيق للمنتجات ، والقبول أو الرفض غير الملائم لبدائل الحد من التلوث البيئي . ونعرض فيما يلي لأهم مشكلات المحاسبة والإفصاح عن الأداء البيئي للمنشأة في مجال التلوث ، والتي تواجه المراجع وهو بصدد التحقق من صدق وعدالة القوائم المالية.

٥-٣-١ رسملة او عدم رسملة تكاليف النظافة البيئية

قد تتحمل المنشأة مبالغ كبيرة عند تحليل المشاكل البيئية ترتبط باستئجار خدمات الخبراء للمساعدة في ازالة النفايات السامة، وفي القضاء على آثارها ومنع التلوث مستقبلاً. وفي مواجهة مثل هذه القضايا توصل مجلس معايير المحاسبة المالية في الاصدار (8 - 90) فيما يتعلق برسملة أو عدم رسملة مثل هذه التكاليف (FASB 1990) الى أنه بشكل عام ينبغي تحميل تكاليف معالجة التلوث البيئي على النفقات . ومع ذلك فإن EITF [Emerging Issues Task Force] لم توضح أن هذه

التكاليف قد يتم رسملتها على سبيل المثال في حالة ما اذا كانت هذه التكاليف تزيد الحياة والطاقة، وتحسن من درجة الأمان والكفاية، وأيضًا إذا كانت تخفف من أو تمنع من التلوث مستقبلاً . ويعتبر هذا الاصدار اعادة تأكيد من الـ EITF لنتيجة سابقة تتعلق بالمحاسبة عن ازالة الاسبستوس asbestos (FASB,1989) . ويوضح الارشاد المحاسبي هنا أن رسملة تكاليف معالجة الاسبستوس ينبغي تبريرها في ظل الاتفاق في الإصدار (Issue 90-8) .

٥-٣-٢ الالتزامات الشرطية

تتمثل الالتزامات الشرطية في الالتزامات التي يرتبط وجودها أو تحديد قيمتها أو تاريخ الوفاء بها بوقوع أو عدم وقوع حدث أو أحداث معينة مستقبلاً . ويعتبر مفهوم الخسائر المحتملة أكثر شمولاً من مفهوم الالتزامات المحتملة باعتبارها تشتمل بالإضافة للإلتزامات المحتملة أو الشرطية أي خسارة يحتمل حدوثها بسبب تلف يحتمل حدوثه في الأصول . ويشير (Roussey, 1992) الى أن تقدير الالتزامات البيئية يواجه بعدد كبير من المشاكل أهمها التعقيد التام لمواقع النفايات، تحديد المستوى المقبول لنظافة وتنقية البيئة، بالإضافة الى الالتزامات والمسئوليات المشتركة بين عدة أطراف مسئولة. ويضفي ذلك حالة من عدم التأكد تصاحب تقدير هذه الالتزامات.

الالتزامات الشرطية الناشئة عن تكاليف وتنقية البيئة ينبغي المحاسبة عنها وفقًا للمبادئ المحاسبية المبينة في المعيار المحاسبي رقم (٥) لمجلس معايير المحاسبة المالية FASB Opinion No. 5 (1975) وتعتبر تقديرات الخسائر المحتملة طبقًا للمعيار رقم (٥) مسألة معقدة وشاملة نظراً لارتباط هذه الخسائر المحتملة بمدى واسع من الأحداث ربما يشمل أموراً تكون خبرة المحاسب أو المراجع فيها قليلة مثل الخسائر المحتملة المتعلقة بتلوث البيئة . ولقد حدد مجلس معايير المحاسبة المالية الشروط التالية للإعتراف بالخسائر المحتملة وما يتبعها من التزامات :

(١) أن يكون احتمال حدوث أو وقوع الخسارة في المستقبل كبيراً .
(٢) امكانية تقدير مبلغ الخسارة بطريقة معقولة.

وقد قدم أيضاً مجلس معايير المحاسبة المالية ارشادات أخرى تتعلق بقابلية الخسائر للتقدير في التفسير رقم (١٤) FASB Interpretation No. 14, (1976) .

يكتنف تطبيق هذه المفاهيم على الخسائر الشرطية المرتبطة بالالتزامات البيئية وفقًا للقوانين البيئية صعوبات كبيرة، بالإضافة إلى أن مبادئ المحاسبة والافصاح في المعيار رقم (٥) لمجلس معايير المحاسبة المالية قد لاتكون كافية في بعض المواقف خاصة عندما تتعلق الأمور البيئية بخسائر قد يتعذر عمل تقدير معقول لها. وبالتالي يصبح بين الضروري تطوير معيار محاسبي يوفر معلومات أكثر نفعًا من المعيار رقم (٥) ويأتي ذلك في اطار الحاجة إلى قياس وتقرير أفضل عن الآداء البيئي.

ويتضمن (Sop 96 - 1) الارشادات المحاسبية المتعلقة بتفسير المعيار رقم (٥) في سياق الالتزامات البيئية ، العلامات الإرشادية المتعلقة باستحقاق وتقويم الالتزامات المقدرة، العوامل المؤثرة في مبلغ أو مقدار الالتزام، التكاليف التي يجب تضمينها في الالتزام المستحق ، وأمثلة لبنود التكاليف المباشرة التفاضلية التي تدخل في الالتزامات المستحقة. وتعتبر هذه الارشادات مفيدة لكل من المراجعين والعملاء.

٥-٣-٣ الافصاح عن الالتزامات البيئية

مهنة المحاسبة ينقصها الوضوح والتحديد بشأن التقرير عن المعلومات البيئية في التقارير المنشورة. ويظهر ذلك في اختلاف متطلبات كل من مجلس معايير المحاسبة المالية وهيئة تنظيم تداول الأوراق المالية بشأن الافصاح البيئي على النحو التالي:
(١) وفقًا للمعيار رقم (٥) لمجلس معايير المحاسبة المالية FASB No. 5 إذا

كانت الخسارة غير محتملة بدرجة كبيرة ولا يمكن تقديرها بشكل معقول فإنه يتم الافصاح بملاحظة فقط ضمن الايضاحات المرفقة بالقوائم المالية . وعلى الجانب المقابل يتم الافصاح في سياق الالتزامات الشرطية الناتجة عن التلوث البيئي. وغالبًا ما تكون هذه الالتزامات نتاج الخروج عن القوانين المنظمة للبيئة فيما يتعلق بتلوث الهواء والماء أو التربة، وأيضًا النفايات الخطرة.

(٢) جاءت متطلبات هيئة تنظيم تداول الأوراق المالية في نشرتها Financial Reporting Release No.36 (SEC 1989) متضمنة عدم الحاجة الى الافصاح اذا قررت الإدارة احتمال عدم وقوع الالتزام . أما اذا كانت الإدارة لا تستطيع ذلك يكون الافصاح مطلوبًا ويجب على الادارة تقييم آثار ذلك بشكل موضوعي بافتراض وقوع حدث أو التزام غير مؤكد .

يتبين مما سبق أن اختلاف متطلبات الافصاح البيئي لكل من مجلس معايير المحاسبة المالية وهيئة تنظيم تداول الأوراق المالية ترجع الى المستوى الاحتمالي لوقوع الخسارة؛ مجلس معايير المحاسبة المالية تبني احتمال أن يكون وقوع الحدث ممكنًا بدرجة كبيرة، بينما هيئة تنظيم تداول الأوراق المالية تبنت احتمال أن يكون وقوع الحدث ممكنًا بدرجة معقولة .

يرى الباحث أن التقديرات المطلوبة للخسائر المحتملة صعبة تمامًا بالنسبة للإدارة ، وربما أيضًا تكون أكثر صعوبة عند تقييمها بواسطة المراجع لأن المعايير والمتطلبات السابقة في حاجة الى وضوح وتحديد أكثر إذ أن اختلافاتها تضع اعتبارات وتعقيدات اضافية تتعلق بدور المراجع بشأن الافصاح البيئي على النحو التالي :

(١) تباين الافصاح في التقارير المالية . الافصاحات البيئية المطلوبة وفقًا للمعيار رقم (٥) تكون فقط في الملاحظات الايضاحية للقوائم المالية . بينما الافصاح عن المشكلات البيئية وفقًا لمتطلبات هيئة

تنظيم تداول الإدارة المالية يتم تضمينها في خطاب الإدارة الذي تتطلبه الهيئة، وليس من الضروري الافصاح في الملاحظات على القوائم المالية .

(٢) تعقد دور المراجع بشأن مسئولياته في ظل معيار المراجعة (AICPA, SAS No. 8) وذلك عندما يقوم المراجع وفقًا للمعيار رقم (٨) باستعراض وفحص المعلومات التي ترد في خطاب الإدارة . على سبيل المثال كيف يستطيع المراجع تسوية الافصاح عن الالتزامات البيئية المحتملة في خطاب مجلس الإدارة إذا لم يتم الإفصاح عنها أيضًا في الملحوظات الهامشية على القوائم المالية .

يرى الباحث أن مواجهة الاعتبارات والتعقيدات السابقة يتطلب تنسيقًا بين جهود المنظمات المهنية ومتطلباتها بشأن الإفصاح البيئي بحيث تتسق مع متطلبات الأجهزة المختصة بحماية البيئة وحاجات مستخدمي التقارير المالية. وعلى ذلك تصبح مهنة المحاسبة مطالبة بتوسيع الافصاح في القوائم المالية مع تزايد اهتمامات أصحاب المصالح بالممارسات والسياسات البيئية للشركة لارتباطها بقرارات الاستثمار. فالافصاحات البيئية تحدد -جزئيًا- ما إذا كانت الشركة مدركة للقضايا البيئية التي قد تؤثر على مستقبل الشركة. كما أن مستخدمي القوائم المالية يجب أن يزودوا بمعلومات تتعلق باستراتيجيات الوفاء بالالتزامات البيئية وبكيفية المحاسبة عنها ، بالإضافة الى أية تغطية تأمينية يمكن القيام بها .

٥-٤. الأثر على تقرير المراجعة

تسبب المشكلات السابقة حرجًا للمراجع فيما يتعلق بتأثير الأمور والقضايا البيئية على تقرير المراجعة، اذ أن ذلك يتطلب تقديرًا وحكمًا أساسيًا من جانب المراجع. إن اعتبار منشأة العميل وتحديدها طرفًا مسئولاً ، أو الافصاحات البيئية في هوامش القوائم المالية لا تتطلب الضرورة تعديل تقرير المراجعة . ومع ذلك ينبغي أن يقوم المراجع

بتقييم احتمالات الخسائر الشرطية المرتبطة بتنظيف المواقع الخطرة، وأيضًا الحاجة الى اضافة فقرة رابعة في تقرير المراجعة تستدعى الانتباه لحالة عدم التأكد المتعلقة بهذه الاحتمالات . ويأخذ المراجع في اعتباره العوامل التالية عند اجراء هذا التقييم (Roussey, 1992) .

(١) امكانية قيام وكالات أو أجهزة البيئة بعمل ما.
(٢) فحص طريقة التنظيف البيئي.
(٣) مستوى الثقة في الخبراء المشتغلين بفحص عمليات النظافة البيئية .
(٤) اجمالي مبلغ الالتزام المحتمل .
(٥) احتمالات التأمين والتعويض عن الأضرار ، أو مساهمة طرف آخر في النظافة البيئية.
(٦) مصداقية التقديرات المتاحة للتكلفة.
(٧) التخصيص بين الأطراف المساهمة أو المشاركة.
(٨) البيانات التي يتم الحصول عليها من الإدارة .

بعد استعراض المراجع للعوامل السابقة يمكنه أن يقرر ما إذا كان التعديل في تقرير المراجعة مطلوبًا بشأن حالة عدم التأكد المتعلقة بالأمور البيئية. وعندما يتخذ المراجع هذا القرار، فإنه يأخذ في إعتباره ما إذا كانت آثار الأحداث المستقبلية التي تؤثر في الأمور البيئية تدفع بالشك في معقولية تقديرات العميل، بالإضافة الى احتمال ما إذا كانت هناك خسارة جوهرية تترتب على معالجة حالة عدم التأكد . وفيما يتعلق بأخذ حالات عدم التأكد في الاعتبارات يستخدم المراجع ارشادات المعيار المحاسبي رقم (٥) (FASB No. 5, 1975) .

لقد تطلب معيار المراجعة (AICPA, No. 58, 1988) إحداث تغيير أساسي للممارسة السائدة بشأن الطريقة الجديدة للتقرير عن ظروف عدم التأكد الجوهرية، ويتمثل هذا التغيير في طريقة تقرير المراجع عن أحداث عدم التأكد الجوهرية والتي قد تؤثر على القوائم المالية . وتوضح الارشادات في هذا المعيار أن المراجع بشكل عام :

(١) قد لايضيف فقرة توضيحية في حالة وجود احتمال بعيد بوقوع خسارة جوهرية.
(٢) قد يضيف المراجع فقرة ايضاحية اذا كان من المحتمل حدوث خسارة جوهرية، وأن الإدارة لاتستطيع عمل تقدير معقول بالخسارة أو للمدى الممكن لهذه الخسارة. ويجب أن تصف هذه الفقرة ظروف عدم التأكد ، وتوضح أن النتائج غير معروفة الآن، وأن تشير الى أية ملاحظات في القوائم المالية تصف ظروف عدم التأكد .
(٣) قد يتعين على المراجع أخذ عوامل متعددة باعتباره اذا كان هناك فقط احتمال معقول لخسارة جوهرية لتضمينها في الفقرة الإيضاحية . وفي هذه الحالة يتوقف قرار المراجع بإضافة الفقرة الإيضاحية على حجم واحتمال الخسارة .

٥-٥. الإذعان لمتطلبات معايير المراجعة المتعارف عليها

وفقًا لمعيار المراجعة (AICPA, SAS, No. 1, 1972) يكون المراجع ملتزمًا بمعايير المراجعة المتعارف عليها الخاصة بالتكوين الشخصي للمراجع والعمل الميداني واعداد التقرير . وكما أوضحنا من قبل فإن التعقيدات والمشكلات التي يمكن أن تواجه مراجعة الأداء البيئي قد تسبب صعوبات للمراجع للاستجابة لمتطلبات معايير المراجعة المتعارف عليها خاصة ما يتعلق بالأفعال غير القانونية لمنشأة العميل المرتبطة بالأمور البيئية.

على الرغم من أن غرض المراجعة ليس اكتشاف الأفعال والتصرفات غير القانونية، كما هو الحال عند الخروج عن القوانين البيئية، **إلا أنه ينبغي أن يدرك المراجع أن مثل هذه الأفعال والتصرفات يمكن أن تحدث. وبشكل عام فإن المراجع تعوزه الخبرة في** تعيين وتقييم جميع الأفعال والتصرفات غير القانونية . ويصنف معيار المراجعة (AICPA, SAS, No. 54) القوانين والتنظيمات البيئية باعتبارها أمورًا ذات أثر غير مباشر أو شرطي على القوائم المالية. أي أنها أفعال يفهم أنها بشكل عام ليس لها أثر مباشر وجوهري على

الأرقام الواردة بالقوائم المالية . ويجب على المراجع بالنسبة للأمور ذات الأثر غير المباشر على القوائم المالية القيام باجراءات المراجعة التالية :

(١) الاستفسار من الإدارة عن التزام المنشأة بالقوانين والتنظيمات المختلفة.

(٢) الاستفسار من الإدارة عن سياسات المنشأة المرتبطة بمنع الأفعال غير القانونية.

(٣) الحصول على اقرار مكتوب من الإدارة بشأن عدم وجود خروج لعلي أو محتمل عن القوانين يتطلب إفصاحًا في القوائم المالية .

وفي بعض الحالات قد يجد المراجع أن الأمور البيئية ترتب عليها بالفعل عملاً غير قانونياً يؤثر بشكل جوهري على القوائم المالية. في حالة عدم المحاسبة أو الإفصاح بشكل سليم عن هذا العمل غير القانوني ، ينبغي على المراجع وفقاً لمعيار المراجعة (AICPA, SAS No. 58, 1988) أن يتحفظ في تقريره أو أن يبدي رأيًا عكسياً اعتمادًا على الأهمية النسبية بالنسبة للقوائم المالية. واذا لم تسمح المنشأة للمراجع بجمع أدلة اثبات كافية لتحديد ما إذا كان فعلاً غير قانونياً قد حدث أو ما إذا كانت له أثار جوهرية على القوائم المالية ينبغي على المراجع أن يمتنع عن إبداء الرأي.

ويرى الباحث أن المشكلات السابقة لمراجعة الآداء البيئي تدفع بالحاجة الى أهمية تطوير مدخل اجرائي لمراجعة الآداء البيئي يأخذ باعتباره كيفية تعامل المراجع مع المشكلات السابقة ، ويساعد في اضفاء الثقة على مدى أوسع من المعلومات التي تخضع للمراجعة . وتعرض الدراسة في الجزء التالي أبعاد المدخل الإجرائي المقترح لمراجعة الأداء البيئي.

٦. المنهج الإجرائي المقترح لمراجعة الآداء البيئي :

يوضح الشكل التالي الإطار العام للمنهج الإجرائي المقترح لمراجعة الأداء البيئي :

الإطار العام للمنهج الإجرائي المقترح لمراجعة الأداء البيئي

الترتيبات الأولية :

١. التأكد من دعم الإدارة العليا لمراجعة الأداء البيئي.
٢. التعرف على الممارسات الجارية للقوانين والسياسات البيئية.
٣. تقدير أثر العوامل البيئية :
   - التعرف على طبيعة أعمال المنشأة والصناعة.
   - استقصاء التطورات التي تؤثر على أعمال المنشأة والصناعة.

الإعداد لخطة المراجعة :

١. تحديد أهداف مراجعة الأداء البيئي.
٢. تحديد مجال مراجعة الأداء البيئي.
٣. تشكيل فريق المراجعة.
٤. تعيين مواقع المراجعة.
٥. وضع خطة المراجعة.

عملية المراجعة :

١. دراسة هيكل الرقابة الداخلية .
٢. اختبار هيكل الرقابة الداخلية.
٣. تقييم هيكل رقابة الداخلية.
٤. تنفيذ اختبارات فحص العمليات.

الأنشطة اللاحقة لعملية المراجعة :

١. ابداء الرأي في الأداء البيئي.
٢. متابعة نتائج المراجعة .

يلخص المنهج الإجرائي المقترح في الشكل السابق العناصر الأساسية لمراجعة الاداء البيئي للمساعدة في التحقق من وسلامة الأداء

البيئي للمنشأة. ويظهر من المنهج الإجرائي المقترح أن مراجعة الأداء البيئي تتضمن اجراءات مراجعة مميزة بين الأنواع الأخرى من أعمال المراجعة . ويتضمن المنهج الإجرائي المقترح أربعة عناصر لمراجعة الأداء البيئي تتضمن اهتمامات المراجع بشأن الأداء البيئي على النحو التالي :

الترتيبات الأولية :

١ - التأكد من دعم الإدارة العليا لمراجعة الأداء البيئي

ينبغي أن يتحقق المراجع من دعم الإدارة العليا لمراجعة الأداء البيئي ، خاصة وأنها تتحمل المسئولية النهائية عن الأداء البيئي للمنشأة، وبالتالي يجب أن يتوافر لديها الحافز الكافي لدعم مراجعة الأداء البيئي. ويجب أن يكون دعم الإدارة العليا للمراجعة البيئية واضحًا وموثقًا من خلال تحديد فلسفة المنشأة تجاه القضايا البيئية التي يتعين القيام بها ، وضع أهداف للبرامج البيئية تتمشى وفلسفة المنشأة، أيضًا الالتزامات بكل المتطلبات ذات الصلة، تناول الأداء البيئى بالطريقة الملائمة في سجلات المنشأة وتقاريرها المالية ، بالإضافة الى متابعة نتائج المراجعة لعلاج المشاكل البيئية.

٢. التعرف على الممارسات الجارية للقوانين والسياسات البيئية

تتضمن مراجعة الأداء البيئي تعرف المراجع على الممارسات الجارية المتعلقة بالمتطلبات التي تفرضها قوانين تنظيم البيئة وسياسات الشركة . ويساعد هذا الاجراء المراجع فيما يتعلق بالتعرف على ما إذا كانت الأمور البيئية يترتب عليها مخالفات نظامية وأثر ذلك على عملية المراجعة.

٣. تقدير أثر العوامل البيئية .

أ. التعرف على طبيعة أعمال المنشأة والصناعة التي تنتمي إليها . يستخدم المراجع هذا الاجراء من أجل تحليل مخاطر عملية المراجعة فيما يتعلق بتأثير العوامل البيئية بطريقة فعالة. فإذا

كان العميل شركة صناعية، يجب أن يتعرف المراجع بصفة عامة على طبيعة العملية الصناعية فيما يتعلق بالخامات الأولية المستخدمة، مصدر الحصول عليها، وما إذا كانت تتضمن مواد خطرة بيئيًا ، التجهيزات الأولية المستخدمة في عملية الإنتاج وأثارها البيئية. وبشكل عام يركز المراجع على الآثار البيئية المرتبطة بطبيعة أعمال المنشأة والصناعة التي تنتمي إليها.

ب. استقصاء التطورات التي تؤثر على أعمال المنشأة والصناعة. يتعرف المراجع علي المشاكل المحتملة عن طريق استقصاء التطورات الجارية أو التغيرات البيئية التي يمكن أن تسبب مشاكل في عملية المحاسبة أو إعداد التقارير أو المراجعة كما هو الحال بالنسبة لمنتجات جديدة خطرة أو التزامات شرطية .

الاعداد لخطة المراجعة :

١. تحديد أهداف مراجعة الأداء البيئي.

ينبغي أن تتضمن أهداف مراجعة الأداء البيئي كحد أدنى تقييم الالتزام بالقوانين المنظمة للبيئة والسياسات البيئية للشركة والبرامج التدريبية على الأمور البيئية لضمان الالتزام المستمر. وبشكل عام ينبغي أن تتضمن أهداف المراجعة تحديد إجراءات التشغيل غير المأمونة، تقييم الممارسات الحالية للتخلص من النفايات، تحديد فرص ومجالات خفض التكلفة، النظر في الأحداث المفاجئة التي تسبب التزامات على المنشأة.

٢. تحديد مجال مراجعة الأداء البيئي.

ينبغي أن تتضمن مراجعة الأداء البيئي فحص الالتزام بالقوانين البيئية وسياسات واجراءات الشركة، تحليل الوظائف الإدارية والبيئية ، معدات التشغيل، البنية الأساسية لمراقبة التلوث ، الأثر على المجالات المحيطة مثل الهواء والماء والتربة، بالإضافة الى تجهيزات الطاقة وغيرها من المجالات البيئية للمنشأة.

٣. تشكيل فريق المراجعة.

يمكن أن تدار أعمال المراجعة البيئية بواسطة مراجعين من داخل المنشأة أو من خارجها أو بواسطة طرف ثالث. ويتحدد ذلك في ضوء قيود معينة أهمها حجم المنشأة، تأهيل المراجعين ، امكانية توسيع نطاق عملية المراجعة. ينبغي تشكيل فريق المراجعة في ظل مجموعة من الضوابط أهمها استقلالية المراجعين، تنوع اختصاصات أعضاء الفريق ليضم مراجعون ، متخصصون في الاقتصاد والتلوث البيئي ، خبراء بالصناعة، محللون ماليون، اخصائيون في العلاقات العامة.

٤. تعيين مواقع المراجعة.

ينبغي أن تحاول الشركة اخضاع مواقع عديدة للمراجعة كلما أمكن. وهناك عدد من العوامل التي تساعد في اختيار مواقع المراجعة منها حجم الموقع، القوانين البيئية، سمومية الكيماويات، عدد العاملين بالموقع، تعرض العاملين للخطر، النفايات الناتجة، السكان المحيطين بالموقع، الوقت المنقضي منذ آخر مراجعة، الأخطار المحتملة.

٥. وضع خطة المراجعة .

الخطوة التالية بعد تعيين مواقع المراجعة جمع المعلومات اللازمة من تقارير المراجعة السابقة ، ملفات الشركة، مخططات الموقع ، السياسات والاجراءات ، أدلة التشغيل ، المسموحات والتعليمات التي تطبق بالنسبة للموقع. وتخدم هذه المعلومات المراجع في وضع خطة المراجعة، وفي تحديد العوامل البيئية التي تؤثر مباشرة على برنامج المراجعة فيما يتعلق بالخطر المتلازم المرتبط بحساب أو عملية معينة . فعلى سبيل المثال تعدد وتعقد العملية الصناعية للمنتج سوف يؤثر على تقدير الخطر المتلازم المرتبط بالهدف الرقابي وعلى ذلك يتم تحديد العوامل البيئية المرتبطة بكل هدف رقابي .

عملية المراجعة :

تختص عملية المراجعة بتقييم فعالية الأدوات الرقابية وتوفير ضمان أو تأكيد بالالتزام بالسياسات الرقابية المرسومة، بالإضافة الى تنفيذ اختبارات فحص العمليات.

١. دراسة نظم الرقابة

تتضمن هذه الدراسة اجراء مسح لعمليات الانتاج والمصنع والظروف المحيطة . وهنا ينبغي على المراجع تحليل جميع السجلات البيئية التي تتضمن سجلات النفايات والتعليمات الحالية واجراء الصيانة، التقارير التي تحال الى الوكالات النظامية . بالإضافة الى ذلك ينبغي على المراجع اجراء مقابلات غير رسمية من أجل تفهم نظم الرقابة الداخلية.

(٢) اختبار نظم الرقابة

بمجرد تجميع المعلومات المتعلقة بنظم الرقابة يتعين اختبارها. ويمكن أن تتضمن عملية الاختبار الملاحظات المرئية، فحص تقارير التخلص من النفايات، تحليل معولية معدات التحكم والرقابة، بالإضافة إلى اجراء فحوص للمواقع المعنية بالتلوث .

(٣) تقويم نظم الرقابة

الخطوة التالية بعد اختبار نظم الرقابة تتطلب وضع النتائج بشأن العناصر المختلفة للنظام . بعد ذلك يتم تلخيص أو مناقشة أفراد الموقع فيما يتعلق بأوجه القصور أو عدم الكفاية حول العمليات، الصيانة ، المعدات ، القوى العاملة.

وتشير الدراسة ثانيةً الى أن دور المراجع بشأن الأمور البيئية فيما يتعلق بدراسة وتقييم هيكل الرقابة الداخلية يتطلب تطوير أدوات جديدة . ومن الأدوات المقترحة في هذا المجال تطوير قائمة استقصاء بيئية بالنسبة للحسابات السنوية.

٤. تنفيذ اختبارات فحص العمليات

يتضمن هذا الإجراد تنفيذ بعض الاختبارات الأساسية للعمليات التي تنطوي على مخاطر، تنفيذ اجراءات المراجعة الاستقصائية لفهم طبيعة هذه العمليات وتحليل خطر المراجعة، بالإضافة الى استخدام أهداف رقابية تأخذ باعتبارها العوامل البيئية وتقييم هيكل الرقابة الداخلية. يعتمد المراجع في القيام بهذه الإجراءات على تجميع وتحليل وتفسير المعلومات قبل وأثناء زيارة مواقع المراجعة المرتبطة بالأداء البيئي. وينبغي أن تكون هذه المعلومات كافية وموثوق بها لتوفير أساس معقول لإجراء الاختبارات ولنتائج وتوصيات عملية المراجعة.

الأنشطة اللاحقة لعملية المراجعة

١. ابداء الرأي في الأداء البيئي للمنشأة.

يمكن التمييز بين اتجاهين لابداء المراجع رأيه بشأن الأداء البيئي للمنشأة:

الأول : ابداء الرأي في التقارير البيئية التي تعكس الأداء البيئي للمنشأة ضمن تقرير مراجعة القوائم المالية بإضافة فقرة ايضاحية اذا كان من المحتمل أن تحدث بسبب المشاكل البيئية خسارة جوهرية مع عدم امكانية تقديرها بشكل معقول، وعمومًا يتوقف قرار المراجع بإضافة هذه الفقرة على حجم واحتمال الخسارة المحتملة. وقد سبق عرض هذا الاتجاه تفصيلاً.

الثاني: ابداء الرأي في التقارير البيئية التي تعكس الأداء البيئي في تقرير مراجعة مستقل. وعادة مايكون مثل هذا التقرير من قسمين أولهما يتضمن مقدمة عن معدات وتجهيزات الموقع، طريقة ترتيب الآلات والعمال في المصنع، عمليات التشغيل ، الظروف البيئية.. الخ. ويتكون القسم الثاني نتائج عدم الالتزام بالقوانين والسياسات البيئية، ادارة عمليات النفاية والتخزين والنقل، سياسات التشغيل ، المخاطر واحتمالات الخسارة . وينبغي أن يتضمن هذا التقرير المعلومات التي تساعد الإدارة في تقييم المعلومات وضمان تصحيح المشاكل التي

تم تحديدها . بالإضافة الى أنه ينبغي أن يتضمن التقرير النتائج والمعلومات التي تتطلبها وكالات وأجهزة البيئة .

٢.متابعة نتائج المراجعة :

لا تنتهي مراجعة الأداء البيئي بالتقرير عن النتائج انما يتعين متابعة نتائج المراجعة فيما يتعلق بأوجه القصور وموطن عدم الكفاية ، والاستفادة منها في تقدير الالتزامات المحتملة، وفي إعداد خطة علاج مشكلات الأداء البيئي وضمان استمرار الالتزام بالمتطلبات التي تفرضها القوانين البيئية وسياسات المنشأة.

٧. الخلاصة والنتائج والتوصيات :

١ -تتطلب التنمية المستمرة بالنسبة لمنشآت الأعمال تبني مفهوم الأداء البيئي الذي يتضمن جوانب مختلفة لأغراض تحقيق الكفاية البيئية للمنشأة، بمعنى الاضطلاع الدقيق بالأنشطة البيئية والتقدير الكفء للالتزامات البيئية ويمكن على أساس الأداء البيئي تحديد مستويات الالتزام البيئي للمنشآت المختلفة.

٢ -تعتبر مراجعة الآداء البيئى منهجًا للتحقق من وسلامة تقييم الجوانب المختلفة للأداء البيئي في ضوء متطلبات القوانين والسياسات البيئية، وأيضًا متطلبات المعايير المهنية المتعارف عليها بغرض تحسين الممارسات الرقابية على الأداء البيئي .

٣ -يمكن أن تكتنف عملية مراجعة الآداء البيئي صعوبات ومشاكل معينة أهمها : تأثير نظم الإدارة البيئية على هيكل الرقابة الداخلية ، تأثير الالتزامات البيئية على تقدير الخطر الكلي للمراجعة، المحاسبة والافصاح عن الأداء البيئي، الأثر على تقرير المراجعة ، الوفاء بمتطلبات معايير المراجعة المتعارف عليها.

٤ -الانعكاسات المباشرة لنظم الإدارة البيئية على هيكل الرقابة الداخلية تتصل بالنظام المحاسبي فيما يتعلق بأهمية استحداث

سجلات للأداء البيئي ، وأيضًا بدور المراجع وأدواته عند دراسة وتقييم هيكل الرقابة الداخلية. ولقد اقترحت الداسة تطوير أدوات جديدة للمراجعة باستحداث قائمة الاستقصاء البيئي.

٥- أوضحت الداسة أهمية أخذ المخاطر البيئية في الاعتبار عند تقدير الخطر الكلي للمراجعة خاصة الخطر المتلازم أو المتأصل نتيجة خصائص مميزة للمنشآت التي تتعرض لمخاطر بيئية عالية . كما أوضحت الدراسة أهمية تعديل نموذج قياس خطر المراجعة وفقًا للمعيار (٤٧) عند أخذ الأمور البيئية في الاعتباربالاعتماد على الاحتمالات الشرطية بدلاً من الاحتمالات المشتركة لتفادي القصور في هذا النموذج وتحقيق الموائمة مع الممارسة العملية.

٦- تعتبر مشكلات المحاسبة والافصاح عن الأداء البيئي من المشاكل الرئيسية لمراجعة الأداء البيئي . تتضمن هذه المشكلات رسملة أو عدم رسملة تكاليف النظافة البيئية، تقدير الالتزامات الشرطية ، الافصاح عن الالتزامات الشرطية . وقد أوضحت الدراسة عدم كفاية أو ملائمة المعايير المحاسبية الحالية في التعامل مع هذه المشكلات نظرًا لما تعانية من أوجه قصور أهمها :

١. لم يوضح الإصدار (8-90) لمجلس معايير المحاسبة المالية (FASB, 1990) امكانية رسملة تكاليف معالجة التلوث البيئي واكتفى فقط بتحميلها على النفقات.
٢. تقدير الخسارة المحتملة طبقًا للمعايير رقم (٥) لمجلس معايير المحاسبة المالية يعتبر مسألة معقدة سواء بالنسبة للإدارة أو حتى بالنسبة للمراجع نظرًا لارتباط هذه الخسارة بمدى كبير من الأحداث قد تتضمن أمورًا تقل أو تنعدم فيها خبرة المراجع مثل الخسائر المحتملة المتعلقة بالتلوث البيئي . أيضاً المبادئ الواردة في المعيار رقم (٥) قد لاتكون كافية في بعض المواقف خاصة عندما تتعلق الأمور البيئية بخسائر قد يتعذر تقديرها بشكل معقول.

٣. متطلبات الافصاح البيئي وفقًا للمعيار رقم (٥) والنشرة (٣٦) لهيئة تنظيم تداول الأوراق المالية ينقصها الوضوح والتحديد ، بالإضافة الى اختلافها ، الأمر الذي يضع تعقيدات اضافية على دور المراجع للوفاء بمتطلبات الافصاح في التقارير المالية.

٧ - يرتبط تعديل تقرير المراجعة لأخذ الأمور البيئية في الاعتبار، - باضافة فقرة ايضاحية - بتقييم المراجع لاحتمالات الخسائر الشرطية وحجم هذه الخسائر.

٨ - يواجه المراجع صعوبة في الإذعان لمتطلبات معايير المراجعة المتعارف عليها خاصة ما يتعلق بالإفعال غير القانونية لمنشأة العميل المرتبطة بالأمور البيئية نظراً لنقص خبرة المراجع في تعيين وتقييم جميع الأفعال غير القانونية. ولقد أوضحت الدراسة اجراءات المراجعة التي يمكن أن يقوم بها المراجع إذا كانت الأمور البيئية يترتب عليها فعلاً غير قانونياً ، له تاثير مباشر أو غير مباشرعلى القوائم المالية.

٩ - عرضت الدراسة منهجًا اجرائيًا مقترحًا لمراجعة الأداء البيئي متضمنًا أربعة عناصر هي الترتيبات الأولية والاعداد لخطة المراجعة وعملية المراجعة والأنشطة اللاحقة لعملية المراجعة . ولقد أوضحت الدراسة اجراءات المراجعة الملائمة تحت كل عنصر من العناصر الأربعة . ويتميز المنهج الإجرائي المقترح بتتبع أثر الأمور البيئية في مراحلة الأربعة .

١٠. توصي الدراسة بما يلي :

١ - أهمية تطوير معيار محاسبي يوفر معلومات أكثر نفعاً من المعيار رقم (٥) في إطار حاجة المحاسبين والمراجعين الى قياس وتقرير أفضل للأداء البيئي، خاصة وأن قوائم الموقف (SOPS) التي يصدرها المجمع الأمريكي للمحاسبين والتي عادة ما يوافق عليها مجلس معايير المحاسبة المالية لاتعالج كل جوانب القصور في المعايير المحاسبية.

٢- أهمية إضفاء صفة الشرعية لمراجعة الأداء البيئي من خلال الاعتراف بها من جانب السلطات والمنظمات المهنية المختصة.

٣ - اعادة النظر في الهياكل التنظيمية للمنشآت التي تؤثر أنشطتها في البيئة لتتضمن نظم الإدارة البيئية تختص بإدارة الأمور البيئية بشكل سليم يساعد على الوفاء بالالتزامات والمتطلبات البيئية .

٤ - استحداث سجلات للأداء البيئي ووضع أسس سليمة للتسجيل بها لمتابعة الأحداث والوقائع التي تنطوي على أخطار بيئية الأمر الذي له أثره على درجة منفعة المعلومات التي توفرها مراجعة الأداء البيئي.

٥- استحداث تقرير الأداء البيئي من واقع سجلات الأداء البيئي يخضع للمراجعة، ويشير الى مدى وفاء المنشأة بالتزاماتها البيئية.

٦ - تضافر وتنسيق جهود المحاسبين والمراجعين وواضعي المعايير والمنظمين والإدارة ووكالات وأجهزة حماية البيئة في التوصل الى معالجات سليمة للمشاكل البيئية .

وفي النهاية تلفت الدراسة نظر الباحثين الى بعض مجالات البحث المرتبطة بمراجعة الأداء البيئي منها : دراسة مسحية تتناول الموقف الحالي للتقرير عن الأمور البيئية والافصاح عنها في التقارير المالية ، دراسة ميدانية عن اتجاهات المراجعين والشركات نحو مراجعة الأداء البيئى .

هوامش البحث

(١) التنمية المستمرة وسيلة لتلبية حاجات الجيل الحالي دون استنزاف حاجات الأجيال القادمة . والتنمية المستمرة تعني بالنسبة لمنشآت الأعمال تبني الاستراتيجيات وأنشطة الأعمال التي تفي بحاجات المشروع وأصحاب المصلحة فيه اليوم مع حماية الموارد البشرية والطبيعية .

- Business strategy for Sustainable Development - leadership and Accounting for the 90s (Wimipeg, Maintoba, Canda, International Institute for Sustainable Development,1992), p.11) .

(٢) أنظر على سبيل المثال :

- A.A.A, " Report of the Committee on Environmental Effects of Organizational Behavior," The Accounting Review, (Suplement to Vol. XL III, 1973) .

- Barth, M., E, and Maureen F. McMichols, "Estimating and Market Valuation of Environmental liabilities relating to Supperfund Sites. Journal of Accounting Research, supplement, 1994, vol. 32. pp. 177 - 220 .

- Rubenstein, P. B., Environmental Accounting for the Sustainable Corporation : Strategis and Techniques. Quorum Books, Westport, Connecticut and London. 1994.

- Shields, d., and Germain B. Beer, "A call for Papers : Accounting and the Environment, Journal of Accounting and Public policy , 13, (1994) , p. 181 .

- Magnes Vanesta, "Environmental Accounting in Canda : New Challenges to Old Theory. CMA MAGAZINE , (Feb, 1997) , pp. 15 -18 .

- Schaltegger, S., Kasper Muller, and Henriette Hindrichsen, Corporate Environmental Accounting. John wiley, 1997 .

- K. ..ze, J. G., Gole E. Newll, and Stephen J. Newell, "Environmental Disclosures: What Companies are Reporting ", Management Accounting, July, 1996 , pp. 37-48.

(٣) يصدر المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين قوائم موقف في مجالات معينة وعادة ما تكون بعد الاتفاق مع مجلس معايير المحاسبة المالية .

REFERENCES

(1) American Accounting Association, "Reports of Committee On Environmental Organization Behavior, " The Accounting Review (Supplement to Vol. XL III, 1973) p. 94 .

(2) AICPA, Statement on Auditing Standards No. 8 :" Other Information in Documents Containing Audited Financial Statements", (1975) .

(3) AICPA, Statement on Auditing Standards No. 1 : "Responshibilities and Functions of the Independent Auditor", (1972) .

(4) AICPA, Statement on Auditing Standards No. 54 : "Illegal Acts by Clients", (1988) .

(5) AICPA, Audit Risk Alert : "General Update on Economics, Industry, Regulatory, and Accounting and Auditing Matters", (1991).

(6) AICPA, Statement on Auditing Standards No. 58 :" Reports on Audited Financial Statements", (1988) .

(7) AICPA, Statement on Auditing Standards No. 55:. "Consideration of the Internal Control Structure in a Financial Statement Audit", (AICPA, April, 1988) .

(8) AICPA, Statement of Position 96 -1, " Environmentol Remediation Liabilities" , (Dec., 1996) .

(9) AICPA, Statement on Auditing Standard No. 47: " Audit Risk and Materiality in Conducting an Audit", (1983) .

(10) Barkley, J L and Kelly CFC, "Should Audit Function be Extended ? ", The Chartered Accountant in Australia, (Oct., 1985).

(11) Bhat, Vasanthakumar N. The Green Corporatron: The Next Competitive Adavantage. Quorum Books, London, (1996), pp. 14-16.

(12) Blokdrig, J.H., and F. Drieenhuzion, Environment and the Audit Profession. A Dutch Research Study. as cited in Readings in International Accounting by: John Blake and M. Hossin. International Business, (1996), pp. 306 - 212 .

(13) Cushing, Barry and James Loebbeck, " Analytical Approach to Audit Risk : A Survey and Analysis", (Auditing : a Journal of Practice and Theory, fall 1983), pp. 23 - 41.

(14) Donald Lesile, " An Analysis of the Audit Framework Focusing on Inherent Risk & the Role of Statistical Sampling in Complaince Testing", (Auditing Symposium V. 11, University of Kansas, May, 1984), pp. 89 - 125 .

(15) EPA Report No. EPA- 230 - 09 - 83 - 006, " Current Practices in Environmental Auditing", (Feb., 1984).

(16) FASB, Emerging Issues Task force, EITF Abstracts, Issue No. 90 - 8, Capitalization of Costs to Treat Environmental Contamination, (1990).

(17) FASB, Emerging Issues Task force, EITF Abstracts, Issue No. 89 - 13, Accounting for the Cost of Abestos Removal , (1989).

(18) FASB, Statemnt of Financial Accounting Standards No. 5 : Accounting for Contingencies, (1975).

(19) FASB Intepretation No. 14 "Reasonable Estimation of a Loss ", (1976).

(20) IIA Research Foundation study, " The Role of Internal Auditors in Environmental Issues, (1992) .

(21) Kreuze, J. g., gale E. Ne Well and stepen J.N., "Environmental Disclosure : What Companies are Reporting, ", Management Accounting (July, 1996) pp 37 - 48 .

(22) Rousey, Roberts, "Auditing Environmental Liabilities", (Auditing: A Journal of Practice & Theory, Spring, 1992), Vol. 11, No.1, pp.47 - 57 .

(23) SEC, Financial Reporting Release No. 36, Interpretative Relase - Management's Discussion and Analysis of Financial Contition and Results of Operations : Certain Investment Company Disclsure, (1989).

(24) Thomson, Rebecca P., Thomas E. Simpson and Charles H. Le grand. " Environmental Auditing", Internal Auditor, (April, 1993), pp.19 -22.

فجوة التوقعات في بيئة المراجعة : دراسة ميدانية في المحيط المهني في المملكة العربية السعودية

فجوة التوقعات في بيئة المراجعة ، دراسة ميدانية في المحيط المهني في المملكة العربية السعودية

ملخص ، يتناول البحث مشكلة فجوة التوقعات في المراجعة ويهدف إلى تحديد نوع وأسباب ونطاق فجوة توقعات المراجعة في المملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى توفير دلائل ميدانية بشأن بعض جوانب فجوة التوقعات بين أطراف المحيط المهني في المملكة. ومن أهم النتائج التي خلصت اليها الدراسة تقديم تعريف أكثر شمولاً لفجوة توقعات المراجعة وتعيين الهيكل الإفتراضي لها. أيضًا توفير دليل ميداني بوجود فجوة التوقعات في بيئة المراجعة في المملكة العربية السعودية. بالإضافة إلى أن الدراسة قدمت تفسيراً لطبيعة وأسباب فجوة التوقعات في ضوء أوضاع المهنة ومعايير المراجعة السعودية. ولقد أوصت الدراسة بأهمية استكمال وتعجيل إصدار باقي معايير المراجعة السعودية وتطويرها بما يتمشى وتطور حاجات وتوقعات الأطراف المستفيدة والمعنية بخدمة المراجعة.

ا. إطار البحث

ا-ا. المقدمة وموضوع البحث

تعزيزًا لأهمية دور مهنة المحاسبة والمراجعة في الحفاظ على موارد الأفراد والمجتمع وتخصيصها بشكل سليم يزداد اهتمام الباحثين

بتحديد مساهمات ودور وظيفة المراجعة في هذا الشأن. أحد الجوانب الرئيسية لهذا الاهتمام هو دراسة الفجوة بين الأطراف المعنية بخدمة المراجعة والمستفيدين منها من جهة، وبين أداء المراجعين من جهة أخرى. ولقد تزامن الاهتمام بأداء المراجعين مع تزايد المخالفات المالية وافلاسات الشركات وتزايد عدد القضايا المرفوعة ضد المراجعين، الأمر الذي أثار قضية الفجوة بين مايقدمه أو مايمكن أن يقدمه المراجعون وبين ماهو متوقع منهم. وبالتالي أصبحت مصداقية المراجعين وإمكانية الإعتماد على عملهم محل تساؤل.

إن أهمية دور وظيفة المراجعة بالنسبة للمجتمع قد يتحدد من خلال توقعات بدلاً من أحداث فعلية، مما يجعل وظيفة المراجعة وأهميتها غير معروفة بشكل كبير عند أغلب الذين يعتمدون علي عمل المراجع. وعلى ذلك فإن مشكلة ما هو متوقع من المراجع وأيضًا ما يؤديه من مهام تكتسب أهمية كبيرة في تحديد مساهمات ودور وظيفة المراجعة بالنسبة للمنشأة والمجتمع، وأيضًا في تحديد مسئوليات المراجعين تجاه مستخدمي التقارير المالية والجمهور عامة.

إن فجوة التوقعات في بيئة المراجعة ليست بالمشكلة التي تتميز أو تنفرد بها مجتمعات أو دول معينة ، غير أن الطريقة التي تظهر بها فجوة التوقعات في بيئة معينة عند نقطة زمنية معينة يمكن أن تعكس عدداً من العوامل الهيكلية تأخذ بعين الاعتبار العلاقة بين مهنة المراجعة والمجتمع. وتتجه الدراسة الحالية إلى تناول فجوة التوقعات في بيئة المراجعة في المملكة العربية السعودية من خلال تناول التساؤل التالي:

هل توجد فروق جوهرية في آراء واتجاهات أطراف المحيط المهني في المملكة العربية السعودية حول ثلاثة متغيرات هيكلية تعكس فجوة التوقعات في بيئة المراجعة هي[١]:

(١) المهام الحالية للمراجعين.

(٢) توقعات المجتمع المطلوبة من المراجعين.

(٣) متطلبات وعوامل نجاح المراجعين في الوفاء بتوقعات المجتمع.

ويرى الباحث أن تناول هذه المتغيرات الهيكلية يعتبر مدخلاً ملائمًا لدراسة فجوة التوقعات في بيئة المراجعة، وتعيين العوامل الهامة في البيئة السعودية التي تساعد في الكشف عن العلاقة بين مهنة المراجعة والمجتمع، والتقرير عن كيفية ادراك دور المراجعة وعمل المراجعين بواسطة المجموعات المختلفة المهتمة بالتقارير المالية وهم المراجعون، المدراء الماليون ، المستفيدون من خدمة المراجعة، والمراجعون الداخليون.

١-٣. اهداف البحث

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في دراسة وتوثيق فجوة توقعات المراجعة في المملكة العربية السعودية. وتتضمن الأهداف الفرعية للبحث مايلي:

(١) تحديد نوع وأسباب ونطاق فجوة توقعات المراجعة في المملكة العربية السعودية.

(٢) توفير دلائل ميدانية بشأن بعض جوانب فجوة التوقعات في بيئة المراجعة بين أطراف المحيط المهني في المملكة العربية السعودية.

١-٣. اهمية البحث

تكتسب الدراسة الحالية أهميتها على المستوى الأكاديمي، وأيضًا علي المستوى العملي. فعلى المستوى الأكاديمي ترتاد الدراسة منطقة بحثية هامة في حقل المراجعة ألا وهي مشكلة فجوة التوقعات في المراجعة كأحد المحددات الهامة لدور ووظيفة ومسئولية المراجعة وعلاقتها بالمجتمع خاصة بعد أن برزت هذه المنطقة البحثية في العديد من البحوث والدراسات الميدانية في دول أخرى مثل بريطانيا وكندا واستراليا والولايات المتحدة وأسبانيا. وعلى المستوى العملي تسهم الدراسة في لفت أنظار ممارسي المهنة والتنظيمات المهنية المختصة

الى حاجات وتوقعات المتلقين لخدماتهم والمستفيدين منها وأهمية الاستجابة لهذه الحاجات والتوقعات وانعكاس ذلك على معايير المراجعة والممارسات العملية. وبشكل عام يعتبر البحث حلقة مكملة وموسعة لسلسلة البحوث السابقة في فجوة التوقعات مع التطبيق على المملكة العربية السعودية .

١-٤. اسلوب البحث

يعتمد البحث على أسلوبين للدراسة لتحقيق الهدف من البحث واختبار الفروض التي يقوم عليها :

(١) أسلوب الدراسة المكتبية. تتضمن الدراسة المكتبية مسحاً للدراسات النظرية والميدانية المتعلقة بفجوة التوقعات في المراجعة وذلك لأغراض بناء الإطار الفكري للدراسة واشتقاق فروضها واعداد استبيان الدراسة الميدانية لاختبار الملامح والمتغيرات الهيكلية التي تعكس فجوة التوقعات في بيئة المراجعة بين أطراف المحيط المهني في المملكة العربية السعودية.

(٢) أسلوب الدراسة الميدانية. اعتمدت الدراسة في جمع وتحليل البيانات الأولية المتعلقة بالمتغيرات الهيكلية التي تعكس فجوة التوقعات في المراجعة بين أطراف المحيط المهني في المملكة العربية السعودية على استمارة استبيان صممت خصيصاً لهذا الغرض، وقد تم تطويرها بالإستعانة بالدراسات السابقة. وسيتم توضيح مجتمع البحث واختيار العينة وأداة الدراسة ومعالجة البيانات في الجزء الأخير من البحث.

١-٥. تنظيم البحث

في اطار محاولة الباحث لتحقيق أهداف البحث يتضمن تنظيم البحث مناقشة النقاط التالية:

* الجوانب المفاهيمية للبحث.
* الدراسات السابقة.
* فروض البحث.

* الدراسة الميدانية.
* مناقشة وتحليل النتائج.
* الخلاصة والتوصيات.

٢. الجوانب المفاهيمية للبحث

٢-١. فجوة التوقعات في المراجعة: المفهوم والأسباب

على الرغم من شيوع استخدام مصطلح "فجوة التوقعات في المراجعة"، إلا أنه مازال غير محدداً ، كما أنه لم يتم تعريفه بدقة نسبياً. ولقد قدم [Liggo, 1975] تعريفًا لفجوة توقعات المراجعة باعتبارها تشير إلى الاختلاف بين الأداء المهني للمراجعة وبين ما هو متوقع أن يحققه المراجع من حيث الجودة ومعايير الأداء. وقد تم توسيع هذا التعريف قليلاً بواسطة لجنة كوهين [AICPA, 1978] في تقريرها عن مسئوليات المراجعين حيث أوضحت أن الفجوة ربما توجد بين ما يتوقعه الجمهور أو يحتاجه، وبين ما يمكن أو ما ينبغي أن يقدمه المراجعون.

وتشير دراسة [Guy & Sullivan, 1988] إلى أن فجوة التوقعات تشير إلى الاختلاف بين ما يعتقده مستخدمي القوائم المالية والجمهور عامةً وبين المراجعين بشأن مسئوليات المراجعين، جودة وفعالية أعمال المراجعة، وطبيعة علاقات المراجع مع عملاء المراجعة.

ويرى الباحث أن المفاهيم السابقة لفجوة التوقعات في المراجعة تتسم بالضيق وعدم ادراكها أن المراجعين قد لايقومون بالأداء المتوقع أو ما يمكن أو ما ينبغي أن يقوم به المراجع بشكل سليم. كما أن هذه المفاهيم أيضًا لم تأخذ بعين الاعتبار أن أداء المراجعين قد يكون دون المستوى أو المعايير المتعارف عليها. وبالتالي يمكن تعريف فجوة التوقعات في المراجعة بأنها الفرق بين ما يقوم به أو ما يمكن أن يقوم به المراجعون وبين ما ينبغي أو ما يتوقع أن يقوم

به المراجعون على أساس توقعات المجتمع المطلوبة منهم، وعلى أساس معايير المراجعة المتعارف عليها مع ضرورة تحقيق الانسجام بين معايير المراجعة وأداء المراجعين والتوقعات المجتمعية لمهام المراجعين.

وفي ضوء المفهوم السابق لفجوة التوقعات في المراجعة يمكن تصور الهيكل الافتراضي التالي لفجوة التوقعات في المراجعة[٢] :

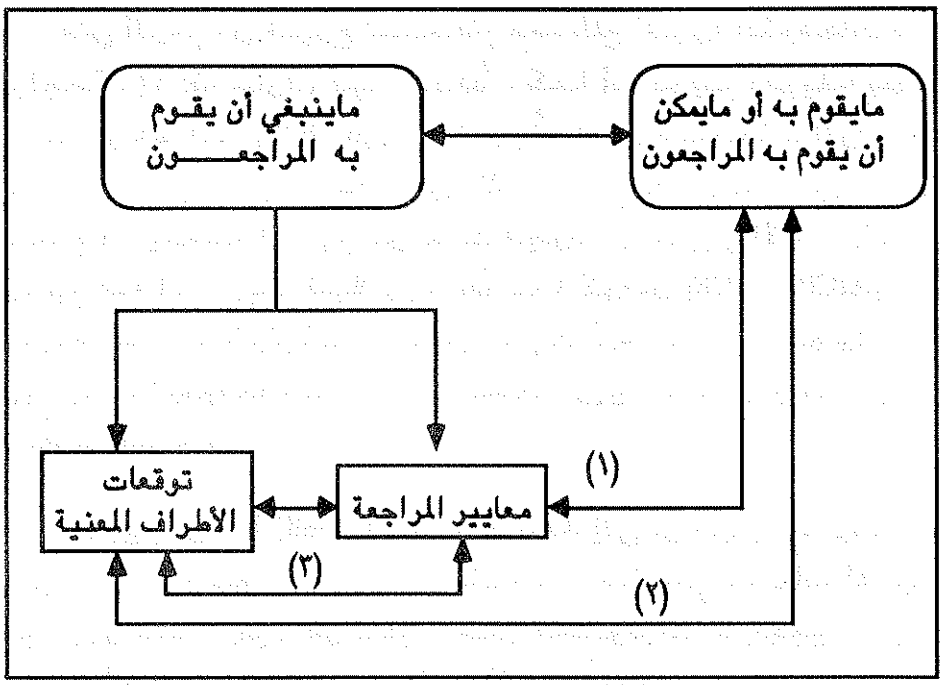

ويشير التصور السابق لهيكل فجوة التوقعات في المراجعة الى أن الفجوة تتضمن ثلاثة عناصر أو مكونات رئيسه هي :

(١) الفجوة بين مهام المراجعين الحالية وبين معايير المراجعة.

(٢) الفجوة بين مهام المراجعين الحالية وبين توقعات الأطراف المعنية.

(٣) الفجوة بين معايير المراجعة وتوقعات الأطراف المعنية.

لقد ارتبطت فجوة التوقعات في المراجعة بمجموعة من الأسباب والعوامل أهمها :الاختلاف حول دور المراجعة في المجتمع، مدى كفاية مسئوليات المراجعين، الشك في استقلال المراجعين، نقص الكفاءة المهنية للمراجع، قصور نظام الرقابة الذاتية في مهنة المراجعة، الاتصال غير الفاعل في المراجعة،انخفاض جودة أداء عملية المراجعة، عدم مسايرة التقارير المالية للتغيرات في المجتمع، الانتقادات المستمرة للمراجعين بشأن الأخطاء والمخالفات واستمرارية المنشأة، والاختلاف في تفسير معنى ومحتوى تقارير المراجعة.

ولا شك أن تحديد الأسباب والعوامل التي ساهمت في تكوين وتوسع فجوة التوقعات في المراجعة يعتبر مدخلاً ملائماً لاستكشاف وادراك المراجعين للمشاكل المرتبطة بالفجوة، وأيضًا للبحث في سبل تضييق الفجوة وازلة أسبابها.

٣-٣ . طبيعة توقعات الأطراف المعنية

إن الرأي المهني الذي يبديه المراجع على القوائم المالية يمثل منتجًا حقيقيًا يجب أن تحاول المهنة من خلاله مقابلة وتحقيق توقعات مستخدمي القوائم المالية والجمهور عامةً . يعتقد مستخدمو القوائم المالية والجمهور بأنه ينبغي على المراجعين: [Guy & Sullivan, 1988].

(١) انجاز عملية المراجعة بكفاءة فنية وأمانة واستقلالية وموضوعية.

(٢) تحسين فعالية أعمال المراجعة من زاوية تحسين وتطوير واكتشاف الأخطاء الجوهرية.

(٣) توصيل معلومات أكثر نفعاً لمستخدمي القوائم المالية حول طبيعة ونتائج عملية المراجعة، ويتضمن ذلك تحذيرات مبكرة بشأن استمرارية المنشأة.

(٤) اتصالات أكثر وضوحًا مع لجان المراجعة والأطراف المعنية أو المسؤلة عن اعداد تقارير مالية يعتمد عليها.

ويشير [Corbett, 1985] إلى أن دراسة توقعات الأطراف المعنية تعتبر من التحديات الكبيرة التي تواجه المهنة كعامل رئيسي في

إستمرارية ثقة هذه الأطراف في المهنة والمراجعين مع الإحتفاظ بقبول هذه الأطراف لمخرجات عملية المراجعة. ومن الأهمية أن نتفهم أن توقعات الجمهور تذهب دائمًا إلى ماوراء دور المراجعين، وهي مسألة معقدة ارتبطت بالتقارير المالية التي تتضمن واجبات ومهام مختلفة لأطراف عديدة تضم الإدارة والمراجعين والمدراء الماليين والمستفيدين من المراجعة ولجان المراجعة بالإضافة إلى التنظيمات المهنية المسئولة.

ويمكن التعرف على توقعات هذه الأطراف المعنية من خلال النشرات والتعليمات التي تصدرها المنظمات المهنية والهيئات المختلفة التي تستهدف حماية هذه الأطراف. فعلى سبيل المثال نجد أن هيئة تنظيم تداول الأوراق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية عندما أصدرت سلسلة التعليمات المحاسبية [Accounting Series Releases- ASR- 19,1940] أوضحت أن فحص ميزانية الشركات التي تتداول أوراقها المالية في الأسواق العامة يتطلب من المراجع ضرورة اكتشاف أية مغالاة في تقويم الأصول أو حساب الأرباح سواء أكان ذلك بسبب غش واحتيال مقصود أو غير مقصود. وتكرر ذلك أيضًا في سلسلة التعليمات المحاسبية [ASR - 153, 1974] . أيضًا نشرات معايير المراجعة [SASs- 53, 54, 55, 56, 57, 58, 59, 60- 1988] تعكس تحول المهنة تجاه توقعات المستخدمين والجمهور بشكل متزايد [Bailey, 1994] .

أيضاً يمكن التعرف على توقعات مستخدمي القوائم المالية والجمهور عامة من خلال الدراسات الاستقصائية مع أفراد المجتمع المالي والجمهور عامة والتي تركز على تصور وتفهم هؤلاء لوظيفة ودور المراجعة ومسئوليات المراجعين. ففي استقصاء أجري في الولايات المتحدة منذ أكثر من عشرين عاماً أوضح أن ٦٦٪ من المستخدمين [William & Henke, 1983] يعتقدون بأن أهم وظيفة للمراجع القانوني هي اكتشاف الغش والاحتيال ، وبالتالي مثل هذه الملاحظات والأراء تمثل توقعات المستخدمين والجمهور ويتطلب تحرك المراجعين تجاه قبول مزيد من المسئوليات لاكتشاف احتمال الغش والاحتيال، ولقد انعكس ذلك جزئيًا في نشرات معايير المراجعة [SASs -16,17,45].

٣. الدراسات السابقة

لقيت مشكلة فجوة التوقعات في المراجعة اهتمامًا متزايدًا من قبل الباحثين والتنظيمات المسئولة عن المهنة مع تزايد الدعاوي القضائية المرفوعة ضد المراجعين في كثير من الدول مثل الولايات المتحدة، بريطانيا، استراليا، كندا، وأيضاً في منطقتنا العربية. وذلك على الرغم من تنوع وتعدد أسباب هذه القضايا. ولقد أصبح الأدب المراجعي يزخر بمشكلة التوقعات في المراجعة بدءًا من محاولة تعريف فجوة التوقعات وتحديد أسبابها وسبل تضييق هذه الفجوة إلى الدراسات الميدانية التي تتحقق من المعتقدات والأفكار والتصورات المرتبطة بمهنة المراجعة في علاقتها بالأطراف المعنية بخدماتها.

في دراسة قام بها [Arrington, et al.,1983] استهدفت تناول الجوانب السيكولوجية لفجوة التوقعات وأسباب الجدل الكبير حول مسئوليات المراجعين. ولقد اعتمدت هذه الدراسة على استخدام نظرية سيكلوجية Attribution Theory في تفسير أسباب اختلاف أحكام وتقديرات كل من الملاك والمراجعين فيما يتعلق بمخرجات عملية المراجعة وذلك على أساس تحديد الطريقة العامة التي يحكم بها الأفراد على مسئولية وأداء المراجعين. ولقد كانت أهم نتائج هذه الدراسة إلقاء عبء تضييق فجوة التوقعات على عاتق مهنة المراجعة أساسًا لعدم كفاية جهود المهنة في هذا المجال. واقترحت الدراسة إمكانية استفادة المراجعين من تفهم العمليات السيكلوجية في تضييق فجوة التوقعات من خلال نمذجة هذه الفجوة كعملية تتسم بصفات وجوانب متباينة. وعلى ذلك فإن هذه الدراسة قد اهتمت بأساس نشأة فجوة توقعات المراجعة إعتماداً علي البحث في طريقة تكوين أحكام وتقديرات الأطراف المعنية بعملية المراجعة وأسباب إختلافها.

تناولت دراسة [Humphrey, et al., Turley, 1992] فجوة التوقعات في بريطانيا اعتماداً على استبيان بريدي للتحقق من ادراك وتصور وملاحظات الأفراد حول الأمور المرتبطة بفجوة التوقعات من خلال الإجابة على الأسئلة والاستفسارات التالية: ماهو دور المراجع حالياً؟ وماهو الدور الذي ينبغي أن يكون للمراجع؟ ماهي المحاذير والتعليمات التي يجب أن تخضع لها منشآت المراجعة؟ ما هي القرارات التي يجب أن تخضع لها منشآت المراجعة ؟ ما هي القرارات التي يمكن أن يتخذها المراجع في سلسلة من الحالات القصيرة. ولقد انتهت الدراسة الى تفاصيل مهمة جداً تتعلق بإختلاف وجهات النظر حول طبيعة المراجعة والعمل الحالي للمراجعين بين المراجعين والأطراف المعنية بالتقارير المالية . ولقد كشف ذلك عن الوجود الفعلي لفجوة التوقعات في بريطانيا، كما عرضت الدراسة لبعض المقترحات الإيجابية لتضييق فجوة التوقعات وازالة أسبابها.

وفي دراسة [Porter, 1993] استكملت دراسات [Breck, 1974] و (Lee, 1970) التي تناولت المهام التي كانت متوقعة من المراجعين في نهاية حقبة الستينيات وبداية السبعينيات في بريطانيا واستراليا. وربطت هذه الدراسة بين تعرض مهنة المراجعة للنقد والمقاضاه و" فجوة توقعات الآداء في المراجعة". ولقد اعتمدت الدراسة على هيكل مفترض لفجوة توقعات الآداء في المراجعة واتجهت الى اختبار هذا الهيكل تجريبياً في نيوزلندا عام ١٩٨٩ من خلال القيام بمسح بريدي تضمن نوعين من الاستبيانات: أحدهما للمجتمع المالي (المراجعون، المدراء في الشركات، المحللون الماليون، الأكاديميون المتخصصون في المراجعة) والأخرى للجمهور العام (قانونيون، صحافة مالية، أفراد الجمهور العام). ولقد نجحت هذه الدراسة في القاء أضواء جديدة تتعلق بهيكل ومكونات فجوة توقعات الآداء في المراجعة.

وتناولت دراسة [Benau, et al., 1993] التوقعات والأداء في المراجعة بشكل مقارن في كل من أسبانيا وبريطانيا. تأتي هذه الدراسة في إطار التوجه الحديث نحو تحقيق الإنسجام في تقنين وتنظيم خدمات مهنة المراجعة في المجتمع الأوربي، والى الإهتمام بالتأثير المتزايد لمنشآت المراجعة الدولية الكبيرة في أوربا، والحاجة الى تحليل ضروري لأسباب اختلاف ممارسات نظم المراجعة القومية على مستوى دول أوربا. ولقد استهدفت الدراسة تعزيز فهم مثل هذه الأمور من خلال دراسة تجريبية تحليلية مقارنة لطبيعة توقعات المراجعة والأداء في كل من بريطانيا وأسبانيا اللتان تمتلكان منظمات مهنية مميزة للمراجعة، مع وجود توقعات متضاده (مقابلة لتوقعات وظيفة المراجعة). واعتمدت الدراسة على المسوحات الاستبيانية للتدليل على مواطن الاختلاف بينهما. ولقد كشفت الدراسة عن وجود فجوات في التوقعات في الدولتين بين المراجعين والمدراء الماليين ومستخدمي القوائم المالية إلا أنها كانت أقل اتساعاً في أسبانياً .

وفي دراسة [Epsterin & Geiger, 1994] تم دراسة فجوة التوقعات في المراجعة من جانب المستخدمين فيما يتعلق بأحد جوانب هذه الفجوة لدى المستخدمين وهي الضمان أو التأكيد الذي توفره المراجعة كدليل عن تلك الفجوة. ولقد تناولت الدراسة المستويات المختلفة لهذا الضمان أو التأكيد (ضمان مطلق، ضمان معقول)، كما تناولت الدراسة كيفية عبور هذه الفجوة وجهود المنظمات المهنية في هذا الشأن من خلال إصدار معايير المراجعة المرتبطة بأدلة الإثبات والعينات ومسئولية المراجع عن الأخطاء والمخالفات، وبيان اعتماد هذه المعايير على مفهوم الضمان المعقول. على ذلك فإن هذه الدراسة ركزت على أحد الأطراف الرئيسة المستفيدة من القوائم المالية والمعنية بعملية المراجعة (المستثمرون) على إعتبار أن وجهة نظرهم تعتبر منبهًا للمهنة والمراجعين بأهمية توقعاتهم عند إصدار معايير

المراجعة كمدخل لتضييق فجوة التوقعات .

وتقرر دراسة [Kinney & Nelson, 1996] عن نتائج دراسة تجريبية صممت من أجل تعيين إثنين من مكونات فجوة التوقعات بين التقديرات القبلية للمراجعين ex ante Judgements وبين التقديرات والأحكام البعدية ex post Judgements لغير المراجعين (مثل المنظمون، المستثمرون، هيئة المحلفين)، وذلك في حالة الخسائر الشرطية.(٣)

ولقد أشارت الدراسة إلى أن المكون الأول يرتبط بالفرق بين التقديرات القبلية للمراجعين وغير المراجعين عندما يستقبل كلاهما فقط معلومات مقررة سلفًا، أما المكون الثاني فيرتبط بالفرق بين التقديرات والأحكام القبلية لغير المراجعين الذين يستقبلون معلومات مقررة سلفًا وبين الأحكام اللاحقة لغير المراجعين الذين أخبروا بأن هذا الشرط تم تناوله بطريقة غير مرضية . كما أشارت الدراسة أن تركيب الفجوة بين التقديرات القبلية للمراجعين والتقديرات البعدية لغير المراجعين يعتبر مدخلاً ملائمًا لفهم ومعالجة الفجوة بين أداء المراجعين وتوقعات غير المراجعين.وتمتاز هذه الدراسة بأنها أخذت جانبًا جديدًا في دراسة فجوة التوقعات وهو ما يتعلق بالمحاسبة عن الخسائر والإلتزامات الشرطية، وهي أحد الجوانب الهامة للتمييز بين فجوة التوقعات المرتبطة بتقرير المراجع عن أحداث فعلية وتلك المرتبطة بالتقرير عن أحداث محتملة.

ويزخر الأدب المراجعي بدراسات أخرى كثيرة اهتمت بتحديد الأسباب والعوامل التي ساهمت في نشأة فجوة التوقعات في المراجعة وكيفية تضييقها.(٤)

وفي رأي الباحث أن فجوة التوقعات يمكن إعتبارها شيئًا حتميًا ومتلازمًا وشائعًا بالنسبة للأنشطة المهنية المتخصصة إلا أن فجوة التوقعات في المراجعة مازالت في حاجة الى مزيد من التأصيل

العلمي، بالإضافة إلى أهمية توفير دلائل تجريبية أو ميدانية في عدد أكبر من الدول، وهذا ما تسعى إليه الدراسة الحالية.

٤. فروض البحث :

تحقيقاً لأهداف البحث، وفي ضوء المفاهيم النظرية والدراسات ذات العلاقة تم اشتقاق ثلاثة متغيرات تتمحور حولها الدراسةوهي المهام الحالية للمراجعين، توقعات المجتمع المطلوبة منهم، بالإضافة إلى عوامل ومتطلبات نجاح المراجعين في الوفاء بهذه التوقعات وعلى ذلك فقد تم صياغة فروض البحث الأساسية تمهيداً لاختبارها إحصائياً. ويمكن استعراض هذه الفروض على النحو التالي:

(١) لاتوجد اختلافات ذات دلالة احصائية بين إستجابات أطراف المحيط المهني في المملكة العربية السعودية حول المهام الحالية للمراجعين.

(٢) لاتوجد اختلافات ذات دلالة احصائية بين استجابات أطراف المحيط المهني في المملكة العربية السعودية حول توقعات المجتمع المطلوبة من المراجعين.

(٣) لاتوجد اختلافات ذات دلالة احصائية بين استجابات أطراف المحيط المهني في المملكة العربية السعودية حول متطلبات وعوامل نجاح المراجعين في الوفاء بتوقعات المجتمع.

وتتضمن الدراسة الميدانية في الجزء التالي إختبار هذه الفروض ومناقشة وتحليل النتائج .

٥ · الدراسة الميدانية

٥-١. تصميم أداة الدراسة

في ضوء أهداف وفروض البحث السابق الإشارة إليها فقد تم تصميم استمارة استبيان لأغراض جمع البيانات من أفراد مجتمع البحث وعينته. ومرت استمارة الاستبيان بعدة مراحل حتى بلغت صورتها النهائية وتتضمن مايلي:

٥-١-١. مرحلة اعداد استمارة الاستبيان. تضمنت هذه المرحلة الحصول على بعض الأفكار والعبارات من استقراء الدراسات السابقة في موضوع فجوة التوقعات في المراجعة خاصة دراسة [Humphrey, et al., 1992] ودراسة[porter 1993] ودراسة [Benau, et al., 1993] مع مراعاة تطوير بعض العوامل أو الملامح الأساسية لفجوة توقعات المراجعة، مع الأخذ في الاعتبار طبيعة ومتطلبات المحيط المهني والعام في المملكة العربية السعودية.

ولقد تبنت الدراسة ستة وستون مهمة وعاملاً افتراضياً مبوبه تحت المتغيرات الثلاثة الرئيسية التي تعكس فجوة التوقعات في المراجعة وهي :

(١) المهام الحالية للمراجعين (٣٦ مهمه).
(٢) توقعات المجتمع المطلوبة من المراجعين (١٤ مهمه).
(٣) عوامل نجاح المراجعين في الوفاء بتوقعات المجتمع (١٦ عامل).

وعلى ذلك تم تبويب استمارة الاستبيان في ثلاثة أجزاء تحتوي على الأسئلة التخصصية المرتبطة بالمتغيرات الهيكلية التي تعكس فجوة التوقعات :

- هل المهام المبينة في القسم الأول من الاستبيان (٣٦ مهمه) تعتبر من المهام الحالية للمراجعين؟
- هل المهام والعوامل في القسم الثاني من الاستبيان (١٤

مهمه وعامل) تعتبر من المهام التي ينبغي أن يقوم بها المراجعون من وجهة نظر المجتمع؟

- هل المهام والعوامل المبينة في القسم الثالث (١٦ مهمه وعامل) تساعد على نجاح المراجع في الوفاء بتوقعات المجتمع؟

ولقد تم مطالبة أطراف المحيط المهني المستجوبين بإبداء آرائهم وتقديراتهم لكل عبارة (مهمة أو عامل). ولقد تم صياغة اختيارات الإجابه عنها باستخدام مقياس ليكرت ذي النقاط الخمس وكانت الاختيارات الخمس وأوزانها كما يلي : موافق تماماً (٥) ، موافق (٤) ، لا أدري (٣) ، غير موافق (٢) ، غير موافق تماماً (١).

٥-١-٢. مرحلة التأكد من سلامة وصحة وصدق استمارة الاستبيان

حيث تم إجراء الإختبار القبلي Pretesting لإستمارة الإستبيان عن طريق مراجعتها واختبارها، بواسطة زملاء أكاديميين متخصصين في حقل المراجعة، وبواسطة مراجعين قانونيين ومدراء تمويل وائتمان واستثمار، وقد ترتب على ذلك تعديل صياغة بعض العبارات واستبعاد بعضها الآخر حتى توافرت درجة مقبولة ومطمئنة لاستخدام الاستبيان في جمع البيانات مبوبة تحت المتغيرات الهيكلية التي تعكس فجوة توقعات المراجعة.

٥-١-٣. تم ارسال استمارات الاستبيان أو توزيعها بعد تعديلها الى عينات البحث شاملة أطراف المحيط المهني المشاركين.

٥-٢. تحديد مجتمع البحث واختيار العينة

تتضمن أهداف الدراسة تحديد وجود ونوع وأسباب ونطاق فجوة التوقعات في المملكة العربية السعودية، بالإضافة الى توفير دلائل ميدانية من المحيط المهني في المملكة العربية السعودية. وتحقيقًا لهذه الأهداف يضم مجتمع البحث الأطراف

التالية لأغراض دراسة آراء واتجاهات هذه الأطراف:

(أ) المراجعون باعتبارهم طرفًا رئيسًا في دراسة فجوة التوقعات من وجهة نظر مقدمي خدمة المراجعة وذلك فيما يتعلق بابداء رأي فني محايد في مدى صدق وعدالة القوائم المالية. وقد تم اختيار عينة عشوائية من دليل مكاتب المحاسبين القانونيين المرخص لهم في المملكة.

(ب) المدراء الماليون باعتبارهم أيضًا طرفًا رئيسًا في دراسة فجوة التوقعات في المراجعة وذلك من وجهة نظر معدي القوائم المالية وطالبي خدمة المراجعة . وقد شمل مجتمع البحث هنا الشركات المساهمة السعودية التي تتداول أسهمها في سوق الأوراق المالية في المملكة وذلك من واقع دليل الشركات المساهمة السعودية (٩٠ شركة في كافة القطاعات).

(ج) المستفيدون من خدمة المراجعة باعتبارهم طرفًا رئيسًا ثالثًا في دراسة فجوة التوقعات للوقوف على مدى ادراكهم وتفهمهم لدور وظيفة المراجعة ومسئوليات المراجعين وتعيين حاجاتهم وتوقعاتهم . وقد تم تمثيل المستفيدين من خدمة المراجعة بعينة من المستثمرين الحاليين والمرتقبين كأفراد ومؤسسات تم اختيارها عشوائيًا وتضمنت مديري محافظ الاستثمار ومديري الائتمان في البنوك ومتعاملين في الأسهم ومكاتب تداول الأسهم والصحافة المالية وبلغ اجمالي هذه العينة ١٥٠ مشاركًا.

(د) المراجعون الداخليون باعتبارهم يعملون أساسًا لخدمة ادارة المنشأة، وأيضًا فانهم يتكاملون في جزء من أعمال المراجعة مع المراجعين القانونيين . وقد تم اختيار عينة عشوائية من المراجعين الداخليين في ستين شركة مساهمة.

ولقد حرص الباحث على الحصول على أعلى نسبة ردود

من أطراف المحيط المهني من خلال الاتصال المباشر بهذه الأطراف، وأيضًا تكرار ارسال الاستبيانات إلى الأطراف المشاركة في الدراسة. والجدول التالي يبين مجتمع البحث وعينته من أطراف المحيط المهني ومعدل الردود في كل فئة:

أطراف المحيط المهني	مجتمع البحث أو العينة	عدد الردود الصالحة للإستخدام	معدل الردود ٪
المراجعون القانونيون	١٠٠	٣٧	٪٣٧
المدراء الماليون	٩٠	٣٥	٪٣٩
المستفيدون من الخدمة	١٥٠	٩٢	٪٦١
المراجعون الداخليون	٦٠	٢١	٪٣٥
	٤٠٠	١٨٥	٤٦

وتعتبر معدلات الردود السابقة جيدة في حالة الاستبيان البريدي، كما أنها تتسق ومعدلات الردود في الدراسات الميدانية السابقة في هذا المجال في دول أخرى .

٥-٣. الأساليب الإحصائية المستخدمة

اعتمد الباحث في تحليل البيانات على استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية تتضمن مايلي :

(١) تحليل استجابات أطراف المحيط المهني بإستخدام النسب المئوية والمتوسطات الحسابية .

(٢) استخدام اختبار Kruskal - Wallies Test وهو أحد الاختبارات التي تستخدم في ظل Non Parametric Methods عندما يكون توزيع المجتمع غير معروف . ويستخدم هذا الاختبار هنا للتعرف على ما إذا كانت الفروق في المتوسطات الحسابية لاستجابات أطراف المحيط المهني لها دلالة احصائية تثبت أنها فروق حقيقية، أم أنها فروق ترجع الى أخطاء الصدفة.

(٣) إستخدام إختبار Mann Whitney وهو أحد الاختبارات اللامعلمية

للتعرف على ما إذا كان هناك فروق معنوية بين إستجابات كل طرفين من أطراف المحيط المهني في ظل كل متغير من متغيرات الدراسة الثلاثة وذلك لتفسير نتائج التحليل اللامعلمي للتباين وتحديد أي المقارنات الثنائية هي السبب في وجود اختلاف معنوي.

٥-٤. مناقشة نتائج الاستبيان والتحليل الإحصائي

ارتباطًا بالهدف الرئيسي للبحث وهو الحصول على دلائل ميدانية تتعلق بوجود فجوة التوقعات في بيئة المراجعة بين أطراف المحيط المهني في المملكة العربية السعودية فيما يتعلق بالعناصر الرئيسية للاستبيان وهى: المهام الحالية للمراجعين، توقعات المجتمع المطلوبة من المراجعين، متطلبات نجاح المراجع في الوفاء بتوقعات المجتمع، فقد تم تبويب النتائج في ثلاثة أقسام: يركز القسم الأول على التحليل المقارن لآراء أطراف المحيط المهني بالنسبة لكل عنصر من عناصر الاستبيان، بينما يختص القسم الثاني بالتحليل اللامعلمي للتباين في آراء واستجابات أطراف المحيط المهني بالنسبة لكل عنصر من العناصر الرئيسية الثلاثة في الاستبيان بإستخدام إختبار كروسكال - والس. ويركز القسم الثالث على معرفة ما إذا كان هناك فروق بين استجابات كل طرفين من أطراف المحيط المهني في ظل كل متغير من متغيرات الدراسة باستخدام إختبار مان وتني .

٥-٤-١. التحليل المقارن لآراء أطراف المحيط المهني المشاركين

أبدى أطراف المحيط المهني المشاركين (المراجعون ، المدراء الماليون، المستفيدون من المراجعة، المراجعون الداخليون) آرائهم في ست وستين مهمة وعامل مبوبة تحت الأقسام الثلاثة للاستبيان، وتم تحليل آراء أطراف المحيط المهني باحتساب المتوسط الحسابي للنقاط التي حصلت عليها كل مهمة من مقياس ليكرت، وأيضًا النسبة المئوية للآراء في تلك المهمة . وتعرض الجداول (١) ، (٢) ، (٣) تحليلاً لتلك الآراء ولكل قسم على حدة .

تابع جدول (١) : المهام المالية للمراجعين

م	الوصف	مراجعون قانونيون			المدراء الماليون			المستقيدون			المراجعون الداخليون		
		موافق تماماً	موافق	المتوسط الحسابي	موافق تماماً	موافق	المتوسط الحسابي	موافق تماماً	موافق	المتوسط الحسابي	موافق تماماً	موافق	المتوسط الحسابي
١٨	التقرير للجهة المختصة بسرقة أصول الشركة بواسطة موظفي الشركة	١٥	٢٨	٢.٠٠٧	٦٧	١٧	٤.٣٣٣	٢٠	٤٠	٣.١٨٤	٦٧	٣٣	٤.٦٦٧
١٩	التقرير للسلطة المختصة من شكوك حول استمرارية وجود الشركة التي خضعت للمراجعة	١٤	٢٨	٢.٦٤٨	٦٧	١٧	٤.٣٣٣	٤٠	٤٥	٤.١٥٩	–	٦٧	٣.٣٣٣
٢٠	الضمان أو التأكيد بأن الذمم المالية دقيقة	١٤	١٢	٢.٤٠٥	٦٧	–	٤	٦٠	٢٠	٤.٢٢٨	٣٣	٣٣	٣.١٩٠
٢١	فحص التنبيهات المالية والتقرير من أمانتها	–	١٥	١.٤٩٦	١٧	٥٠	٣.٦٦٧	–	٢٠	٢.٦١٩	–	٣٣	٢.٣٣٣
٢٢	اكتشاف التصرفات غير القانوني لموظفي الشركة والتي لاتؤثر مباشرة على حساباتها	–	١٤	١.٧٣٠	١٧	٦٧	٣.٨٣٣	–	٢٠	٢.٣٩١	–	–	٢
٢٣	فحص التقارير الدورية للشركة	–	٥٧	٣.١٣٥	١٧	٦٧	٣.٨٣٣	–	٦٠	٣.١٩٥	٣٣	٣٣	٣.٦٦٧
٢٤	الافصاح في تقرير المراجعة من التصرفات غير القانونية والتي لا تؤثر مباشرة على حسابات الشركة	–	–	١.٨١٠	–	٣٣	٢.٣٣٣	–	٤٠	٢.٩٦٧	٣٣	–	٢
٢٥	التأكيد على مقدرة المنشأة على الوفاء بديونها	–	٢٨	٢.٥٤٠	١٦	٦٧	٤	–	٦٠	٣.٠٢٧	٣٣	–	٢
٢٦	التقرير للجهة المختصة بشكوكه بالغش	١٤	٢٠	٢.٨٦٤	١٦	٣٣	٣.٣٣٣	٥٠	٢٥	٤	٣٣	٣٣	٣.١٦٧
٢٧	التقرير من الخروج من القوانين ونقضها	١٠	٧٠	٣.٧٨٣	١٦	٥٣	٣.٣٣٧	١٥	٥٥	٣.٥٥٤	–	٦٧	٣.١٩٠
٢٨	تحقيق كل عملية من عمليات المنشأة محل المراجعة	–	٢٨	٢.٤٠٥	١٧	–	٢.٥	–	–	١.٤٠٢	–	–	١.٦٦٧
٢٩	اكتشاف أية مخالفة في الأصول أو الأرباح نتيجة غش متعمد أو غير متعمد	٢٨	١٤	٣.٠٨١	٥٠	٣٣	٤.٦٧	٢٠	٨٠	٤.١٩٥	٣٣	–	٣
٣٠	توفير حماية كبيرة ضد أعمال الغش والمخالفات	–	٢٨	٢.٢٤٣	٣٣	٢٠	٣.١٢١	٢٠	٤٠	٣.١٨٤	–	٣٣	٢.٣٣٣
٣١	فحص المعلومات غير المالية والتقرير عنها	–	١٤	١.٩٧٢	١٧	٥٠	٣.٦٦٧	–	٤٠	٢.٨٠٤	–	–	١.٦٦٧
٣٢	فحص كفاءة وفعالية إدارة المنشأة والتقرير بذلك للمساهمين	–	١٤	١.٥٧٢	١٧	١٧	٣.١٦٧	٣٥	٢٥	٣.٥٢١	٥٢	١٨	٣.٩٠٤
٣٣	تحديد طرق تحسين كفاءة وفعالية إدارة الشركة	–	٢٨	٢.٢٧٠	١٧	١٧	٣.١٦٧	٣٦	٢٠	٣.١٧٣	٣٣	–	٣.١٦٧
٣٤	عرض القوائم المالية بما يتمشى ورغبات الإدارة غالباً	–	–	١.٧٠٢	–	–	١.٦٦٧	–	٢٠	١.٩٨٩	–	–	١.٦٦٧
٣٥	التقرير عن تأثير المنشأة على البيئة والمجتمع	–	٢٨	٢.٢٧٠	١٧	٣٣	٤.٧٦١	–	٤٠	٢.٨٣٦	–	–	١.٦٦٧
٣٦	الافصاح في تقرير المراجعة عن استغلال المعلومات الخاصة بالمنشأة للأغراض الخاصة بمدراء وموظفي المنشأة	–	١٤	٢.٨١٠	١٧	٦٧	٤.٨٣٣	–	٢٠	٢.١٠٨	٣٣	٣٣	٢.٦٦٧

أولاً - المهام الحالية للمراجعين:

يبين الجدول (١) تحليلاً مقارناً لآراء أطراف المحيط المهني في ست وثلاثين مهمة مقترحة كمهام حالية للمراجعين.

م	الوصف	مراجعون قانونيون			المدراء الماليون			المستفيدون			المراجعون الداخليون		
		موافق تماماً	موافق	المتوسط الحسابي	موافق تماماً	موافق	المتوسط الحسابي	موافق تماماً	موافق	المتوسط الحسابي	موافق تماماً	موافق	المتوسط الحسابي
	تتضمن المهام الحالية للمراجعين:												
١	المعرفة والإلمام الكافي بشئون الشركة محل المراجعة ونظم إدارتها	٨٦	١٤	٤.٨٦٥	٨٣	١٧	٤.٨٣٣	١٠٠	-	٥	٦٧	٣٣	٤.٦٦٧
٢	التأكيد بأن نظام المراقبة الداخلية يعمل بشكل مرضي	٥٦	٤٤	٤.٥٨٦	٨٣	١٧	٤.٨٣٣	١٠٠	-	٥	٦٧	٣٣	٤.٦٦٧
٣	تحديد ما إذا كانت القوائم المالية تعكس بأمانة أحوال الشركة	٥٧	٤٣	٤.٥٨٦	٨٣	١٧	٤.٨٣٣	٨٠	٢٠	٤.٧٩٣	١٠٠	-	٥
٤	اكتشاف التحريف المتعمد للمعلومات المالية	١٥	-	٢.٣٧٨	٨٣	١٧	٤.٨٣٣	٦٠	٢٠	٤.٢٢٨٨	٦٧	-	٤
٥	الافصاح في تقرير المراجعة عن التحريف المتعمد للمعلومات المالية	١٤	٣١	٢.٩٤٥	٨٣	-	٤.٩٧٦	٦٠	٤٠	٤.٥٩٧	١٠٠	-	٥
٦	التعبير عن الشكوك بإستمرارية الشركة في تقرير المراجعة	١٥	-	٣.٠٠٨	٣٣	٣٣	٣.٧٣٨	٥٠	٢٥	٤	٣٣	٣٣	٣.١٩٠
٧	تأكيد الإلتزام بقوانين ونظم الشركات	٧٠	٣٠	٤.٧٠٣	١٠٠	-	٥	١٠٠	-	٥	١٠٠	-	٥
٨	اكتشاف سرقات أصول الشركة بواسطة المدراء	-	١٤	٢.١٠٨	٥٠	٣٣	٤.٣	٤٠	٤٥	٤.٢٩٥	-	٦٧	٣.٣٣٣
٩	اكتشاف التصرفات غير القانونية بواسطة موظفي الشركة والتي تؤثر مباشرة على حسابات الشركة .	-	٢٨	٢.٤٠٥	٨٣	١٧	٤.٨٣٣	٤٠	٤٥	٤.١٩٥	٦٧	٣٣	٤.٦٦٧
١٠	اكتشاف سرقات أصول الشركة بواسطة الموظفين	-	٢٨	٢.٤٠٥	٦٧	١٣	٤.٦٦٧	٤٠	٤٥	٤.١٩٥	-	٦٧	٣.٣٣٣
١١	الافصاح في تقرير المراجعة عن سوء تخصيص أصول الشركة بمعرفة المدراء	-	١٤	٢.٢٩٧	٥٠	١٧	٤.١٤٢	٤٠	٤٥	٤.١٩٥	٣٣	٦٧	٤.٣٣٣
١٢	الافصاح في تقرير المراجعة عن التصرفات غير القانونية والتي تؤثر مباشرة على حسابات الشركة.	١٤	٢٨	٢.٨٦٤	٥٠	٣٣	٤.٣	٤٠	٤٥	٤.١٩٥	٦٧	٣٣	٤.٦٦٧
١٣	فحص أدوات الرقابة الداخلية والتقرير عنها	٥٨	٢٨	٤.١٦٢	٥١	٤٩	٤.٥	٨٠	٢٠	٤.٨٠٤	٦٧	٣٣	٤.٦٦٧
١٤	التقرير للجهة المختصة بالتحريف المتعمد في القوائم المالية	١٥	٤٢	٤.٤٨٦	٦٧	٣٣	٤.٦٦٣	٤٠	٢٠	٣.٣٩١	١٠٠	-	٥
١٥	التقرير للجهة المختصة عن سوء تخصيص أصول الشركة بواسطة مدراء الشركة	١٤	٢٨	٣.٠٨١	٣٣	٥٠	٤	٢٠	٢٠	٥.٧١٧	٦٧	٣٣	٤.٦٦٧
١٦	التقرير للجهة المختصة بالتصرفات غير القانونية التي لم تعط أثناء المراجعة	٢٨	١٤	٣.٢١٦	٥٠	١٧	٤.٣	٢٠	-	٢.٣٨٠	٦٧	٣٣	٤.٦٦٧
١٧	الافصاح في تقرير المراجعة عن سرقة أصول الشركة بواسطة موظفي الشركة	-	-	١.٨٣٨	٣٣	٣٣	٣.٨٣٣	٤٠	٢٠	٣.٧٩٣	٣٣	٣٣	٣.١٩٠

يتبين من جدول (١) مايلي:

(١) حصلت خمسة مهام على التأييد التام من جميع أطراف المحيط المهني كمهام حالية للمراجعين:

- المعرفة والإلمام الكافي بشئون الشركة محل المراجعة ونظم ادارتها (٨٦٪ مراجعون ، ٨٣٪ مدراء ماليون، ١٠٠٪ المستفيدون من خدمة المراجعة، ٦٧٪ مراجعون داخليون) .
- التأكيد بأن نظام الرقابة الداخلية يعمل بشكل مرضي (٥٦٪ مراجعون، ٨٣٪ مدراء ماليون، ١٠٠٪ المستفيدون، ٦٧٪ مراجعون داخليون) .
- تحديد ما إذا كانت القوائم المالية تعكس بأمانة أحوال الشركة (٥٧٪ مراجعون، ٨٣٪ مدراء ماليون، ٨٠٪ المستفيدون، ١٠٪ مراجعون داخليون.
- تأكيد الالتزام بقوانين ونظم الشركات (٧٠٪ مراجعون، ١٠٠٪ مدراء ماليون، ١٠٠٪ مستفيدون، ١٠٠٪ مراجعون داخليون).
- فحص أدوات الرقابة الداخلية والتقرير عنها (٥٨٪ مراجعون، ٥١٪ مدراء ماليون، ٨٠٪ مستفيدون، ٦٧٪ مراجعون داخليون).

ولقد حصلت هذه المهام على نقاط أعلى من أربعة من مقياس ليكرت ذي النقاط الخمس .

(٢) أعطى جميع أطراف المحيط المهني رأيًا مؤيداً لمهمة واحدة وهي التقرير عن الخروج عن القوانين (٧٠٪ مراجعون، ٨٤٪ مدراء ماليون، ٨٠٪ المستفيدون من خدمة المراجعة، ٦٧٪ مراجعون داخليون) وقد حصلت هذه المهمة على درجات أكثر من ٣ وأقل من ٤ على مقياس ليكرت ذي النقاط الخمس .

(٣) ارتبطت فجوة التوقعات بمسئوليات المراجعين تجاه اكتشاف التحريف والسرقات والتصرفات غير القانونية والافصاح

والتقرير عنها ، ويظهر ذلك من انخفاض متوسط استجابات المراجعين القانونيين (عدم الموافقة) مقارنةً بباقي أطراف المحيط المهني بالنسبة للمهام التالية :

- اكتشاف التحريف المتعمد للمعلومات المالية (٢.٣٧٨ مراجعون ٤.٨٨٣ مدراء ماليون، ٤.٢٢٨ المستفيدون، ٤ المراجعون الداخليون).
- الافصاح في تقرير المراجعة عن التحريف المتعمد للمعلومات المالية (٢.٩٤٥ مراجعون ، ٤.٩٧٦ المدراء الماليون، ٤.٥٩٧ المستفيدون، ٥ المراجعون الداخليون).
- اكتشاف سرقة أصول الشركة بواسطة المدراء (٢.١٠٨ المراجعون ، ٤.٣ المدراء الماليون، ٤.١٩٥ المستفيدون، ٣.٣٣٣ المراجعون الداخليون).
- الافصاح في تقرير المراجعة عن سوء تخصيص أصول الشركة بمعرفة المدراء (٢.٢٩٧ المراجعون، ٤.١٤٢ المدراء الماليون، ٤.١٩٥ المستفيدون، ٤.٣٣٣ المراجعون الداخليون).
- اكتشاف سرقة أصول الشركة بواسطة موظفي الشركة (٢.٤٠٥ مراجعون، ٤.٦٦٧ مدراء ماليون، ٤.١٩٥ المستفيدون من المراجعة، ٣.١٩٠ المراجعون الداخليون).
- الافصاح في تقرير المراجعة عن سرقة أصول الشركة بواسطة موظفي الشركة (١.٨٣٨ مراجعون، ٣.٨٣٣ مدراء ماليون، ٣.٧٩٣ المستفيدون، ٣.١٩٠ المراجعون الداخليون).
- الافصاح في تقرير المراجعة عن التصرفات غيرالقانونية بواسطة موظف الشركة والتي تؤثر مباشرة على حسابات الشركة (٢.٨٦٤ مراجعون، ٤.٣ مدراء ماليون، ٤.١٩٥ المستفيدون، ٤.٦٦٧ المراجعون الداخليون).
- التقرير للجهة المختصة بشكوك بالغش (٢.٨٦٤ مراجعون داخليون، ٣.٣٣ مدراء ماليون، ٤ المستفيدون، ٣.١٦٧ المراجعون الداخليون).

- توفير حماية كبيرة ضد أعمال الغش (٢.٢١٣ مراجعون، ٣.١٢١ مدراء ماليون، ٣.١٨٤ المستفيدون ، ٣.٣٣ المراجعون الداخليون).

(٤) ارتبطت فجوة التوقعات بالضمان أو التأكيد الذي يعطيه المراجع على القوائم المالية ويظهر ذلك من انخفاض متوسط استجابة المراجعين القانونيين (٢.٤٠٥) مقارنةً بباقي أطراف المحيط المهني (٤ مدراء ماليون، ٤.٢٢٨ المستفيدون من خدمة المراجعين، ٣.١٩٠ المراجعون الداخليون) وذلك بشأن الضمان أو التأكيد بأن القوائم المالية دقيقة.

(٥) ارتبطت فجوة التوقعات أيضًا بدور المراجع بشأن عمليات الشركة وكفاية الإدارة ويظهر ذلك من انخفاض متوسط استجابات المراجعين مقارنة بباقي أطراف المحيط المهني بالنسبة للمهام التالية :

- فحص كفاءة وفعالية إدارة الشركة والتقرير بذلك للمساهمة (١.٥٧٢ مراجعون، ٣.١٦٧ مدراء ماليون، ٣.٥٢١ مستفيدون، ٣.٩٠٤ مراجعون داخليون).
- تحديد طرق تحسين كفاءة وفعالية إدارة الشركة (٢.٢٧٠ مراجعون، ٣.٦٧ مدراء ماليون، ٣.١٧٣ المستفيدون، ٣.١٦٧ مراجعون داخليون).

(٦) تكشف النتائج والتحليلات السابقة عن وجود فجوة معرفة بالمهام الحالية للمراجعين لدى المراجعين أنفسهم وأيضًا لدى باقي أطراف المحيط المهني وخاصة المهام المرتبطة بأعمال التحريف والغش والسرقات والضمان أو التأكيد الذي يطلبه المدراء الماليون والمستفيدون من المراجعين.

ثانياً - توقعات المجتمع المطلوبة من المراجعين القانونيين
يبين الجدول رقم ٢ تحليلاً مقارناً لآراء أطراف المحيط المهني
المشاركين في أربعة عشر مهمة كمهام متوقعة ومطلوبة من المراجعين
(٣٧ - ٥٠) :

جدول (٢) : توقعات المجتمع المطلوبة من المراجعين

م	الوصف	مراجعون قانونيون			المدراء الماليون			المستفيدون			المراجعون الداخليون		
		موافق تماماً	موافق	المتوسط المسابي	موافق تماماً	موافق	المتوسط المسابي	موافق تماماً	موافق	المتوسط المسابي	موافق تماماً	موافق	المتوسط المسابي
	توقعات المجتمع المطلوبة من المراجعين												
٣٧	التاكيد بان القوائم المالية صحيحة	١٤	٢٦	٢.٨٦٤	٨٣	-	٤.٥٠٠	٤٠	٢٠٠	٣.٤٠٢	٦٧	٣٣	٤.٦٦٧
٣٨	التاكيد على مقدرة الشركة على الاستمرار مستقبلاً	١٤	٤٣	٣	٥٠	١٧	٤	٥٠	٢٠	٣.٧٧١	٣٣	٣٣	٣.٦٦٧
٣٩	التاكيد بعدم وجود غش	-	٤٤	٢.٥٦٧	٥٠	١٧	٣.٤٢٨	٤٨	٣٢	٤.١٩٥	-	٦٧	٣.٣٣٣
٤٠	التاكيد بان الشركة تعمل وفقاً للقوانين	١٤	٨٦	٤.١٣٥	٥٠	٥٠	٤.٥٠٠	٦٠	٤٠	٥	١٠٠	-	٥
٤١	التاكيد بان الشركة تدار بكفاءة	-	١٤	٢.٢٧٠	٣٣	١٧	٢.٣٣٣	٤٠	٤٥	٤.١٩٥	-	٣٣	٢.٣٣٣
٤٢	توفير تاكيد معقول بان الإدارة أوفت بمسئولياتها	-	٢٨	٢.٣٧٨	٥٠	١٧	٣.٨٣٣	٤٠	٢٠	٣.٥٨٦	٣٣	٣٣	٣.٦٦٧
٤٣	التاكيد بان الشركة تتبنى موقفاً مسئولاً تجاه البيئة والقضايا الاجتماعية	-	-	١.٨٦٥	٣٣	١٧	٣.٣٣٣	-	٢٠	٣.٦٠٩	-	-	١.٦٦٧
٤٤	ان المراجعين مستقلون عن مدراء المنشاة محل المراجعة	١٤	٥٧	٣.٤٠٥	٦٧	٣٣	٤.٦٦٧	١٠٠	-	٥	١٠٠	-	٥
٤٥	ان المراجعين مسئولون عن التقرير للطرف الثالث في حالة الغش بوجود غش أو تصرفات غير قانونية بواسطة مدراء الشركة	-	١٤	٢.١٠٨	١٧	٣٣	٣.٣٣٣	٤٠	٤٠	٣.٨١٥	٦٧	٣٣	٣.٦٦٧
٤٦	ان المراجعين مسئولون إلى مدى كبير أمام المساهمين	-	٨٦	٣.٧٢٩	٣٣	٦٧	٤.٣٣٣	٨٠	-	٤.١٢٧	٣٣	٣٣	٣.٣٣٣
٤٧	ان المراجعين مسئولون مالياً عند الفشل أو الاخفاق في القيام بمهامهم	١٤	٤٣	٣	٣٣	٥٠	٣.٦٩٧	٤٠	٦٠	٤.٤٠٢	٣٣	٣٣	٣.٦٦٧
٤٨	المساعدة في تحقيق كفاءة سوق المال من خلال عدم نشر معلومات غير صحيحة	-	٥٧	٣	٥٠	٣٣	٤.١٦٧	٤٠	٦٠	٤.٤٠٢	٣٣	٣٣	٣.٣٣٣
٤٩	ان يثق المراجع في اعتباره أطرافاً يتوقع ان تعتمد على البيانات التي فحصوا	-	٥٦	٢.٩٧٣	٨٣	١٧	٤.٨٣٣	٨٠	٢٠	٤.٧٩٣	٣٣	٣٣	٣.٣٣٣
٥٠	زيادة دور المراجع بشان مساءلة المنشات من أعمالها.	-	٥٧	٣	١٧	٦٧	٣.٦٦٧	٢٠	٦٠	٣.٧٥٦	-	٦٧	٧٣

يتبين من الجدول رقم (٢) مايلي:

(١) لم تحظ أية مهمة من توقعات المجتمع المطلوبة من المراجعين بالتأييد التام من قبل جميع أطراف المحيط المهني باستثناء مهمة التأكيد بأن الشركة تعمل وفقاً للقوانين التي حصلت على درجات أكبر من ٤ من متوسط استجابات جميع أطراف المحيط المهني.

(٢) إستقلال المراجعين عن مدراء الشركة محل الفحص حظى بالتأييد التام من قبل المدراء الماليين (٤.٦٦٧) والمستفيدون (٧) والمراجعون الداخليون (٥) بينما حظى بالتأييد فقط من جانب المراجعين القانونيين (٣.٤٠٥).

(٣) انخفض متوسط استجابات المراجعين (أقل من ٣ على مقياس ليكرت) بالنسبة لسبعة من توقعات المجتمع المطلوبة من المراجعين القانونيين وهي:

- التأكيد بأن القوائم المالية صحيحة (٢.٨٦٤).
- التأكيد بعدم وجود غش (٢.٥٦٧).
- التأكد بأن الشركة تدار بكفاءة (٢.٢٧٠).
- توفير تأكيد معقول بأن الإدارة أوفت بمسئولياتها (٢.٣٧٨).
- التأكيد بأن الشركة تتبنى موقفًا مسئولاً تجاه البيئة والقضايا الاجتماعية (١.٨٦٥).
- ان المراجعين مسئولين عن التقرير للطرف الثالث في حالة الشك بوجود غش أو تصرفات غير قانونية بواسطة مدراء الشركة.
- أن يأخذ المراجع في اعتباره أطرافاً يتوقع أن تعتمد على البيانات التي فحصها (٢.٩٧٣).

ويلاحظ أن نفس التوقعات السبع حصلت على التأييد التام (أكثر من ٤) والتأييد (أكثر من ٣) بواسطة باقي أطراف المحيط المهني.

(٤) أبدى المراجعون رأيًا محايدًا (٣ درجات على مقياس ليكرت) لأربعة من توقعات المجتمع المطلوبة من المراجعين في الوقت الذي حصلت فيه نفس هذه التوقعات على التأييد التام أو التأييد فقط من جانب باقي أطراف المحيط المهني. وتتضمن مايلي :

- التأكيد على مقدرة الشركة على الاستمرار مستقبلاً.
- مسئولية المراجعين ماليًا عند الفشل في القيام بمهامهم.
- المساعدة في تحقيق كفاءة سوق المال بعدم نشر معلومات غير صحيحة.
- زيادة دور المراجع بشأن مساءلة الشركات عن أعمالها.

(٥) تكشف النتائج السابقة أن هناك مشكلة تتعلق بتوقعات المجتمع ترتبط بطبيعة ومستوى التأكيد أو الضمان المتوقع أن يقدمه المراجعون بشأن القوائم المالية وكفاءة الإدارة والغش ومسئولية المراجع تجاه الطرف الثالث اذ يطالب المدراء الماليون والمستفيدون بتوفير مستويات من الضمان أو التأكيد أكثر مما يدركه المراجعون أنفسهم أو معايير المراجعة ذاتها، وبالتالي يمكن أن تبرز ما يمكن أن يطلق عليه "فجوة معقولية التوقعات".

ثالثًا - متطلبات نجاح المراجع في الوفاء بتوقعات المجتمع

يبين الجدول رقم (٣) تحليلاً مقارنًا لآراء واتجاهات أطراف المحيط المهني المشارك في ستة عشر متطلبًا وعاملاً لنجاح المراجع في الوفاء بتوقعات المجتمع المطلوبة منه (٥١ - ٦٦) :

جدول (٣) : متطلبات نجاح المراجع في الوفاء بتوقعات المجتمع

م	الوصف	مراجعون قانونيون			المدراء الماليون			المستفيدون			المراجعون الداخليون		
		موافق تماماً	موافق	المتوسط المحسابي	موافق تماماً	موافق	المتوسط المحسابي	موافق تماماً	موافق	المتوسط المحسابي	موافق تماماً	موافق	المتوسط المحسابي
	متطلبات نجاح المراجع في الوفاء بتوقعات المجتمع:												
٥١	القدرة على تشخيص المشاكل	٧٢	٢٨	٤.٧٢٩	٥٠	٥٠	٤.٥	٤٠	٦٠	٤.٤.٢	٦٧	٣٣	٤.٦٦٧
٥٢	القدرة على وصف علاج المشاكل	٥٧	٤٣	٤.٥٦٨	٣٣	٥٠	٤	٤٠	٤٠	٤.٢.٧	٦٧	٣٣	٤.٦٦٧
٥٣	ما لديه من خبرة ومعلومات	٥٨	٤٢	٤.٥٦٨	٥٠	٥٠	٤.٥	٦٠	٤٠	٤.٥٩٨	١٠٠	–	٥
٥٤	التعامل مع عوامل الخطر وعدم التاكد	–	٢٨	٢.٤.٥	٥٠	–	٣.٥	٤٠	–	٣.٣٣٩	٣٣	٣٣	٣.٦٦٧
٥٥	التنبؤ بالمستقبل	–	١٤	٢.١٣٥	٢٣	١٣	٣.٦٦٧	–	٢٠	٢.٧٩٣	–	٣٣	٢.٦٦٧
٥٦	الإعلان عن خدماته	–	١٤	٢.١٣٥	١٧	٣٣	٣.٣٣٣	–	٤٠	٢.٧٩٣	–	٦٧	٢
٥٧	اكتشاف الأخطاء والمخالفات	–	٢٨	٢.٣٧٨	٥٠	٥٠	٤.٥	٨٠	٢٠	٤.٨.٤	٣٣	٣٣	٣.٣٣٣
٥٨	الإلمام للقواعد المهنية	٣٤	٥٦	٤.٤٣٢	٦٧	٣٣	٤.٦٦٧	٦٠	٤٠	٤.٥٩٨	١٠٠	–	٥
٥٩	تعزيز ودعم المتطلبات القانونية	١٤	٨٦	٤.١٣٥	٦٧	٣٣	٤.٦٦٧	١٠٠	–	٥	١٠٠	–	٥
٦٠	العمل مستقلاً بدون اعتبار للمصلحة الذاتية	٤٤	٥٦	٤.٤٣٢	٦٧	٣٣	٤.٦٦٧	٤٠	٤٠	٣.٨١٥	١٠٠	–	٥
٦١	وجود اتصالات فعاله	٢٨	٥٧	٤.١٣٥	٨٣	–	٤.٦٦٧	٨٠	٢٠	٤.٨.٤	١٠٠	–	٥
٦٢	تطوير معايير إعداد تقارير المراجعة	٢٨	٢٨	٤.١٦٢	٨٣	١٧	٤.٨٣٣	٨٠	٢٠	٤.٨.٤	١٠٠	–	٥
٦٣	الاهتمام بمصالح الآخرين	١٤	٥٦	٣.٧٠٢	٨٣	١٧	٤.٨٣٣	٤٠	٦٠	٤.٤.٢	٦٧	٣٣	٤
٦٤	توفير خدمات مفيدة للعملاء	١٤	٨٦	٤.١٣٥	٨٣	١٧	٤.٨٣٣	١٠٠	–	٥	–	٦٧	٣
٦٥	توفير خدمات مفيدة للمجتمع	١٤	٨٦	٤.١٣٥	٦٧	٣٣	٤.٦٦٧	٤٠	–	٣.٢.٧	٣٣	٣٣	٣.٣٣٣
٦٦	متطلبات أخرى هي : زيادة وعي المجتمع بالمهنة	–	–	٣	٣٣	–	٤.٦٦٧	٥٠	٢٠	٤.٠٨٧	–	–	٣

يتبين من جدول (٣) مما يلي :

(١) تأيدت تماماً ثمانية من عوامل ومتطلبات نجاح المراجع في الوفاء بتوقعات المجتمع من جميع أطراف المحيط المهني وحصلت على أكثر من أربعة درجات من متوسط استجاباتهم وهي :

- القدرة على تشخيص المشاكل.
- القدرة على التعامل على المشاكل.
- ما لدى المراجع من خبرة ومعلومات.
- الإذعان للقواعد المهنية.
- تقرير ودعم المتطلبات القانونية.
- العمل مستقلاً بدون اعتبار للمصلحة الذاتية.
- وجود اتصالات فعالة.
- تطوير معايير اعداد تقارير المراجعة.

(٢) انخفض متوسط استجابات المراجعين القانونيين (أقل من ٣ على مقياس ليكرت) مقارنةً بباقي أطراف المحيط المهني بشأن أربعة من عوامل ومتطلبات نجاح المراجع في الوفاء بتوقعات المجتمع:

- التعامل مع عوامل الحظر وعدم التأكد (٢.٤٠٥)
- التنبؤ بالمستقبل (٢.١٣٥)
- الاعلان عن خدماته (٢.١٣٥)

ويلاحظ أن هذه المتطلبات الأربعة مرتبطة بجوانب فجوة التوقعات السابق الإشارة اليها

(٣) حصلت باقي عوامل ومتطلبات نجاح المراجع في الوفاء بتوقعات المجتمع على التأييد التام أو التأييد فقط أو الحياد من جانب أطراف المحيط المهني:

- الإهتمام بمصالح الآخرين (٣.٧٠٢ مراجعون، ٤.٨٣٣ المدراء الماليون، ٤.٤٠٢ المستفيدون ، ٤ المراجعون الداخليون).
- توفير خدمات مفيدة للعملاء (٤.١٣٥ مراجعون، ٤.٨٣٣

مدراء ماليون، ٥ المستفيدون، ٢ المراجعون الداخليون).
- توفير خدمات مفيدة للمجتمع (١٣٥ . ٤ مراجعون، ٦٦٧ . ٤ مدراء ماليون، ٢٠٧ . ٣ مستفيدون، ٣٢٣ . ٣ مراجعون داخليون).
- زيادة وعي المجتمع بالمهنة (٣ مراجعون، ٦٦٧ . ٤ المدراء الماليون، ٨٧ . . ٤ المستفيدون ، ٣ مراجعون داخليون).

وارتباطًا بما سبق فإن نتائج المسح الميداني في المحيط المهني في المملكة العربية السعودية تشير الى الوجود الفعلي لفجوة توقعات المراجعة وارتباطها بالمهام الحالية للمراجعين وتوقعات المجتمع المطلوبة منهم، بالإضافة الى سبل عبور هذه الفجوة من خلال عوامل ومتطلبات نجاح المراجعين في الوفاء بتوقعات المجتمع المطلوب منهم. وفي القسم التالي يتم قياس التباين في استجابات أطراف المحيط المهني في المملكة تحت المتغيرات الثلاثة للدراسة واختبار الفروض المرتبطة بها.

٥-٤-٣. تحليل التباين في استجابات أطراف المحيط المهني

نعرض فيما يلي للتحليل اللامعلمي للتباين في استجابات أطراف المحيط المهني تحت المتغيرات الثلاثة والتي تعكس فجوة التوقعات في المراجعة، وذلك بإستخدام اختبار Kruskal - Wallis Test ، وبعد ذلك يتم اختبار فروض الدراسة إعتمادًا على إحصائية الإختبار H [٥]:

$$H = \frac{12}{N(N+1)} \sum_{k=1}^{K} \frac{R_k^2}{n_k} - 3(N+1)$$

حيث N عدد المشاهدات في جميع العينات

R_k مجموع رتب كل عينة

$k = 1, 2, \ldots\ldots, K$

[تتبع إحصائية الإختبار H توزيع χ^2 بدرجات حرية (K-1)]

ويعرض جدول (٤) تطبيق اختبار Kruskal -Wallis على متوسطات إستجابات أطراف المحيط المهني في ظل المتغيرات الثلاثة للدراسة.

جدول (٤) : تطبيق اختبار Kruskal-Wallis على
متوسطات استجابات أطراف المحيط المهني في
ظل المتغيرات الثلاثة للدراسة

بيان	أطراف المحيط المهني				قيمة إحصائية الاختبار H
	المراجعون	المدراء الماليون	المستفيدون من المراجعة	المراجعون الداخليون	
المهام الحالية للمراجعين					
مجموع رتب المتوسطات	١٥٨٦,٥	٣٣٥٤	٢٦٨٧,٥	٢٧٤٦	١٥,٩٠١ *
المهام المتوقعة من المراجعين					
مجموع رتب المتوسطات	١٩١	٤٨٤	٥٥٣	٣٦٨	٢٠,١٨٤ *
متطلبات نجاح المراجعين					
مجموع رتب المتوسطات	٣٧٣	٦١٩	٥٣٦	٥٥٢	٥,٨

- القيمة الجدولية (٠,٠٥ ، ٣) = ٧.٨١٥
- الأرقام المميزة تشير إلى وجود فروق معنوية

ونعرض فيما يلي إختبار الفروض التي بنيت عليها الدراسة في ضوء نتائج تحليل التباين في إستجابات أطراف المحيط المهني :

(١) إختبار الفرض الأول: بمقارنة قيمة احصائية الإختبار H (١٥.٩٠١) مع القيمة الحرجة (٧.٨١٥) المستخرجة من جداول χ^2 عند مستوى معنوية ٥٪ ودرجات حرية ٣ ، نجد أن بيانات العينة لا تؤيد قبول فرض العدم (الفرض الأول في الدراسة) وبالتالي قبول الفرض البديل الذي يقضي بوجود إختلاف معنوي بين متوسط استجابات المراجعين والمدراء الماليين والمستفيدين من خدمة المراجعة والمراجعين الداخليين فيما يتعلق بالمهام الحالية للمراجعين.

(٢) إختبار الفرض الثاني: قيمة إحصائية الاختبار H (٢٠.١٨٤) أكبر من χ^2 الجدولية (٧.٨١٥) عند مستوى معنوية ٥٪ ودرجات

حرية ٢ . وبالتالي فإن بيانات العينة لا تؤيد أيضًا قبول فرض العدم (الفرض الثاني في الدراسة)، أي أن هناك إختلاف معنوي بين إستجابات المراجعين والمدراء الماليين والمستفيدين من خدمة المراجعة والمراجعين الداخليين فيما يتعلق بتوقعات المجتمع المطلوبة من المراجعين.

(٣) اختبار الفرض الثالث: قيمة إحصائية الإختبار H (٨ . ٥) أقل من χ^2 الجدولية (٧ . ٨١٥) عند مستوى معنوية ٥٪ ودرجات حرية ٣ . وعلى ذلك فإن بيانات العينة تؤيد قبول فرض العدم (الفرض الثالث في الدراسة)، أي أنه ليس هناك إختلاف جوهري بين المراجعين والمدراء الماليين والمستفيدين من خدمة المراجعة والمراجعين الداخليين فيما يتعلق بعوامل ومتطلبات نجاح المراجعين في الوفاء بتوقعات المجتمع .

٥-٤-٣. دراسة الفروق بين استجابات كل طرفين من أطراف المحيط المهني

تستهدف الدراسة في هذا الجزء تفسير نتائج تحليل التباين في استجابات أطراف المحيط المهني وتحديد أي المقارنات الثنائية هي السبب في وجود إختلاف معنوي . وتستخدم الدراسة إحصائية الاختبار χ^2 [٦] :

$$X^2 = \sum_{j=1}^{J} \frac{(O_j - E_j)^2}{E_j}$$

حيث : O التكرارات المشاهدة

E التكرارات المتوقعة

[تتبع إحصائية الإختبار توزيع χ^2 بدرجات حرية J-1]

ويعرض الجدول (٥) تطبيق اختبار Mann Whiteny على متوسطات استجابات كل طرفين من أطراف المحيط المهني في ظل المتغير الأول للدراسة (المهام الحالية للمراجعين).

جـدول (٥) : تطبيق إختبار Mann Whiteny على
متوسـطات استجابات كل طرفين من أطراف
المحيط المهـني : المهـام الحاليـة للمراجـعين

أطراف المحيط المهني	متوسط الرتب لكل مجموعة على التوالي	المتوسط العام للرتب	قيمة احصائية الإختبار χ^2
- المراجعون والمدراء الماليون	٢٤,٢٥ ، ٤٨,٥٨	٣٦,٤٢	٨,١٢٧ *
- المراجعون والمستفيدون من المراجعة	٢٧,٧٦ ، ٤٥,٩٠	٣٦,٨٣	٤,٤٦٧ *
- المراجعون والمراجعون الداخليون	٣٠,٤٩ ، ٤١,٩٦	٣٦,٢٣	١,٨١٨
- المدراء الماليون والمستفيدون من المراجعة	٤١,٢٥ ، ٣١,٢٥	٣٦,٢٧	١,٣٧٣
- المدراء الماليون والمراجعون الداخليون	٤٠,٣٢ ، ٣٦,٥١	٣٨,٤٢	٠,١٩٠
- المستفيدون والمراجعون الداخليون	٣٥,٨٩ ، ٣٨,٠٨	٣٦,٩٨	٠,٠٦٥

- القيمة الجدولية (٠,٠٥ ، ١) = ٣,٨٤١٥
- الأرقام المميزة تشير الى وجود فروق معنوية

تشير النتائج السابقة إلى أن قيمة احصائية الإختبار χ^2 أكبر من القيمة الحرجة المستخرجة من الجداول χ^2 عند مستوى معنوية ٥٪ بالنسبة لمجموعة المراجعين والمدراءالماليين، وأيضًا بالنسبة لمجموعة المراجعين والمستفيدين من خدمة المراجعة مما يعني وجود فروق معنوية في إستجابات هذه الأطراف بالنسبة للمهام الحالية للمراجعين . بينما تكون قيمة إحصائية الإختبار χ^2 أقل من القيمة الجدولية بالنسبة لباقي المجموعات مما يعني عدم وجود فروق معنوية في استجابات هذه الأطراف بالنسبة للمهام الحالية للمراجعين. وعلى ذلك تنسب فجوة توقعات المراجعة المرتبطة بالمهام الحالية للمراجعين. إلى الإختلاف الجوهري في استجابات ثلاثة من أطراف المحيط المهني هم المراجعون، والمستفيدون من خدمة المراجعة، والمدراء الماليون .

ويعرض الجدول (٦) لتطبيق اختبار Mann Whiteny علي متوسطات استجابات كل طرفين من أطراف المحيط المهني في ظل المتغير الثاني للدراسة (توقعات المجتمع المطلوبة من المراجعين).

جدول (١) : تطبيق اختبار Mann Whiteny على متوسطات استجابات كل طرفين من أطراف المحيط المهني : توقعات المجتمع المطلوبة من المراجعين .

أطراف المحيط المهني	متوسط الرتب لكل مجموعة على التوالي	المتوسط العام للرتب	قيمة احصائية الإختبار χ^2
- المراجعون والمدراء الماليون	٢١,٩٢ ، ١٠,٢١	١٦,٠٧	٤,٤٢٢ *
- المراجعون والمستفيدون من المراجعة	٢٠,٧١ ، ٨,٢٩	١٤,٥	٥,٣١٩ *
- المراجعون والمراجعون الداخليون	١٧,٩٣ ، ١١,٠٧	١٤,٥	١,٦٢٣
- المدراء الماليون والمستفيدون من المراجعة	١٥,٧٩ ، ١٣,٢١	١٤,٥	٠,٢٢٩
- المدراء الماليون والمراجعون الداخليون	١٢,٣٦ ، ١٦,٦٤	١٤,٥	٠,٦٣١
- المستفيدون والمراجعون الداخليون	١٠,٩٣ ، ١٧,٤٢	١٤,١٨	١,٤٨٥

- القيمة الجدولية (٠,٠٥ ، ١) = ٣,٨٤١٥
- الأرقام المميزة تشير الى وجود فروق معنوية

تشير النتائج السابقة إلى أن قيمة احصائية الاختبار χ^2 أكبر من القيمة الحرجة المستخرجة من جداول χ^2 عند مستوى معنوية ٥٪ بالنسبة لمجموعة المراجعين والمدراء الماليين وأيضًا بالنسبة لمجموعة المراجعين والمستفيدين من خدمة المراجعة، وبالتالي توجد فروق معنوية في إستجابات هذه الأطراف بالنسبة لتوقعات المجتمع المطلوبة من المراجعين . بينما تكون قيمة احصائية الاختبار χ^2 أقل من القيمة الجدولية بالنسبة لباقي المجموعة. وعلى ذلك فإن فجوة التوقعات قائمة أيضًا بين المراجعين والمدراء الماليين والمستفيدين من خدمة المراجعة فيما يتعلق بالمهام المتوقعة والمطلوبة من المراجعين.

ويعرض جدول (٧) لتطبيق اختبار Mann Whiteny على متوسطات استجابات كل طرفين من أطراف المحيط المهني في ظل المتغير الثالث للدراسة (متطلبات نجاح المراجعين في الوفاء بتوقعات المجتمع).

جدول (٧) : تطبيق اختبار Mann Whiteny على متوسطات استجابات كل طرفين من أطراف المحيط المهني - متطلبات نجاح المراجعين في الوفاء بتوقعات المجتمع

أطراف المحيط المهني	متوسط الرتب لكل مجموعة على التوالي	المتوسط العام للرتب	قيمة احصائية الإختبار χ^2
- المراجعون والمدراء الماليون	١٢,١٣ ، ٢١,٠٠	١٦,٥٦	٢,٣٧٥
- المراجعون والمستفيدون من المراجعة	١٣,٦٩ ، ١٩,٣١	١٥,٥	١,١٤٨
- المراجعون والمراجعون الداخليون	١٥,٠٠ ، ١٨,٢٥	١٦,٦٣	٠,٣١٧
- المدراء الماليون والمستفيدون من المراجعة	١٦,٦٥ ، ١٥,٠٠	١٥,٨٣	٠,٠٨٦
- المدراء الماليون والمراجعون الداخليون	١٨,٨١ ، ١٥,٧٥	١٧,٢٨	٠,٢٧١
- المستفيدون والمراجعون الداخليون	١٦,١٨ ، ١٦,٨٢	١٦,٥٠	٠,٠١٢

- القيمة الجدولية (٠,٠٥ ، ١) = ٣,٨٤١٥

تشير النتائج السابقة إلى أن قيمة احصائية الاختبار χ^2 المحسوبة أقل من الجدولية عند مستوى معنوية ٥٪ بالنسبة لجميع المجموعات، وبالتالي لا توجد فروق جوهرية بين متوسطات استجابات هذه الأطراف بالنسبة لعوامل ومتطلبات نجاح المراجعين في الوفاء بتوقعات المجتمع. وتتسق هذه النتيجة مع نتيجة اختبار الفرض الثالث في الدراسة (تأييد بيانات العينة لفرض العدم وبالتالي عدم وجود اختلافات جوهرية بين أطراف المحيط المهني بالنسبة للمتغير الثالث في الدراسة).

تشير نتائج اختبارات تحليل التباين والمقارنات الثنائية بين أطراف المحيط المهني إلى وجود فروق حقيقية لا ترجع للصدفة بين متوسطات استجابات أطراف المحيط المهني فيما يتعلق بالمهام الحالية للمراجعين وتوقعات المجتمع المطلوبة منهم الأمر الذي يوفر الدليل الميداني المنشود بوجود فجوة التوقعات في بيئة المراجعة في المملكة العربية السعودية. ويرى الباحث أنه من الضروري البحث في طبيعة وأسباب هذه الفجوة في ضوء الوضع المهني ومعايير المراجعة في المملكة. وهذا ما تتعرض له الدراسة في الجزء التالي.

٥-٥ الربط بين أوضاع المهنة وتفسير طبيعة وأسباب فجوة التوقعات في المملكة:

على الرغم من صدور معايير المراجعة السعودية بموجب قرار وزير التجارة رقم ٦٩٢ وتاريخ ١٤٠٦/٦/٢٨هـ والقرار رقم ٨٥٢ وتاريخ ١٤١٠/١٠/٧هـ ، إلا أن هذه المعايير يغلب عليها الطابع الحكومي لعدم صدورها بمعرفة هيئات مهنية متخصصة، بالإضافة إلى أنه يمكن من خلالها تقديم تفسير لطبيعة وأسباب فجوة التوقعات في بيئة المراجعة في المملكة على النحو التالي:

(١) هذه المعايير موجهه أساسًا لممارسي المهنه وبالتالي جاءت صياغتها بشكل لا يساعد المستفيدين من خدمة المراجعة على فهمها. وتشترك المملكة في هذا السبب مع الدول الأخرى كسبب رئيسي في حدوث فجوة توقعات المراجعة في الدول المختلفة بالنسبة للمستفيدين من معايير المراجعة (مستخدمو القوائم المالية).

(٢) تتضمن نصوص معايير المراجعة السعودية درجات مختلفة بالالتزم بعضها "يلزم قيام المراجع بإجراء معين أو استكماله"، والبعض الآخر "يوجب على المراجع القيام باجراء معين أو استكماله" ولقد أدى ذلك الى التباين في أداء المراجعين وبالتالي حدوث فجوة التوقعات.

(٣) توجد جوانب هامة لفجوة التوقعات لم تتعرض لها معايير المراجعة السعودية مثل :

- واجبات المحاسب القانوني إذا أكتشف أن تقرير مراجعته للقوائم المالية كان خاطئًا نتيجة لوجود أخطاء محاسبية في القوائم تبينها المراجع بعد صدور تقريره.
- مسئولية المحاسب القانوني عند اكتشاف ما يدل على وجود مخالفات قانونية قد يكون لها تأثير هام على القوائم المالية .
- تقرير المحاسب القانوني عن الحسابات الختامية المعدة وفقاً لأساس متكامل لا يتفق مع معايير المحاسبة المتعارف عليها.

وفي إطار تدارك أوجه القصور السابقة وغيرها من المشاكل التي تواجه ممارسي المهنة قامت وزارة التجارة بدراسة مستفيضة

بغرض تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة إنتهت إلى صدور المرسوم الملكي رقم م/١٢ وتاريخ ١٤١٢/٥/١٣هـ والذي تم بموجبه الموافقة على نظام المحاسبين القانونيين والذي ينص في مادته التاسعة عشرة على إنشاء الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين للنهوض بمهنة المحاسبة والمراجعة وكل ما من شأنه تطوير هذه المهنة والارتفاع بمستواها، ويتضمن ذلك مراجعة وتطوير واعتماد معايير المحاسبة ومعايير المراجعة ويمكن تعيين جانبين مميزين لجهود واهتمامات الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين وكلاهما -في رأي الباحث- له دور كبير في تضييق وعلاج أسباب فجوة التوقعات في بيئة المراجعة في المملكة :

أولهما : اصدار عدد من المعايير المحاسبية التي تكفل إعداد قوائم مالية سليمة تتضمن ما يلي :

(١) اعادة صياغة متطلبات معيار العرض والإفصاح العام بالقوائم المالية (القرار ٤/٢/٣ وتاريخ ١٤١٤/٥/١٥هـ الموافق ١٩٩٣/١٠/٣٠م) وذلك لأغراض مساعدة المسئولين في المنشآت وغيرهم من ذوي الاهتمام والاختصاص في التعرف علي متطلبات معيار العرض والافصاح العام .

(٢) معيار الافصاح عن العمليات مع ذوي العلاقة (القرار رقم ٣/٢/٧ وتاريخ ١٤١٧/١١/٩هـ الموافق ١٩٩٧/٣/١٨م) والذي يهتم بتحديد العمليات التي تتم بين المنشأة وذوي العلاقة والافصاح عنها في القوائم المالية.

(٣) صدور معيار العملات الأجنبية (قرار رقم ١/٢/٧ وتاريخ ١٤١٧/١١/٩هـ الموافق ١٩٩٧/٣/١٨م) والذي يهتم بقياس وتسجيل المعاملات المالية التي تتم بعملة أجنبية وترجمة القوائم المالية المعدة بعملة أجنبية إلى العملة الوطنية والإفصاح عنها.

(٤) صدور معيار المخزون السلعي (القرار رقم ٢/٢/٧ وتاريخ ١٤١٧/١١/١٩هـ الموافق ١٩٩٧/٣/١٨م) والذي يهتم بتحديد متطلبات قياس وعرض المخزون والإفصاح عنه في القوائم المالية في المنشآت الهادفة للربح .

ثانيهما : صدور بعض معايير المراجعة التي تعالج بعض الجوانب المرتبطة بفجوة التوقعات وتتضمن ما يلي :

(١) معايير الرقابة النوعية لمكتب المحاسبة (القرار رقم ٣/٣ وتاريخ ١٤١٥/١/٢٦هـ الموافق ١٩٩٤/٧/٥م) والتي تتضمن في قسمها الأول والثاني فقرات تتعلق بالإستقلال والإلتزام بقواعد سلوك وآداب المهنة والتطوير المهني والتدريب لموظفي المكتب لضمان حصولهم على المعرفة المطلوبة لتمكينهم من الوفاء بمسئولياتهم.

(٢) قواعد آداب وسلوك المهنة (القرار رقم ٣/٥ وتاريخ ١٤١٥/٤/٢٧هـ الموافق ١٩٩٤/١٠/٢م) والتي تضمنت في القسم الثالث (المبادئ) فقرة مصلحة المجتمع والتي تقضي بأنه يتعين على الأعضاء أداء أعمالهم بالطريقة التي تحافظ على مصلحة المجتمع واحترام ثقته وإظهار إلتزامهم بالإطار المهني، ومن أبرز العلامات المميزة للمهنة قبول المسئولية تجاه المجتمع الذي يتكون من العملاء، مانحي الائتمان، الهيئات الحكومية، أصحاب الأعمال، المستثمرين وغيرهم من المستفيدين .

(٣) اصدار معايير المراجعة في المنشآت التي تستخدم الحاسب الآلي (قرار رقم ٤/٢/٧ وتاريخ ١٤١٧/١١/٩هـ الموافق ١٩٩٧/٣/١٨م) والذي يتناول الجوانب المختلفة للمراجعة في بيئة الحاسب.

٦. نتائج وتوصيات البحث

أولاً - قدمت الدراسة تعريفاً أكثر شمولاً لفجوة توقعات المراجعة والهيكل الافتراضي لها. فجوة توقعات المراجعة تعني الفروق أو الاختلافات بين مايقوم به أو ما يمكن أن يقوم به المراجعون، وبين ما ينبغي أو يتوقع أن يقومون به على أساس من معايير المراجعة المتعارف عليها وتوقعات المجتمع المطلوبه من المراجعين مع أهمية تحقيق الإنسجام بين المعايير والأداء والتوقعات المجتمعية للآداء. وعلى ذلك فإن هيكل فجوة التوقعات يتضمن ثلاثة عناصر رئيسية هي :

١ - الفجوة بين مهام المراجعين الحالية ومعايير المراجعة.

٢ - الفجوة بين مهام المراجعين الحالية وتوقعات الأطراف المعنية.

٣ - الفجوة بين معايير المراجعة وتوقعات الأطراف المعنية.

ثانيًا - توفر الدراسة دلائل ميدانية تؤيد بوضوح وجود فجوة فعلية للتوقعات في بيئة المراجعة في المملكة العربية السعودية في جوانب متعددة تتعلق بطبيعة وآداء مسئوليات المراجعين في مجالات التحريف والسرقات والتصرفات غير القانونية والضمان أو التاكيد الذي يعطيه المراجع على القوائم المالية . أيضاً قدمت الدراسة تفسيراً لطبيعة وأسباب ونوع فجوة توقعات المراجعة في المملكة.

ثالثًا - تتضمن فجوة توقعات المراجعة في المملكة فجوات تتعلق بالمعايير وآداء المراجعين وفهم الأطراف المعنية لدور المراجعة ومسئوليات المراجعين، وأيضًا معقولية توقعات المستفيدين من خدمة المراجعة .

رابعًا - توفر الدراسة اشارات بالمدخل المطلوب لتضييق الفجوة وبالتالي تقليل الانتقادات الموجهة للمهنة، وأيضًا تقليل ظاهرة المقاضاة التي يتعرض لها المراجعون حاليًا.

وفي هذا الإطار توصي الدراسة بما يلي :

(١) الحاجة إلى دراسة أكثر تعمقًا لأساس تكون فجوة التوقعات وطبيعة الممارسات العملية للمراجعة وإلى أي مدى هي قادرة على مواجهة التوقعات والوفاء بها .

(٢) أهمية استكمال وتعجيل إصدار باقي معايير المراجعة السعودية. بالإضافة إلى الحاجة الى وضع وتطوير هذه المعايير بما يتمشى وتطور حاجات وتوقعات الأطراف المستفيدة والمعنية بخدمة المراجعة .

(٣) توصي الدراسة بأهمية قيام الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بتحمل مسئولياتها تجاه الجمهور فيما يتعلق بخلق وزيادة الوعي المحاسبي والتبصير بأهمية وحدود دور المراجعة في حماية مصالح الجمهور وبيان جهود الهيئة في تحقيق هذه الحماية من خلال دعم استقلال المراجعين والآليّات النظامية التي تراقب المهنة إذ أن مثل هذه الجهود يمكن أن تساعد في تقليل تخوف جمهور المستثمرين وأن تزيد من مصداقية المراجعين والمهنة لدى الجمهور.

(٤) توصي الدراسة بأهمية الربط بين التطوير المنشود لنظام الشركات السعودي وجهود الهيئة المتعلقة بإصدار المعايير تأكيدًا لحماية مصالح المستثمرين والجمهور عامةً .

هوامش البحث

(١) تحدد الدراسة الحالية أطراف المحيط المهني بالمراجعين القانونيين والمدراء الماليين والمستفيدين من خدمة المراجعة والمراجعين الداخليين.

(٢) يمثل هذا الهيكل تطويراً لهيكل فجوة توقعات المراجعة الوارد في دراسة (Porter, 1993) .

(٣) عرف مجلس معايير المحاسبة المالية في المعيار رقم (٥) الشرط بانه " ظرف قائم أو حالة أو مجموعة من الملابسات التي تنطوي على حالة عدم التأكد بشأن مكاسب ممكنة (مكاسب شرطية) أو خسائر ممكنة (خسائر شرطية) قد تتحقق لمنشأة معينة إذا وقع أو لم يقع حدث أو أكثر في المستقبل "

" Accounting for Contingencies", Statement of Financial Accounting Standards No. 5 (Stamford, Conn.,: FASB, 1975).

(٤) تتضمن هذه الدراسات على سبيل المثال :

[(Bedford, 1976), (Tricker, 1982), (Russell, 1986), (Guy et al., 1988), (Moir, 1989), (Jekins, 1990), (Holtes and Moiser, 1990)]

(٥) يرجع في ذلك الى : Chao, Statistics For Management, 1984, Chap. 18 .

(٦) يرجع في ذلك الى : Anderson et al., Statistics For Business and Economics,1996, P.369 .

REFERENCES

(1) Arrington, C. E., william A., Hillison and paul F. Williams, " The Psychology of Expectations Gaps : Why Is There So Much Dispute About Auditor Responsibility", Accounting and Business Research, (Autumn,1983), pp. 243 - 250 .

(2) Anderson, Seewney and William, Statistics For Business and Economics, 6 th ed., (West Publishing Co.), 1996, p. 636 .

(3) Agresti, Alan and Finlay., Babara, Statistical Methods for the Social Sicences, (Dellen Publishing Co., San Fran as Co., (1986).

(4) AICPA , " The Report of the CoHen Commission to Study the Auditors' Responsibility", (N.Y: AICPA, 1978).

(5) Bailey L.P., GAAS Guide, (Harcourt Brace Professional Publishing, 1994), Part one.

(6) Bedford, N.M., "The Corporate Report : A Discussion", Accounting, Organization and Society, (1976), Vol. No. 1, PP. 111 - 114 .

(7) Benau, M., A, G., Humphrey, Mozier, and Turely, "Auditing Expectations and performance in Spain and Britain: Comparative Analysis," The international Journal of Accounting, (1993), PP. 221 - 307 .

(8) Benau, M. G. and Humphrey, C., "Beyond the Audit Expectation Gap: Learning From the Experience of Britain and Spain, " Eurpean Acc. Review (Vol. 1, 1992), PP. 303 - 330 .

(9) Beck, G.W., "The Role of the Auditor in Modern Society - An Empirical Appraisal", Accounting and Business Research, (Spring, 1973), PP.117 - 122 .

(10) Chao, Lincoln, Statistics For Management, (Brooks / Cole Publiishing Co.), California, 1984, Chap. 12.

(11) Corbett, William J., " PR Challenges Facing The Profession", Journal of Accountancy, (August, 1985), pp. 112-122 .

(12) Epsterin, MJ. and Geiger A., "Invester Views of Audit Assurance : Recent Evidence of The Expectation Gap ", Journal of Accountancy, (Jan. 1994), PP. 60 - 65 .

(13) Guy, D.M and Sullivan, J. O., "The Expectation Gap Auditing Standards", Journal of Accountancy, (April, 1988), PP. 36 - 46 .

(14) Holts, G. and Mozier, P., " The Meaning of the Audit Report,", Accounting and Business Research, (1990), Vol., 20 No - 78, PP. 111 - 121 .

(15) Humphrey, C. G., Moizer, P. and Turley, S., "The Audit Expectation Gap in the UK : (London: The Research Board, ICAEW, 1992).

(16) Humphrey, C.G., Moizer and W.S. Turley, "Protecting Against Detection - The Case of Auditors and Fraud; Accounting, Auditing and Accountability Journal,(1993), Vol. 6 No.1,PP. 39 - 66 .

(17) Jekins, B., "An Auditor's Guide to Bridging the Gap" , Accountancy, (Oct., 1990), PP. 22 - 23 .

(18) Kinney,W.R., Jr., and Mark W. Nelson, Outcome Reporting and the "Expectation Gap": The Case of Loss Contingencies, Journal of Accounting Research, Vol. 34, No. 2, (Autumn, 1996), pp. 281 - 300 .

(19) Lee, T. A., " The nature of auditing and its objective", Accountancy, (1970), pp.292 -296 .

(20) Liggo, C. D., " The Expectation Gap : The Accountants' Legal Waterloo ?", CPA Journal, (July, 1975), PP. 4 - 9 .

(21) Mcdonald Commission, Report of the Commission to study the Public Expectations of Audits, Candian Institute of Chartered Accountants, Toronto, (1988).

(22) Moir, D., "The Expectation Gap - Goin Concern or going Gone ", Accountancy SA ,(Feb., 1989), PP. 38 - 39 .

(23) Porter, Brenda., "An Emprical Study of the Audit Expectation - Performance Gap", Accounting and Business Research, (Winter, 1993), Vol.24, No.93, PP. 49 - 68.

(24) Russell, G., "All Eyes On Accountants," Time (April, 1986) P.62 .

(25) Sikka, B., A. Puxty, H. Wilmott and C. Cooper, "Eliminating The Expectations Gap", Chartered Association of Certified Accountants, (1992).

(26) Thomas , C. W. , and Henke, E.O., Auditing: Theory and Practice (Boston, Kent Publishing Co., 1983) .

(27) Tricker, R. I., "Corporate Accountability and the Role of the Audit Function", in Hopwood, A.G., Bromwich, M. and show J., (eds), Auditing Research: Issues and Opportunities, Pitman Books, London, (1982) .

نحو إطار موسع لاختبارات المراجعة في ظل النموذج الجديد للمحاسبة عن الأدوات المشتقة وأنشطة التحوط (SFAS No. 133) : منهج تحليلي

ملخص :

يتمثل الهدف الرئيسى للبحث فى تطوير إطار موسع لإختبارات المراجعة فى ظل النموذج الجديد للمحاسبة عن الأدوات المشتقة وأنشطة التحوط (SFAS No.133) . ولقد تبنت الدراسة ثلاثة إفتراضات تتعلق بالتحسن المتوقع فى المحاسبة والإفصاح عن عمليات المشتقات فى ظل النموذج الجديد ، ومقدرة النموذج الجديد على توفير حاجات مراجعة القوائم المالية المتضمنة أنشطة المشتقات ، بالإضافة إلى إمكانية تطوير إطار موسع لإختبارات المراجعة كمدخل ملائم لمساعدة المراجعين وتحسين كفاءة أعمال المراجعة فى المنشآت التى تتعامل فى أنشطة المشتقات ، وذلك فى ضوء الإهتمامات والآثار المتوقعة للمعيار المحاسبى رقم ١٣٣ .

ولقد اعتمدت الدراسة فى إختبار هذه الإفتراضات على تتبع أثر النموذج الجديد (SFAS No.133) فى تحسين المحاسبة والإفصاح عن عمليات المشتقات مقارنة بالممارسات المحاسبية السابقة ، وأيضاً تعيين حاجات المراجعة التى يخدمها النموذج الجديد بعد إستعراض الإطار المحاسبى للنموذج الجديد وتقييمه . ولقد انتهت الدراسة إلى تطوير إطار موسع لإختبارات المراجعة يحدد ما ينبغى أن تكون عليه هذه الإختبارات فى ضوء الإهتمامات والآثار المتوقعة للنموذج الجديد للمحاسبة عن الأدوات المشتقة وأنشطة التحوط . ويتضمن الإطار الموسع إختبارات مستحدثة مقترحه وهى إختبارات التحوط ، وإختبارات ملائمة إدارة الخطر . كما يتضمن الإطار الإختبارات المتعارف عليها وهى إختبارات الإلتزام بنظم الرقابة الداخلية ، والإختبارات الأساسية لعمليات المشتقات ، بالإضافة إلى إختبار مستوى خطر المراجعة .

١. إطار البحث

١-١. المقدمه

تشير أدبيات التمويل والإستثمار إلى أن حقبة السبعينيات من القرن الماضى قد شهدت تقلبات حادة فى أسواق المال الدولية ، أدت إلى ظهور وإستخدام أدوات مالية جديدة أحدثت تغييراً جوهرياً فى طبيعة عمليات الإستثمار . ويطلق على هذه الأدوات المستحدثة الأدوات المالية المشتقة Financial Derivative Instruments ، أو مصطلح المشتقات Derivatives . وتستخدم هذه الأدوات لأغراض التحوط ضد مخاطر التقلبات فى معدلات الفائدة وأسعار الصرف وأسعار الأسهم (١) .

وخلال حقبتى الثمانينيات والتسعينيات تزايد حجم التعامل فى أدوات المشتقات مع تزايد اللجوء إلى الأسواق المالية الدولية للحصول على التمويل المطلوب . وأيضاً مع تزايد إقبال البنوك على التعامل فى المشتقات لأغراض تنويع وتحديث خدماتها المالية . ولأغراض تجسيد المشكلة والإقتراب منها نعرض المؤشرات التالية :

- بلغ حجم التعامل فى عقود المشتقات عام ١٩٩٦ ما يقترب من ثلاثين تريليون دولار أمريكى . ويفترض أن هذا الرقم يتضمن جميع الأدوات المشتقة فى جميع الدول وبجميع العملات . (Francesca, Taylor, 1996, xi)
- خسائر المشتقات التى جاءت فى تقارير بعض الشركات التى تتعامل فى الأدوات المالية المشتقة مثل خسائر Metallgesellschaft عام ١٩٩٤ والتى تراوحت ما بين ٥ر١ إلى ٢ بليون دولار أمريكى نتيجة التعامل فى مشتقات الطاقة فى محاولة لتقليل مخاطر شركات توزيع البترول . أيضاً خسائر بنك بيرنجز Barings Bank فى إنجلترا عام ١٩٩٥ والتى بلغت ٨٣٠ مليون جنيه إسترلينى نتيجة التعامل غير المرخص به فى أنشطة المشتقات . (Matto, 1997, P.5)

تكشف المؤشرات السابقة عن النمو السريع والمتزايد فى إستخدام المؤسسات المالية وغير المالية لأنشطة المشتقات . كما تكشف أيضاً عن وجود مستويات خطر عاليه مصاحبة لإستخدام الأدوات المالية المستحدثة . وبالتالى فإن هموم ومشاكل

التعامل فى المشتقات قد أثارت الحاجه إلى جهود بحثيه واسعة تغطى مجالات قضايا تقنين عمليات المشتقات ، فرض الرقابة على عمليات المشتقات ، بالإضافة إلى مجال الإلتزام . وتركز الدراسة الحالية فى مجالات فرض الرقابة والإلتزام بشأن الأدوات المالية المشتقة وأنشطة التحوط باعتبارها تقع فى نطاق طبيعة ومسئوليات مهنة المحاسبة والمراجعة .

وعلى المستوى المحلى فى مصر ، وفى ظل موجة التعديلات التشريعية والتنظيمية لسوق المال فى الفترة الحالية ، أثيرت قضية الأدوات المالية غير التقليديه ، والتأكيد على إمكانية السماح بتداول بعض هذه الأدوات . ومن ثم تثور التساؤلات حول طبيعة تلك الأدوات ، والضوابط المطلوبة لضمان نجاحها ، ودور مهنة المحاسبة والمراجعة فى هذا المجال (٢) .

١-٢. طبيعة المشكلة والباعث على الدراسة

المشتقات أدوات مالية مغقده تعتمد قيمتها على قيمة واحد أو أكثر من الأصول الأساسية أو المؤشرات المالية (Carmicheal et al., 1999, chap. 21) . تتسم الأدوات المشتقة بأنها أدوات محيرة Stealth Instruments ، غير واضحة ، مراوغه ، ويصعب فهمها بواسطه مستخدمى التقارير المالية .

(Todd, Swierninga, 1996, P.109)

تشير الدراسة الحالية إلى أن التعامل فى المشتقات المالية يثير عدداً من المشاكل والتحديات بالنسبه للمراجعين تتضمن مايلى :

أولاً - المشاكل المحاسبية التى تتعلق بالإعتراف بالمشتقات المالية المستخدمة لأغراض التحوط (تغطية الخطر) ، خاصة وأن معظم هذه الأدوات أدوات مالية مشتقة وليست أساسية ، تمثل غالبيتها إتفاقات لتحويل الخطر من طرف إلى آخر ، بدون الحاجه إلى تحويل الأداة المالية الرئيسية . بالإضافة إلى أن العديد منها يقوم على أحداث إحتمالية . أيضاً إختيار أساس تقييم الأدوات المالية المشتقه ، وكيفية إنعكاس أرباح وخسائر

المشتقات فى قائمة الدخل . بجانب كيفية الإفصاح عن عمليات المشتقات فى القوائم المالية أو خارجها .

ثانياً – ربما يكون التحدى الأكبر للمراجعين فى القرن الحادى والعشرين هو كيفية فهم وتقييم وقياس ما يعرف بالمعلومات الرخوية Soft Information* . وتتضمن أمثلة المعلومات الرخوية تلك المعلومات المتعلقة بالأدوات المالية المشتقة وأنشطة التحوط ، أيضاً المعلومات التى تبين كيفية تأثر نماذج تقييم الأصول (التكلفة التاريخية ، القيمة العادله) بالمتغيرات الإقتصادية والبيئية الجديدة . قد يكون لهذه المعلومات إنعكاساتها على مستقبل المراجعة المالية ، خاصة مايتعلق بالتقرير والإفصاح عن عمليات المشتقات ، وما تثيره من مشكلات قياس وتقييم تمثل تحدياً كبيراً للمراجعين .

(Hyes et al., 1999, p.473)

ولقد تعاملت سلسلة معايير المحاسبة المالية التى صدرت عن مجلس معايير المحاسبة المالية FASB مع عمليات المشتقات باعتبارها إحدى صور الأنشطة خارج الميزانية Off-Balance Sheet ، والتى تسبب صعوبات وتعقيدات للمراجعين بشأن مصداقية القوائم المالية وأمانة تمثيلها للواقع فى المنشآت التى تتعامل فى المشتقات المالية . وعلى ذلك جاءت مطالبات المراجعين وهيئات سوق المال وتنظيم تداول الأوراق المالية لمجلس معايير المحاسبة المالية بالحاجه إلى تحسين معايير المحاسبة والإفصاح عن المشتقات المالية .

وإرتباطاً بماسبق يرى الباحث أن صدور النموذج الجديد للمحاسبة عن الأدوات المشتقه وأنشطة التحوط (SFAS No. 133) يعتبر حافزاً أو دافعاً لتتبع أثره فى تحسين المحاسبة والإفصاح عن المشتقات المالية ، وفى تحسين فعالية عملية المراجعة من خلال توسيع إختبارات المراجعة . وتسعى الدراسة الحالية إلى تحقيق ذلك من خلال محاولة الإجابة عن الأسئلة البحثيه التالية :

---

* تفسر الدراسة الحالية المعلومات الرخوية بأنها تلك المعلومات التى قد تنتقص من مصداقية القوائم المالية ، ومن أمانة تمثيلها للواقع الإقتصادى .

(١) ما هى طبيعة الأدوات المالية المشتقة وأنشطة التحوط التى يجب أن يهتم بها المراجعون ؟ .

(٢) ما هو أثر صدور النموذج الجديد للمحاسبة عن الأدوات المشتقة وأنشطة التحوط (SFAS No.133) فى تحسين المحاسبة والإفصاح عن المشتقات المالية باعتبارها مشكلة رئيسية وعائقاً للمراجعين ؟ .

(٣) ما هى حاجات المراجعة التى يمكن أن يفى بها النموذج الجديد للمحاسبة عن الأدوات المشتقه وأنشطة التحوط (SFAS, No.133) ؟ .

(٤) ما مدى إمكانية تطوير إطار موسع يحدد ما ينبغى أن تكون عليه إختبارات المراجعة فى ضوء الإهتمامات والآثار المتوقعه للنموذج الجديد للمحاسبة عن الأدوات المشتقه وأنشطة التحوط (SFAS No.133) ، بغرض تفعيل عملية المراجعة ومساعدة المراجعين فى المنشآت التى تتعامل فى أنشطة المشتقات ؟ .

١-٣. أهداف البحث

يتمثل الهدف الرئيسى للبحث فى تطوير إطار موسع مقترح لما ينبغى أن تكون عليه إختبارات المراجعة فى ضوء الإهتمامات والآثار المتوقعة للنموذج الجديد للمحاسبة عن الأدوات المشتقة وأنشطة التحوط (SFAS No.133) ، بغرض تفعيل عملية المراجعة ومساعدة مراجعى القوائم المالية المتضمنة لعمليات المشتقات .

ويتحقق الهدف الرئيسى من خلال الأهداف الفرعية التالية :

١ - تناول المفاهيم الأساسية للمشتقات وأنشطة التحوط وأنواعها وخصائصها ومخاطرها التى يجب أن يهتم بها المراجعون .

٢ - إستعراض النموذج الجديد للمحاسبة عن الأدوات المشتقة وأنشطة التحوط (SFAS No.133) ، وتتبع أثره فى تحسين المحاسبة والإفصاح عن المشتقات فيمايتعلق بغموض وعدم وضوح الممارسات المحاسبية السابقة باعتبارها مشكلة رئيسيه وعائقاً للمراجعين فى المنشآت التى تتعامل فى أنشطة المشتقات .

٣ - تعيين حاجات المراجعة التى يمكن أن يفى بها النموذج الجديد للمحاسبة عن الأدوات المشتقة وأنشطة التحوط (SFAS No.133) .

١-٤ . أهمية البحث

ترتبط أهمية البحث بارتياد منطقة بحثية هامه وشائكة وهى المشتقات المالية ، والتى لاتزال محل جدل ونقاش فى أدبيات المحاسبة والمراجعة لما تتسم به المشتقات المالية من تعقيد وتنوع وتشعب وتداخل ومستويات خطر عالية . وتكتسب هذه الدراسة قيمتها من تتبع أثر النموذج الجديد للمحاسبة عن الأدوات المشتقة وأنشطة التحوط (المعيار المحاسبى رقم ١٣٣) ، ومحاولة تطوير إطار موسع لإختبارات المراجعة فى ضوء إهتمامات هذا النموذج وأثاره المتوقعة بغرض تفعيل عملية المراجعة . وعلى المستوى المحلى تكتسب الدراسة أهميه فى تهيئة ومساعدة المراجعين فى مصر للدخول فى بيئة المشتقات المالية مع إقتراب المشتقات من سوق المال فى مصر ، وتعامل البنوك المصرية فى بعض أنواع هذه المشتقات .

١-٥ . منهج وأسلوب البحث

فى إطار محاولة الباحث للإجابة عن الأسئلة البحثية التى تمثل جوهر مشكلة البحث ، وتحقيقاً لأهداف البحث يتبع البحث المنهج التحليلى ، ويعتمد على الإستنباط والإستقراء معاً فى تطوير إطار موسع لإختبارات المراجعة فى ضوء الإهتمامات والآثار المتوقعه للنموذج الجديد للمحاسبة عن الأدوات المشتقة وأنشطة التحوط (SFAS No.133) . ويستخدم البحث أسلوب الدراسة المكتبية معتمداً على الدوريات والمراجع العلمية ونشرات المعايير ذات العلاقة بمجال البحث .

١-٦ .تنظيم البحث

إرتباطاً بأهداف البحث ومنهجه يتضمن تنظيم البحث مناقشة النقاط التاليه :

* الجوانب المفاهيمية للبحث

- الأدوات المالية المشتقة وأنشطة التحوط : المفاهيم الأساسية والإستخدامات والخصائص والمخاطر الملازمه للتعامل فى المشتقات .

- الإنعكاسات المحاسبية للمشتقات وأنشطة التحوط .
- المشتقات وأنشطة التحوط : القابليه للتحقق .

* الدراسات السابقة .
* إفتراضات الدراسة .
* تتبع أثر النموذج الجديد للمحاسبة عن الأدوات المشتقه وأنشطة التحوط . (SFAS No.133)
* تعيين حاجات المراجعة التى يخدمها النموذج الجديد للمحاسبة عن الأدوات المشتقه وأنشطة التحوط (SFAS No.133) .
* الإطار الموسع لإختبارات المراجعة .
* الخلاصة والنتائج والتوصيات .

٢. الجوانب المفاهيمية للبحث

٢-١ . الأدوات المالية المشتقة: المفاهيم والخصائص

تشير دراسة (Francesca, 1996, P.2) إلى أن مصطلح "المشتقات" يذكر الممارسين بمصطلحات أخرى قريبة منه مثل الأدوات المالية خارج الميزانية Off-Balance Sheet Instrument ، المنتجات المالية Financial Products ، الهندسة المالية Financial Engineering ، الإستثمارات المالية الصفريه Zero Investment Securities ، وأدوات إدارة الخطر Risk-Management Instruments ، ورغم أن جميع هذه المصطلحات تعنى فى جانب كبير منها نفس الشئ ، إلا أن مصطلح "المشتقات" الأن أصبح يغطى جميع هذه المصطلحات . وبإيجاز فإن مصطلح "المشتقات" مسمى جديد لمجموعه من الأدوات الموثوق بها لإدارة الخطر . والمشتقات عبارة عن أدوات مالية تشتق قيمتها بشكل غير مباشر من قيم أدوات أخرى يطلق عليها الأصول الأساسيه أو المرتبطة قد تكون أسهما أو سندات أو سلع .
(Fabozzi & Modigliani, 1992, P.5)

تتضمن منظومة الأدوات المالية المشتقة عقود الخيارات Options ، عقود المستقبليات Futures ، العقود الآجله Forwards ، عقود المبادلة Swaps . ونعرض

فيمايلى للمفاهيم الأساسيه لهذه الأدوات (٣، ١٠٠-١٠٢) .

عقود الخيارات : هى عقود يحق بموجبها تنفيذ أو عدم تنفيذ عملية ما بيعا أو شراءً لقدر معين من أصل مالى فى تاريخ لاحق وبسعر محدد وقت التعاقد ، وذلك نظير دفع علاوة للبائع Permium عند تحرير العقد . وهذه العلاوة غير قابلة للرد سواء تم التنفيذ العقد أم لا .

عقود المستقبليات : هى عقود تعطى لمشتريها الحق فى شراء أو بيع أصل مالى أو عينى بسعر محدد مسبقاً على أن يتم التسليم فى تاريخ لاحق . ونادراً ما يتم تسليم الأصل محل التعاقد ، إنما تتم التسوية على أساس فروق الأسعار . ومن أمثلة هذه العقود تلك العقود الخاصة بالتحوط ضد مخاطر التغير فى معدلات الفائدة .

وتختلف عقود المستقبليات عن عقود الخيارات فى أن الأولى واجبة التنفيذ ، بينما الثانيه تعطى لمشتريها الحق فى تنفيذ العقد من عدمه . كما أنه فى عقود الخيارات لايجوز إسترداد العلاوة المدفوعة ، أما الهامش المبدئى الذى يودعه طرفى العقد المستقبلى لدى بيت السمسرة ، فإنه يمكن إسترداده فى حالة عدم تنفيذ العقد .

العقود الآجلة : هى العقود التى تعطى لمشتريها الحق فى شراء أو بيع قدر معين من أصل مالى أو عينى بسعر محدد مسبقا وبحيث يتم التسليم فى تاريخ لاحق . ومن أمثلة العقود الآجلة عقود الإستيراد والتصدير . وتعتبر عقود المستقبليات عقوداً آجله ، إلا أنها قابلة للتداول فى البورصة ، على خلاف العقود الآجلة التى يتفاوض طرفاها على شروطها بما يتفق وظروف كل منهما ، ومن ثم فهى لاتتداول فى البورصة .

إتفاقات المبادلة : وهى عبارة عن إتفاق بين طرفين على تبادل قدر معين من الأصول المالية أو العينية تتحدد وفقاً له قيمة الصفقه آنياً على أن يتم تبادل الأصل محل [illegible] فى تاريخ لاحق . ورغم ممارسة صانعى

السوق (المتخصصين فى البورصة أو التجار) لأنواع مختلفة من عمليات المبادلة ، إلا أن العمليات الخاصة بمعدلات العائد والصرف الأجنبى تمثل أهم أنواع تلك العمليات .

تتسم عقود المشتقات السابقة بخصائص معينة تميزها عن غيرها من الأدوات المالية ، هذه الخصائص ينبغى إدراكها وفهمها ليس فقط بواسطه المتعاملين فى هذه العقود ، ولكن ينبغى أيضاً أن يكون المراجع فى المنشآت التى تتعامل فى أنشطة المشتقات مدركاً ومتفهما لأهم خصائص عقود المشتقات (Winogard, 1995, p.75) وتتضمن هذه الخصائص مايلى :

١ - المشتقات إحدى صور العمليات خارج الميزانية . يتطلب تفهم ماهية المشتقات ضرورة التمييز بين الأدوات الأساسية Underlying والأدوات المشتقة . الأدوات الأساسيه أدوات مالية داخل الميزانية On-Balance Sheet ، وعادة ما تتصف بوجود مدفوعات نقدية ، كما أنه يتم إستردادها نقداً فى تاريخ الإستحقاق . وبالمقارنه بالأدوات المالية المشتقة ، فإن الكثير منها غالباً ما يكون خارج الميزانية Off-Balance Sheet اما لأنها لاتتضمن مدفوعات نقدية ، أو ربما تتطلب فقط مدفوعات نقدية مبدئيه صغيره . وبالتالى فإن المبالغ الواردة فى ميزان المراجعة قد لاتوضح النطاق الكامل لإشتغال المنشأة فى أنشطة المشتقات . بالإضافه إلى ذلك فإن عدم وجود أدوات الرقابة الضروريه بشأن تسجيل التغيرات فى أرصدة المشتقات يؤدى إلى عدم إكتشاف مكاسب أو خسائر جوهرية غير مسجلة .

٢ - الغموض والتعقيد فى عقود المشتقات . غالباً ما يتم تصميم عقود المشتقات كى تفى بحاجات معينه للمستخدم النهائى ونتيجة لذلك دائماً لايكون هناك وضوحاً بشأن كيفية إستخدام أداه مالية معينه ، كيفية تقييمها ، وكيفية المحاسبة عنها ، وما إذا كانت تحقق الأهداف الإقتصادية للتعامل منها أم لا . قد تتعرض المنشأة لسوء فهم الشروط والآثار الفعلية لعقد مشتقات معين ،

الإقتصادية الناتجه عن التغيرات المعاكسة فى القيمة العادلة للمشتقات . وتتضمن المخاطر المرتبطة هنا مخاطر سعر السوق ، مخاطر الأساس ، مخاطر السيولة ، ومخاطر التقييم أو النموذج . تتعلق مخاطر سعر السوق بالتغيرات فى مستوى الأسعار الناشئه عن تغيرات سعر الفائدة ومعدلات الصرف الأجنبى ، أو أسعار الأصول المرتبطه بالأداة المالية المشتقه مما يؤثر فى قيمة عقود المشتقات ذاتها . مخاطر الأساس تتعلق بالآثار المختلفه لقوى السوق على أداء أو قيمة اثنتين أو أكثر من الأدوات المالية المميزه يتم إستخدامها معا فى مجموعه . مخاطر السيولة تتعلق بالتغيرات فى مقدرة المنشأة على بيع الأداة المشتقه أو التخلص منها مما يؤثر على قيمتها . وقد يرجع ذلك إلى وجود خلل فى العقود ذاتها . أما خطر التقييم أو خطر نموذج التقييم فهو الخطر المرتبط بعدم سلامة أو ذاتيه النماذج المستخدمه والإفتراضات المستخدمه لتقييم المشتقات .

(٣) المخاطر القانونية Legal Risk . تتعلق هذه المخاطر بالخسائر الناتجه عن تصرف قانونى أو نظامى يجعل الأداء غير شرعى بواسطة المستخدم النهائى أو الطرف المقابل فى ظل شروط العقد . أى أنها مخاطر ترجع إلى عدم توخى الدقة والحرص عند توثيق عقود المشتقات ، وأيضاً إلى عدم القدرة على تنفيذ أحكام القضاء عند التعثر أو الإفلاس (٣، ١٠٧) .

(٤) مخاطر الرقابة Control Risk . تتعلق هذه المخاطر بالخسائر التى تنتج عن فشل (أو غياب) أدوات الرقابة الداخلية التى تمنع أو تكشف المشاكل (مثل الخطأ البشرى ، المخالفات ، أو فشل النظام) التى تعوق المستخدم النهائى عن تحقيق أهدافه المستقبلية أو إعداد التقارير المالية أو أهدافه القانونية . مثل هذا الفشل يمكن أن يثار على سبيل المثال – نتيجه عدم فهم المستخدم النهائى للخصائص الإقتصادية للعقود . أيضاً نقص أدوات الرقابة الملائمة يمكن أن يؤثر أيضاً على مدى مصداقية المعلومات المالية المنشورة بشأن المشتقات بسبب الإخفاق فى منع أو إكتشاف الأخطاء أو المخالفات فى التقارير المالية .

أخيراً قد يتأثر المستخدم النهائى سلباً إذا فشلت أدوات الرقابة فى منع أو إكتشاف حالات عدم الإلتزام بالعقود ، والقوانين والتنظيمات المرتبطة بعمليات المشتقات . قد يؤدى الفشل فى فهم المشتقات المستخدمه إلى تصميم أدوات رقابية غير ملائمة على إستخداماتها .

٢-٣. أنشطة التحوط : ماهيه وإستراتيجية التحوط

لقد حدث نمواً سريعاً فى أنشطة التحوط بسبب التطور السريع والمتزايد فى إستخدام الأدوات المالية وتعرض كثير من الشركات لمجموعة من المخاطر . وفى هذا الشأن تثار أسئله عديده تتعلق بماهية التحوط ، المخاطر التى يتم التحوط منها ، آليه التحوط ، وأسباب الطلب على محاسبة معينه عن أنشطة التحوط . التحوط قد يعنى أشياء مختلفه بالنسبه لأفراد مختلفين . ومع ذلك يمكن تمييز مفهومين للتحوط : (Todd & Swierninga, 1996,p.96)

الأول : الحماية من (تغطية) الخسارة . وهنا يتعين على الإدارة أن تتخذ الإجراءات الملائمة لتغيير أو تقليل الخطر .

الثانى : التحوط أداه لتعديل أو تسوية الخطر بدلاً من تقليله . وطبقاً لهذا المفهوم يعتبر التحوط أداه لإنجاز ما يعتقد بأنه المستوى المرغوب من التعرض للخطر ، والذى قد يكون أقل أو أعلى من المستوى الذى قد تتعرض له المنشأة بدون الإشتغال بالتحوط .

أغلب أنشطة التحوط تكون موجهة نحو مخاطر معدل الفائدة ، ومخاطر الصرف الأجنبى ، مخاطر سعر السلعة . ومع ذلك هناك طريقه أخرى للتفكير فى تعرضات المنشأة للمخاطر بخلاف المخاطر السابقة ، يطلق عليها مخاطر تغير القيمة العادله ، مخاطر التدفقات النقدية . تنشأ مخاطر القيمة العادلة من أن أغلب الأصول والإلتزامات الحاليه للمنشأة تتعرض لتغير فى القيمة العادلة أو فى سعر العنصر . أما مخاطر التدفقات النقدية فتنشأ من تعرض العمليات المتوقعه لخطر التغير فى التدفقات النقدية المتوقعة .

تعكس المفاهيم السابقه للتحوط ، والمخاطر التى يتم التحوط ضدها ، إعتبار

أنشطة التحوط إستراتيجية دفاعيه تستخدم لتجنب أو تقليل المخاطر عن طريق إيجاد العلاقة المتوازنة بين الخسائر والمكاسب على مراكز معينة (الأصول ، الإلتزامات ، العمليات المتوقعه) . ويشير (Campbell & Kracaw, 1992, p.223) إلى أن تصميم إستراتيجية التحوط تتطلب إتخاذ قرارين أولهما : إختيار أداة التحوط الملائمة للإستخدام لأغراض التحوط ، وثانيهما : إختيار الحجم الملائم من أداة التحوط والذى يجب الحصول عليه .

إرتباطاً بماسبق فإن المشكلة الرئيسيه للتحوط تكمن فى تصميم الإستراتيجية التى تمكن المنشأة من وضع مزيج مرغوب فيه من العوائد والمخاطر . وعلى ذلك فإن قرار التحوط يعتبر مشابها لأيه قرار إستثمار يتطلب تحقيق التوازن بين المكاسب والمخاطر المتوقعة .

ويرجع الطلب على أهمية وجود محاسبه معينه عن أنشطة التحوط إلى الجدل والإختلاف الذى لازال فى الفكر المحاسبى بشأن الإعتراف والقياس المحاسبى المرتبط بهذه الأنشطة ، بالإضافه إلى متطلبات الإفصاح .

(Goldberg, et al., 1995, p.12)

٢-٤ . الإنعكاسات المحاسبية للأدوات المالية المشتقة وأنشطة التحوط .

يثير التعامل فى الأدوات المشتقة وأنشطة التحوط عدداً من المشاكل المحاسبية تسبب صعوبات كبيرة للمراجعين عند التحقق من سلامة التأكيدات التى تتضمنها القوائم المالية للمنشآت التى تتعامل فى عمليات المشتقات . وتتضمن هذه المشاكل مايلى :

(١) مشكلة الاعتراف المحاسبى بالأدوات المالية المستخدمه لأغراض التحوط (تغطية الخطر) فيمايتعلق بالإعتراف بها كأصول أو إلتزامات فى الميزانية . ويعزى ذلك إلى أن الكثير من هذه الأدوات تعتبر أدوات مالية مشتقة وليست أدوات مالية أساسية ، لأنها فى غالبيتها تمثل إتفاقات أو ترتيبات لتحويل الخطر من طرف لآخر دون الحاجه إلى تحويل الأداة المالية الرئيسيه محل الإتفاق . بجانب أن العديد من هذه الأدوات تقوم على أحداث إحتماليه أو طارئة .

(٢) مشكلة القياس المحاسبى للمشتقات المالية ، والتى تتعلق بما إذا كان يتم تقييم الأدوات المالية المشتقة بإستخدام نفس الأساس المستخدم فى تقييم الأدوات المالية الأساسيه أم بإستخدام أساس آخر مستقل . وما إذا كان يتم الإعتماد على التكلفة التاريخية أم القيمة العادلة . أيضاً كيفية إنعكاس أرباح أو خسائر المشتقات فى قائمة الدخل .

(٣) مشكلة الإفصاح المحاسبى ، والتى تتعلق بالمعلومات التى يجب الإفصاح عنها ، هل يتم الإفصاح فى متن القوائم المالية أم في الإيضاحات والمذكرات المتممه لها خاصه المعلومات المتعلقه بالمخاطر المالية للمشتقات .

ويرى الباحث أن المشكلات الثلاثة تقدم تفسيراً مقبولاً لأسباب الطلب على محاسبة معينه عن أنشطة التحوط وفقاً لمتطلبات معينه تحددها معايير المحاسبة عن الأدوات المالية المشتقه وأنشطة التحوط . وسوف تقدم الدراسة لاحقاً عرضاً لمثل هذه المتطلبات وفقاً للمعيار المحاسبى رقم ١٣٣ الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية .

٢-٥ . الأدوات المالية المشتقة وأنشطة التحوط : القابلية للتحقق

يشير تقرير (ASOBAT, 1966, p.7 , 10) إلى أن خاصية القابلية للتحقق يجب أن تتوافر فى المعلومات المحاسبية قبل أن تخضع للفحص المراجعى . ولقد سبق ذلك إشاره (Mautz, Sharaf, 1961, pp.43-44) إلى إفتراضات المراجعة متضمنة إفتراض قابلية القوائم المالية للتحقق ، موضحين أن عدم قابلية البيانات المالية للتحقق يجعل المراجعة لامبرر لوجودها .

تتطلب خاصية القابلية للتحقق إستيفاء شرط الإثبات بالدليل ، بمعنى إمكانية إقامة الدليل على صدق أو كذب ما تحتويه المعلومات المحاسبية . وبالتالى فإن الإثبات معناه أن يجد المراجع قرينه موضوعيه للحكم على هذه المعلومات . فأدلة الإثبات تمثل كل ما من شأنه أن يؤثر على حكم وتقدير المراجع فيمايتعلق بمطابقة ما يتم عرضه من معلومات مالية للحقائق الإقتصادية . ولقد أكد ذلك ما يتطلبه معيار المراجعة رقم (٢١) SAS - 21 من قيام المراجع بجمع وتقييم أدلة الإثبات الكافية والصالحة .

وتشير الدراسة الحاليه إلى أن جمع وتقييم أدلة الإثبات الكافية والصالحه تعتبر من أهم مشكلات المراجعة فى المنشآت التى تتعامل فى أنشطة المشتقات خاصه وأن الكثير من الأدوات المشتقة تأخذ طبيعة العمليات خارج الميزانية . وبالتالى يجب على المراجع أن يقوم بتحديد إختبارات المراجعة الملائمه التى تساعده فى توفير الأدله والقرائن المطلوبة التى تتعلق بصدق القوائم المالية للمنشآت التى تتعامل فى أنشطة المشتقات ، ومن أمانه تمثيلها للواقع الإقتصادى ، وتقرير ما إذا كانت القوائم المالية خاليه من الأخطاء والمخالفات أو التحريفات الجوهرية نتيجة التعامل فى الأدوات المالية المشتقه . وهذا ما تسعى إليه الدراسة فى الأجزاء التاليه .

٣. الدراسات السابقة

على الرغم من أن الأدب المراجعى يتضمن كتابات عديدة تتعلق بدور المراجع بشأن الإستثمارات المالية التقليديه ، إلا أنه يعانى نقصاً واضحاً فى الدراسات والبحوث التى تتعلق بدور المراجع بشأن الأدوات المالية الحديثة . لقد أظهر المسح المكتبى – فى حدود إطلاع الباحث – فى مجال الأدوات المالية المشتقه وأنشطة التحوط ندرة الدراسات والبحوث المتعلقة بدور المراجع فى هذا الشأن . إلا أن ذلك لايجعلنا ننكر أو نسقط حق الجهود البحثية السابقه فى هذا المجال والتى تمثل مصدراً خصباً لإثراء الدراسة الحالية وتكوين افتراضاتها البحثيه . ونعرض فيمايلى لأهم الدراسات والتقارير التى يتضمنها أدب المراجعة فى هذا المجال .

١. دراسة مكتب المحاسبة العام الأمريكى (GAO) عام ١٩٩٤ .

فى مايو ١٩٩٤ أعد مكتب المحاسبة العام الأمريكى GAO تقريره عن المشتقات المالية : التصرفات المطلوبه لحماية النظام المالى . اعترفت الدراسة بأهمية المشتقات بالنسبة للأطراف المشاركه فى السوق . وجاء فى الصفحة السادسة من التقرير مايلى :

تخدم المشتقات وظيفة هامة فى أسواق المال العالمية ، وتزود

المستخدمين النهائيين بفرص ومقومات الإدارة الأفضل للمخاطر المالية لأنشطتهم التجارية . النمو السريع والزيادة المعقدة فى عمليات المشتقات تكشف عن الزيادة فى طلب المستخدمين النهائيين لأفضل طرق إدارة المخاطر المالية ، وأيضاً تكشف عن المقدرة المتجددة لصناعة الخدمات المالية فى تلبية طلبات السوق . وعلى الرغم من أهمية المشتقات فإنها تعرض النظام المالى للمخاطر كما جاء فى بعض التقارير الحديثه عن الخسائر الكبيره التى أحدثتها بعض المشتقات للمستخدمين النهائيين .

وأمام إعتبارات أهميه المشتقات والمخاطر المالية الملازمه للتعامل فيها ، قام مكتب المحاسبة العام الأمريكى بدراسته متضمنة الأهداف التالية :

(١) تحديد نطاق وطبيعة إستخدام المشتقات المالية .

(٢) تحديد مخاطر المشتقات التى تتعرض لها المنشآت والنظام المالى .

(٣) تحديد ما إذا كانت هناك فجوات أو عدم إتساق فى تنظيم وتقنين عمليات المشتقات .

(٤) تحديد مدى ملائمة المبادئ المحاسبية التى تعد على أساسها التقارير المالية لأغراض تزويد المشاركين فى السوق والمستثمرين بالمعلومات المتعلقه بإستخدام المنشأة للمشتقات المالية بشكل سليم .

(٥) تحديد إنعكاسات الإستخدام الدولى للمشتقات على القوانين والتنظيمات الأمريكية .

ولقد انتهت دراسة مكتب المحاسبة العام الأمريكى إلى تقديم بعض النتائج أهمها :

أولاً – تتحمل مجالس الإدارات والإدارات العليا المسئولية الأساسيه عن إدارة مخاطر الأدوات المالية المشتقه ، وبالتالى من الضرورى أن يكون لديها أدوات الرقابة الداخلية التى تساعدها فى الوفاء بهذه المسئولية . بالإضافة إلى ذلك ينبغى أن تطالب القوانين والقواعد المنظمة المتعاملين فى الأدوات المالية المشتقه

فى السـوق الموازيه OTC بالإذعان لمجموعة معروفة من المعايير الأساسيه لإدارة الخطر بطريقه فعاله .

ثانيـاً – عدم ملائمة متطلبات إعداد التقارير المالية عن الأدوات المالية المشتقه ، ويتعين على مجلس معايير المحاسبة المالية FASB أن يطور مشروعاً شاملاً لمعايير ومبادئ وقواعد المحاسبة عن المشتقات المالية .

ثالثـاً – ينبغى عمل موازنة سليمة بين السماح بإستخدام الأدوات المالية المشتقه وتوفير الحماية والأمان والسلامة للنظام المالى .

رابعـاً – تطوير القوانين والقواعد المنظمه بشأن التعامل فى أنشطة المشتقات فى الولايات المتحده بدون التنسيق مع المنظمين الخارجيين سوق يقلل من فعالية هذه القوانين والقواعد .

٢ – تقرير فريق العمل على المشتقات – اللجنة التنفيذية لمعايير المحاسبة – المعهد الأمريكى للمحاسبين القانونيين عام ١٩٩٤ .

استعرض التقرير أنواع عقود المشتقات التى تضم عقود المستقبليات ، العقود الآجلة ، عقود المبادلات ، وعقود الإختيار ، بالإضافه إلى العقود المالية الأخرى التى تحمل خصائص مشابهة بإعتبارها أدوات هامه للإدارة المالية فى كثير من المنشآت .

وأوضح التقرير أسباب إستخدام المشتقات والتى تتمثل فى أن الأدوات المالية المشتقه يمكن أن تساعد الكثير من المنشآت فى إدارة المخاطر المالية إذا تم إستخدامها ومراقبتها بشكل سليم . ويعتبر ذلك سبباً رئيسياً لإستخدام المشتقات .

أيضاً سبب آخر للقبول الواسع للمشتقات هو ما تتميز به من مرونه ، كثير من المشتقات عبارة عن عقود خاصة بين طرفين ، ولهذا ، فإن الشروط التى يتم الإتفاق عليها يمكن أن تواجه إحتياجات إدارة خطر معين لكلا الطرفين .

ولقد أثارت الدراسة عدداً من الأسئله والإستفسارات المتعلقه بمدى ملائمة الإرشادات المحاسبية الخاصة بالمشتقات . ولقد حددت الدراسة ما يقع فى نطاق نشاط أو مسئولية مهنة المحاسبة والمراجعة المتعلقه بالأدوات المالية المشتقه وأنشطة التحوط فى المجالات الثلاثه التاليه :

أولاً – الرقابة الداخلية على عمليات المشتقات .

ثانياً – مدى إستيفاء التقارير المالية متطلبات الإفصاح عن المخاطر المالية لأنشطة المشتقات بغرض مساعدة المستثمرين والدائنين وغيرهم من مستخدمى التقارير المالية .

ثالثاً – كيفية مباشرة عمليات المراجعة للقوائم المالية فى المنشآت التى تشتغل بعمليات المشتقات .

وفى إيجاز تركزت إهتمامات التقرير فى جانبين :

أولهما : الأدب المحاسبى المتعلق بالمشتقات المالية ، ويتضمن ذلك معايير المحاسبة المالية أرقام ٥٢ ، ٨٠ ، ١١٩ التى تتعلق بالمحاسبة والإفصاح عن المشتقات المالية .

ثانيهما : الأدب المراجعى الذى يمكن تطبيقه على المشتقات المالية فى سياق مراجعة القوائم المالية وفقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها . ويتضمن ذلك معايير المراجعة أرقام ٧٣ (إستخدام عمل خبير متخصص) ، ٢٢ (تخطيط عملية المراجعة) ، ٤٧ (خطر المراجعة والأهمية النسبية) ، ٥٥ (إعتبارات الرقابة الداخلية) ، ٥٧ (مراجعة التقديرات المحاسبية) ، ٥٣ (مسئولية المراجع عن إكتشاف الأخطاء والمخالفات) ، ٣١ (أدلة الإثبات) والمعدل بالمعيار رقم ٨٠ .

٣. دراسة AICPA - Audit Alert (1994)

فى سبتمبر ١٩٩٤ أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية An Alert يحث المنشآت التى لها تعاملات جوهريه فى الأدوات المالية – وبشكل خاص المشتقات – على إستعراض وفحص افصاحاتها الحاليه ، وأن تأخذ بعين الإعتبار التحسينات التى يمكن عملها فى التقارير المالية التقارير لعام ١٩٩٤ . ولقد شجع هذا الإصدار المنشآت لتأخذ بعين الإعتبار التنفيذ السريع للإفصاحات المقترحه عن الأدوات المالية المشتقه .

يوفر إصدار Audit Alert بعض المقترحات للمراجعين عند القيام بمراجعة أيه

منشأة تختص بأنشطة تتضمن الأدوات المالية المشتقه . ولقد قدمت الدراسة بعض الأمثلة لعوامل الخطر الكامنه فى أنشطة المشتقات . كما أوضحت الدراسة إختلاف المحاسبة عن المشتقات المستخدمه بغرض التحوط عن تلك المستخدمه بغرض المضاربة . كما أشارت الدراسة إلى أن نطاق إستخدام المنشأة للمشتقات والتعقيد النسبى فى الأدوات المستخدمه تعد عوامل أساسيه فى تحديد مستوى الخبرة المطلوبه لرقابة وإدارة أنشطة المشتقات .

ولقد انتهت الدراسة بعرض بعض نماذج الأسئلة التى يمكن أن يستخدمها المراجعون عند مناقشة الإدارة العليا ، أعضاء مجلس الإدارة ، ولجنة المراجعة والتى وضعها المعهد الأمريكى للمحاسبين القانونيين AICPA ، والتى تتعلق بطبيعة ونطاق إستخدام المشتقات وحدود المسئولية عنها ، الرقابة على أنشطة المشتقات ، أيضاً مدى ملائمة الإفصاحات فى القوائم المالية .

٤ - دراسة Winograd & Herz, (1995)

عرضت الدراسة فى بدايتها أمثله للكوارث والأزمات التى احدثتها المشتقات المالية خاصه الناتجه عن الإستخدام غير السليم وغير المرخص به للمشتقات فى بنك Barings فى إنجلترا عام ١٩٩٥ . وأوضحت الدراسة أن إستخدام المشتقات المالية لايقتصر على صناعة الخدمات المالية ، إنما يتسع إستخدامها فى صناعات وأنشطة أخرى ، كما أنه لايقتصر إستخدامها على الشركات الكبيرة .

وقد أشارت الدراسة إلى أن تزايد إستخدام الأدوات المالية المشتقه والتقرير عن خسائر المشتقات المالية قد أدى إلى توجيه الأسئله والإستفسارات إلى المراجعين عن نطاق إستعراضهم لأدوات الرقابة ، وإختبار العمليات المتعلقه بالمشتقات ، كما تناولت الدراسة عدداً من خصائص المشتقات التى يجب أن تلقى إهتماماً من المراجعين ، بالإضافه إلى بيان أهداف المراجعة ، وإختبارات الرقابة ، بالإضافه إلى إختبار عمليات وأرصدة المشتقات .

ولقد انتهت الدراسة إلى أن المشتقات ليست بدعه عابره ، ولكنها جزء متكامل فى إدارة الشركة للمخاطر فى حقبه التسعينات وما بعدها . وهكذا يتعين على

المراجعين الإقتراب من المشتقات ليس فقط بشكل إضافي ضيق فى خطة المراجعة ، ولكن كجزء مستمر ومتكامل فى عملية المراجعة . وبالتالى تظهر أهمية تطوير إطار أساسى لمواجهة مشكلات المراجعة .

٥ – دراسة عطية ، أحمد محمد صلاح (١٩٩٨)

تناولت الدراسة الأدوات المالية المشتقة باعتبارها تحد جديد للمراجعين يستوجب وضع إطار لعملية المراجعة من شأنه توفير الحلول للعديد من المشكلات المترتبة على ظهور ذلك النوع من الأدوات المالية ، والتى تزيد بدورها من مخاطر عملية المراجعة .

إستهدفت الدراسة مناقشة الأهداف المنشوده من مراجعة عمليات المشتقات ، وتطوير إطار مقترح لمراجعة عمليات المشتقات . ولقد انتهت الدراسة إلى أهمية الأخذ بالمفهوم الواسع للمراجعة عند تحديد أهداف مراجعة عمليات المشتقات بما يستدعى الخروج من بوتقة مجرد إبداء الرأى الفنى المحايد فى القوائم المالية إلى بث الإطمئنان فى قلوب المستثمرين وباقى فئات مستخدمى التقارير المحاسبية فيمايتعلق بالمخاطر المحيطة بثروة المنشأة نتيجه دخولها أسواق المشتقات .

يكشف إستعراض الدراسات والتقارير السابقه أنها بشكل عام تفتقد تحقيق الإتساق والتوافق بين التطور السريع فى إستخدام المشتقات وملاحقه معايير المحاسبة والمراجعة لهذا التطور (بطء إستجابه مهنة المحاسبة والمراجعة) ، الأمر الذى أدى إلى قلة الإرشادات المتاحه فى شكل معايير محدده لممارسات المحاسبة والمراجعة لهذه الأدوات المالية المستحدثه ، وبالتالى فإن الدراسات السابقه قد تعاملت بشكل غير كامل مع مشكلات مراجعة المشتقات المالية ، فيمايتعلق بتعيين هذه المشكلات ، تحديد المدخل الملائم لتعامل المراجع مع هذه المشكلات فى ضوء طبيعة الأدوات المالية المشتقه والمخاطر المتلازمه لعمليات المشتقات ، وذلك فى ضوء تفهم المراجع لخصائص التعامل فى أنشطة المشتقات .

ومن ناحية أخرى هامه نجد أن الدراسات السابقة قد جاءت فى الفترة التى سبقت صدور المعيار الجديد للمحاسبة عن الأدوات المالية المشتقة وأنشطة التحوط (SFAS No : 133) عام ١٩٩٨ . وبذلك فإن الدراسة الحالية تتميز عن الدراسات

السابقة فى تتبع أثر صدور النموذج الجديد للمحاسبة عن المشتقات وأنشطه التحوط ، بإعتباره أحد المتطلبات المحوريه لتحقيق المراجعة الفعاله لعمليات المشتقات ، وذلك من خلال تبنى الدراسة الحالية لمنهج توسيع إختبارات المراجعة تحقيقاً لأهداف المراجعة فى ظل إهتمامات المعيار الجديد (SFAS No.133) والآثار المتوقعه لإستخدامه فى إعداد التقارير المالية للمنشآت التى تتعامل فى أنشطة المشتقات .

٤. إفتراضات البحث

إرتباطاً بمشكلة البحث ، وتحقيقاً لأهدافه ، وفى ضوء الجوانب المفاهيمية السابقة والدراسات ذات العلاقة ، تم إشتقاق الإفتراضات البحثية التالية :

(١) من المتوقع أن يوفر النموذج الجديد للمحاسبة عن الأدوات المالية المشتقة وأنشطة التحوط (SFAS No.133) تحسنا فى المحاسبة والإفصاح عن عمليات المشتقات .

(٢) النموذج الجديد للمحاسبة عن الأدوات المالية المشتقه وأنشطة التحول (SFAS No.133) قادر على الوفاء بمتطلبات وحاجات مراجعة القوائم المالية فى المنشآت التى تتعامل فى أنشطة المشتقات .

(٥) إمكانية تطوير إطار موسع لإختبارات المراجعة كمدخل ملائم لمساعدة المراجعين وتحسين كفاءة مراجعة عمليات المشتقات فى ضوء الإهتمامات والآثار المتوقعه للنموذج الجديد للمحاسبة عن الأدوات المشتقة وأنشطة التحوط (SFAS No.133) .

٥. تتبع أثر النموذج الجديد للمحاسبة عن الأدوات المشتقة وأنشطة التحوط (SFAS No. 133)

٥-١. الإطار المحاسبى للمعيار

فى ١٥ يونيو ١٩٩٨ أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية FASB المعيار رقم ١٣٣ (SFAS No.133) . ولقد حل هذا المعيار محل المعيار رقم (٨٠) ، والمعيار

رقم (١٠٥) ، والمعيار رقم (١١٩) ، وجزء من المعيار رقم (٥٢) المتعلق بعقود التبادل الآجلة . كما أنه يعدل المعيار رقم (١٠٧) المتعلق بالافصاح عن الأدوات المالية ، أيضا يعدل معايير أخرى عديدة . ومما هو جدير بالذكر أن الممارسات المحاسبية فى ظل المعايير التى حل محلها أو تم تعديلها بالمعيار الجديد رقم (١٣٣) كانت تعانى صعوبات الافتقار الى الوضوح ، ونقص الارشادات الملائمة ، وعدم الاتساق الداخلى ، بالاضافة الى صعوبة تعريف وتحديد ما يتم اعتباره تحوطاً .

(Willson & Smith, 1997, p. 69)

يوفر المعيار رقم ١٣٣ متطلبات المحاسبة واعداد التقارير بالنسبة للأدوات المالية المشتقة، والأدوات المشتقة التى تستخدم لاغراض الحماية أو التحوط Hedging . ويتطلب المعيار التقرير عن الأدوات المالية المشتقة كأصول أو التزامات فى الميزانية بالقيمة السوقية العادلة . وإذا لم تستخدم المشتقات لأغراض الحماية أو التحوط ؛ فانه يتم التقرير عن التغير فى القيمة العادلة للمشتقات كجزء من الدخل من العمليات المستمرة . أما اذا كانت المشتقات تستخدم كـ " تحوط " ، فان المحاسبة عن التغير فى القيمة العادلة للمشتقات تعتمد على نوع "التحوط" . وتقع تحوطات المشتقات فى ثلاثة أقسام :

(١) تحوطات القيمة العادلة Fair Value Hedges

(٢) تحوطات التدفقات النقدية Cash Flow Hedges

(٣) تحوطات الصرف الأجنبى Foreign Currency Hedges

بالنسبة لتحوطات القيمة العادلة ، يتم التقرير عن كل من الأداة المشتقة والعنصر محل التحوط بالقيمة العادلة . أما التغيرات فى قيمة كل من الأداة المشتقة والعنصر محل التحوط فيتم التقرير عنها كجزء من دخل العمليات المستمرة . وبالنسبة لتحوطات التدفقات النقدية فان المنشآت مطالبة بالتقرير عن الأداة المشتقة بالقيمة العادلة ، أما التغيرات فى قيمة الأداة المشتقة فيتم التقرير عنها كجزء من الدخل الشامل. ولايتطلب المعيار رقم (١٣٣) التقرير عن العنصر محل التحوط ، فى تحوطات التدفقات النقدية. أما بالنسبة لتحوطات الصرف الأجنبى فانها تقسم الى

أربعة أقسام : ارتباطات غير معترف بها Unrecognized Firm Commitments ، أوراق مالية متاحة للبيع Available - for - Sale Securities ، عمليات الصرف الأجنبى Foreign Currency Transactions ، صافى الاستثمار فى عمليات أجنبية Net Investment in Foreign Operations .

التحوطات المتعلقة بتعهدات أو ارتباطات المنشأة غير المعترف بها ، والأوراق المالية المتاحة للبيع يتم تبويبها كتحوطات القيمة العادلة ، ويتم المحاسبة عنها وفقا لما سبق الاشارة اليه . التحوطات المتعلقة بعمليات الصرف الأجنبى تبوب كتحوطات تدفقات نقدية ، ويتم المحاسبة عنها وفقا لما سبق الاشارة اليه . أما المشتقات المستخدمة كتحوط لصافى الاستثمار فى العمليات الأجنبية فيتم التقرير عنها بالقيمة العادلة . ويتم تضمين المكاسب أو الخسائر كجزء من الدخل الشامل .

يتبين من العرض السابق للمعيار رقم ١٣٣ (المحاسبة عن الأدوات المالية المشتقة وأنشطة التحوط) ، أنه يضع نموذجا جديدا للمحاسبة عن المشتقات وأنشطة التحوط . كما أن الاطار المحاسبى للمعيار رقم (١٣٣) يقوم على ثلاثة مبادئ أساسية :

(١) تمثل المشتقات أصولا أو التزامات يجب الاعتراف بقيمتها العادلة فى الميزانية .

(٢) لاتمثل مكاسب أو خسائر المشتقات التزامات أو أصول ، وبالتالى ينبغى عدم التقرير عنها فى الميزانية كأرصدة مؤجلة .

(٣) ينبغى توفير محاسبة تحوط معينة ، وذلك فقط بالنسبة للعمليات التى تستوفى معايير معينة ، والتى تتطلب أن يكون التغير فى القيمة العادلة للاداة المشتقة فعالا بشكل كبير فى تعويض (مقابلة) التغير فى القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للعنصر محل التحوط .

إن أغلب المعايير القياسية العامة لمحاسبة التحوط فى ظل المعيار رقم (١٣٣) قد اشتقت من – ومشابهة – للمعايير القياسية فى ظل المعيار رقم ٨٠ (المحاسبة عن عقود المستقبليات) . على سبيل المثال (وصف العنصر محل التحوط ، الخطر المتحوط منه ، علاقة الارتباط / الفعالية عند نشأه أو بداية العقد) . نموذج محاسبة

التحوط فى ظل المعيار رقم (١٣٣) هو نموذج العملية المعينة - Transaction Specific Model . بمعنى آخر أن المنشأة تحتاج فقط أن تقرر أن مكاسب أو خسائر الأدوات المشتقة ستكون فعالة بدرجة عالية فى تحقيق التوازن بين الخسائر والمكاسب للعنصر محل التحوط والتى تنسب للخطر المتحوط منه . وعلى ذلك فإن أحد المتطلبات والشروط الجديدة فى المعيار رقم ١٣٣ هو أن يتم تعيين كيفية تقييم الفعالية بشكل محدد فيما يتعلق بقياس علاقات الارتباط / الفعالية بين الأدوات المالية المشتقة والمخاطر المالية .

٥-٢ . مقارنة النموذج الجديد للمحاسبة عن الأدوات المشتقة وأنشطة التحوط (SFAS No. 133) مع الممارسات المحاسبية السابقة .

يختلف النموذج الجديد للمحاسبة عن الأدوات المشتقة وأنشطة التحوط وفقا للمعيار رقم ١٣٣ بشكل جوهرى عن الممارسات المحاسبية السابقة التى تعتمد الى حد كبير على المعيار رقم ٥٢ (ترجمة العملات الأجنبية) ، والمعيار رقم ٨٠ (المحاسبة عن عقود المستقبليات) . ونعرض فيمايلى ملخصا بأهم الاختلافات الرئيسية بين النموذج الجديد والممارسات المحاسبية السابقة :

(١) يتطلب المعيار رقم ١٣٣ ظهور جميع المشتقات فى الميزانية بالقيمة العادلة . تتضمن الممارسات المحاسبية السابقة مجموعة من القواعد يتم على أساسها التقرير عن المشتقات فى الميزانية (تضم القيمة العادلة ، القيمة المؤجلة ، القيمة الحقيقية ، التكلفة التاريخية ، سعر التنفيذ) ، أو أنه لايتم تسجيلها مطلقا .

(٢) فى ظل المعيار رقم ١٣٣ يسمح بمحاسبة التحوط ولكن بشكل يختلف كثيرا - كما سبق عرضه - عن الممارسات المحاسبية السابقة .

(٣) نموذج الاستحقاق المحاسبى يستخدم فى ظل الممارسات المحاسبية السابقة لتغطية أدوات الدين (السندات) بالنسبة لمبادلات معدل الفائدة . إلا أن هذا محظور فى ظل المعيار رقم ١٣٣ .

(٤) فى ظل المعيار رقم ١٣٣ غير مسموح باعتبار مكاسب وخسائر المشتقات عن تحوطات العمليات المتوقعة وتعهدات المنشأة ، أصول أو التزامات مؤجلة فى

الميزانية ، بينما المعيار رقم ٥٢ ، والمعيار رقم ٨٠ يتطلبان تسجيلها أرصدة مؤجلة فى الميزانية .

(٥) فى ظل المعيار رقم ١٣٣ يتم الاعتراف بالجزء غير الفعال من التحوط (مثلا القيمة الزمنية للاختيار ، العلاوة أو الخصم على العقود المؤجلة) ضمن الدخل ، ولايسمح بتأجيله فى ظل الممارسات المحاسبية السابقة ، اذا كانت المشتقات مقيدة بالنسبة لمحاسبة التحوط ، فان عدم الفعالية داخل حدود العلاقة لايتم الاعتراف بها فورا ضمن المكاسب .

(٦) يتطلب المعيار رقم ١٣٣ التقرير عن مكاسب وخسائر المشتقات عن تحوطات العمليات المتوقعة ضمن حقوق الملكية مما يسبب تقلبات فى حقوق الملكية . فى ظل المعيار رقم ٨٠ مكاسب وخسائر المشتقات عن تحوطات العمليات المتوقعة يسمح بها كأصول أو التزامات مؤجلة ، وبالتالى لاتؤثر على حقوق الملكية .

(٧) يسمح المعيار رقم ١٣٣ بمحاسبة تحوط العملات الأجنبية بالنسبة للعمليات المتوقعة مع استخدام العقود الآجلة ، بينما المعيار رقم ٥٢ لايسمح للمنشأة بتغطية عمليات متوقعة .

(٨) لايتطلب المعيار رقم ١٣٣ توضيحا لتقليل مخاطر المشروع كما هو الحال فى ظل المعيار رقم ٨٠ .

(٩) تعريف الأدوات المشتقة أكثر اتساعا فى المعيار رقم ١٣٣ عنه فى ظل الممارسات المحاسبية السابقة .

(١٠) يحظر المعيار رقم ١٣٣ محاسبة التحوط بالنسبة لمحفظة من بنود غير متشابهة ، ويتضمن متطلبات صارمة جدا بالنسبة لتحوط محفظة من البنود المتشابهة . فى ظل الممارسات السابقة فان أية منشأة لديها مرونة أكبر من تغطية محفظة من البنود .

وعلى الرغم من التغيرات الواسعة التى تمت على الممارسات المحاسبية السابقة ، الا أن المعيار رقم ١٣٣ لايزال يحتفظ ببعض المفاهيم الأساسية الموجودة فى الممارسات السابقة مثل ضرورة أن تعنى المنشأة بمعايير معينة اذا كان عليها أن

تستخدم محاسبة التحوط . أيضا كثير من معايير التحوط مشابهة لتلك الموجودة فى المعيار رقم ٨٠ .

ويرى الباحث أن مقارنة النموذج الجديد للمحاسبة عن الأدوات المشتقة وأنشطة التحوط (SFAS No. 133) مع الممارسات المحاسبية السابقة تساعد فى تعيين حاجات المراجعة التى يمكن أن يخدمها النموذج من ناحية ، وفى تعيين ما ينبغى أن تكون عليه اختبارات المراجعة لعمليات المشتقات من ناحية أخرى . وهذا ما تسعى اليه الدراسة فى المباحث القادمة .

٦ • حاجات المراجعة التى يخدمها النموذج الجديد للمحاسبة عن الأدوات المالية المشتقة وأنشطة التحوط (SFAS No. 133) .

تتطلب فعالية أعمال المراجعة ضرورة تفهم المراجعون للاصدارات المتعددة لمعايير المحاسبة عن الأنواع المختلفة من الأدوات المالية . وتبرير ذلك أن هذه المعايير تعتبر المقاييس التى يستند اليها المراجعون فى الحكم على صدق وسلامة القوائم المالية . ويتطلب ذلك تحسين مقدرة المراجعين على تحديد حالات الخروج الجوهرى عن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها متضمنة أخطاء التسجيل والقياس ، بالاضافة الى الافصاح غير الملائم (Pany & Whittington, 1997, p. 660) .

يرى الباحث أن النموذج الجديد للمحاسبة عن الأدوات المشتقة وأنشطة التحوط (SFAS No. 133) يمكن أن يلبى حاجات المراجعة التالية فى المنشآت التى تتعامل فى أنشطة المشتقات :

أولا – تحسين المحاسبة والافصاح عن أنشطة المشتقات بشكل يقلل من غموض وعدم وضوح المعالجات المحاسبية ، وبالتالى من تعقيد أعمال المراجعة فى المنشآت التى تتعامل فى أنشطة المشتقات . وذلك لأن النموذج الجديد يتطلب – لأول وهلة – أن تقرر المنشآت عن القيمة العادلة لمشتقاتها فى الميزانية كأصول أو التزامات . وبذلك يتيح النموذج الجديد للمستثمرين والمراجعين التحقق بشكل أفضل من تقويم آثار التعامل فى المشتقات المالية.

ثانيا – يضمن النموذج الجديد (SFAS No. 133) والذى يؤسس المحاسبة عن الأدوات المشتقة أخذ الأمور التالية فى الاعتبار :

١ – تعيين الأدوات المستخدمة كتحوطات (تغطية المخاطر) .

٢ – فعالية استراتيجية التحوط .

٣ – الاعتراف بالاداة المشتقة وأيضا القياس فى ضوء (١) ، (٢) .

وترتيبا على ما سبق فان النموذج الجديد يتعامل مع القضايا المتعلقة بأنواع المشتقات بشكل أكثر اتساقا وشمولا من الممارسات المحاسبية السابقة ، الأمر الذى يمكن أن يساعد المراجعين فى التأكد من أن عقود المشتقات المصنفة كتحوطات من قبل المنشأة ينطبق عليها بالفعل معايير محاسبة التحوط .

ثالثا – امكانية مساهمة النموذج الجديد فى مساندة وتعزيز فرض الرقابة على استخدام المشتقات ، وذلك من خلال التوفيق بين متطلبات النموذج الجديد للمحاسبة عن المشتقات ومقومات نظام الرقابة الداخلية المحاسبية فى المنشآت التى تتعامل فى أنشطة المشتقات. بالإضافة الى تعزيز وتنشيط دور المراجعة الداخلية فيما يتعلق بالممارسات المحاسبية فى ظل النموذج الجديد للمحاسبة عن الأدوات المالية المشتقة .

رابعا – يعزز النموذج الجديد القابلية للمقارنة بين القوائم المالية (Willson, et al., 1998, p. 24) مما يدعم دور المراجع عند اعداد تقرير المراجعة للقوائم المالية المتضمنة لأنشطة المشتقات ، (الوفاء بالمعيار الثانى من معايير اعداد تقرير المراجعة – معايير المراجعة المتعارف عليها) ، وذلك لأن النموذج الجديد يتطلب التقرير عن جميع الأدوات المشتقة المحددة كتحوطات بالقيمة العادلة . ويأتى ذلك خلافا لمحاسبة التحوط فى ظل الممارسات المحاسبية السابقة التى تبنت التكلفة بالنسبة لبعض المشتقات ، والقيمة العادلة للبعض الآخر .

خامسا – مساهمة النموذج الجديد للمحاسبة عن المشتقات وأنشطة التحوط (SFAS No. 133) فى تحسين تحقيق أهداف مراجعة القوائم المالية للمنشآت التى تتعامل فى أنشطة المشتقات من خلال تأثير النموذج الجديد فى صدق

وعدالة القوائم المالية والتى تعنى ضمنا استخدام مبادئ محاسبية مقبولة وملائمة ، بالاضافة الى الافصاح المناسب الذى يعنى أمانة القوائم المالية فى تصوير حقيقة موارد المنشأة والتزاماتها (فيما يتعلق بعمليات المشتقات) . وتتضمن أهداف المراجعة التى يسهم النموذج الجديد فى تحقيقها بفعالية العرض والافصاح بشأن الأدوات المشتقة ، قياس وتقييم الأدوات المشتقة ، الحقوق والإلتزامات المترتبة على عمليات المشتقات ، الاكتمال فيما يتعلق بعدم وجود أصول أو التزامات أو عمليات مشتقات لم يتم تسجيلها .

ويرى الباحث أنه رغم تعيين حاجات المراجعة التى يمكن أن يخدمها النموذج الجديد للمحاسبة عن المشتقات وأنشطة التحوط (SFAS No. 133) ، فانه يعانى صعوبات فى قياس القيمة العادلة بالنسبة للكثير من الأدوات المشتقة ، مشاكل تحديد الأدوات المالية التى تعتبر مشتقات ، بالاضافة الى مشاكل تقدير فعالية التحوط . ويرتبط بذلك أهمية تطوير اطار موسع يحدد ما ينبغى أن تكون عليه اختبارات المراجعة فى ضوء الاهتمامات والآثار المتوقعة للنموذج الجديد للمحاسبة عن المشتقات وأنشطة التحوط (المعيار ١٣٣) ، بغرض تفعيل عملية المراجعة فى المنشآت التى تتعامل فى أنشطة المشتقات . وتسعى الدراسة فى الجزء التالى الى تطوير هذا الاطار .

٧٠ تطوير اطار موسع لاختبارات المراجعة

لقد ركز مجلس معايير المحاسبة المالية – قبل صدور المعيار ١٣٣ – أساسا على قضايا الافصاح باعتبار أن الكثير من عمليات المشتقات تتضمن مخاطر خارج الميزانية ، والتى لاتجرى بشأنها أية قيود فى اليومية عند تنفيذ العقد . وبالتالى كان من الملائم أن يأخذ المراجع بعين الاعتبار (Pany, Whittington, 1997, p. 660) غرض المنشأة من استخدام المشتقات ، الالتزام بمتطلبات الافصاح ، أدوات الرقابة على استخدام المشتقات .

وتشير الدراسة الحالية الى أنه أمام اعتبارات عديدة هامة تتضمن الطبيعة الخاصة للمشتقات المالية ، والمتمثلة فى تعقيدها وتنوع مخاطرها وتعدد اشكالها

واستخداماتها وأغراضها . أيضا فى ضوء اهتمامات ومتطلبات النموذج الجديد المحاسبة عن الأدوات المشتقة وأنشطة التحوط (SFAS No. 133) ، يكون من الضرورى توسيع دور المراجع عند ابداء الرأى على القوائم المالية المتضمنة عمليات المشتقات . ويتطلب ذلك تبنى منهج توسيع اختبارات المراجعة ، وتطوير اطار موسع لما ينبغى أن تكون عليه هذه الاختبارات ، وذلك لتقليل خطر المعلومات ، واضفاء الثقة والمصداقية على مدى أوسع من المعلومات عن عمليات المشتقات.

تعتمد الدراسة الحالية فى تطوير الاطار الموسع المقترح لاختبارات المراجعة فى ظل النموذج الجديد للمحاسبة عن الأدوات المشتقة وأنشطة التحوط (SFAS No. 133) على المقومات الرئيسية التالية :

أولا – تعيين الدور الاجتماعى والاقتصادى لوظيفة المراجعة .

ثانيا – تعيين أهداف مراجعة عمليات المشتقات .

ثالثا – تعيين أنواع الاختبارات الملائمة لتحقيق أهداف المراجعة وتقييم نتائجها .

وتعرض الدراسة تباعا لمقومات الاطار الموسع المقترح لاختبارات المراجعة .

٧-١ . تعيين الدور الاجتماعى والاقتصادى لوظيفة المراجعة

طرح (Flint, 1985, p. x) عدداً من الأسئلة والاستفسارات التى تتعلق بتعيين دور المراجعة فى المجتمع ، حاجات المجتمع التى يمكن أن تفى بها المراجعة ، توقعات المجتمع من المراجعين ، بالاضافة الى الالتزامات المتبادلة بين المجتمع والمراجعين . وعند تناوله لهذه الأسئلة والاستفسارات أشار الى أن تقييد وظيفة المراجع بابداء الرأى علي القوائم المالية ، قد ينكر على المراجعة قيمتها الاستراتيجية . الأمر الذى يتطلب ضرورة توضيح ادراك المجتمع لأهمية ما يقوم به المراجعون ، وأيضا لما تضيفه المراجعة لثروة المجتمع أو رفاهيته طالما يعهد المجتمع بموارده الى الأفراد والمؤسسات المختلفة كى تقوم بتوظيفها واستغلالها بكفاءة . ويتطلب استجلاء القيمة الاستراتيجية للمراجعة تعيين الدور الاجتماعى والدور الاقتصادى لوظيفة المراجعة . وينبغى أن يستند تعيين هذا الدور الى مفهوم واسع لوظيفة المراجعة فى المجتمع يتعدى مجرد ابداء الرأى فى القوائم المالية ، الى تطوير دور ايجابى لوظيفة المراجعة فى خدمة المجتمع .

٧-٢ . تعيين أهداف مراجعة عمليات المشتقات

حددت لجنة المفاهيم الأساسية للمراجعة مفهوما واسعا للمراجعة باعتبارها عملية منظمة ومنهجية لجميع وتقييم الأدلة والقرائن بشكل موضوعى ، والتى تتعلق بنتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية ، وذلك لتحديد مدى التطابق بين هذه النتائج والمعايير المقررة ، وتوصيل نتائج المراجعة للأطراف المعنية .

(AAA, A Statement of Basic Auditing Concepts, 1973, p. 2) .

ويرتبط بالمفهوم الواسع للمراجعة تحقيق مجموعة من الأهداف تتسق وهذا المفهوم عند مراجعة القوائم المالية للمنشآت التى تتعامل فى أنشطة المشتقات . وتتضمن هذه الأهداف أهدافا مالية ، أهدافا ادارية ، وأهدافا اجتماعية (١، ١١٢-١١٣) :

الأهداف المالية :

- التحقق من صحة قيد وتسجيل الآثار المالية المترتبة على الدخول فى عمليات المشتقات بما فيها أى خصم أو علاوة مقررة .
- التحقق من صحة حساب وقياس قيمة عقود المشتقات فى نهاية كل فترة ، وصحة المحاسبة عن أى تغيرات فى قيمتها السوقية .
- التأكد من أن عقود المشتقات المصنفة كتحوط من قبل المنشأة ، ينطبق عليها بالفعل معايير محاسبة التحوط .

الأهداف الادارية :

- التأكد من أن عقود المشتقات تكتسب الشرعية المطلوبة ، من خلال التصريح بها من المستوى الادارى المفوض له تلك السلطة ، وانها تنفذ فى الحدود المصرح بها دون أية تجاوز .
- التحقق من توافر الحد الأدنى من الكفاءات البشرية القادرة على ادارة عمليات المشتقات بالمنشأة .
- التحقق من سلامة قرارات تخصيص أموال المنشأة بين أوجه الاستثمار المختلفة بما فيها أنشطة المشتقات .

الأهداف الاجتماعية:

- التأكد من صحة واكتمال المعلومات الخاصة بالمشتقات وعملياتها ، وأنه قد تم عرضها والافصاح عنها بطريقة مناسبة .
- التحقق من درجة وضوح الأهداف من الدخول فى عمليات المشتقات ، وسلامة الاستراتيجيات والوسائل الموضوعة لتحقيق تلك الأهداف ، واتفاق كل ذلك مع القوانين والتشريعات المنظمة .
- التحقق من درجة ايجابية المردود الاقتصادى الناتج عن الدخول فى عمليات المشتقات على نتائج أعمال المنشأة ومركزها المالى والمجتمع فى عمومه .
- التحقق من درجة تأثير الاخطار المصاحبة لأنشطة المشتقات على تحقيق أهداف المنشأة ككل .

وتشير الدراسة الحالية أن تعيين أهداف مراجعة عمليات المشتقات يتطلب من المراجع تعيين أنواع الاختبارات الملائمة التى ينبغى أن يقوم بها لتحقيق هذه الأهداف .

٧-٣. تعيين أنواع الاختبارات الملائمة لتحقيق أهداف المراجعة وتقييم نتائجها

تعتمد الدراسة فى تعيين أنواع الاختبارات الملائمة لتحقيق أهداف مراجعة عمليات المشتقات على محورين رئيسيين ، أولهما : اهتمامات ومتطلبات النموذج الجديد للمحاسبة عن الأدوات المشتقة وأنشطة التحوط (SFAS No. 133) وثانيهما : متطلبات أداء عملية المراجعة ذاتها . ويرتبط بالمحور الأول اختبارات مستحدثة للوفاء بمتطلبات النموذج الجديد للمحاسبة عن المشتقات وأنشطة التحوط ، بالاضافة الى طبيعة ومخاطر التعامل فى الأدوات المشتقة . وتتضمن الاختبارات المستحدثة اختبارات التحوط ، واختبارات ملائمة ادارة الخطر . أما المحور الثانى المتعلق بأداء عملية المراجعة ذاتها فيتضمن اختبارات الالتزام بالسياسات الرقابية ، الاختبارات الأساسية لعمليات المشتقات ، بالاضافة الى اختبار مستوى خطر المراجعة .

٧-٣-١. الاختبارات المستحدثة

تركز الاختبارات المستحدثة على متطلبات واهتمامات النموذج الجديد

للمحاسبة عن المشتقات وأنشطة التحوط (SFAS No. 133) وعلى طبيعة ومخاطر عمليات المشتقات المالية . وتعتمد هذه الاختبارات على ما يملكه المراجع من معرفة ومهارة مهنية بشأن متطلبات النموذج الجديد للمحاسبة عن المشتقات وأنشطة التحوط (SFAS No. 133) ، وأيضا على درايته بمخاطر الاقتصاد العالمى ، ومخاطر الاقتصاد الوطنى ، بالاضافة الى مخاطر الصناعة وانعكاس هذه المخاطر على كيفية ادارة الخطر . وقد يتطلب قيام المراجع بالاختبارات المستحدثة اعمال معيار المراجعة (SAS No. 73) بشأن استخدام عمل الخبراء المتخصصين . ونعرض فيمايلى للاختبارات المستحدثة التى تقترحها الدراسة :

أولا - اختبارات التحوط

أغلب أنشطة التحوط - سواء باعتبار التحوط أداه للحماية من (أو تغطية الخسارة) ، أو باعتباره أداة لتعديل الخطر - تكون موجهة نحو مخاطر معدل الفائدة ، ومخاطر الصرف الأجنبى ، مخاطر سعر السلعة . ومع ذلك هناك طريقة أخرى للتفكير فى تعرضات المنشأة للمخاطر بخلاف المخاطر السابقة ، يطلق عليها مخاطر تغير القيمة العادلة ، مخاطر التدفقات النقدية . تنشأ مخاطر القيمة العادلة بسبب تعرض أغلب الأصول والالتزامات الحالية للمنشأة للتغير فى القيمة العادلة أو فى سعر العنصر . أما مخاطر التدفقات النقدية ، فانها تنشأ من تعرض العمليات المتوقعة لخطر التغير فى التدفقات النقدية المتوقعة .

تقترح الدراسة الحالية توسيع اختبارات المراجعة فى المنشأة التى تتعامل فى أنشطة المشتقات المالية لتتضمن اختبارات التحوط ، والتى يمكن أن يقوم بها المراجع ، والتى تضم الإختبارات التالية :

(١) اختبار استخدام المنشأة المشتقات لأغراض التحوط .

(٢) اختبار استيفاء المشتقات المصنفة لأغراض التحوط لمعايير محاسبة التحوط وفقا للمعيار رقم ١٣٣ (FASB No. 133) .

(٣) اختبار فعالية التحوط .

اختبار استخدام المنشأة المشتقات لأغراض التحوط

يهدف هذا الاختبار الى تحديد ما اذا كانت المنشأة محل المراجعة تتعامل فى أنشطة المشتقات لأغراض التحوط ضد المخاطر العديدة التى قد تتعرض لها المنشأة . ويمكن انجاز هذا الاختبار باستخدام الاختبارات المقترحة التالية :

(١) الاختبار المباشر للعلاقة بين استخدام المشتقات والتغير فى الخطر .

(٢) استكمال الاختبارات المباشرة بثلاثة اختبارات أخرى غير مباشرة تتضمن :

(أ) فحص ما اذا كانت أنواع المشتقات المختارة ترتبط بتعرضات المنشأة للخطر بالطريقة التى تتسق وسلوك التحوط .

(ب) تحليل المدى الذى يختلف فيه تقليل مخاطر المنشأة مع حجم مركز المشتقات لدى المنشأة .

(حـ) اختبار ما اذا كان قرار استخدام المنشأة للمشتقات يرتبط مع المنافع المتوقعة من التحوط .

ويرى الباحث أن الاتساق بين نتائج الاختبارات المباشرة وغير المباشرة يمكن أن يوفر للمراجع دليلا على استخدام المنشأة المشتقات لأغراض التحوط .

اختبار استيفاء المشتقات المصنفة لأغراض التحوط لمعايير محاسبة التحوط وفقا للمعيار المحاسبى رقم (١٣٣)

ينبغى على المراجع التحقق من الوفاء بالمعايير التى يلزم توافرها كشرط أساسى للمحاسبة عن عقود المشتقات المصنفة لأغراض التحوط . ويتضمن هذا الاختبار الاجراءات التالية :

- مراجعة شروط العمليات كل على حده ، بالرجوع الى العقود أو الايصالات والمستندات المؤيدة .
- اختبارات توثيق المنشأة لعلاقة الارتباط (الأداه/ الخطر) والتحقق من أن المنشأة تميز بشكل سليم بين المضاربة والتحوط .
- يفحص المراجع دعم وتأييد العمليات التى تمت للتأكد من التطبيق السليم لمحاسبة التحوط وفقا للمعيار المحاسبى رقم ١٣٣ الصادر عن مجلس معايير

المحاسبة المالية ، وأية ارشادات أخرى صادرة عن منظمات مهنية أو علمية مختصة .

اختبار فعالية التحوط

يرتبط هذا الاختبار بمتطلبات النموذج الجديد للمحاسبة عن الأدوات المشتقة وأنشطة التحوط (SFAS No. 133) المتعلقة بكيفية تقييم الفعالية بشكل محدد بشأن علاقات الارتباط / الفعالية بين الأدوات المشتقة والمخاطر المالية .

يعتبر تقدير فعالية التحوط من المشاكل العملية المحتملة للمعيار رقم ١٣٣ التى يمكن أن تواجه المحاسبين والمراجعين . ومع ذلك فان مجلس معايير المحاسبة المالية قد وفر بعض الارشادات لقياس واختبار فعالية التحوط من خلال بعض الأمثلة ، والتى جاءت غير شاملة ، اذ تظل الصعوبات موجودة بالنسبة للأدوات المشتقة غير المشابهة لتلك الواردة فى الأمثلة أو التوضيحات المقدمة .

بالنسبة لتحوطات القيمة العادلة ينبغى أن تكون علاقة التحوط عالية الفعالية فى مقابلة التغيرات فى القيمة العادلة التى ترجع الى خطر التحوط أثناء الفترة التى يقع فيها التحوط . أيضا بالنسبة لتحوطات التدفقات النقدية ، ينبغى أن تكون علاقة التحوط عالية الفعالية فى مقابلة تغيرات التدفقات النقدية التى ترجع الى خطر التحوط أثناء فترة التحوط .

تقدير الفعالية مطلوب عند اعداد القوائم المالية ، أو التقرير عن المكاسب . وفى الوقت الذى تحدد فيه الشركة علاقة التحوط يتعين بيان الطريقة التى ستستخدمها لتقدير فعالية التحوط فى مقابلة التغيرات فى القيمة العادلة ، أو التغيرات فى التدفقات لنقدية ، والتى ترجع الى الخطر الذى يتم التحوط ضده . تقدير الفعالية أمر سهل نسبيا اذا كانت كل الشروط الهامة لأدوات التحوط ، وكل الأصول أو الالتزامات محل التحوط ، أو العمليات المتوقعة محل التحوط ، تكون هى نفسها . فى هذه الحالة يمكن افتراض الفعالية الكاملة . وأكثر الأمور تعقيدا تتعلق بتقدير عدم فعالية التحوط ، وقياس الجزء غير الفعال (Wilson et al., 1998 p.26) . الاختلافات فى الشروط الهامة لاداه التحوط ، والعنصر محل التحوط (مثل

الاختلافات فى القيمة الاسمية وتاريخ الاستحقاق أو تاريخ التسليم) قد توضح عدم فعالية التحوط .

ثانيا - اختبار ملائمة ادارة الخطر

ينبغى التمييز بين موازنة الخطر وادارة الخطر عند تعيين دور الادارة فى كل حالة (Santomero, 1997, pp. 298-304) . فى الحالة الأولى لايتعين على المديرين الاشتغال بموازنة الخطر داخل منظماتهم ، ذلك لأن الملاك - حملة الأسهم - يقومون بموازنة الخطر الذى يتعرضون له من خلال حيازة محفظة متنوعة المخاطر . فى الحالة الثانية يختص المديرون بادارة الخطر داخل منظماتهم . ويشير (Campbell, Kracaw, 1992, p. 609) الى أن ادارة الخطر تعنى تصميم وتنفيذ النظم أو الاجراءات الملائمة لمراقبة الأخطار المالية ، وأن ادارة الخطر جزء رئيسى من استراتيجية الادارة ، وذلك لتقليل التعرض للمخاطر الناشئة عن تقلبات وتغيرات معدلات الفائدة وأسعار الصرف الأجنبى ، أو أسعار السلع . سبب آخر هو أن ادارة الخطر تؤثر على حوافز المديرين وغيرهم من العاملين داخل المنشأة .

يستهدف اختبار ملائمة ادارة الخطر تحقق المراجع من كفاءة ادارة المنشأة التى تتعامل فى المشتقات فى استخدام الأدوات المشتقة فى مراقبة واعادة هيكلة المخاطر الناشئة عن التقلبات فى معدلات الفائدة وأسعار الصرف الأجنبى وأسعار الأسهم ، حيث يتم استخدام المشتقات للتحوط من مخاطر هذه التقلبات .

تقترح الدراسة الحالية المنهج الاجرائى التالى الذى يمكن أن يساعد المراجعين عند اختبار ملائمة ادارة الخطر فى المنشآت التى تتعامل فى أنشطة المشتقات :

- ضرورة تفهم المراجع وادراكه للمخاطر التى تتعرض لها المنشآت التى تتعامل في المشتقات وأنشطة التحوط . ويتضمن هذه المخاطر مخاطر الائتمان ، مخاطر التشغيل وغيرها من المخاطر .
- حاجة المراجع الى تفهم المدخل الملائم لادارة الخطر والذى يتضمن الخطوات الخمس التالية (Campbell, Kracaw, 1992, p. 209) :

١ – تعيين مصادر التعرض للخطر .

٢ – قياس التعرض للخطر .

٣ – تقدير أثر التعرض للخطر على المنشأة واستراتيجية التمويل .

٤ – تحديد قدرة المنشأة على تنفيذ برنامج التحوط .

٥ – اختبار الأدوات الملائمة لادارة الخطر .

- اجراء المناقشات مع الادارة العليا ، أو أعضاء مجلس الادارة ، أو لجنة المراجعة للتأكد من ملائمة ادارة الخطر الناتج عن التعامل فى أنشطة المشتقات . ويمكن أن تدور المناقشات مع الادارة حول النقاط التالية :

(The Financial Instrument Task Fore of the Accounting Standards Executive Committee, 1994, pp. 43-45) .

١ – ما اذا كان مجلس الادارة قد وضع سياسات واضحة ومتسقة لادارة الخطر وتتضمن حدود ملائمة للخطر .

٢ – مدى اتفاق استراتيجيات الادارة وسياسات التنفيذ مع تفويض وترخيص الإدارة .

٣ – مدى مناسبة حجم ومخاطر المشتقات مع أهداف المنشأة .

٤ – وجود أدوات رقابية تتضمن تنفيذ العمليات المرخص بها فقط ، وأيضاً تضمن إكتشاف العمليات غير المرخص بها ، وإتخاذ الإجراءات اللازمه .

٥ – السياسات والإجراءات اللازمة لمراقبة خطر الإئتمان مع الطرف المقابل بشكل ملائم .

تشير الدراسة الحاليه إلى أنه إذا كان عمل الخبير المتخصص يعتبر جوهرياً عند أداء الإختبارات المستحدثه فيمايتعلق بالأثر المحتمل على القوائم المالية ، ينبغى على المراجع أداء إجراءات إضافيه تتعلق ببعض أو كل إفتراضات وطرق ونتائج الخبير لتحديد مدى معقولية النتائج ، أم أن المراجع ينبغى عليه إختصاص خبير آخر . (SAS - 82)

٧-٣-٢ الإختبارات المتعارف عليها

تتعلق هذه الإختبارات بأداء عملية المراجعة ذاتها لأنشطة المشتقات .

وتتضمن إختبارات الإلتزام بنظم الرقابة الداخلية ، والإختبارات الأساسيه لأنشطة المشتقات ، وإختبار مستوى خطر المراجعة .

أولاً- إختبارات الإلتزام بنظم الرقابة الداخلية

توضح إعتبارات المخاطر المصاحبه للمشتقات ، وتزايد إحتمالات حدوث أخطاء أو مخالفات فى عمليات المشتقات أهمية توفير نظم قوية وفاعلة للرقابة الداخلية ، مع إخضاعها لإختبارات الإلتزام لإقامه الدليل على إلتزام منشأة العميل بهذه النظم . إختبارات الإلتزام بأنظمة الرقابة الداخلية يقصد بها الإختبارات التى يتم القيام بها بهدف تحديد ما إذا كانت نظم الرقابة الداخلية (التى تحد من مخاطر التحريف الجوهرى) تعمل بفعاليه خلال فترة المراجعة أم لا .

يشير تقرير لجنة (COSO, 1992) إلى أهمية إثاره الأسئلة التاليه بشأن نظم الرقابة الداخلية القويه والفاعله على أنشطة المشتقات :

(١) إلى أى مدى قد تم تحقيق الأهداف المنشوده من التعامل فى أنشطة المشتقات ؟ .

(٢) هل تم إعداد المعلومات المالية المنشورة بشأن أنشطة المشتقات وعرضها بمايتمشى ومبادئ المحاسبة المتعارف عليها ؟ .

(٣) هل تلتزم المنشأة فى ممارستها وأنشطة المشتقات بالقوانين والقواعد والتشريعات المنظمة ؟ .

ومن المفيد قبل عرض إختبارات الإلتزام بنظم الرقابة الداخلية على أنشطة المشتقات ، تناول أهداف هذه النظم . تهدف نظم الرقابة الداخلية على أنشطة المشتقات التأكد من الأمور التاليه :

- التصريح بعمليات المشتقات وفقاً للسياسات الموضوعه ، والتي صدقت عليها إدارة المنشأة .
- سرعة إكتشاف الأخطاء فى تشغيل المعلومات المحاسبية الخاصة بعمليات المشتقات ، وأن يتم ذلك بشكل دورى ومستمر .
- خضوع أنشطة المشتقات لرقابة متعدده وعلى أساس مستمر يضمن سلامة قياسها والتقرير عن تأثيراتها على عناصر القوائم المالية .

يشير (Winogard & Herz, 1995, p.98) إلى أنشطة المشتقات – شأن أى مجال أخر للمراجعة – تخضع لإختبارات الرقابة الداخلية لتحديد درجة الموثوقيه والإعتمادية على نظام الرقابة الداخلية فى المنشآت التى تتعامل فى أنشطة المشتقات . وتتضمن إختبارات الإلتزام بنظم الرقابة الداخلية مايلى :

(١) درجة الإلتزام بالسياسات المرسومه ، وما إذا كانت المنشأة تحافظ على حدود خطر السوق وخطر الإئتمان ، والتقرير عن أية تجاوزات عنها ، ومن إتخاذ الإجراءات المصححة .

(٢) يجب أن يصدر التراخيص بعمليات المشتقات من أشخاص مفوضين بالصلاحية المطلوبه ، وأيضاً يجب ألاتخالف العمليات المنفذه ما تم التصريح به . ويتطلب ذلك دليل إثبات مستقل للتأكد من أن العمليات يتم تنفيذها وفقاً لما هو معتمد .

(٣) الفصل بين وظائف الترخيص بعمليات المشتقات والتسجيل فى الدفاتر والإحتفاظ بالعقود .

(٤) إكتمال قيد عمليات المشتقات . يتضمن ذلك تسجيل عمليات المشتقات بمبالغها الصحيحه ، وفى الفترة المناسبه التى نفذت فيها هذه العمليات . كما يتضمن ذلك أيضاً التصنيف السليم للعمليات لأغراض المعالجة المحاسبية والضريبية بحسب ما إذا كانت مصنفة عمليات تحوط أم عمليات مضاربة . ونظراً لإختلاف المعالجة المحاسبية فى كل تصنيف ، يتعين الإهتمام بمراجعة وإختبارات الإجراءات .

(٥) مراجعة الإتفاقات التعاقدية لأنشطة المشتقات والمراكز المالية المتعلقة بها والأطراف المقابلة فى كل عقد على حده .

(٦) إجراء تقييم المراكز المالية لعقود المشتقات المستخدمه من قبل المنشأة ومقارنتها بمصادر تقييم خارجية مستقله أخرى مثل أسعار تداول الخيارات والمستقبليات المنشورة وأسعار تبادل الصرف الأجنبى ، بجانب تقييم الخبراء المتخصصين لبعض أنواع المشتقات .

ويرى الباحث أن دور المراجع بشأن المشتقات عند دراسة وتقويم هيكل

الرقابة الداخلية يتطلب تطوير أدوات جديدة للمراجعة . وتقترح الدراسة الحاليه تطوير قائمة إستقصاء الأدوات المشتقه وأنشطة التحوط . وتستهدف قائمة إستقصاء الأدوات المشتقه وأنشطة التحوط تسهيل إجراء إختبارات الإلتزام بنظم الرقابة ، بالإضافه إلى أهميتها عند تقدير مستوى خطر المراجعة . وفيمايلى الخطوط العريضة لإستفسارات المراجع بشأن نظم الرقابة على أنشطة المشتقات .

إستقصاء الأدوات المشتقه وأنشطة التحوط

- نطاق وطبيعة إستخدام المنشأة للمشتقات .
- الأدوات المالية المستخدمه والغرض من إستخدامها ومبالغ عقود المشتقات .
- ترخيص الإدارة العليا أو مجلس الإدارة بإستخدام المشتقات .
- وجود سياسات وإجراءات تفصيلية مكتوبه تغطى إستخدام المشتقات .
- وجود أدوات رقابية ملائمة للتأكد من سلامة الترخيص بالعمليات ، والإذعان للسياسات المرسومة ، التسجيل بشكل سليم .
- الفصل السليم بين الأطراف المسئولة عن عمليات المشتقات (الموافقة ، التنفيذ،المحاسبة ، الإحتفاظ بالعقود) .
- السياسات والإجراءات الملائمة للرقابة على خطر الإئتمان مع الأطراف المقابلة .
- مراقبة وضبط نتائج برامج المشتقات مقابلة بالأهداف المحددة .
- مدى خضوع أنشطة المشتقات لأعمال المراجعة الداخلية بصفه دوريه ، والبدائل الأخرى لتقييم النتائج .
- إنعكاس أنشطة المشتقات والإفصاح عنها بشكل سليم فى القوائم المالية والتقرير السنوى وفقاً لمتطلبات ومعايير المحاسبة (المعيار المحاسبى رقم ١٣٣) .

ثانياً-الإختبارات الأساسية للمشتقات المالية

يتم أداء الإختبارات الأساسية بشكل عام بهدف إكتشاف التحريفات الجوهرية فى أرصدة الحسابات والعمليات . وتتضمن الإختبارات الأساسيه نوعين من الإختبارات هما الفحص التحليلى ، وإختبارات التفاصيل .

يشير تقرير لجنة فريق العمل على الأدوات المالية المشتقه بالمعهد الأمريكى للمحاسبين القانونيين .

(The Financial Instrument Task Force of The Accounting Standards Executive Committee, 1994, pp. 37-39) .

إلى أن مدخل الإختبارات الأساسية ، ربما يعتبر أكثر الوسائل فعالية لإنجاز الأهداف المخططة لمراجعة المشتقات . وذلك نظراً لأن الكثير من الأدوات المشتقة عبارة عن عقود تفاوضيه بين المستخدم النهائى والطرف المقابل ، بجانب أن عمليات المشتقات عمليات غير روتينيه ومعقده ، وغالباً ما تكون مصحوبه بمخاطر كبيرة . ويعتبر المراجع مسئولاً عن تحديد نطاق الإختبارات الأساسية الضرورية إعتماداً على طبيعة وأهمية العمليات المرتبطة ، وتقدير خطر المراجعة . وتتضمن الإختبارات الأساسية لأنشطة المشتقات مايلى :

(١) تحديد ملائمة المحاسبة عن أنشطة المشتقات . عادة ما يكون الهدف الأساسى للمراجعة فى مجال أنشطة المشتقات هو تحديد مدى ملائمة المحاسبة عن المشتقات ، عن طريق حصول المراجع على تفهم لأهداف المنشأة من الاشتغال بالمشتقات ، وأن يتأكد المراجع من إستيفاء معايير التحوط بالنسبه لعقود المشتقات التى يتم المحاسبة عنها باعتبارها تحوطاً .

(٢) فحص عقود المشتقات . فى حاله عدم الإتجار بالأدوات المشتقه ، يأخذ المراجع بعين الإعتبارات فحص العقود ونطاق العمليات المرتبطه بها لفهم شروط هذه العقود . قراءة هذه العقود ربما يتضمن تحديد الملامح غير العادية مثل وجود مشتقات جزئية قد تزيد بشكل جوهرى من مخاطر وتعقيدات العمليات ، الأمر الذى ينعكس على أعمال المحاسبة والإفصاح عن المشتقات .

(٣) إستخدام الإجراءات التحليلية . يوفر المعيار رقم (٥٦) – الإجراءات التحليلية – إرشادات إستخدام الإجراءات التحليلية فى مراحل تخطيط أعمال المراجعة . كما أنه يتم إستخدام الإجراءات التحليلية بفعالية كإختبار أساسى للحصول على أدلة الإثبات بشأن مزاعم معينه تتعلق بعمليات المشتقات .

(٤) إستخدام المصادقات . يتم المصادقه على عمليات المشتقات مع الأطراف المقابله كما هى فى تاريخ الميزانية . ويناقش المعيار رقم (٦٧) – المصادقات – العلاقة بين إجراءات المصادقات وتقدير خطر المراجعة ، وتقييم مطالبات الإستقصاءات ، إنجاز الإجراءات البديله ، وتقييم نتائج المصادقات . توجد إرشادات تتعلق بنطاق وتوقيت إجراءات المصادقات فى المعايير أرقام ٣٦ (المعاينة الإحصائية) ، ٤٧ (خطر المراجعة والأهمية النسبية) ، ٤٥ (الشامل فى معايير المراجعة) .

(٥) إعادة فحص مخاطر الإئتمان المتعلقه بالأطراف المقابلة ، وتكوين الإحتياطيات المناسبة إذا كانت الظروف المحيطه تتطلب ذلك .

(٦) مراجعة القيم العادلة والتقديرات المحاسبية الأخرى . يوفر المعيار رقم (٥٧) إرشادات تتعلق بمراجعة التقديرات المحاسبية . كما أنه يناقش كيفية حصول المراجع على تفهما لكيفية وضع الإدارة لهذه التقديرات ، مع التركيز على العوامل الرئيسية والإفتراضات المستخدمه فى وضع هذه التقديرات . كما يناقش المعيار أيضاً كيفية إستعراض المراجع وإختباره لآلية الإدارة فى وضع التقديرات . وقد يرى المراجع أهمية تضمين المنشأة خبراء متخصصين فى تقدير القيمة العادلة ، أو فى النماذج المستخدمه فى تقييم القيمة العادلة للمشتقات . ويوفر المعيار رقم (٧٣) الإرشادات اللازمه لذلك . ويطبق المعيار عندما يستخدم المراجع عمل الخبير كدليل إثبات – على إنجاز الإختبارات الأساسيه لتقييم المزاعم أو التأكيدات الجوهرية للقوائم المالية .

(٧) إهتمام المراجعين بقضايا العرض والإفصاح عن المشتقات . نظراً للطبيعة المتطورة لإعداد التقارير المالية والإفصاح عن المشتقات ، بالإضافه إلى الإهتمام الكبير من قبل مستخدمى القوائم المالية ، فإنه يتعين على المراجعين التركيز والإهتمام الملائم بقضايا العرض والإفصاح . وتتضمن هذه القضايا مايلى :

- التطبيق السليم لمحاسبة التحوط وفقاً للمعايير المحاسبية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة ، وأية إرشادات أخرى .

تصنيف مستوى خطر المراجعة

تشير الدراسة الحاليه إلى أهمية تعيين مستويات لخطر المراجعة فى المنشآت التى تتعامل فى أنشطة المشتقات ، من حيث درجتها لتحديد ما إذا كان خطر المراجعة يصنف خطراً عادياً أم خطراً غير عادى ، ذلك لأن مدخل المراجع سختلف بإختلاف مستوى خطر المراجعة .

توجد المخاطرة العادية فى جميع أعمال المراجعة . ويمكن الإستدلال على وجود مستوى الخطر العادى للمراجعة من خلال مجموعة من المؤشرات (Millichamp 1984, p.165) تتضمن مايلى :

- أن تظهر الخبرة السابقة للمراجع بعمليات منشأة العميل وجود مستوى عادى من المخاطرة .
- سلامة تصميم وتشغيل النظام المحاسبى ووجود نظام قوى للرقابة الداخلية .
- أن المنشأة لاتعانى من مشاكل تمويلية معينه .
- إستقرار منشأة العميل وعدم خضوعها للتغيرات أو التقلبات الفجائيه .
- إرتباط أعضاء مجلس الإدارة بالمنشأة وعملياتها بشكل فعال ، مع ممارسة أعمال الرقابة والإدارة بشكل فعال .
- وجود إنسجام وتوافق متبادل بين الإدارة والعاملين فى منشأة عميل المراجعة .

على الجانب المقابل المخاطر غير العادية توجد فى بعض أعمال المراجعة بسبب ظروف خاصة بالمنشأة محل المراجعة . ويحدد Millichamp أيضاً بعض المؤشرات التى تدل على وجود مستوى الخطر غير العادى تتضمن مايلى :

- أن تظهر الخبرة السابقه للمراجع بعمليات منشأة العميل وجود مستوى غير عادى من المخاطرة .
- وجود رافعه مالية كبيره .
- أن المنشأة تعانى مشكلات فى السيولة .
- وجود ضعف فى أدوات الرقابة الداخلية .
- وجود تغيير فى الإجراءات والسياسات المحاسبية .

- ضعف الإدارة فى منشأة العميل .
- وجود إستثمارات جديدة بمبالغ كبيره فى إحدى الصفقات أو العمليات .
- وجود مشكلات فى الجرد وتقييم الأصول وتحديد الإلتزامات بسبب طبيعة نشاط العميل .
- الدوران السريع فى أفراد الإدارة العليا .

ويصنف (Hayes et al., 1999, p.475) خطر المراجعة خطراً غير عاديا إذا كانت الأقسام التى تتعامل فى الأدوات المشتقه لا تتوفر بها رقابة داخلية فعاله (كما هو الحال فى تعامل بنك بيزنجز فى إنجلترا فى عمليات المشتقات عام ١٩٩٥) . وأيضاً يمكن أن يكون خطر المراجعة عاليا إذا كانت عمليات المشتقات تتم فى بيئة غير مؤيده مستندياً وتعتمد على تبادل البيانات إلكترونياً .

كيفية إختبار مستوى خطر المراجعة

يتطلب إختبار مستوى خطر المراجعة فى المنشآت التى تتعامل فى أنشطة المشتقات عند تحديد أهداف مراجعة هذه الأنشطة ، قيام المراجع بجمع المعلومات الكافية بشأن طبيعة ونطاق إستخدام المنشأة لأنشطة المشتقات ، أيضاً تقدير إحتمال حدوث أخطاء أو مخالفات جوهرية فى عمليات المشتقات وتحديد مناطق حدوثها ، بالإضافه إلى تعيين مؤشرات المخاطر غير العادية لمراجعة أنشطة المشتقات . ونعرض فيمايلى للخطوات الثلاث السابقه عند إختبار مستوى خطر المراجعة فى المنشآت التى تتعامل فى أنشطة المشتقات بإيجاز مناسب .

(١) حصول المراجع على المعلومات الكافيه بشأن طبيعة ونطاق إستخدام أنشطة المشتقات .

يبين معيار المراجعة رقم ٢٢ (التخطيط والإشراف) الإهتمامات والإجراءات التى يتضمنها تخطيط أعمال مراجعة القوائم المالية ، وتتضمن إعداد برنامج المراجعة والتعرف على نشاط منشأة العميل . ويقر هذا المعيار بإختلاف طبيعة وتوقيت ونطاق تخطيط أعمال المراجعة بإختلاف حجم وتعقد أعمال منشأة العميل ، وأيضاً خبرة المراجع ومعرفته بالمنشأة محل المراجعة . والتساؤل الرئيسى هنا هو

كيفية حصول المراجع على المعلومات الكافية بشأن طبيعة ونطاق إستخدام المنشأة لأنشطة المشتقات نظراً لأهميتها عند تخطيط المراجعة (مستوى الخطر) ، وأيضاً عند تنفيذ إجراءات المراجعة . أحد مصادر المعلومات التى يمكن أن يستعين بها المراجع هو التعامل الماضى للمنشأة فى أنشطة المشتقات . إلا أن هذا المصدر قد لايعول عليه فى حالة حداثة تعامل ودخول المنشأة أسواق المشتقات . تتضمن المصادر الأخرى المتاحه أمام المراجع فحص وإستعراض محاضر جلسات الإدارة أو لجنة المراجعة أو لجنة التمويل . أيضاً الإستعانة بتقارير وظيفة المراجعة الداخلية الخاصه بالإدارات ذات الصله بأنشطة المشتقات مثل الخزينة والتمويل . بالإضافه إلى قيام المراجع بفحص حسابات الإستثمارات العادية للمنشأة والعقود الفعليه . وأخيراً فإن القوائم المالية الفترية قد تضيف مصدر للمعلومات المتعلقه بأنشطة المشتقات .

(٢) تقدير إحتمالات حدوث الأخطاء الجوهريه فى عمليات المشتقات وتحديد مواطن حدوثها .

يفترض المراجعون أن تقييم المخاطر المتأصلة ومخاطر الرقابة فى منشأة عميل المراجعة تعد مفيده فى تقدير إحتمال حدوث الأخطاء (Wallace & Kreutz, 1995, p.459) . تزداد إحتمالات حدوث الأخطاء الجوهرية فى عمليات المشتقات مع تعدد الأخطار المصاحبه لهذه العمليات نظراً للطبيعة الخاصة لعمليات المشتقات ، وبالتالى يزداد خطر المراجعة . فالمشتقات المالية من الأنشطة التى تتم خارج الميزانية ، حيث لاتعبر المبالغ النقدية – إن وجدت – عن حقيقة عمليات المشتقات ، كما أن المخاطر / المنافع المتوقعه عادة ما تكون أكبر من القيم المثبته فى الميزانية بكثير . بالإضافه إلى ذلك تتسم الطبيعة الخاصه للمشتقات بأنها عرضه للتقلبات فى قيمتها السوقية مقارنة بالأدوات المالية الأخرى ، بجانب التعقيد المرتبط بإستخدامها . أيضاً الخطر الناجم عن نطاق العلاقة الإقتصادية بين إستخدامات المنشأة للمشتقات وبين الأصول والإلتزامات الأخرى داخل وخارج الميزانية (AICPA, The Financial Instrument Task Force of The Accounting Standards Committee Report, 1994, p.5) .

تتعدد المناطق المحتمل أن تحدث بها أخطاء جوهرية داخل نطاق عمليات المشتقات . وتتضمن هذه المناطق مدى شرعية عقود المشتقات ، المراكز والأوضاع المالية المترتبه على الدخول فى عمليات (المشتقات ، تقديرات القيمة العادلة للعقود ، معايير تصنيف أنشطة المشتقات ، بالإضافه إلى إحتمالات حدوث الأخطاء الناتجه عن عدم إكتمال العرض والإفصاح بالشكل الذى لايعطى صورة صادقه وواقعيه عن أنشطة المشتقات ، وما لذلك من أثر على مستخدمى التقارير المحاسبية خاصة المستثمرين (عطية ، ١٩٩٨ ، ص١١١) .

(٣) تعيين مؤشرات مستوى الخطر غير العادى لمراجعة أنشطة المشتقات

يرى الباحث أن خطر مراجعة أنشطة المشتقات ينبغى تصنيفه وتقديره عند مستوى المخاطر غير العادية فى ظل تعدد مناطق عمليات المشتقات المحتمل حدوث أخطاء جوهرية بها ، وزيادة إحتمالات حدوث تلك الأخطاء بدرجه كبيرة ، وفيمايلى بعض مؤشرات مستوى الخطر غير العادى لمراجعة أنشطة المشتقات .

- إستخدام المشتقات بدون وجود خبرات ملائمه من داخل المنشأة ، أو إعتماد الخبرة التنظيمية لعمليات المشتقات على شخص واحد مسئول .
- عدم وجود ترخيص واضح بالتعامل فى المشتقات من السلطة المختصه وحدود هذا التعامل .
- الإخفاق فى الفصل السليم بين مهام تنفيذ عمليات المشتقات ، ووظائف المحاسبة عنها والمراجعة الداخلية لهذه العمليات .
- عدم توافر المعلومات الملائمة لتحقيق مراقبة فعاله على عمليات المشتقات .
- التقلبات المرتفعه فى معدلات الفائدة ، أسعار الصرف الأجنبى ، والعوامل الأخرى التى تؤثر على قيم المشتقات .
- إستخدام أشكال معقده من المشتقات مثل الخيارات الجزئية ، أو أيه شروط تعاقديه معقدة .
- الدخول فى عمليات مشتقات كبيره فى وقت واحد .
- عدم التأكد بشأن الإستقرار المالى للطرف المقابل .

- تركيز خطر الإئتمان فى يد طرف واحد مقابل .
- التعامل فى أسواق مشتقات ضعيفه .

وبشكل عام تصنيف خطر مراجعة المشتقات عند مستوى المخاطر غير العادية ، يتطلب من المراجع القيام بإجراءات إضافيه مع الأخذ فى الإعتبار أهميه أن تكون هذه الإجراءات أكثر قابلية للإعتماد فى إكتشاف التحريفات والمخالفات فى عمليات المشتقات .

٧-٣-٣ تقييم نتائج إختبارات المراجعة

ينبغى على المراجع - نتيجة لإختبار عمليات المشتقات - أن يقوم بتقييم النتائج فى سياق تقييمه للقوائم المالية ككل . ويوفر المعيار رقم ٨٢ (إعتبارات الغش فى القوائم المالية)[٣] الإرشادات الملائمة بشأن تقييم نتائج إختبارات المراجعة . وبشكل أكثر تفصيلاً ، فإن الفقرة ١٤ من المعيار رقم ٥٧ (مراجعة التقديرات المحاسبية) ، الفقرة ٩ ، من المعيار رقم ٤٧ (خطر المراجعة والأهمية النسبية) ، توضحان أنه يتعين على المراجع أن يقوم بتقييم معقولية التقديرات فى علاقتها بالقوائم المالية ككل .

إرتباطاً بماسبق ، تشير الدراسة الحاليه إلى أن الأدوات المالية المشتقة وأنشطة التحوط ، يجب أن تأخذ إهتماماً خاصا من المراجع عند تقييم نتائج المراجعة بسبب تزايد إحتمالات الغش والمخالفات فى القوائم المالية المتضمنة لأنشطة المشتقات فى ظل ماسبق عرضه من خصائص لعمليات المشتقات ، بالإضافه إلى المخاطر الملازمة للتعامل فى هذه العمليات .

٨. خلاصة البحث ونتائجه

يمثل صدور المعيار المحاسبى رقم ١٣٣ (المحاسبة عن الأدوات المشتقة وأنشطة التحوط) حدثاً تطورياً هاماً فى المحاسبة والإفصاح عن عمليات المشتقات . ولقد ارتأت الدراسة الحالية أنه بصدور المعيار المحاسبى رقم ١٣٣ يواجه المراجعون تحديات مساعدة عملاءهم فى تنفيذ المعيار ، وأيضاً تحسين كفاءة مراجعة عمليات

المشتقات فى ظل الإهتمامات والآثار المتوقعة لهذا المعيار . ولهذا كان من الأهمية ألا تتوقف جهود الباحثين عند الاستثمارات المالية التقليدية ، إنما ينبغى توجيه قدر كاف منها إلى الأدوات المالية المستحدثة . وأهمية تفعيل دور المراجعين عند التحقق من مصداقية القوائم المالية المتضمنة لعمليات المشتقات ، ومن أمانة تمثيلها للواقع الإقتصادى . وعلى ذلك كان الهدف الرئيسى للدراسة الحالية هو محاولة تطوير إطار موسع لإختبارات المراجعة كمدخل ملائم لمساعدة المراجعين وتحسين كفاءة مراجعة عمليات المشتقات فى ظل الإهتمامات والآثار المتوقعة للنموذج الجديد للمحاسبة عن الأدوات المشتقة وأنشطة التحوط (SFAS No.133) . ولقد انتهى البحث إلى النتائج العامه التالية :

أولاً – المشتقات المالية أدوات مالية معقدة تشتق قيمتها من واحد أو أكثر من الأصول الأساسية ، أو المؤشرات المالية . أما التحوط ، فإنه يعنى الحماية من (تغطية) الخسارة ، أو اعتباره أداة لتعديل أو تسوية الخطر بدلاً من تقليله . وعلى ذلك تعتبر أنشطة التحوط إستراتيجية دفاعية لتجنب أو تقليل المخاطر عن طريق إيجاد العلاقة المتوازنة بين الخسائر والمكاسب على مراكز معينه (الأصول ، الإلتزامات ، العمليات المتوقعة) .

ثانياً – ينبغى أن يكون المراجع متفهما ومدركا لأهم خصائص المشتقات ، وأيضاً للمخاطر الملازمه للتعامل فيها . تتسم الأدوات المالية المشتقة بمجموعه من السمات والخصائص تسبب صعوبات ومشاكل للمراجعين ، وتجعل من الصعب تفهمها من جانب مستخدمى التقارير المالية . تتضمن الغموض والتعقيد فى عمليات المشتقات ، سيولة أسواق المشتقات فى بعض الحالات ، وعدم وضوح القواعد المحاسبية والضريبية ، بالإضافه إلى خاصيه هامه أخرى وهى إعتبار أنشطة المشتقات إحدى صور العمليات خارج الميزانية . أيضاً تتضمن المخاطر الملازمه للتعامل فى أنشطة المشتقات مخاطر الإئتمان ومخاطر السوق والمخاطر القانونية ، ومخاطر الرقابة . ورغم أن هذه المخاطر هى نفسها الملازمة لأغلب الأدوات المالية شيوعاً ، إلا أن

عمليات المشتقات ذات ملامح وخصائص معينه تجعل قيمة المشتقات أكثر تقلباً من الأدوات الأخرى .

ثالثاً – تتمثل الإنعكاسات المحاسبية للأدوات المشتقة وأنشطة التحوط فى عدد من المشاكل المحاسبية ، والتى تسبب صعوبات كبيرة للمراجعين عند التحقق من سلامة التأكيدات التى تتضمنها القوائم المالية للمنشآت التى تتعامل فى عمليات المشتقات . وتتضمن هذه المشاكل الاعتراف بالمشتقات المستخدمه لأغراض التحوط ، خاصة وأن معظمها أدوات مشتقة وليست أساسيه ، كما أن العديد منها يقوم على أحداث إحتمالية . أيضاً إختيار أسس تقييم الأدوات المشتقة ، وكيفية إنعكاس أرباح وخسائر المشتقات فى قائمة الدخل . بالإضافه إلى كيفية الإفصاح عن عمليات المشتقات داخل القوائم المالية أو خارجها . المعلومات المتعلقه بالأدوات المشتقة وأنشطة التحوط تصنف ضمن المعلومات الرخوية التى يمكن أن تؤثر على مصداقية القوائم المالية وأمانة تمثيلها للواقع الإقتصادى . الأمر الذى يلقى عبئاً كبيراً على المراجعين .

رابعاً – يجب أن تتوافر خاصية القابلية للتحقق فى المعلومات المحاسبية لعمليات المشتقات ، قبل أن تخضع لفحص المراجع . وتتطلب هذه الخاصية إستيفاء شرط الإثبات بالدليل . وحيث أن هذه المعلومات تصنف فى أغلبها معلومات رخوية ، فإنه يتعين على المراجع تحديد أنواع الإختبارات الملائمة لعمليات المشتقات ، والتى تساعده فى الحصول على الأدلة والقرائن المتعلقة بصدق القوائم المالية المتضمنة عمليات المشتقات ، ومن أمانة تمثيلها للواقع الإقتصادى .

خامساً – سلسلة معايير المحاسبة المالية التى صدرت عن مجلس معايير المحاسبة المالية FASB ، والتى تمثل الممارسات المحاسبية السابقة والتى تعتمد إلى حد كبير على المعيار المحاسبى رقم ٥٢ (ترجمة العملات الأجنبية) ، والمعيار المحاسبى رقم ٨٠ (المحاسبة عن عقود المستقبليات) ، قد تعاملت مع

أنشطة المشتقات باعتبارها من الأنشطة خارج الميزانية ، الأمر الذى قد تتعرض معه المنشآت التى تتعامل فى أنشطة المشتقات لمخاطر عدم الإفصاح عن قيم عمليات المشتقات ، وأيضاً التعرض لمخاطر ضعف الرقابة على هذه العمليات ، وفى النهاية تزداد مخاطر المراجعة . وعلى ذلك فإن الممارسات المحاسبية السابقه على صدور المعيار المحاسبى رقم ١٣٣ قد زادت من صعوبات مراجعة عمليات المشتقات نظراً لغموض وتعقيد المعالجات المحاسبية وعدم وضوحها ، نقص الارشادات الملائمة ، عدم الإتساق الداخلى ، بالإضافة إلى صعوبة تعريف وتحديد ما يعتبر تحوطاً . ولقد ابرز ذلك حاجه المهنة إلى تحسين معايير المحاسبة والإفصاح عن المشتقات ، وإلى تحسين كفاءة مراجعة عمليات المشتقات .

سادساً – يضع المعيار المحاسبى رقم ١٣٣ (المحاسبة عن الأدوات المشتقة وأنشطة التحوط) نموذجاً جديداً للمحاسبة عن المشتقات مستنداً إلى ثلاثة مبادئ أساسيه :

(١) تمثل المشتقات أصولاً أو إلتزامات يجب الإعتراف بقيمتها العادلة فى الميزانية .

(٢) لاتمثل مكاسب أو خسائر المشتقات أصولاً أو إلتزامات ، وبالتالى ينبغى عدم التقرير عنها فى الميزانية كأرصدة مؤجلة .

(٣) ينبغى توفير محاسبة تحوط معينة ، وذلك فقط بالنسبه للعمليات التى تستوفى معايير معينه ، والتى تتطلب أن يكون التغير فى القيمة العادلة للأداة المشتقه فعالاً بدرجة كبير فى مقابلة التغير فى القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للعنصر محل التحوط .

سابعاً – يختلف النموذج الجديد للمحاسبة عن الأدوات المشتقة وأنشطة التحوط وفقاً للمعيار المحاسبى رقم ١٣٣ بشكل جوهرى عن الممارسات المحاسبية السابقه . فالمعيار رقم ١٣٣ يوفر متطلبات المحاسبة والتقرير عن الأدوات والمشتقات باعتبارها أنشطة داخل الميزانية . أيضاً أحد المتطلبات

والشروط الجديده فى المعيار ١٣٣ هو أن يتم تعيين كيفية تقييم الفعالية بشكل محدد فيمايتعلق بقياس علاقات الإرتباط/ الفعالية بين الأدوات المالية المشتقه والمخاطر المالية . ولقد أوردت الدراسة تفصيلاً لهذه الإختلافات .

ثامناً - توصلت الدراسة إلى تعيين حاجات المراجعة التى يمكن أن يخدمها النموذج الجديد للمحاسبة عن الأدوات المشتقة وأنشطة التحوط (SFAS No.133) متضمنة تحسين المحاسبة والإفصاح عن أنشطة المشتقات وتوفير الإرشادات الملائمه لتقليل غموض وتعقيد المعالجات المحاسبية وعدم الوضوح . ذلك لأن النموذج الجديد قد تطلب التقرير عن القيمة العادلة للمشتقات المالية كأصول أو إلتزامات فى الميزانية (اعتبارها أنشطة داخل الميزانية) ، ويتيح ذلك للمستثمرين والمراجعين التحقق بشكل أفضل من تقويم آثار التعامل فى المشتقات المالية . أيضاً النموذج الجديد يمكن أن يساعد المراجعين فى التأكد من أن عقود المشتقات المصنفه كتحوطات ينطبق عليها بالفعل معايير محاسبة التحوط . وذلك أن النموذج الجديد يتعامل مع القضايا المتعلقه بالمشتقات والتحوط بشكل أكثر إتساقاً . أيضاً يعزز النموذج الجديد القابلية للمقارنه بين القوائم المالية المتضمنه عمليات المشتقات مما يدعم دور المراجع عند إعداد تقرير مراجعة هذه القوائم . وذلك لأن النموذج يتطلب التقرير عن جميع الأدوات المشتقة المحدده كتحوطات بالقيمة العادله خلافا للممارسات المحاسبية السابقه التى تبنت التكلفة بالنسبه لبعض الأدوات ، والقيمة العادله للبعض الآخر ، بالإضافه إلى ماسبق مساهمات النموذج الجديد فى تعزيز فرض الرقابة المحاسبية على إستخدام المشتقات ، وفى تحسين تحقيق أهداف مراجعة القوائم المالية المتضمنة أنشطة المشتقات .

تاسعاً - أوضحت الدراسة الحالية أنه على الرغم من تعيين حاجات المراجعة التى يخدمها النموذج الجديد للمحاسبة عن الأدوات المشتقه ، فإنه يعانى صعوبات فى قياس القيمة العادلة بالنسبة لكثير من الأدوات المشتقه ،

وجود مشاكل فى تحديد الأدوات المالية التى تعتبر مشتقات من غير الواردة فى المعيار ، بالإضافه إلى مشاكل تقدير فعالية التحوط . ويرتبط بذلك أهمية تطوير إطار موسع يحدد ما ينبغى أن تكون عليه إختبارات عمليات المشتقات فى ضوء الإهتمامات والآثار المتوقعه لنموذج المحاسبة عن الأدوات المشتقه (المعيار ١٣٣) ، وذلك بغرض تفعيل عملية المراجعة فى المنشآت التى تتعامل فى أنشطة المشتقات .

عاشراً – انتهت الدراسة إلى تطوير إطار موسع مقترح لإختبارات المراجعة فى ضوء الإهتمامات والآثار المتوقعة لنموذج المحاسبة عن الأدوات المشتقه وأنشطة التحوط . ولقد اعتمد تطوير الإطار المقترح على أهمية تعيين الدور الإجتماعى والإقتصادى لوظيفة المراجعة نظراً للنتائج والآثار المترتبه على الإستثمار فى عمليات المشتقات . أيضاً أهمية تعيين أهداف مراجعة عمليات المشتقات إرتباطاً بالمفهوم الواسع للمراجعة ، متضمنه أهدافاً مالية وإجتماعية وإقتصادية . ذلك بالإضافة إلى تعيين أنواع الإختبارات الملائمة لتحقيق أهداف المراجعة.وقد تم تعيين أنواع هذه الإختبارات فى ضوء معيارين أساسيين :

أولهما : إهتمامات ومتطلبات المعيار المحاسبى رقم ١٣٣ ومخاطر التعامل فى المشتقات المالية . ولقد ارتبط بهذا المعيار الإختبارات المستحدثه التى تقترحها الدراسة وهى إختبارات التحوط ، وإختبار ملائمة إدارة الخطر .

ثانيهما : متطلبات أداء عملية مراجعة المشتقات ذاتها . ويرتبط بهذا المعيار ثلاثة إختبارات تتضمنها الدراسة الحالية هى إختبارات **الإلتزام بنظم الرقابة على المشتقات ، الإختبارات الأساسية للمشتقات ، بالإضافه إلى إختبار مستوى خطر المراجعة .**

ولأغراض مساعدة المراجعين أوضحت الدراسة آلية القيام بهذه الإختبارات من أجل الوفاء بأهداف مراجعة عمليات المشتقات بشكل أفضل . كما أوضحت الدراسة أنه ينبغى على المراجع – نتيجة لإختبارات عمليات المشتقات – تقييم النتائج فى سياق تقييمه للقوائم المالية ككل مستخدماً الإرشادات التى توفرها معايير المراجعة .

هوامش البحث

١ - تتضمن أدبيات التمويل والإستثمار مايلى على سبيل المثال :

- Fabozzi, F., France Modigiliani, 1996 .

(1) Bullen G., Johnson, L. Todd, and Kern, Victoria, 1994. Hedge Accounting : Is defferal the only option ?, Journal of Accountancy, (January) .

(2) Bodnar, G.M., Hayt, G.S., Marston, R.C., Smithson, C.W., 1995. The Wharton survey of derivatives usage by U.S. non-financial Firms. Financial Management, 24 (2), pp. 104-114 .

(3) The Institute of International Finance Inc., 1994. A Preliminary Framework for Public Disclosure of Derivatives and Related Credit Exposures . (August).

٢ - لمزيد من التفاصيل : "المستقبليات تدق أبواب البورصة" الأهرام الإقتصادى ، ملحق البورصة ، العدد ١٤١ (٢٣/١/٢٠٠٠) تحقيقات البورصة ، ص ص ١٤ ، ١٥ .

٣ - الغش أو التلاعب أكثر خطورة من الأخطاء لأنه يتضمن تحريف أو سهو مقصود للمبالغ ، أو تحريف مقصود فى الإفصاح - ويبوب الغش فى قسمين رئيسيين هما الغش أو التلاعب فى التقارير المالية والغش فى العمليات . لمزيد من التفصيل أنظر :

- د. السيد أحمد السقا ، (١٩٩٧) . المراجعة الداخلية : الجوانب المالية والتشغيلية الإصدار (١٢) ، الجمعية السعودية للمحاسبة - الرياض ، ص ص ٥٢٩-٥٣١ .

- SAS - 82 (Consideration of Fraud in a financial statement Audit .

مراجع البحث

أولاً – المراجع العربية

١ – د. عطية ، أحمد محمد صلاح ، ١٩٩٨ ، الأدوات المالية المشتقة : تحد جديد للمراجعين . مجلة البحوث التجارية – كلية التجارة – جامعة الزقازيق (السنة العشرون ، المجلد العشرون) ، العدد الأول (يناير) ، ص ص ٩٣–١٣٢ .

٢ – د. رضوان ، عباس ، ١٩٨٠ . أخطار المراجعة وكيفيه التحكم فيها . المجلة المصرية للدراسات التجارية ، المجلد الرابع ، العدد الثانى ، جامعة المنصورة ، ص١٦١ .

٣ – البنك المركزى المصرى ، ١٩٩٥/٩٤ . أدوات التعامل الحديثة فى الأسواق المالية : المشتقات . المجلة الإقتصادية ، المجلد الخامس والثلاثون ، العدد الرابع ، ص ص٩٩–١٢٠ .

ثانياً – المراجع الأجنبية :

(1) AICPA, Audit Alert on Auditing derivative financial insturments . 1994. CA Magazine, V.128 (Jan / Feb. 95), p. 60 .

(2) AICPA Professional Standards :

- SAS - 22 Planning and supervision .
- SAS - 31 as amended by SAS 80 Evidental Matter .
- SAS - 47 Audit Risk and Moterality in Conducting an Audit .
- SAS - 55 Consideration of the Internal Control in a Financial Statement Audit .
- SAS - 56 Analytical Procedures .
- SAS - 57 Auditing Accounting Estimates .
- SAS - 73 Using the work of Specialist .
- SAS - 82 Considering of Fraud in a financial statement audit .

(3) Committee to prepare a statement of Basic Accounting Theory.

1966. A Statement of Basic Accounting Theory (Evanston, AAA) .

(4) Campbell, T.S., William A. Kracaw, 1992 . Financial Risk Managment (Harper Collins College Publishers), P.223 .

(5) Carmicheal, D.R., Steven B. Lilien and Martin Mellman, 1999. Accountants' Handbook, Vol. One. (N.Y : John wiley & Sons, Inc.), Chap 21 .

(6) Fabozzi, Frank and Franco Modigiliani, 1996 . Capital Markets . (New Jersey : prentice - Hall Inc., Upper Saddle River), P.215 .

(7) Financial Accounting Standards Boord, 1990. Statement of financial accounting standards no. 105 : Disclosure of information about financial instruments with off-balance sheet risk and financial instruments with concentration of credit risk. Financial Accounting Standards Board, Norwalk, CT.

(8) Financial Accounting Standards Board, 1994. Statement of financial accounting standards no.119 : Disclosures about derivatives financial instruments and fair value of financial instruments. Financial Accounting Standard Board, Norwalk, CT .

(9) Financial Accounting Standards Board, 1998. Statement of financial accounting standards no.133 : Accounting for derivative Instruments and hedging activities . Financial Accounting Standards Board, Norwalk, CT .

(10) Flint, D., 1988. Philosophy and Principles of Auditing : An Introduction. (London : Macmillan) .

(11) Francesca, Taylor, 1996. Mastering Derivatives Markets. (London : prentice-Hall) .

(12) Goldberg, S.R., Tritschler, Charles A. Godwin, Joseph H., 1995. Financial Reporting for Foreign Exchange Derivatives. Accounting Horizon, Vol., 109, No.2, (June), p.12 .

(13) Guy, D.M., C. Wayne Alderman, Alan J. Winters, 1999. Auditing. 5th ed., (N.Y : Harcourt Brace & Company) .

(14) Herz, Robert H., Baskar H., Stephen B., 1999 . Derivatives and Hedge Accounting . As cited in Carmicheal, D.R et al., Accountants' Handbook, Vol. one . (N.Y. John wiley & Sons Inc.,) Chap 21 .

(15) Hayes, R., Arnold Schilder, Philip Wallage, 1999. Principles of Auditing : An International Prespective . (New york : McGraw - Hill) .

(16) Lee, Tom, 1993 . Corporate Audit Theory. (London, Chapman & Hall), p.31.

(17) Matto, Mehray, 1997 .Structured Derivatives . (London : Pitman Publishing), p. 5 .

(18) Mautz, R.K., Hussein A. Sharaf, 1961. The Philosophy of Auditing . (Evanston, AAA), pp. 43-44 .

(19) Millichamp, A. H., 1984 . Auditing. (UK : DP publishing) , p.105 .

(20) Pany, Kurt, O. Ray Whittington, 1997. Auditing. (Chicago : Irwin), p.660 .

(21) Santomero, Anthony, 1998. The Revolution in Risk Management. As Cited in Mastering Finance. Financial Times Managmenet. (London, Pitman Publishing), pp.298 - 304 .

(22) The Committe of Sponsoring of the Treadway Commission (COSO), 1992. Internal Control : Integrated Framework . (September) .

(23) The Financial Instrument Task Force of the Accounting Standards Executive Committee, 1994. Derivatives : Current Accounting and Auditing Literature. (N.Y : AICPA) .

(24) Todd, Johnson L., Swierninga, Robert J., 1996. Derivatives, hedging and comprehenive income. Accounting Horizon, Vol. 10, (Dec.), pp.109-122 .

(25) U.S General Office, 1994 . Financial Derivatives : Actions Needed to protect the financial system (GAO / GGD - 94 - 133, (May) .

(26) Wallace, W.A., 1985. The Economic Role of the Audit in Free Regulated Markets. Auditing Mongroph 1, (London, Macmillan), p.119 .

(27) Watts, P. L., Zimmerman, J. L., 1979. Auditors and the determination of Accounting standards. Working paper No. 78-06, University of Rochester, (March) .

(28) Willson, A. C., Ronald H. Rasch, 1998. New Accounting for Derivatives and Hedging Activities. CPA Journal, V.68, No.10, (Oct.,); pp.22-27 .

(29) Willson, Arlette C., Robert Smith, 1997. Proposed Accounting for Derivatives : Does it Adress the concerns of Current Accounting, Accounting Horizon, Vol.11, No.31, (September), pp. 69-78 .

(30) Winograd, Barry N., Robert H. Herz, 1995. Derivatives : What's an Auditor to Do ?, Journal of Accountancy, (June), pp. 75-80 .

درجة التركيز في سوق خدمات المراجعة
دراسة ميدانية وتحليل مقارن لطبيعة السوق في مصر

درجة التركيز في سوق خدمات المراجعة
دراسة ميدانية وتحليل مقارن لطبيعة السوق في مصر

إطار البحث

المقدمة :

تزايد اهتمام الباحثين في الآونة الأخيرة بطبيعة سوق خدمات المراجعة وما يرتبط به من ظواهر باعتباره مجالاً حيويا للبحث العلمي . ولقد تجاهل الباحثون هـذا السـوق ومـا يرتبط به من ظواهر لفترة طويلة على أساس أن المراجعة إلزامية بحكم القوانين والتنظيمات الحكومية والمهنية في بيئة معينة. ومع هذا فإن تطـورات مهمـة وظواهر ملحقة قد طرأت أو فرضت نفسها على ذلك السوق الأمـر الـذي شكل دافعاً قوياً لدى باحثي المراجعة نحو توظيف أدوات البحث العلمي لمحاولة قياس وتفسير إبعاد تلك الظواهر ولآثارها الإيجابية والسلبية على السـوق المـراجعة ودورها في المجتمع . من هذه الظواهر ، سيطرة مجموعة محـددة من مكاتب المراجعة على النصيب الأكبر من العملاء ، تغير المراجعين أو ما يعرف بالتحول من مكتب مراجعة إلى مكتب مراجعة آخر ، ظهور حالات اسـتحواذ مكاتب ذات نصيب سوق وحجم أكبر على مكاتب ذات نصيب سوقي وحجـم أقل ، وأخيراً ظهور ثلاث عمليات اندماج على مستوى المكاتب العالمية المعروفة الأمر الذي ترتب عليها تقلص عدد المكاتب العالمية الكبيرة إلى خمس مكاتب بعد أن كانت ثمانية[1] .

وتؤدي كل الظواهر السابقة تزايد درجة سيطرة المكاتب الأكبر حجماً على سـوق المـراجعة . فلقد لوحظ أن التحولات بين مكاتب المراجعة تمثل لصالح

---

[1] قائمـة المكاتب العالمية الثمانية التي كانت معروفة ب Big Eight كانت تشمل حسب الترتيب الأبجدي : آرثر أندرسون وشركاه ، أرثـر بـانج وشـركاه ، ديلويـت هاسـكنز وسيلز ، إيرنست ، ليبراند روس ومنتجمري ، بيت مارويك وميشيل وشركاهما ، نرايس ووترهاوس وشركاه وأخيراً توتش نفين وشركاه . ثم حدثت ثلاث إندماجات أثنين منها عام ١٩٨٩.
الأول بين ارثر بانج وإيرنست والثانية بين توتش وديلويت هاسكنز الثالثة تمت في عام ١٩٩٨ بين برايس ووترهاوس وليبراند روس .

المكاتب الأكبر حجماً وخصوصاً مع ارتباط الشركات الطالبة لخدمة المراجعة ببعض العوامل كنمو حجم عملياتها واتساع هذه العمليات إلى خارج حدود الدولة، وتحول الشركات المغلقة إلى شركات مفتوحة أمام المستثمرين وغير ذلك من العوامل ، كما أن حالات الاستحواذ والاندماج تخلق كيانات مراجعة أكثر سيطرة على السوق الأمر الذي يترتب عليه زيادة درجة التركيز لدى عدد محدود مكاتب المراجعة وأيضاً ضعف الوضع التنافسي في سوق المراجعة .

وعلى جانب البيئة المصرية فإن هذه البيئة تتسم بندرة شديدة في هذه النوعية من البحوث التي تستهدف قياس درجة التركيز السوقية بين مكاتب المراجعة ، وهذه النوعية من البحوث إلى جانب أنها تساعد في تصنيف مكاتب المراجعة ، فإنها تلقى الضوء على هيكل سوق المراجعة وما يتبع به من قدراً من المناقشة أو الاحتكار ، وربما يرجع قصور الدراسات الميدانية في هذا المجال إلى عدة أسباب أهمها عدم توفر بيانات منتظمة تساعد في تقدير الأنصبة السوقية لمكاتب المراجعة . ومع هذا فإن التطورات التي شهدتها البيئة المصرية في التسعينات والتي أدت إلى تنامي الإفصاح المحاسبي إلى جانب الاهتمام بتقارير المراجعين وبمكاتب المراجعة ذاتها ودخول بعض المكاتب العالمية في السوق المصري من خلال عقود شراكه مع مكاتب مصرية وأصبحت بعض مكاتب المراجعة في مصر تقرن اسمها باسم المراجع العالمي في تقارير المراجعة المنشورة ، هذه التطورات قد أحدثت نوعاً من التكتلات في سوق الدليل الميداني عن هيكل سوق المراجعة ودرجة التركيز بين مكاتب المراجعة المصرية من ناحية أخرى.

مشكلة البحث والدافع وراء الدراسة

تنبع مشكلة البحث من عدم توافر أدلة ميدانية يمكن الاعتماد عليها في تحديد طبيعة سوق المراجعة في مصر هذه الأدلة متى توفرت سوف تمكن باحثي المراجعة من تقديم تفسيرات منطقة تنبع من نظرية مقبولة للمراجعة لكثير من الظواهر التي أشرنا إليها في مقدمة هذا البحث . كما تساعد هذه الأدلة أيضاً في الوقوف على حجم ظاهرة سيطرت عدد محدود من المكاتب على جانب كبير من سوق المراجعة واستحواذ هذه المكاتب على نسبة كبيرة من الطلب المتنامي على المراجعة . كما تنبع مشكلة البحث أيضاً من عدم وجود تحليل نظري متكامل يحلل ويفسر ظاهرة التركيز ويضع حدود لها بحيث يمكن تقلص الآثار الجانبية الضارة لها ويوجه التدخل المهني أو النظامي للحد من خطورة هذه الظاهرة .

ويتمثل الدفاع وراء إجراء هذه الدراسة هو اعتماد معظم إن لم يكن كل الدراسات التي أجريت في البيئة المصرية قد اعتمدت في الحصول على البيانات على أسلوب الاستقصاء . هذا الأسلوب بالإضافة إلى عيوبه المتأصلة والمتمثلة في ضعف الردود وعدم مصداقيتها ، لم يتطرق إلى تقدير موضوعي لحجم المراجعة الفعلي الذي يقوم به كل مكتب على حده . ويرجع ذلك إلى رفض المبحوثين من مكاتب المراجعة الإجابة على أي أسئلة من هذه النوعية . ولهذا انتهت دراسات الاستقصاء إلى مجموعة من العوامل تحدد حجم مكتب المراجعة دون قياس درجة التركيز بين المكاتب مباشرة وبذلك يظل السؤال البحثي عن هيكل عرض سوق المراجعة في مصر مفتوحاً .

أهداف البحث وأهميته

يهدف هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التحليلية والميدانية المحددة . تتمثل الأهداف التحليلية في تحليل سوق خدمات المراجعة من منظور العلاقات التعاقدية المكونة للمنشأة واستخلاص قيمة المراجعة الخارجية المتمثلة في زيادة قيمة المنشأة وكذلك العوامل المؤثرة في تلك السوق وطبيعتها . كما

تتمثل أيضاً في تحليل الدراسات الميدانية التي تناولت مقاييس هيكل السوق ودرجة التركيز في بيئات مختلفة للمراجعة وذلك في خلال الدراسات المنشورة حتى وقت إعداد هذا البحث . أما عن الأهداف الميدانية فإنها تتمثل في إجراء دراسة ميدانية على عينة من الشركات المصرية ، تنحصر تلك العينة في الشركات التي لها قوائم مالية منشورة وتوفر لنا تلك الدراسة الميدانية بعض الإحصاءات الوصفية عن توزيع عمليات المراجعة لعينة الشركات بين مكاتب المراجعة لتقدير درجة التركيز السوقية وهيكل السوق . كما نقدم تحليل مقارناً للنتائج الميدانية التي توصلنا إليها من نتائج بعض الدراسات التي أجريت في بيئات مختلفة لاستدلال مدى تشابه أو اختلاف هيكل سوق المراجعة في مصر عن غيرة في بيئات مختلفة .

أما عن أهمية البحث فإن قيمة البحث العملية تكمن في أنه يتغير نقطة بداية لدراسات أخرى تستهدف تصنيف مكاتب المراجعة في مصر اعتماداً على عدد أكبر من الشركات ، كما يمكن استخدام التصنيف المبدئي الناتج عنه في تقدير جودة المراجعة وتفسير التحولات بين مكاتب المراجعة . أما قيمته العملية فإنها تنبع من إطلاع الهيئات المهنية والإشرافية على درجة المنافسة أو الاحتكار التي يتصف بها السوق المصري وعلى ضوءها يمكن تحديد مدى التدخل في تنظيم السوق للحد من سيطرة المكاتب الكبيرة .

منهج البحث وتنظيمه

يصنف هذا البحث منهجياً إلى مجموعة الدراسات الوصفية لعدة اعتبارات . أهم هذه الاعتبارات أن البحث لا يقوم على اختيار فروض وإنما يسعى لتقديم بعض الإحصاءات الوصفية عن ظاهرة البحث . هذه الإحصائيات الوصفية لا ترتبط بصورة مباشرة بنظرية محددة تساعد في التنبؤ بسلوك تلك الظاهرة وإنما يتم قبول النتائج كما هي في الواقع العملي . ومع هذا فإن تقديم إطار نظري

سابق على الدراسة الميدانية يعتبر ضرورة عملية لتحليل النتائج وتفسيرها وانتقاد الواقع السائد إذا لزم الأمر .

ويتكون البحث من ثلاثة أجزاء أساسية . الجزء الأول ويتناول تحليل سوق المراجعة في إطار العلاقات التعاقدية للمنشأة . أما الجزء الثاني فإنه يتناول عرض وتحليل الدراسة السابقة من خلال دراسة ظاهرة التركيز في سوق المراجعة . ويهدف هذا الجزء إلى التعرف على الأدوات البحثية المستخدمة في قياس ظاهرة التركيز والنتائج الميدانية التي توصلت إليها تلك الدراسات . أما الجزء الأخير فإنه يتناول الدراسة الميدانية التي تهدف إلى تقديم إحصاءات وصفية عن طبيعة سوق المراجعة المصري ومقارنة نتائجها مع نتائج بعض الدراسات الميدانية التي أجريت في بيئات أخرى .

١- سوق خدمات المراجعة

نظراً لأن الهدف الأساسي لهذه الدراسة هو تحديد إلى مدى يقترب سوق المراجعة من المناقشة أو من الاحتكار فإن ذلك يتطلب دراسة السوق أولاً لتحديد طبيعة الطلب والعرض في هذا السوق وآليات التوازن فيه . ويجب أن تتم بداية دراسة السوق من الطلب على المراجعة باعتبار أن الحاجة للمراجعة نشأت من ضرورة ممارسة دوراً مهنياً يؤثر في ثروة المجتمع بصفة عامة . وفي ضوء هذا الطلب أو الدور تنشط المهنة على جانب العرض لسد حاجة المجتمع من هذه الخدمة . ولهذا فإننا نناقش في هذا الجزء آليات توازن السوق في ضوء محددات الطلب ودور المراجع في المجتمع . ثم ننتقل إلى طبيعة إنتاج خدمة المراجعة في ضوء توازن السوق وأخيراً نناقش التغيرات التي تطرأ على علاقة العميل بمكتب المراجعة .

١-١ الدور الاقتصادي والطلب على المراجعة

لفترة طويلة ارتبط دور المراجع الخارجية بمهمة فحص البيانات المحاسبية المنشورة والتقرير عنها وذلك لتوفير قدراً من المصداقية والثقة في هذه البيانات لتستخدم بمعرفة الأطراف الخارجية . وتتحدد مستويات أداء عملية المراجعة والفحص والتقرير وفقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها وعلى أساسها يتحدد إلى أي مدى يكون المراجع قد بذل العناية المهنية الملائمة لإتمام عملية المراجعة . ولقد ساد هذا المنظور بحوث المراجعة لفترة طويلة . ورغم أهمية هذا الدور إلا أنه قد ترتب عليه النظر إلى وظيفة المراجعة باعتبارها إلزامية تقترن بوجود البيانات المحاسبية التي أعدت وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً . وأصبح الطلب على المراجعة يتحدد إلزامياً ويقترن بالقوائم المحاسبية . كما ترتب عليه الاعتقاد بأن خدمة المراجعة التي يقدمها أي مهني مؤهل لها وفقاً للمستويات التي تحددها المعايير المهنية المقبولة هي خدمة متماثلة بصرف النظر عن مقدم الخدمة . وبطبيعة الحال فإن هذا المنظور لم يقدم تفسيرات مقنعة لظواهر كثيرة أهمها تغيير المراجعين ، وسيطرة مكاتب مراجعة معينة على جانب كبير من الطلب على المراجعة والمزايا التنافسية التي تحققها المكاتب الكبيرة .

أما المنظور الحديث نسبياً في تفسير دور المراجعة الخارجية فإنه قد تأسس في إطار العلاقات التعاقدية المكونة للمنشأة وما يترتب عليها من تكاليف وأهمها تكاليف الوكالة . ولقد اعتمد كثير من الباحثين على تكاليف الوكالة في تحديد محددات الطلب على المراجعة (هناك أمثلة متعددة على الدراسات التي اعتمدت على هذا المنظور منها Chow 1982, Watts and Zimmerman 1983, Wallace 1987) وخصائص الخدمة التي يقدمها كل مكتب على جانب العرض (سوف نتناول هذه الدراسات تفصيلاً في التحليل التالي) .

ويـتلخص مـنظور تكلفـة الوكالة في أن أصحاب عوامل الإنتاج بالمنشأة يفوضـون الإدارة بموجب تعاقدات رسمية أو شبة رسمية لإدارة عوامل الإنتاج وتحقيق فوائض موجبة تفوق أو تعادل على الأقل تكلفة الفرصة البديلة لكل عامل من عوامل الإنتاج . ونظراً لأن الإدارة تسيطر على عوامل الإنتاج ولديها كافة المعلومـات عـن الناتج الحقيقي للمنشأة ، فإن الإدارة قد تسئ استخدام عوامل الإنـتاج بما يحقق لها مكاسب غير عادية على حساب مصالح أصحاب عوامل الإنتاج الأخرى كحملة الأسهم وحملة السندات (مشكلة السلوك الانتهازي) . ومن ناحـية أخـرى فـإن الإدارة هي الطرف الذي لديه كافة المعلومات المحاسبية وغـيرها والتي يمكن أن تستخدم في تقدير قيمة ما يطرأ على المنشأة من نقص نتـيجة لحدوث تكلفة الوكالة وأن الإدارة لن تفصح عن المعلومات التي تفيد في هـذا الصـدد (مشكلة عدم تماثل المعلومات) . ولقد حاول العديد من الباحثين (Dopuch and Simunic 1980, Simunic 1980, Craswell et al 1995) تحديـد القيمة الاقتصادية للمراجعة من خلال تخفيض تكلفة الوكالة إلى أدنى حد ممكن . ولتوضيح[٢] ذلك افترض أن قيمة المنشأة وفقاً للتدفقات النقدية المخصوصة هي (V) وأن الـتكلفة الفعلية الناتجة عن استهلاك المدير لموارد المنشأة هي (I) فإن قيمة المنشأة الحقيقية وجهة نظر المدير وقبل فرض المراجعة هي (V-I) . وفي ظل وجود مراجعة خارجية بأتعاب محملة على موارد المنشأة يرمز لها بالرمز (F) ، هذه المراجعة لا يترتب عليها إلغاء تكاليف الوكالة كلية ولكنها تؤدي إلى تخفيض هذه التكلفة إلى المقدار (I) ، فإن قيمة المنشأة سوف تقدر في هذه الحالة بالمقدار (V-F-I) ، ويكون للمراجعة قيمة اقتصادية إذا كانت (V-I) < (V-F-I) .

ومـع هذا فإن هذه الدراسات قد تجاهلت مشكلة عدم تماثل المعلومات وما يترتـب عليها من تحفيظ عند تقدير قيمة المنشأة من جانب الأطراف الخارجية .

---

[٢] سـوف تستخدم في توضيح جانب الطلب والعرض رموزاً رياضية بغرض تبسيط العرض وكذلك لتوضيح الاتجاهات العامة لسلوك دوال الطلب والعرض دون أن نحدد شكلاً محدداً لتلك الدوال وبالتالي فإن التحليل هنا يعد بمثابة تحليل رمزي وليس تحليلاً رياضياً .

ففـــي ظل توقع مشاكل السلوك الانتهازي للإدارة وعدم تماثل المعلومات ، فإن القيمة التي يقدرها أصحاب عوامل الإنتاج للمنشأة سوف تكون منخفضة بمقدار تكلفـــة الوكالة المترتبة على السلوك الانتهازي للإدارة وبمقدار آخر بعكس مدي تحفظ الأطراف الخارجية نتيجة لعدم قدرة تلك الأطراف على تقدير تكلفة الوكالة مـــن خـــلال مـــا ينشـــر عليها من معلومات محاسبية . أي أن تقدير الأطراف الخارجـــية للمنشأة سوف يكون اقل من المقدار (V-I) لأسباب ترتبط بتحفيظ تلك الأطـــراف حـــول مقدار تكاليف الوكالة (I) . فإذا أشرنا إلى قيمة المنشأة حسب تقدير الأطراف الخارجية والتي تتداول بها في السوق المالي بالرمز (V) بحيث تكون (V-I) > (V) . وإذا أشرنا إلى مقدار التحفظ الناتج عن عدم ثقة الأطراف الخارجية في المعلومات المحاسبية المنشورة بالرمز (R) فإن قيمة المنشأة بدون المـــراجعة الخارجية تقدر بالقيمة (V-I-R) . وفي ظل وجود المراجعة الخارجية بالأتعـــاب (F) تنخفض تكلفة الوكالة إلى (I) وينخفض مقدار التحفظ الناتج عن عـــدم الثقة في المعلومات إلى (R) وتقدر قيمة المنشأة بالقيمة (V-F-R-I) بحيث تكون < (V-F-R-I) (V-I-R) .

وطبقاً لهذا التحليل يمكن استخلاص النتائج الآتية :

نتـــيجة (١) : أن الدور الاقتصادي للمراجعة الخارجية يتمثل في جانبين . الجانب الأول : تقليص مقدار النقص في قيمة المنشأة والذي ينتج عن عدم الثقة في المعلومات المحاسبية التي تنشرها الإدارة . وهذا الدور يمثل الدور المتعارف علـــيه في مؤلفات . المراجعة منذ نشأتها وتجاهلته النماذج التحليلية مركزة فقط على مشاكل الوكالة . أما الجانب الثاني فإنه يتمثل في تخفيض مقدار النقص في قيمة المنشأة الناتج عن تكاليف الوكالة .

نتيجة (٢) : أن الطلب على المراجعة يتحدد من جانب الطرف أو الأطراف المســـتفيدة من ارتفاع قيمة المنشأة ومنهم الإدارة ذاتها ولكن لا يقتصر عليها . فالـــنماذج المقدمة في هذا الصدد قد ربطت دالة منفعة الإدارة بقيمة المنشأة ومن

ثم استنتجت أن الإدارة هي الطرف الذي يطلب المراجعة تلقائيا (أنظر Dopuch and Simunic 1980) . ولكن طبقاً للتحليل المقدم هنا فإن أكثر الأطراف استفادة من المقدار (V-F-R-I) – (V-R-I) هو أكثر الأطراف طلباً للمراجعة . على سبيل المثال فإن الطلب على المراجعة في الشركات المغلقة يتحدد من جانب الملاك المديرين ، أما الطلب على المراجعة في شركات الاكتتاب العام فإنه يتحدد من جانب حملة الأسهم .

١-٢ التوازن السعري في سوق المراجعة

بعد أن انتهينا في الجزء السابق إلى الدور الاقتصادي للمراجعة نستكمل التحليل السابق للوصول إلى التوازن السعري في السوق . ويقصد بالتوازن السعري هنا أن نصل بقيمة المنشأة إلى القيمة المثلى التي عندها تتحمل المنشأة بأقل تكلفة ممكنة سواء تكلفة المراجعة أو تكاليف الوكالة وتكاليف مخاطر المعلومات . وللوصول إلى حالة التوازن نفترض هنا أن المراجعة تطلب لتخفيض التكلفتين المشار إليها . ومن ناحية أخرى فإن كل ممارس للمهنة يمكن له أن يتولى دور إضفاء الثقة للمعلومات المحاسبية ويفرض نوعاً من الرقابة على سلوك الإدارة ليحد من تكاليف الوكالة . ومع هذا فإن الوصول بالمنشأة إلى القيمة المثلى بتخفيض مقدار تكاليف مخاطر المعلومات المحاسبية سوف يرتبط بتقدير الأطراف الخارجية للمراجع والذي بدوره يتوقف على سجل معلومات المجتمع عن ذلك المراجع . كما أن قدرة المراجع على فرض آليات المراقبة على سلوك الإدارة سوف يتطلب توافقاً بين حجم المراجع وحجم العميل . وفي ضوء ذلك يجب التفرقة بين حجم أعمال المراجعة وجودة المراجعة . فالأول يعتبر متغير داخلي يرتبط بالمراجع ذاته أما جودة المراجعة فإنها متغيرة خارج سيطرة المراجع ومصدره مدى معرفة وانطباعات المجتمع عن كل مراجع وأن كان للمراجع بعض التأثير في المجتمع من خلال ما يقوم به من أنشطة مكلفة تروج بصورة مباشرة أو غير مباشرة لمكتبة . وهنا يوجد بعض الدراسات

الحديـــثة نســـبياً التـــي تركز على أن هناك زيادة في الأتعاب تمثل علاوة نظير الجـــودة تـــتوقف على درجة رضاء العميل عن جودة مكتب المراجعة (من هذه الدراسات Behn et al 1997, 1999) .

وعلـــى هذا الأساس يمكن استكمال التحليل السابق وذلك بافتراض أن مقدار النقص الذي يطرأ على قيمة المنشأة نتيجة لكلاً من (R)،(I) يرمز له بالرمز (D) بحيـــث أن (D=h (R,I)) . ونفـــترض أيضاً أن كل مكتب للمراجعة يقدم خدمة المراجعة عبارة عن حجم العمل اللازم وفقاً لمعيار العناية المهنية (متغير داخلي) مرجحاً بوزن ترجيحي يمثل إدراك المجتمع لجودة المراجعة (متغير خارجي) . علـــى هـــذا الأساس فإن كلاً من أتعاب المراجعة (F) ، ومقدار النقص في قيمة المنشأة (D) يعتبر دالة في مستوى خدمة المراجعة (S) وهما عبارة عن F=g(S) ، D=I(S) بالترتيب . فإذا كان التفاضل الأول لدالة الأتعاب موجب (gs>0) وأن التفاضل الثاني لنفس الدالة موجب أيضاً (gs>0) وأن التفاضل الأول لدالة النقص فـــي قيمة المنشأة سالب (Is<0) وأن التفاضل الثاني للدالة سالب (Iss<0) ، فإنه علـــى مستوى كل حالة من حالات المراجعة تتحقق القيمة المثلى للمنشأة عندما تتعادل القيمة الحدية للزيادة في قيمة المنشأة مع القيمة الحدية للأتعاب (gs=Is) . وفي ظل وجود هياكل مختلفة لدالة الأتعاب بحسب درجة الجودة التي يضعها السوق للمكتب بحيث أن هيكل دالة الأتعاب التي ينتمي إليها مكتب معين هي (f) وهـــي عنصر في متجه (F) ، وكذلك وجود هياكل مختلفة لدالة النقص في قيمة المنشـــأة بحســـب درجة تفويض سلطة القرار فيها لإدارة من غير الملاك ، فإن اختيار مكتب المراجعة يتم عن طريق توفيق Alignment هيكل الأتعاب المقابل لمســـتوى الجـــودة المطلوب مع دالة النقص في قيمة المنشأة لمستوى معين من الوكالـــة ، ويؤكـــد هذا التصور النظري بعض الدراسات الميدانية الحديثة منها دراســـة Willenborg (1999) ، والتي أثبتت ميدانية أن قرار اختيار المراجع يتم

المفاضلة بين المكاتب المتاحة على أساس الأتعاب المعروفة لهم مع مستوى الجودة اللازم لحالة المراجعة . وفي ضوء ذلك يمكن استخلاص النتائج الآتية:

نتيجة (٣) : في ضوء اعتبار أن مقياس الجودة هم متغير خارجي فإنه لا يمكن لأي مكتب مراجعة في الأجل القصير أن يقلل من حجم العمل اللازم وفقاً للمعايير المهنية معرضاً هذا النقص عن طريق جودة المراجعة ، والعكس صحيح .

نتيجة (٤) : أن وجود وزن للجودة التي يدرك بها الأطراف الخارجية الخدمة التي يحصلون عليها من مكتب معين يجعل الخدمة غير متجانسة على الأقل بالنسبة لعامل الجودة لا بالنسبة لعامل حجم أعمال المراجعة .

نتيجة (٥) : أن عدم تجانس الخدمة من وجهة نظر المجتمع يجعل هناك هياكل مختلفة لدالة الأتعاب **(G)** تتحدد حسب طبيعة الخدمة التي يقدمها كل مجموعة متجانسة من مكاتب المراجعة وعدد هذه الهياكل يتوقف حسب درجات تصنيف المكاتب من وجهة نظر المجتمع .

نتيجة (٦) : أن كل حالة مراجعة تعاني من مشاكل الوكالة ومشكلة عدم الثقة في المعلومات المحاسبية بحسب حجم الحالة وتعدد الأطراف التعاقدية بها وتعدد وانتشار عملياتها ، أي أن هناك هياكل مختلفة (L) بعدد المجموعات المتجانسة أو عدد الشركات الطالبة للمراجعة .

نتيجة (٧) : أنه دائماً هناك مستوى أمثل يحقق التوازن السوقي لعمليات المراجعة عندما تتعادل القيمة الحدية للدالة (f) كعنصر من مجموعة الهياكل المتاحة للأتعاب (F) مع القيمة الحدية للزيادة في قيمة المنشأة الناتجة عن انخفاض (d) كعنصر في المجموعة (D) .

نتيجة (٨) : أنه لا يمكن التوسع في طلب المراجعة للتخلص كلية من تكاليف الوكالة وعدم ثقة الأطراف الخارجية في المعلومات المحاسبية لأن قيمة المنشأة

يـوف تنخفض بصورة كبيرة نتيجة لأنها تحمل بتكاليف مراجعة مرتفعة متمثلة في أتعاب عالية جداً وتكاليف تعطل العمل بالمنشأة لإتمام مثل هذه المراجعة .

١-٣ التوازن على مستوى المكتب

التحلـيل المقـدم أعلاه يوضح أن هناك مستويات مختلفة لخدمة المراجعة المطلوبـة للشـركات ، كمـا يوضـح أيضاً أن هناك مستويات مختلفة لمكاتب المـراجعة المقدمـة للخدمـة بحيث أن كل مكتب يقع في مستوى معين بحسب عوامـل معينة سوف ترد في الجزء التالي . وأن سعر التوازن لعملية المراجعة بفرزه السوق مرتبطاً بتحقيق القيمة المثلى لكل منشأة . وبناء عليه لا يمكن قبول نمـاذج كثـيرة وردت فـي دراسات متعددة اعتبرت أن تحديد الأتعاب يخضع لسـيطرة المكتب نفسه أو يخضع لاختيار الإدارة بحيث تحقق أقصى منفعة لها (من هذه الدراسات Simunic 1980, O'Keefe et al 1991, Doogar and Easley 1998) . وإذا سـلمنا بأن أتعاب المراجعة تتحد بالكيفية السابقة فإن مشكلة مكتب المـراجعة تكمـن في تحقيق ربح من الاستمرار في النشاط المهني على المدى الطويل . ويتحقق هذا الربح إذا كانت إيرادات المكتب تفوق إجمالي تكاليفه . أي أن جانـب التكاليف يمثل مشكلة المكتب في ضوء مستوى الأتعاب التي يحصل عليها من حالات المراجعة التي يتوافق معها .

ويقسم الباحثون تكاليف مكتب المراجعة إلى تكاليف ثابتة وتكاليف متغيرة . ويـربط هؤلاء الباحثين التكاليف المتغيرة بساعات عمل المراجعين بالمكتب في عملـيات المـراجعة المختلفة بما فيهم الشركاء (Doogar and Easley 1998) أما التكالـيف الثابـتة فإن معظمها عبارة عن استهلاك أصول المكتب بما فيها نظم الخـبرة وتكالـيف التدريب وغيرها مما أنفقه المكتب لتكوين تكنولوجيا مراجعة خاصـة به . أما التكاليف المرتبطة بعملية المراجعة ذاتها فإن الباحثين يقسمونها إلى تكاليف بدء عملية المراجعة Start-up Cost وتكاليف الفحص الدوري بحيث

أن تكاليف بدء عملية المراجعة لا تحدث إلا مع قبول عملية المراجعة وتحدث في السنة الأولى فقط (DeAngelo 1981 a) . ويضيف بعض الباحثين إلى هيكل تكلفة مكتب المراجعة القيمة المتوقعة للتعويضات المحتملة نتيجة لتقديم خدمة المراجعة بمستوى جودة أقل مما يتوقعه السوق من المكتب . ويشير الباحثون إلى هذا الجزء من أعباء المكتب بدالة الخسارة المتوقعة وهي دالة احتمالية تتوقع على مستوى جودة المراجعة وحجم الجهد المبذول في عملية المراجعة (O'Keefe et al 1991) . ومع هذا فإن دالة الخسارة سوف تشمل أيضاً أي أتعاب تضيع على مكتب المراجعة نتيجة تأثر سمعته بضعف مستوى جودة المراجعة التي قدمها في حالة معينة من المستوى المتوقع منه .

في ضوء عناصر التكلفة السابقة ، فإن قرار مكتب المراجعة هو قبول أو رفض عملية معينة عند مستوى معين من الأتعاب إذا كان معروفاً هذا المستوى بصورة تقريبية بناءاً على عمليات مشابهة ، أو تقديم عرضاً بالأتعاب إذا لم يكن معروفاً من قبل مستوى أتعاب هذه العملية على أن يكون قرار القبول أو الرفض للعميل . والسؤال الذي شغل معظم الباحثين هو ما هي التكاليف التي تؤخذ في الاعتبار في أي من الحالتين ؟ ويتفق جميع الباحثين على أن التوازن يتحقق عندما تعادل الأتعاب مع التكاليف التي يمكن تجنبها . ومع هذا فهناك اختلاف فيما بينهم حول التكاليف التي يمكن تجنبها .

من هؤلاء الباحثين DeAngleo (1981a), Watts and Zimmerman (1986) الذين اعتبروا أن قرار مكتب المراجعة سوف يتوقف على تكاليف الفحص الدوري مع التضحية بالخسارة الناتجة عن تكاليف بدء عملية المراجعة وبذلك يكون المكتب قد قبل أتعاباً أقل من التكلفة Low-balling . وأشاروا إلى أن المكتب يمكن أن يستفيد من عدم قدرة العميل على تغيير مكتب المراجعة في السنوات التالية لأن التغيير يحمل العميل بتكاليف تعاقدية إضافية ، وأن أي مكتب محتمل لتولي العملية سوف ينفق هو الآخر تكاليف جديدة لبدء عملية المراجعة .

هـذه الحالـة تضـع المراجع الحالي في وضع تنافسي أفضل يمكنه من فرض زيـادات تالـية فـي الأتعاب بحيث لا تتخطى تكاليف التعاقد مع مراجع آخر . والزيادات التالية في الأتعاب إلى جانب أنها تحقق للمراجع تغطية لخسائر السنة الأولى إلا أن النتيجة الضارة المحتملة لها هي ربط أرباح المكتب بالاستمرار مع العمـيل ممـا قـد يؤثر على استقلال المراجع . ولقد قدم هؤلاء الباحثين حلولا لتجنيـب فقـد الاستقلال تتركز معظمها في ضرورة إتمام عملية المراجعة عن طريق المكاتب الكبيرة (DeAnglo 1981b) . أما Simunc (1980), O'Keefe et al (1991) فقـد افترضـوا أن التوازن يتحقق للمكتب عندما تتعامل الأتعاب مع التكالـيف التفاضلية الناتجة عن تفاضل دالة التكلفة الكلية بما فيها جميع الموارد المسـتخدمة في عملية المراجعة وكذلك الخسائر الناتجة عن المسئولية المشتركة بيـن الإدارة ومكتـب المراجعة عن القوائم المالية . واعتبر هؤلاء الباحثون أن معـامل الاسـتفادة من المواد هو أساس تخفيض التكلفة وبالتالي قبول أو تقديم مستوى تنافسي من الأتعاب . ومع هذا فإن هذه الدراسات تجاهلت خسائر فقدان الأتعـاب وعالجت خسائر التعويضات بصورة جزئية . كما ركزت على معامل الاستفادة من موارد المكتب الاقتصادية وبالتالي سمحت بدورا كبيرا لاقتصاديات الحجم على مستوى كل عمليات المراجعة .

وفي التحليل المقدم في هذه الدراسة فإننا قد سلمنا بوجود هياكل مختلفة لدالة الأتعـاب تـتوافق مع العوامل الخاصة بالشركة وخصوصا تكلفة الوكالة . ومن ناحـية أخـرى فإن تحليل مكونات التكلفة على مستوى المكتب يوضح لنا ثلاث عناصر لهذه التكلفة الأولى تعتبر التكلفة الثابتة والثانية التكلفة المتغيرة ، والثالثة الخسـائر المحـتملة الناتجة عن الدعاوى القضائية المحتملة وما يرتبط بها من فقـدان محـتمل لأتعاب عمليات أخرى . وإذا نظرنا إلى تكاليف كل عملية على حده فإنها تتضمن تكاليف بدء عملية المراجعة وتكاليف الفحص الدوري بالإضافة إلـى ما تضيفه العملية الجديدة إلى دالة الخسارة المحتملة . وتتمثل تكاليف بدء

عملـــية المراجعة ذاتها في تكاليف ثابتة وأخرى متغيرة . فالتكاليف الثابتة تتمثل فـــي الاستفادة من موارد المكتب السابقة والمكونة في حالات مماثلة من برامج للمـــراجعة ونظـــم للخبرة . أما التكاليف المتغيرة فإنها تتمثل في ساعات العمل الإضـــافية لدراسة تقييم نظم الشركة المختلفة . وبقدر ما يكون للشركة من نظم خبرة سابقة في نفس الصناعة ، تنخفض التكاليف المتغيرة لبدء عملية المراجعة . وعـــن تكالـــيف الفحص الدوري للعملية فإن الجزء الأكبر منها يعتبر تكاليف متغـــيرة لأنها ترتبط بعدد ساعات العمل لفريق المراجعة المكلف بالعملية ويمثل الجـــزء الثابت منها نسبة بسيطة تتوقف على حجم التكاليف الثابتة للمكتب وعدد عملية المراجعة الأخرى التي تستفيد منها . وأخيرا فإن الخسائر المتوقعة تتوقف علـــى مستوى الجودة المطلوب لعملية مراجعة محددة بالإضافة إلى حجم أعمال مكتـــب المـــراجعة في السوق . ويتضح هنا أن هيكل التكاليف الثابتة والمتغيرة يخـــتلف من مكتب لآخر نظرا لحجم نظم الخبرة السابقة ومدى الاستفادة منها . كمـــا يتضح أيضا أن دالة الخسارة ليست متماثلة على مستوى المكاتب المختلفة لاخـــتلاف مستوى الجودة المطلوب من كل مكتب وحجم أعمال المكتب . نتيجة لكـــل ذلـــك فإن قرار مكتب المراجعة سوف يختلف في المكاتب الكبيرة عنه في المكاتب الأقل حجما .

فـــي مكاتـــب المـــراجعة الأكـــبر حجما فإن اقتصاديات الحجم الناتجة عن الاســـتفادة مـــن موارد المكتب والمتمثلة في النظم المكونة من قبل سوف تكون أعلى وبالتالي فإن نصيب العملية من التكاليف الثابتة سوف يكون منخفضا . كما تـــنخفض ســـاعات العمل الناتجة عن العمل البشري وبالتالي تنخفض التكاليف المتغيرة . وفي المقابل فإن احتمالات التعويض وفقد الأتعاب تزداد نتيجة لزيادة مســـتوى الجودة المطلوب . ولهذا فإن المكتب يعرض أتعابا تعادل التكلفة التي يمكـــن تجنبها وتشمل أي زيادة في التكاليف المتغيرة أو الثابتة أو دالة الخسارة المحـــتملة . ولـــن يجدي هذا القول بأن قبول عمليات مراجعة صغيرة لا يترتب

عليه خسائر محتملة لأن احتمالات التقاضي وما يترتب عليها من خسائر سوف تظل قائمة[٣] .

وبـناء عليه تتوافق أتعاب المكتب الكبير مع عمليات المراجعة الكبيرة فقط لأنه لن يكون في وضع تنافسي أفضل بالنسبة للعمليات الصغيرة .

أما بالنسبة لمكاتب المراجعة الأقل حجما ، فإن هذه المكاتب تتحمل بتكاليف متغيرة مرتفعة لعدم توفر نظم سابقة بالقدر الكافي يمكن الاستفادة منها في تخفيض التكاليف المتغيرة . وفي المقابل فإن هذه المكاتب لا تتحمل بخسائر محتملة عالية لعدم وجود القدرة المالية التي تمثل ضمانا لأي تعويضات محتملة ، وحتى إذا دخلت في خطط تأمينية لنقل مخاطر التعويضات إلى شركات متخصصة فإنها سوف تتحمل بأقساط تأمين عالية جدا ، وكذلك فإن عدد العمليات التي يحتمل فقدها في حالات التقاضي يعتبر صغير جدا بالمقارنة بالمكاتب الأكبر حجما . ولهذا فإن التكاليف التي يمكن تجنبها بالنسبة لهذه المكاتب سوف تتمثل في التكلفة المتغيرة الإضافية المترتبة على قبول عملية جديدة . وفي المقابل فإن ضعف الضمان الذي تقدمه تلك المكاتب لتغطية أي خسائر محتملة سوف يشكل عائقا نحو حصولها على عمليات مراجعة كبيرة . ولنفس السبب سوف تتمتع بميزة تنافسية عن المكاتب الأكبر حجما في مراجعة العمليات الصغيرة . علاوة على ذلك فإنه يمكن لهذه المكاتب أن تحسن من موقفها التنافسي عن طريق رسملة تكاليف بدء عملية المراجعة وخلق نظم خبرة للعمليات المشابهة ومن ثم تنخفض التكاليف التي يمكن تجنبها الأمر الذي يحسن من موقفها التنافسي ويهيئ لها فرصة الحصول على عدد أكبر من العمليات وبالتالي ارتفاع درجة الجودة التي يضعها السوق لمثل هذه المكاتب .

---

[٣] في هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن المكتب الستة الكبار قد أعدت منشورا ووقع عليه رؤساء تلك المكاتب ومررته على الجامعة والهيئات المهنية وغيرها لخلق تكتل مساند لها في تغيير نظام التقاضي وما يترتب عليه من التزامات . ولقد اعترفنا لمكاتب في المنشور أنها مطالبة بتعريض قرارات استثمارية غير سليمة نتيجة لنظام التقاضي السائ مما كلف المكاتب عام ١٩٩١ ما يقرب من ١٠% من إجمالي إيراداتها .

١-٤ طبيعة العرض في سوق المراجعة

مقدمي خدمات المراجعة في بيئة معينة يدخلون سوق المراجعة وفقا لشروط ومتطلبات معينة يحددها القانون والقرارات النظامية والإرشادات المهنية التي تختلف من بيئة لأخرى . ويفترض أن تلبية جميع المتطلبات اللازمة لمباشرة المهنة يمثل حدا أدنى لهذا الغرض . ولكن يجب أن نسلم هنا بأن تحقيق ذلك الحد الأدنى يدل على تجانس الخدمة التي يقدمها كل مراجع . كما يجب أن نعترف أيضا بأن المجتمع الاقتصادي والمالي الطالب لخدمة المراجعة لا يحتفظ بمعلومات كافية عن كل من يتوافر فيهم شروط ممارسة المهنة ومن يقومون بالممارسة العملية لها فعلا في وقت ما ، وأنه يقوم بالفعل بتقييم جودة الخدمة التي يحصل عليها من جانب كل مكتب مراجعة من خلال ما لدية من معلومات سابقة عن هذا المكتب . ويترتب على تقييم السوق اختلاف جوهري في طبيعة الخدمة التي يدركها ويحصل عليها السوق من كل مكتب عن المكاتب الأخرى . ويرجع اختلاف طبيعة الخدمة من مكتب لآخر إلى عوامل متعددة نتعرض لكل منها فيما يلي .

١-٣-١ سمعة مكتب المراجعة

تتحدد سمعة المراجعة من خلال تجارب السوق مع مكتب المراجعة خلال فترات زمنية طويلة . وسمعة المراجعة سواء كانت جيدة أو أقل من ذلك فإنها سوف تتأسس بناء على علاقة سابقة بين سوق المراجعة ومكتب المراجعة . ويفترض باحثو المراجعة هنا أن سمعة مكتب المراجعة سوف يؤثر في نصيب مكتب المراجعة من السوق وبالتالي في أتعابه (أنظر Watts and Zimmerman 1986, p. 316, Craswall etal 1995, p. 301) . وفي التحليل المقدم في هذه الدراسة ، فإن سمعة مكتب المراجعة الجيدة ترفع من وزن الجودة التي يضعها السوق في خدمة المراجعة التي يقدمها ذلك المكتب . أي أن السمعة تجعل دالة

أتعـــاب المـــراجعة في مجموعة جزئية مرتفعة . كما أن سمعة مكتب المراجعة ترتـــبط بعوامـــل أخـــرى بخلاف تاريخ العلاقة بين المكتب والسوق ، من هذه العوامـــل تخصص المراجع في صناعة معينة . فقد نجد مكتب مراجعة معين له دالـــة أتعـــاب أكثر من مكتب آخر في صناعة معينة على الرغم من أن السوق يحـــتفظ بمعلومـــات جـــيدة عن المكتب الآخر في صناعات أخرى . كما يجب الإشارة هنا أيضا إلى أن مكتب المراجعة يحاول بطرق متعددة أن يخلق اسما له فـــي الســـوق يكـــون بمثابة اسم تجاري Bran name مثل ما ينفقه من موارد لـــرعاية المؤتمـــرات العلمـــية والمهنية ومشاركته الفعالة في الجمعيات المهنية وإصدار الدوريات المهنية التي تناقش قضايا المهنة . ومما لا شك فيه أن إنفاق المكتب على مثل هذه الأنشطة إلى جانب سمعته المهنية يمثل أصلا من الأصول التي تحقق للمكتب عوائد غير عادية على الذي الطويل .

١-٣-٢ حجم مكتب المراجعة

يعتـــبر حجم مكتب المراجعة من العوامل المؤثرة في طبيعة الخدمة . فمن المعـــروف فـــي الفكر الاقتصادي أن الحجم يحقق عوائد غير عادية ناتجة عن وفورات الحجم الكبير والتخصص الداخلي في إنتاج السلعة أو الخدمة . وتنسحب نفـــس المـــيزة على سوق المراجعة . ولقد تناول العديد من الباحثين حجم مكتب المـــراجعة مـــن زوايا مختلفة . على سبيل المثال Benston (1979-80, p.17) و Watts and Zimmerman (1986, P. 317) تـــناولا موضـــوع الحجم من زاوية رأس المـــال البشـــرى المستثمر في تدريب وصقل مهارات العاملين في المكتب لإكسابهم خبرات قيمة تسهم في تحقيق معدلات أداء مرتفعة بجودة مناسبة . ومن ناحـــية أخرى فإن بعض الباحثين قد نظروا إلى حجم المكتب من خلال وفورات التكلفة التي يحققها من خلال إنتاج الخدمة على نطاق واسع (DeAngelo 1981, p.187) . هذه النظرة إلى حجم المكتب مرجعها أن المنتجين الذين ينتجون خدمة

معينة على نطاق كبير يمكنهم أن يوزعوا تكاليفهم الثابتة على عدد كبير من العمليات ومن ثم ينتجون الخدمة بتكلفة متوسطة أقل من غيرهم من المنتجين على المدى الطويل . وفي التحليل المقدم في هذا البحث ، فإن حجم المكتب يمثل عاملا مهما لتحقيق التوازن السوقي بصرف النظر عن اعتبارات التكلفة . فالمكاتب الكبيرة مطلوبة لأسباب متعددة . أول هذه الأسباب لتحقيق التوافق مع عملاء المراجعة ذوي الأحجام الكبيرة . فلقد أوضحنا أن المنشأة تتحمل بتكاليف وكالة تؤدي إلى تخفيض قيمة تلك المنشأة في السوق المالي والاقتصادي وتحدث تلك التكاليف نتيجة السلوك الانتهازي للمديرين في الحالات التي تزيد فيها درجة انفصال ملكية الموارد الإنتاجية عن إدارتها . ويشير الواقع أن تزايد تكاليف الوكالة يحدث مع الشركات الكبيرة الحجم أكثر منه مع الشركات الصغيرة الحجم . هذه الشركات تتطلب حجما كبيرا عن أعمال المراجعة بصرف النظر عن الجودة . والحجم الكبير من أعمال المراجعة لا يمكن إنجازه إلى من خلال فريق متكامل من المراجعين تتفاوت خبراتهم ومراكزهم الوظيفية داخل المكتب وبالتالي أدوه أرهم ومسئولياتهم عن عملية المراجعة . ومن طبيعة ألا تلجأ مثل هذه الشركات إلى مكاتب ليس لديها خبرة أو سابقة أعمال في مراجعة شركات مماثلة من حيث الحجم أو على الأقل من حيث النشاط . أما السبب الثاني وراء ضرورة وجود المكاتب الكبيرة فإنه يرجع إلى الدور الثاني للمراجعة والمتمثل في إضفاء الثقة والمصداقية في المعلومات المحاسبية المنشورة . ويتزايد هذا الدور كلما زاد عدد الفئات الخارجية المستفيدة من المعلومات المحاسبية . ومن ناحية أخرى فإن مسئولية المراجعة تجاه الأطراف الخارجية التي تعتمد على المعلومات المحاسبية سوف تتأثر بشكل مباشر بحجم مكتب المراجعة . إذ أن الأطراف الخارجية تدرك مقدار الضمان الذي يوفره كبر حجم المكتب على تحمل المسئولية وخصوصا المسئولية المدنية . فالمراجع يكون مسئول مسئولية مدنية بتعويض الغير ممن أصابهم أي ضرر من جراء إهمال المراجع في أداء

مهمـــة الفحـــص والتقرير ولهذا فإن الأطراف الخارجية سوف تنظر إلى حجم المكتـــب وإلـــى شكله القانوني عند تقدير مستوى خدمة المراجعة التي يحصلون علـــيها من مكتب معين . وبناءا عليه فإنه كما زاد حجم المكتب وكانت مسئولية الشركاء فيه غير محدودة كما زاد اقتناع الأطراف الخارجية بأن الأخطاء المهنية الجسيمة من جانب أحد الأعضاء في فريق المراجعة مغطاة وبالتالي زاد تقديرهم لجودة المراجعة .

١-٣-٣ التخصص الصناعي

يـــنظر إلى صناعات العملاء طالبي خدمة المراجعة باعتبارها مستقلة عن بعضها البعض . فكل صناعة لها عواملها الخاصة بها Industry-specific factor والتي تميزها عن الصناعات الأخرى . من هذه العوامل كثافة رأس المال وحجم وطبـــيعة الأصول الثابتة والمتداولة وطبيعة النشاط وما يترتب عليه من إيرادات ومصـــروفات والمشاكل المالية والاقتصادية التي تواجه تلك الصناعة . وبطبيعة الحـــال فـــإن هذه العوامل لها تأثيرها المباشر والقوي على النظم المحاسبية وما تتضـــمنه من معايير للمقياس والإفصاح على سبيل المثال فإن العوامل الخاصة بالصـــناعة تســـاهم بشـــكل مؤثـــر في تحديد معيار التحقق سواء للإيرادات أو المصـــروفات توطـــئة إجراء المقابلة التي هي عصب قياس الربح . كما أن كل صـــناعة لها متطلباتها الخاصة بالتقرير المالي بحسب درجة انتشار الملكية فيها ومـــدى الـــتدخل الحكومـــي فـــي تنظيم عملياتها المحاسبية ونشاطها الصناعي وحاجـــات التقرير المحاسبي سواء للنشر الخارجي أو تلبية لمتطلبات إشرافية . هـــذه العوامـــل تؤدي إلى تميز كل صناعة من الناحية المحاسبية وهو ما يطلق عليه بالتكنولوجيا المحاسبية من صناعة لأخرى (Craswell et al 1995, p.300) . وبـــناءا علـــيه فإن احتفاظ مكتب مراجعة بنظام معلومات متكامل عن متطلبات المراجعة في صناعة معنية دون غيرها من الصناعات سوف يؤدي إلى تخصص

المراجع في تكنولوجيا محاسبية واحدة أو عدد محدود منها الأمر الذي يمكنه من تحقيقـــي ميزة تنافسية على غيره من مكاتب المراجعة الغير متخصصة في تلك الصناعة . وترجع تلك الميزة إلى انخفاض تكاليف بدء عملية المراجعة وتكاليف الفحـــص الثابتة بدرجة كبيرة لأن معظم البيانات والخبرات اللازمة لإتمام عملية المـــراجعة فـــي أي شركة داخل تلك الصناعة تكون متوفرة بالفعل لدى مكتب المـــراجعة . على سبيل المثال برامج المراجعة لمعظم الإيرادات والمصروفات والعمـــلاء والمخـــزون وغيرها من الحسابات المرتبطة بطبيعة الصناعة تكون متوفرة لدى مكتب المراجعة . في هذه الحالة سوف يكون للعميل والمكتب أيضا دوال أتعـــاب مخـــتلفة عـــن الصناعات الأخرى . وبناءا عليه يمكن اعتبار كل صـــناعة مـــن هذه الصناعات بمثابة سوق فرعية داخل السوق الكلي للمراجعة ويجب دراستها كجزء من دراسة سوق المراجعة الكلي .

١-٤ تغيير المراجعين

علاقـــة مكتـــب المـــراجعة بالعميل من العلاقات التي تتميز بطول فتراتها الزمنية عن غيرها من المهن الأخرى . ومع هذا فإن تعاقد العميل مع المراجعة لا يغطي إلا فترة مالية واحدة تنتهي باعتماد القوائم المالية للسنة المنتهية على أن يتم تجديد عقد المراجع لفترة مالية أخرى . وتحتفظ المنشأة بحق تغيير المراجع مـــع نهايـــة مدة العقد . ومع هذا فإن هناك بعض الاعتبارات التي ترجح الإبقاء على المراجعة الحالي للشركة . من أهم هذه العوامل أن المراجع الحالي قد كون نظـــام خبرة متخصص في أعمال الشركة نفسها مما جعله على درجة كبيرة من التخصـــص في التكنولوجيا المحاسبية للشركة والتي تعتبر عامل خاص بالشركة Firm-specific factor . ولا يقصـــد بالتكنولوجيا المحاسبية على مستوى المنشأة هنا معايير التحقق والقياس والإفصاح كما أشرنا من قبل لأن هذه العوامل تعتبر عوامـــل خاصة بالصناعة ، ولكن يقصد بها النظم الداخلية التي أدخلتها المنشأة

ذاتها كنظم الإنتاج والمخزون والمكافآت والحوافز ونظم الرقابة الداخلية الإدارية والمحاسبية وما يرتبط بها من مجموعات دفترية ومستنديه وغيرها من النظم الداخلية للشركة . وتخصص مكتب المراجعة الحالي في النظم الداخلية للشركة يجعل له ميزة تنافسية في مواجهة المكاتب الأخرى المرشحة للحصول على العملية حتى ولو كانت متخصصة في الصناعة التي تعمل بها الشركة . هذه الميزة إذا سمحت باستقرار علاقة المكتب العميل سوف تؤدي إلى استقرار نسبي في سوق المراجعة الأمر الذي يقصر الطلب على المراجعة على ما يتأسس من شركات ومنشآت جديدة كما يجعل دخول المكاتب الجديدة إلى السوق محدودا وذلك في حدود خروج مكاتب أخرى من السوق لأسباب غير عادية أو لمواجهة الطلب الناشئ عن تأسيس شركات جديدة . وفي هذا الصدد فإننا نجد أن معظم نماذج تسعير عملية المراجعة التي قدمت من قبل افترضت استقرار الخدمة المقدمة من كل مكتب وكذلك استقرار العميل وبالتالي لم تسمح تلك النماذج باحتمالات تغيير المراجعين (من هذه الدراسات Simunic 1980, DeAngelo 1981a, Magee and Tseng 1990, Gigler and Penno 1995) . في هذه الدراسات تم تناول موضوع تغيير المراجعين من زاوية إصدار تقارير غير مرغوبا فيها سواء من جانب منشأة العميل أو من جانب المستفيدين من تقرير المراجعة وذلك عن طريق الجهات الإشرافية التي تحمي مصالح هؤلاء المستفيدين . كما امتدت هذه الدراسات إلى القيود التي يفرضها السوق على عملية تغيير المراجعين من جانب منشأة العميل . ومع هذا فقد تجاهلت معظم الدراسات التي تناولت موضوع تغيير المراجعين التغيرات المحتملة في ظروف منشأة العميل أو في مكتب المراجعة . وتعتبر الأولى السبب الأرجح لتغيير المراجعين . وتعتمد على أن أي تغيير في العلاقات التعاقدية المكونة للمنشأة قد تتطلب تغيير المراجع .

وقـد بدأ Francis and Wilson (1988) اختبار علاقة التغير في هيكل تكلفة الوكالـة مـع تغيير مكتب المراجعة ميدانيا على عينة من الشركات التي قامت بالـتحول فـي طلب المراجعة إلى المكاتب الكبيرة . وقد وجدت الدراسة علاقة موجبة معنوية بين زيادة تكاليف الوكالة متمثلة في تغيير خطط الحوافز وانتشار ملكـية أسـهم الشـركة واحتمال التحول إلى واحد من مكاتب المراجعة الكبيرة الثمانية في ذلك الوقت . وفي دراسة أخرى متزامنة معها ، أختبر Johnson and Lys (1988) أثـر كلا من تغير هيكل رأس المال بإصدار سندات أو أسهم وتغير سياسات الشركة الاستثمارية والمحاسبية على تغيير المراجعة ، ووجدت أن مثل هـذه التغـيرات تـؤدي إلـى تغيير مكتب المراجعة . وفي دراسة حديثة نسبيا (Bockus and Gigler 1998) تـم تأسـيس نموذج لمحددات تغيير المراجعين . ويعـتمد النموذج على مخاطر الأعمال التي تتعرض لها منشأة العميل وتأثيرها على مسئولية مكتب المراجعة المادية وقدرته على الوفاء بهذه المسئولية . وهذا يعنـي أن أي تغيـير في مخاطر أعمال الشركة من شأنه أن يزيد من احتمالات المسـئولية المالية التي تقع على مكتب المراجعة في حالة عدم الوفاء بالمسئولية المهنـية . وقـد أثبـت نموذج تلك الدراسة أن القدرة المالية للمراجع المحتمل للشـركة تضعه في وضع تنافسي أفضل من المراجع الحالي للشركة . وإذا كان المـراجع الحالي لديه ميزة تنافسية من حيث تكاليف الفحص فإن هذه الميزة لا تعـوض مـيزة المكتـب المحـتمل إذا كـان حجم ذلك المكتب يضمن الوفاء بالمسـئوليات المالـية التـي قـد تنشأ مستقبلا . وذهبت الدراسة لأبعد من ذلك واعتبرت أن الإبقاء على المراجع الحالي برغم ضعف مقدرة مكتبه المالية يعتبر سلوكا يؤدي إلى تخفيض ثروة الأطراف الخارجية .

ويـتفق هـذا الـنموذج مـع التحليل المقدم في هذه الدراسة من ناحية ثقة الأطراف الخارجية في المعلومات المحاسبية المنشورة وما تضعه تلك الأطراف مـن وزن لجـودة مكتب معين . كما تتفق دراسة Francis and Wilson (1988)

ودراسة Johanson and Lys (1988) مع دور مكتب المراجعة في تخفيض تكاليف الوكالة . وهذا يؤكد وجود مستويات مختلفة للجودة المطلوبة لحالات المراجعة بتوفيق مستوى جودة المراجعة المطلوب مع هيكل دالة الأتعاب لتحديد المكاتب المرشحة لعملية المراجعة ومن بينها تتم عملية المفاضلة على أساس الأتعاب . وإذا حدث أي تغيير في ظروف الشركة وخصوصا العلاقات التعاقدية المكونة لها فإن هذا يتطلب إعادة تعيين هيكل آخر للأتعاب والتحول لمستوى مرتفع نسبيا من الخدمة طلبا لمستوى مرتفع من جودة المراجعة . ومن ناحية أخرى فإن استمرار علاقة العميل بالمراجعة رغم تغير ظروفه التعاقدية سوف يترتب عليه انخفاض قيمة المنشأة . وهذه النتيجة تفسر تحقيق معدلات عائد غير عادية منخفضة على الورقة المالية للمنشأة عندما تبقى على مكتب المراجعة رغم ارتفاع تكلفة الوكالة في الوقت الذي تتحقق فيه معدلات مرتفعة لعائد الورقة المالية مصاحبا لتغيير مكتب المراجعة في مثل هذه الظروف .

ونخلص هنا إلى أن هناك سببين أساسيين لتغيير المراجع ويجب على أي باحث يرغب في دراسة ذلك ميدانيا أن يفرق بينها إذا رغب في أن يحصل على نتائج ميدانية يمكن الاعتماد عليها . السبب الأول Switching ويرتبط بنوع الرأي الذي يبديه المراجع في تقريره وهو ما يعرف بـ Opinion Shopping وسوف تسعى الإدارة إلى هذا التغيير إذا كان الرأي غير محابي لها أو تسعى له الأطراف الخارجية إذا كان الرأي يحابي الإدارة على غير الحقيقة . ويترتب على مثل هذه المواقف انخفاض قيمة المنشأة السوقية . والنوع الثاني إعادة تعيين Realignment ويحدث عند تغير أي من الظروف التعاقدية التي تعيين المراجع السابق على أساسها ويصاحب ذلك عادة ارتفاع في قيمة المنشأة .

٢- درجة التركيز كمقياس لطبيعة السوق

٢-١ تحديد طبيعة سوق خدمات المراجعة

الحكم على طبيعة سوق المراجعة من مجرد التحليل النظري والنماذج الاقتصادية يعتبر مجحفا بجميع الأطراف المهتمة بالسوق والتي تتأثر ثرواتها به . فالحكم عليه بأنه يأخذ شكل احتكاري قد يؤدي إلى زيادة درجة التنظيم لسوق المراجعة الأمر الذي يفقده صفة الموضوعية ويؤدي إلى الاختيارات العكسية وإلى مزيد من التحيز في تخصيص موارد المراجعة على عمليات لا يحدث بينها قدرا من التوافق يحافظ على ثروة المجتمع المتمثلة في مجموع القيم السوقية للمنشآت . كما أن الحكم عليه بأنه سوق يتمتع بالمنافسة الكاملة في حين أنه يكون عكس ذلك يؤدي إلى ممارسة بعض المكاتب المحتكرة لأنشطة احتكارية غير ظاهرة منها فرض أتعاب احتكارية على المنشآت مما يزيد من تكاليف المراجعة المحملة على قيمة المنشأة بأكبر مما تضيفه هذه الخدمة إليها الأمر الذي يؤدي ذات النتيجة الأولى . هذا إلى جانب أن سيطرة عدد محدود من المكاتب على السوق يجعل تكلفة دخول منتجين جدد إلى السوق مرتفعة الأمر الذي يعوق عملية الدخول إلى السوق . وقبل الاستطراد في ذلك فإنه يجب أن نسلم بأن المنافسة التامة أو الاحتكار التام هما من الحالات الشاذة التي لا وجود لها إلا في النماذج النظرية . فلا يمكن تصور وجود الاحتكار التام أو المنافسة التامة حتى في سوق السلع المادية . وكل ما يسعى إليه الباحثون في هذا الصدد هو تحديد انتماء السوق لأي من الموقفين التنافسي أو الاحتكاري .

وترجع صعوبة استنتاج أي من الطبيعة الاحتكارية أو التنافسية من النماذج والتحليلات النظرية إلى أن هذه النماذج والتحليلات تتأسس في ضوء مجموعة من الافتراضات التي قد لا تكون سائدة في الواقع العملي . من هذه الافتراضات ما يقدم بغرض تكوين دالة بين الأتعاب ومحدداتها ، وكذلك تبسيط سلوك التكلفة إلى متغيرة وثابتة والتعبير الخسائر المترتبة على الدعاوى القضائية إلى شكل

دالـــة احتمالـــية . ومن ناحية أخرى فإن النماذج الرياضية والتحليلات النظرية تربط الطلب على المراجعة بعوامل محددة يمكن قياسها ومحدودة في نفس الوقت لتبســيط عملــيات الاشتقاق الرياضي المترتبة عليها . ولتوضيح ارتباط النتائج بالافتراضات ، فإن Dopuch and Simunic (1980, p.448) على سبيل المثال قد توصـــلا إلى أن السوق يتمتع بالمنافسة في مجمله باستثناء وجود بعض مظاهر الاحتكار في مواقف محددة يمكن تبريرها بالمسئولية التي يتعرض لها المكتب ، ونفـــس النتيجة توصلت لها دراسات DeAngelo (1981a), Magee and Tesng (1990) . هـــذه الدراســـات افترضـــت المنافســـة في بناء نماذج لتسعير خدمة المراجعة . وهناك دراسات أخرى افترضت المنافسة غير الكاملة بسبب وفورات الحجـــم مـــثل دراسة Simunic (1980) أو بسبب ما تقدمه مكاتب المراجعة من خدمات استشارية تنفرد بتقديمها بشكل احتكاري مثل دراسة Gigler and penno (1995) .

ورغـــم هـــذا الاختلاف الواضح بين الدراسات التحليلية إلا أن هناك بعض مظاهر الاحتكار في سوق المراجعة تنبع من هيكل العرض في السوق . من هذه المظاهـــر ســـيطرة مكتـــب معين على شركات صناعية بذاتها يجعله في وضع احـــتكاري بالنســـبة لهذه الصناعة . وجود عدد محدود من المكاتب ذات الحجم الكبير يسطر على السوق قد يؤدي إلى خلق اتحاد مصالح Cartel فيما بينهم عن طـــريق التنســـيق المســـتتر لرسم سياسات تقديم الخدمة وتحديد أتعابها وتوزيع عملـــيات المـــراجعة فـــيما بينهم . وفي الحقيقة فإن وجود المكاتب الكبيرة بعدد معقول لا يعتبر في حد ذاته احتكارا . فإذا ما كان هناك منافسة بين هذه المكاتب على العمليات التي تتوافق مع أحجامها فإن ذلك يكون في صالح القيم الاقتصادية للمنشآت . ولكن الخطورة في ذلك تتمثل في تكوين اتحاد المصالح أو في سيطرة تلك المكاتب على عمليات صغيرة كان من الأوفر اقتصاديا أن تؤديها مكاتب أقل وبـــناءا علـــى كـــل ذلك فإن الحكم على طبيعة سوق المراجعة هو سؤال لا تتم

الإجابة عليه إلا ميدانيا . ويتطلب للإجابة على ذلك أن تتوافر بيانات ميدانية عن حجـم أعمـال مكاتب المراجعة وذلك لتحديد مدى سيطرة المكاتب الكبيرة على عمليات المراجعة . ولا تكفي هذه البيانات للإجابة عن سؤال حول طبيعة السوق لأن السيطرة في حد ذاتها لا تعني تحقيق المكاتب لأتعاب غير عادية احتكارية . ولكن إذا ما تم تحديد مدى سيطرة المكاتب الكبيرة ، فإنه لا بد من توافر بيانات فعلـية أخـرى عن أتعاب عمليات المراجعة لتقدير الجزء الاحتكاري . وسوف نتناول في الجزء الآتي المحاولات الميدانية لتحديد طبيعة السوق .

٢-٢ درجة التركيز السوقي

استعار باحثو المراجعة أساليب قياس درجة التركيز السوقي كأدوات للحكم على درجة المنافسة أو الاحتكار في سوق سلعة أو خدمة معينة . ولقد قدم الفكر الاقتصـادي ثلاثة أساليب مترابطة لقياس درجة التركيز السوقي (أنظر Ruffin 1988 p. 332) . وقـبل أن نتناول هذه الأساليب لابد أن نؤكد على ثلاثة حقائق أساسـية بشأنها . الأولى أن الأساليب الثلاثة ليست بديلة عن بعضها وإنما تكمل بعضـها الـبعض . الثانية أن المقاييس الناتجة عن هذه الأساليب لا تقدم إجابة محددة عن درجة المنافسة أو الاحتكار وإنما تقدم مؤشرات تساعد في الحكم على طبيعة السوق . أن الأساليب الثلاثة تعتمد على البيانات الفعلية لأرباح أو إيرادات المنتجيـن . ونظـرا لعـدم توافـر بيانات فعلية عن أرباح أو إيرادات مكاتب المـراجعة فإن باحثي المراجعة قد استعانوا ببدائل لها من البيانات المنشورة في القوائم المالية للشركات .

والأساليب الثلاثة تتضمن الآتي :

(أ) النصـيب السـوقي للمنتج (المكتب) : ويقاس بنسبة إيرادات أو أرباح المكتـب إلـى مجموعة إيرادات أو أرباح المكاتب الأخرى الداخلية في العنيه .

ويمكـــن أن يشـــار إليها بالرمز (Si) . وفي ضوء هذه النسبة يتم ترتيب مكاتب المراجعة ترتيبا تنازليا للتعرف على ترتيب الحجم بالنسبة للمكاتب .

(ب) درجـــة التركيز لعينة عددها (n) من المكاتب . ويتم قياسه عن طريق مجموع الأنصبة السوقية لعدد محدود من المكاتب (m) والتي تستحوذ على أكبر أنصـــبة من السوق . وهذا العدد يعتبر مسألة تقديرية حسب الترتيب الذي تم في الخطـــوة الســـابقة . ولقد اعتادت المؤلفات الاقتصادية على حساب النسبة لأكبر أربعـــة منتجيـــن . وفـــي دراسات المراجعة نجد أن الباحثين حسبوا تلك النسبة لمكاتب المراجعة الكبيرة .

$$CR = S_1 + S_2 + ... + S_m$$

(ج) مؤشـــر الاحتكار المعروف بـــ Herfindahl index . ويعتمد قياس هذا المؤشـــر علـــى جميع الأنصبة السوقية لمكاتب المراجعة الداخلية في العينة (n) حيث يحسب على النحو الآتي :

$$H = (S_1)^2 + (S_2)^2 + ... + (S_n)^2$$

وحيث أن المؤشر يعتمد على مربع النصيب السوقي لكل مكتب فإنه يعطي وزنـــا أكـــبر للمكاتـــب الكبيرة ووزنا أقل للمكاتب الصغيرة . كما اقتربت قيمة المؤشـــر مـــن الواحد صحيح كلما دل ذلك على اقتراب السوق من الاحتكار . وبطبيعة الحال فإن المؤشر لن يساوي الواحد الصحيح إلا إذا كان هناك يسيطر علـــى الســـوق كله . ويعتبر المقياس الثالث أكثر الأساليب شيوعا لأن سلطات مكافحـــة الاحـــتكار تعـــتمد عليه قبل أن تقرر أي إجراء لمنع الاحتكار . ولقد اعـــتمدت عليه إحدى اللجان التابعة للكونجرس الأمريكي لتحديد مدى سيطرت مكاتب المراجعة الكبيرة على سوق المراجعة . وبموجبه ووجهت اللجنة انتقادات حـــادة للمهـــنة المحاســـبية نتيجة لتلك السيطرة ونشرت نتائجها في تقرير حول المحاســـبة فـــي عام ١٩٧٧ . ومنذ ذلك الحين ودراسات المراجعة لا تكف عن دراســـة مدى سيطرة المكاتب الكبيرة على سوق المراجعة والتغيرات التي تطرأ

علـــى هـــذه الســـيطرة نتيجة تحول الشركات نحو طلب المراجعة من المكاتب الكبيرة.

٢-٣ نتائج الدراسات الميدانية

اعتمدت معظم الدراسات الميدانية على مقاييس التركيز السوقي لتقديم نتائج ميدانـــية تفـــيد فـــي الحكـــم على درجة المنافسة أو الاحتكار في سوق خدمات المـــراجعة . ونظرا لأن أساليب قياس درجة التركيز السوقي تعتمد على أتعاب أرباح المكاتب من عمليات المراجعة ، ونظرا أن كلاهم لا يتوفر ميدانيا بصورة مباشـــرة في جميع الحالات فإن الباحثين قد استعانوا ببيانات منشورة عن عملاء المراجعة لقياس درجة التركيز السوقي . وبناءا عليه فإن عرضنا لهذه الدراسات سوف يصنف حسب البيانات المتاحة للقياس قبل أن نستخلص أي استنتاجات عن طبيعة المنافسة في سوق المراجعة تبعا للبيئة التي أجريت فيها كل من الدراسات السابقة .

٢-٣-١ دراسات اعتمدت على بدائل القياس

أول الدراسات التي استهدفت درجة التركيز في سوق المراجعة كانت دراسة Zeff and Fossum (1967) . تعتـــبر تلك الدراسة بمثابة الدراسة الرائدة في هذا المجـــال على الرغم من أنها لم تقدم أي تحليلات اقتصادية مسبقة للسوق ولكنها اســـتهدفت تقديـــم إحصاءات وصفية عن طبيعة عملاء المكاتب الكبيرة في ذاك الوقـــت . ولقد استخدمت تلك الدراسة رقم إجمالي الأصول ، ورقم الإيرادات ، ورقم الربح لقياس نسبة استحواذ مكتب المراجعة من كل صناعة من الصناعات . ولقـــد وجـــدت نسبة استحواذ عالية لمكاتب المراجعة الثمانية الكبار على كل الصـــناعات في الولايات المتحدة الأمريكية . ولقد وصلت هذه النسبة إلى ٩٠% ولـــم تقـــل عـــن ٧٠% في الصناعات المختلفة . كما وجدت الدراسة أن جميع

المكاتب الثمانية لها عملاء في كل الصناعات ولكن مع تبادل التصنيف فيما بينهم من صناعة لأخرى .

استكملت دراسة أخرى الدراسة السابقة (Rhode 1974) لتقديم إحصاءات إضافية عن سيطرة المكاتب الكبيرة على عمليات المراجعة . ولقد تبين من النتائج التي قدمتها أن المكاتب الثمانية الكبيرة تسيطر على ما يقرب من ٩٤,٨% من عينة الدراسة في عام ١٩٦٤ ارتفعت إلى ٩٦,٤% في عام ١٩٧١ وذلك بمقاس إيرادات الشركات . ولقد قدمت تلك الدراسة مبررات لهذه السيطرة ملخصها إتمام عمليات المراجعة بطريقة أكثر انتظاما وترابطا من غيرها كما أوضحت أن معظم التحولات تتم من المكاتب الصغيرة إلى المكاتب الكبيرة بدليل ارتفاع النصيب السوقي لها في عام ١٩٧١ .

ولم تتطرق أي من الدراستين ، بناء على الإحصاءات المقدمة ، إلى طبيعة سوق المراجعة ، كما لم تعتمد أي منها على مقاييس محددة لدرجة التركيز السوقي سوى النسب المئوية من الإيرادات والأصول . وفي دراستين متتاليتين (Eichenseher and Danos 1981, Danos and Eichenseher 1982) تم تقديم نتائج إحصائية عن درجة التركيز ومؤشر الاحتكار ، كما تم تقديم أول بدائل أتعاب المراجعة لعدم توافر بيانات عنها . ففي الدراسة الأولى تم استخدام الجذر التربيعي لإيرادات الشركة كمقياس بديل لأتعاب المراجعة كما تم قياس درجة تركيز السوق (CR) على أساس أربعة مكاتب هذا بالإضافة إلى مؤشر الاحتكار (H) . ووجدت تلك الدراسة أن درجة تركيز السوق الرباعية كانت في المتوسط ٠,٦٦ على مستوى جميع الصناعات التي شملتها العينة ، وأن مؤشر الاحتكار المتوسط كان ٠,١٤٩ . أما في الدراسة الثانية فقد تم مقياس درجة التركيز الرباعي فقط بالاعتماد على الجذر التربيعي لإجمالي الأصول كبديل لأتعاب . وحاولت هذه الدراسة ربط درجة التركيز بمدى التدخل الحكومي في صناعة معينة ووجدت أن التركيز يكون أعلى في الصناعات التي تتصف بدرجة من

التدخل الحكومي . كما أثبتت أن هناك تحولات تتم في صالح المكاتب الكبيرة والمتخصصة في صناعات محددة مما يوضح درجة من اقتصاديات الحجم ودرجة من التخصص الصناعي بالإضافة إلى سيادة الثمانية الكبار للسوق بصفة عامة . وفي دراسة ثالثة لنفس الباحثين (Danos and Eichenseher 1986) ، تم دراسة تطور مقاييس التركيز على مدى ثلاثين عام لعينة من الشركات المنظمة حكوميا وأخرى غير منظمة حكوميا . ولقد اتضح أن درجة التركيز الرباعية قد تطورت من ٠,٧٥١ إلى ٠,٦٢٤ بانخفاض قدره ٠,١٢٧ في الشركات الغير منظمة حكوميا ، وبالنسبة للشركات المنظمة حكوميا تطورت السنة من ٠,٧٨٩ إلى ٠,٧٨٩ بانخفاض قدرة ٠,٠٠٢ فقط . وتوضح هذه النتائج أن درجة المنافسة بين المكاتب ازدادت بمرور الزمن في الشركات الغير منظمة في حين أن الوضع الاحتكاري ظل كما هو بالنسبة للشركات المنظمة حكوميا . ومع هذا فإن التغيرات التي طرأت على طبيعة السوق كانت في إطار المكاتب الكبيرة فقط أي أن درجة التركيز بالنسبة للمكاتب الثمانية ظلت كما هي .

والدراسة الأخيرة في هذه المجموعة ، هي دراسة (Doogar and Easley 1998) . واعتمدت هذه الدراسة على لوغاريتم إجمالي الأصول كبديل للأتعاب . كما صنفت مكاتب المراجعة إلى مكاتب كبيرة (الستة الكبار في ذلك الوقت) ، ومكاتب إقليمية تنصب دائرة نشاطها على ولاية أو مجموعة من الولايات المتجاورة ، ومكاتب صغيرة . ولقد تبين من هذه الدراسة أن المكاتب الستة الكبار يراجعون ما يقرب من ٠,٦ من عدد شركات العينة وتمثل أصولهم حوالي ٠,٨٥ من إجمالي الأصول التي شملتها العينة وتصل نسبة سيطرة المكاتب الكبيرة ١٠٠% للشركات التي تزيد أصولها على ٥٠ مليار جنيه وإلى ٩٠% من الشركات التي تتراوح أصولها بين ٥٠ مليون جنيه وأقل من ٥٠ مليار جنيه .

هذه المجموعة من الدراسات الميدانية تناولت جميعها البيئة الأمريكية . في تلك البيئة لا تتاح أي بيانات مباشرة عن أتعاب عمليات المراجعة ولهذا لجأت

تلـــك الدراســـات إلـــى مقاييـــس بديلة من بيانات الشركات . وتشير نتائج تلك الدراسات في مجملها إلى سيطرة المكاتب الكبيرة على سوق المراجعة . وترتب علـــى ذلـــك اســـتنتاج أن مكاتب المراجعة تقدم خدمات غير متجانسة ، وتعتمد بدرجـــة كبـــيرة علـــى التخصـــص الصناعي ، كما تستفيد المكاتب الكبيرة من اقتصاديات الحجم في السيطرة على السوق . ومع هذا لم تتوصل الدراسات إلى نتيجة قاطعة عن وجود تكتلات احتكارية فيما بين المكاتب الكبيرة ولكنها أكدت على وجود منافسة قوية فيما بينهم .

٢-٣-٢ دراسات اعتمدت على مقاييس مباشرة

اعتمدت هذه المجموعة من الدراسات على بيانات مباشرة عن أتعاب مكاتب المـــراجعة فـــي قـــياس درجـــة التركيز السوقي . وقبل أن نعرض لنتائج هذه الدراســـات ، يجب أن نشير هنا إلى أن نشر بيانات الأتعاب يعتبر أحد متطلبات الإفصـــاح في دولا أخرى بخلاف الولايات المتحدة مثل المملكة المتحدة وألمانيا واستراليا . أما عن نشر الأتعاب في الولايات المتحدة فقد حاولت SEC أن تلزم به الشركات ولكنها لم تصل إلى صيغة لمنشور يقضي بذلك في الثمانينات وبناءا علـــيه ألغـــت المشروع كلية إلى وقتنا هذا (يرجع في ذلك إلى Simon 1985) . ولهذا فإن الاعتماد على بيانات مباشرة للأتعاب في الولايات المتحدة قد تم على أساس إجمالي إيرادات المكتب أو من خلال ما ينشر اختياريا من بعض الشركات عن أتعاب المراجعة .

الدراســـة الأولى من هذه الدراسات اعتمدت على بيانات فعلية عن الأتعاب ولكـــن فـــي المملكة المتحدة (Moizer and Turley 1987) . بالإضافة إلى قياس درجـــة التركـــيز فـــي سوق المراجعة البريطانية ، فإن الدراسة حاولت إضفاء المصداقية على استخدم بدائل القياس عن طريق مقارنة نسب التركيز المحسوبة علـــى أســـاس بيانات الأتعاب الفعلية مع النسب المحسوبة على أساس إيرادات

الشركات . ولقد أتضح أن نسب التركيز الرباعية في تلك السوق تعادل ٠,٥٤٤ في حين أن مؤشر الاحتكار كان ٠,٠٩ وذلك على أساس بيانات الأتعاب . كما كانت النتائج المحسوبة على أساس الإيرادات ٠,٤٩٢ و ٠,٠٨ بالترتيب الأمر الذي يوضح عدم اختلاف النتائج كثيرا . ولقد انتهت الدراسة إلى إمكانية استخدام الإيرادات أو الجذر التربيعي لها كبديل للأتعاب .

الدراسة الثانية أجريت على السوق الأمريكية ولكن على بيانات عن إجمالي إيرادات مكاتب المراجعة التي شملتها العينة (Tomczyk and Read, 1989) . ونظرا لعدم وجود مصدر رسمي لمثل هذه البيانات فقد تم الحصول عليها من الصحف المالية التي تنشر فيها عرضا . وكان هدف الدراسة الأساسي هو قياس درجة التركيز السوقي على أساس بيانات مباشرة . وتوصلت الدراسة إلى أن درجة التركيز الرباعي كانت ٠,٥١٨ والثمانية ٠,٨٦١ وأن مؤشر الاحتكار خلال فترة البحث كان ٠,١٠ .

الدراسة الثالثة أجريت أيضا على السوق الأمريكية ولكن باستخدام عينة من الشركات التي تفصح إجباريا عن أتعاب المراجعة وهي شركات التأمين على اختلاف أنواعها (Pearson and Trompeter 1994) . وعلى الرغم من أن بيانات الأتعاب كانت متوفرة لعينة الدراسة ، إلا أنه تم حساب نسبة تركيز ثلاثية على أساس الجذر التربيعي للأصول . وعلى الجانب الآخر فإنه تم استخدام البيانات الفعلية للأتعاب في التحقق من أن سيطرة عدد محدود من مكاتب المراجعة (٣ مكاتب) يصاحبه زيادة في الأتعاب عن بقية المكاتب الأخرى . ولقد أتضح أن أكبر ثلاث مكاتب تسيطر على ٠,٥٧ ، ٠,٧٢ من سوق مراجعة شركات تأمينات الحياة وشركات التأمينات العامة . ورغم ارتفاع درجة التركيز الثلاثية ، فإن معامل ارتباط درجة التركيز مع الأتعاب كان -٠,٠٩٢ وهذا يدل على وجود علاقة عكسية بينها الأمر الذي يعني أن زيادة درجة التركيز لا تضعف المنافسة ولا تؤدي إلى فرض أتعاب احتكارية .

(٢) أن مؤشـــر الاحتكار في معظم الأسواق كان حوالي ٠,١ وذلك باستثناء السوق الألمانـــية . وهـــذا يمـــثل تفسيرا إضافيا لسيطرة عدد محدود من المكاتب على السوق .

(٣) أن نشر بيانات الأتعاب الفعلية لكل عملية مراجعة مع التقرير المالي السنوي لا يعتـــبر إلزاما في جميع الدول . ومع هذا فإن نشر مثل هذه المعلومات يسهم في تكويـــن فهـــم أفضل لعلاقة المراجع بالعميل ولأي مدي يتمسك به على حساب جودة المراجعة .

(٤) على الرغم من عدم توافر بيانات عن الأتعاب إلى أن بدائل القياس المشتقة من البـــيانات المالـــية للعمـــيل تـــؤدي إلى نتائج لا تختلف معنويا عن تلك التي يتم الحصول عليها باستخدام بيانات الأتعاب الفعلية .

(٥) أنـــه على الرغم من درجة التركيز العالية ، فإن الدراسات السابقة لم تجد دليلا علـــى تأثـــر الوضـــع التنافسي بين المكاتب الكبيرة وبالتالي استبعاد فكرة نشوء تحالف احتكاري في المهنة . كما لم يتأكد ميدانيا من أن سيطرة المكاتب الكبيرة تؤدي فرض أتعاب احتكارية عالية ، وهذا يثبت الاستفادة من اقتصاديات الحجم.

(٦) بالـــرغم الاســـتنتاج الســـابق ، فإن نتائج الدراسات السابقة تكشف عن ضعف الوضع التنافسي للمكاتب الأقل حجما حتى بالنسبة للعمليات الصغيرة . فالمكاتب الكبيرة تراجع نسب لا يمكن تجاهلها من عمليات مراجعة صغيرة علاوة على أن التغـــيرات الجوهـــرية فـــي الشركات تدفعها إلى تغيير المراجعين طلبا للمكاتب الكبـــيرة . وإذا كان ذلك بسبب التغير في محددات الطلب ، فإن نتائج الدراسات السابقة لم تكشف عن تغير في هيكل عرض خدمات المراجعة ، فمازلت الأسماء الكبيرة هي ذاتها وما تم من عمليات اندماج قد تم فيما بينها .

فـــي الجزء التالي مباشرة سوف نحال الاستفادة من أدوات البحث الميداني التي نوقشت في هذا الجزء للحصول على بعض المؤشرات عن سوق المراجعة في مصر ، ثم نقارن تلك المؤشرات بمثيلاتها في أسواق أخرى .

٣- الدراسة الميدانية

تهـدف الدراسة الميدانية إلى تقديم بعض الإحصاءات الوصيفة عن طبيعة سـوق خدمات المراجعة في مصر من خلال عينة من الشركات . بالإضافة إلى ذلـك فـإن الدراسة تحاول قياس درجة التركيز ومؤشر الاحتكار في السوق . وأخيرا إجراء مقارنة بين النتائج التي تم التوصل إليها عن السوق المصري مع مثيلاتها في دولا أخرى من واقع نتائج الدراسات السابقة . وفي هذه الدراسة نقدم الآتي :

- العينة .
- البيانات .
- النتائج الإحصائية .
- مقارنة الدراسة مع نتائج دراسات أخرى في بيئات مختلفة .

٣-١ العينة

تـم تحديـد حجم عينة الدراسة في ضوء مجموعة الشركات التي توافر لها بيانات في منشورات رسمية كالصحف اليومية . فقد تم البحث في تلك الصحف علـى مـدار ثلاث سنوات من ١٩٩٧-١٩٩٨ . واقتصر البحث على الشركات التـي نشـرت قوائـم مالية سنوية . هذه الطريقة في تحديد حجم عينة الدراسة قصرتها على الشركات المساهمة فقط ولا يمثل ذلك قصورا في الدراسة الحالية لأن معظـم الدراسـات السابقة اعتمدت فقط على الشركات المساهمة . كما أن المراجعة في شركات الأشخاص لا تعتبر من قبيل عمليات المراجعة التي يوجبها الفصل بين الملكية والإدارة وإنما تتم المراجعة فيها لأغراض أخرى كالأغراض الضريبية . ومع هذا فإن الاعتماد على البيانات المنشورة لا يسمح للعينة بتمثيل ملائـم للشـركات المغلقـة . ولكـن عدم وجود مصدر ملائم لبيانات مثل هذه الشـركات جعلـنا نستمر في الدراسة بموجب المتاح من البيانات . ومن ناحية

أخـــرى فقد تم استبعاد القوائم الفتريه لأنها لا تضيف أي إضافة للدراسة . ولقد أسفر ذلك البحث عن وجود ١٦١ شركة موزعة على سنوات الدراسة على النحو الآتي :

- ٧٧ شركة توافرت لها قوائم مالية سنوية للسنوات الثلاث .
- ٤ شركات توافر لها بيانات عن عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨ .
- ٥ شركات توافر لها بيانات عن عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٩ .
- ١٦ شركة توافر لها بيانات عن عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩ .
- ٦ شـــركات ، ٧ شركات ، ٣٦ شركة توافر لها بيانات فترة واحدة فقط للسنوات الثلاث بالترتيب.

ولقـــد ســـمحنا بهـــذا الـــتفاوت لأسباب متعددة . أهم هذه الأسباب أن عدد الشركات التي نشرت قوائم مالية لها قد تزايد في عام ١٩٩٩ . والسبب الثاني ، قد سمح لنا هذا التفاوت بدراسة مدى تأثر النتائج بتغيير حجم المعينة والشركات الداخلـــة فيها من سنة لأخرى . فالوصول إلى نتائج عن السوق من بيانات سنة واحـــدة قد يؤدي إلى استنتاجات متحيزة عن طبيعة السوق ، ولكن استخدام أكثر من ستة مع تفاوت حجم العينة يؤدي إلى نتائج أكثر استقرارا .

ولقد شملت العينة شركات من جميع القطاعات بما في ذلك البنوك وشركات التأمين وصناديق الاستثمار وشركات الاستثمار المالي هذا إلى جانب القطاعات التقلـــيدية كالإســـكان والمقـــاولات والأســـمنت ، الأغذية والمطاحن ، الأدوية والصناعات الكيماوية والأسمدة ، الصناعية الهندسية والإلكترونية ، وأخيرا النقل والاتصالات والخدمات الأخرى .

٣-٢ البيانات

كمـــا أشرنا من قبل ، فإن البيانات اللازمة لدراسة درجة تركيز السوق هي إيرادات مكاتب المراجعة أو أرباحها أو أتعاب عمليات المراجعة التي تقوم بها .

ومع هذا فإن هذه البيانات غير متوفرة في سوق خدمات المراجعة فلا الشركات تفصـــح عن أتعاب المراجعة ، ولا المكاتب تنشر أي بيانات عن أنشطتها . لهذا الســـبب فإنه تم الاستعانة بالمقاييس البديلة المشتقة من البيانات المالية المنشورة للشركات . وفي هذا الصدد قد لوحظ الآتي :

- أنـــه لا يوجـــد ارتباطا ملحوظا بين الأصول والإيرادات بحيث أن استخدام أي مـــنهما لا يكـــون بديلا للآخر . ولما كانت أتعاب المراجعة تعتبر دالة في حجم الشركة مقاسا بالأصول أو الإيرادات من ناحية . ومن ناحية أخرى أننا لاحظنا أن أكـــثر بدائـــل القياس في الدراسات السابقة كان الجذر التربيعي للإيرادات أو للأصول . لهذه الأسباب تم حساب الجذر التربيعي لكلا من الأصول والإيرادات وحساب المتوسط الحسابي لهما كمقياس بديل للقضاء على التفاوت الملحوظ فيما بينهما في معظم شركات العينة .

- كمـــا قابلنا في هذه الدراسة مشكلة لم تواجهها الدراسات السابقة . تمثلت هذه المشـــكلة في أننا اعتمدنا تقرير المراجع المرفق بالقوائم المالية في تحديد مكتب المـــراجعة القائم بعملية المراجعة . وفي معظم الشركات وخاصة البنوك وجدنا اثنيـــن أو أكـــثر مـــن مكاتب المراجعة تقوم بعملية المراجعة . وهذه الملاحظة متوقعة في ضوء متطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ الملزم بعملية المراجعة فـــي الشركات المساهمة . في هذا الصدد قابلت الدراسات السابقة مشكلة اعتماد تقريـــر المـــراجع على نتائج مراجعة جزء من القوائم المالية عن طريق مراجع آخـــر . ولقـــد أهملت تلك الدراسات هذا الجزء مما ضخم من النصيب السوقي لمكتـــب المراجعة الأصلي . ولكن نظرا لأن تعدد المراجعين في البيئة المصرية هـــو عبارة عن مشاركة كاملة لمكتبين أو أكثر في عملية مراجعة واحدة ، فإننا قمنا بتقسيم إيرادات وأصول الشركة أو البنك على مكاتب المراجعة المشتركة في العملية ليحسب لكل مكتب نصيبه في العملية ضمن حصته في السوق .

- ملاحظـــة أخـــرى مرتـــبطة بالمشكلة السابقة وهي اشتراك الجهاز المركزي للمحاســـبات في بعض عمليات المراجعة مع واحد أو أكثر من مكاتب المراجعة الخاصـــة في مراجعة عملية معينة . وهذا الاشتراك له ضرورات قانونية نظمها قـــانون الجهـــاز وقـــانون قطاع الأعمال العام مرجعها ملكية الدولة أو أي من الأشـــخاص الاعتبارية العامة لحصص ملكية في تلك الشركات . ولما كان دور الجهـــاز المركـــزي ذو طبـــيعة خاصة أهمها عدم الحصول على أتعاب فإنه لا يخضـــع للدراســـة . ولقد كان أمامنا اختيارين في معالجة هذه المشكلة . الأول تجاهل وجود الجهاز المركزي في مثل هذه الحالات وتسجل الحالة كاملة لمكتب أو مكاتـــب المـــراجعة المشتركة مع الجهاز . وهذا الاختيار يؤدي إلى تضخيم النصـــيب السوقي للمكاتب المشتركة معه . أما الاختيار الثاني هو تقسيم العملية علـــى جميع المشاركين فيها بما فيهم الجهاز ثم استبعاد مجموع حصص الجهاز المركـــزي من قاعدة السوق . ولقد فضلنا الاختيار الثاني لأنه إلى جانب أنه لا يـــؤدي إلـــى تضـــخم نصيب المكاتب الأخرى ، فإنه يسمح بدراسة الطلب على المـــراجعة عند خصخصة حصص ملكية لا تسمح بضرورة اشتراك الجهاز في عملية المراجعة .

ولقـــد نتج عن هذا البحث الحصول على بيانات ٣٩ مكتب مراجعة في عام ١٩٩٧ و ٤٤ مكتب في عام ١٩٩٨ و ٤٨ مكتب في عام ١٩٩٩ .

٣-٣ النتائج

علـــى الـــنحو الموضـــح في هذه الدراسة فإنه تم استخدام البيانات التي تم الحصول عليها من العينة في تقدير حصة كل مكتب في سوق خدمات المراجعة للسنوات الثلاث . وعلى أساس هذه الحصة ، فإنه تم قياس درجة تركيز عمليات المراجعة لعدد ٢ ، ٤ ، ٦ ، ٨ من مكاتب المراجعة وذلك للثلاث سنوات أيضا . ثم أجرينا مقارنة بين نتائج الدراسة مع نتائج الدراسات السابقة . وفي هذا القسم

من الدراسات السابقة سوف نعرض ونناقش نتائج الإحصاءات الوصفية التي تم التوصل إليها .

أولا : حصص المكاتب من السوق .

تـم حسـاب حصـص المكاتب من السوق المتماثل في عينة الشركات عن طـريق متوسط الجذر التربيعي لكلا من إجمالي الأصول وإجمالي الإيرادات ثم ترتيب تلك الحصص تنازليا . والجدول رقم (١) يوضح النتائج وأسماء المكاتب العشـرة التي تستحوذ على أكبر نصيب سوقي في سنة ١٩٩٩ مع وضع النسب المقارنـة لسـنتي ١٩٩٧ و ١٩٩٨ لدراسـة مدى تطور هيكل السوق ودراسة حساسية التقدير بتغير حجم العينة .

ويلاحظ من الجدول رقم (١) أن المكاتب الخمسة التي تستحوذ على النصيب الأكـبر تعتـبر مستقرة خلال السنوات الثلاث . والملاحظة الوحيدة هي تبديل المواقع فيما بينها . ويرجع ذلك لأسباب متعددة أهمها دخول شركات جديدة إلى السـوق تنافست عليها هذه المكاتب ، ويلي ذلك في الأهمية اختلاف حجم العينة مـن سنة أخرى . ويمكن أن نستنتج من ذلك أن هناك منافسة بين المكاتب من الثانـي إلـى الخـامس . أما المكتب الذي يحمل النصيب الأكبر فهناك استقرار بالنسبة لترتيبه بين المكاتب كما أن هناك فجوة كبيرة تزيد على ١٠% بينه وبين المكتب التالي له مباشرة الأمر الذي يوضح ضعف المنافسة في هذه المنطقة من الترتيب .

جدول (١) ترتيب المكاتب العشرة الأولى

المكتب	١٩٩٩		١٩٩٨		١٩٩٧	
	%	الترتيب	%	الترتيب	%	الترتيب
حازم حسن	٢٨,٦	١	٢٣,٧	١	٢٣,١	١
مصطفى شوقي	١٣,٣	٢	١٢,٢	٣	١١,٤	٣
المحاسبون المتضامنون	١٠,٢	٣	١٥,٨	٢	٨,٢٧	٤
صالح وبرسوم وعبد العزيز	١٠,١	٤	١٠,٩٧	٤	١٣,٧٧	٢
أبو سعده	٤,٢	٥	٤,٤٤	٥	٦,٨	٥
مجدي حشيش	٣,١٨	٦	٢,٣٦	٨	٢,٨	٨
المحاسبون المتحدون	٣,٠٧	٧			٤,٢	٧
زروق وخالد	٢,٧٦	٨	٣,٦١	٦	٤,٨	٦
محمود صلاح الدين	٢,٥١	٩	٢,٧٥	٧	٠,٨٧	١٩
عبد العزيز حجازي	١,٧٤	١٠	١,١١	١٦	٢,٠٢	٩
أخرى	٢٠,٣٤	–	٢٣,٠٦	–	٢١,٩٧	–

ومن ناحية أخرى فإن هناك اختلاف واضح بين السنوات الثلاث فيما يتعلق بالمراكز من السادس إلى العاشر ، فبينما نجد أن المكتب السابع عام ١٩٩٩ وكذلك عام ١٩٩٧ لم يدخل في أي ترتيب عام ١٩٩٨ ، كما أن المكتب المرتب عاشر في عام ١٩٩٩ كان ترتيبه السادس عشر في عام ١٩٩٨ ، وكذلك فإن المكتب الذي جاء ترتيبه التاسع عام ١٩٩٩ كان مرتبا تاسع عشر في عام ١٩٩٧ . وترجع هذه الاختلافات إلى حساسية القياس التي ترجع بدورها إلى عدم توافر البيانات في سنة من السنوات أو إلى فقدان عميل ذو حجم كبير لتحوله إلى مكتب آخر ، ولا يمكن إرجاع هذا التفاوت إلى المنافسة في تبادل

المواقع في هذه المجموعة . ولقد شكلت هذه النتيجة دافعا لقياس درجة حساسية العرض .

ثانيا درجة حساسية المكتب لفقدان الأتعاب

نظرا لضعف الأنصبة السوقية في مجموعة المكاتب من الخامس إلى العاشر (من ١,٧ حتى ٣,٢ في عام ١٩٩٩) فإننا حاولنا صياغة درجة الحساسية التي يتأثر بها الترتيب في المستويات المنخفضة . ولقد عرفنا تلك الحساسية بمجموع الأصول والإيرادات اللازمة للدخول في الترتيب من ١ إلى ١٠ قياسا على آخر مفردة في الترتيب . فإذا كانت آخر مفردة الترتيب يمثل نصيبها السوقي سنة ١٩٩٩ هو ١,٧٤% فإن أي مكتب يكفيه للدخول في ترتيب العشرة أن يحصل على نصيب سوقي لا يقل عن ١,٧٥% وبناءا عليه يمكن تحديد مجموع الأصول والإيرادات اللازمة لذلك . ولقد تبين أن الرقم اللازم لذلك هو ٣٠٨٨٣٧٩ لسنة ١٩٩٨ ، ٩٦٢٩٢٢٩ لسنة ١٩٩٩ . وللتحقق من درجة الحساسية وإلى أي مدى تتأثر العينة ، بها قارنا هذه الأرقام بالإحصاءات الوصفية للعينة (المتوسط والربيع الأعلى) . واتضح أنه لكي يدخل مكتب جديد الترتيب بدلا من المكتب العاشر فإنه لابد وأن يراجع عدد من الشركات يصل مجموع إيراداته وأصوله إلى ٤٩٣% من متوسط عينة الشركات ، وإلى ٤١٩% من قيمة الربيع الأعلى في العينة وذلك بالنسبة لسنة ١٩٩٨ . أما بالنسبة لسنة ١٩٩٩ ، فإنه تبين أنه لكي يحدث ذلك لابد وأن تكون النسب ١٤٨٢% من قيمة المتوسط ، ١٣٠٨% من قيمة الربيع الأعلى بالعينة . ويتضح من ذلك أن التقدير ضعيف الحساسية جدا ولا يتأثر إلا بالعمليات الكبيرة . ولهذا فإنه يمكن استنتاج أن العمليات التي لم يتوافر لها بيانات كانت كبيرة ومؤثرة في حجم المكتب مما يعني أن فقدان المكتب لهذه العمليات يسبب له خسارة كبيرة وهذا يضع شكوك كبيرة حول قدرة المكاتب التي حصلت على نصيبها السوقي من عملية واحدة كبيرة على تحمل

الضغوط التي تتعارض مع المعايير المهنية وخصوصا في حالة غياب المسئولية تجاه الطرف الثالث .

ثالثا : درجة التركيز (CR) ومؤشر الاحتكار (H)

كما أشرنا من قبل فإن نسب التركيز تعتبر مقياس بسيط مشتق من الأنصبة السوقية لمكاتب المراجعة . ويحسب هذا المقياس لعدد محدود من المكاتب لا تزيد عن ٨ حسب كل حالة كما في الدراسات السابقة . ولقد تم قياس أربعة نسب للتركيز لسنة ١٩٩٩ بصفة أساسية ولسنتي ١٩٩٧ ، ١٩٩٨ بغرض المقارنة والوقوف على تطور تركيز عمليات المراجعة من سنة لأخرى .

ونفس الإجراء تم تطبيقه وذلك للوقوف على مؤشر الاحتكار في سوق خدمات المراجعة في مصر . والجدول رقم (٢) يعرض نتائج القياس لكلا منهما.

جدول رقم (٢) نسب التركيز ومؤشر الاحتكار

	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧
	%	%	%
نسب التركيز :			
عدد المكاتب ٢	٤٢,٠١	٣٩,٥	٣٦,٧
٤	٦٢,٣١	٦٢,٦	٥٦,٦
٦	٦٩,٧٠	٧٠,٦	٦٨,٢
٨	٧٥,٤٦	٧٥,٧	٧٥,٢
مؤشر الاحتكار	٠,١٢٨	٠,١١٥	٠,١٠٥

ويتضح من الجدول السابق أن هناك ارتفاع مطرد في نسبة التركيز الثنائية حيث زادت سيطرت المكتبين الأكثر استحواذا على السوق بما يزيد على ٥%

عمـــا كانت عليه في عام ١٩٩٧ . والنسبة الرباعية ارتفعت بمقدار ٥,٧% عما كانـــت علـــيه فـــي سنة ١٩٩٧ ، وفي نفس الوقت فإن ما أضافه المكتب الثالث والـــرابع إلى النسبة ظل ثابتا عند ٢٠% بين سنة ١٩٩٧ ، ١٩٩٩ الأمر الذي يعني أنه لم يطرأ تغيير في حصص المكتب الثالث والرابع لصالح المكتب الأول الثانـــي . ومن ناحية أخرى فإن المكاتب الأربعة قد أضافت إلى نصيبها السوقي على حساب المكاتب التالية لها . وبدراسة نسبة التركيز السداسية والثمانية نجدها مســـتقرة خلال السنوات الثلاث ومع هذا فإن موقفها النسبي من المكاتب الأربعة قـــد انخفـــض لأنه لم يطرأ عليها أي زيادة تتناسب مع الزيادة التي طرأت على المكاتـــب الأربعـــة الأولى . وبناء عليه يمكن القول بأن السوق المصري مركز رباعيا بمعنى أن أربعة مكاتب فقط تسيطر على نسبة كبيرة من السوق .

وعـــن مؤشر الاحتكار ، فإن نتائج تتوافق تماما مع تطور نسب التركيز . فهذا المؤشر بحكم تكوينه الحسابي يرتفع كما زادت نسبة التركيز وانخفض عدد المكاتب المسيطرة . ولهذا نجد أن المؤشر قد تدرج من ٠,١٠٥ سنة ١٩٩٧ إلى ٠,١١٥ ســـنة ١٩٩٨ وإلى ٠,١٢٨ سنة ١٩٩٩ . ويوضح هذا التطور إلى أي مدى يتضاءل الوضع التنافسي لسوق المراجعة .

رابعا : الطلب الإضافي وتغيير المراجعين

النـــتائج التـــي أظهرتها الدراسة في الجزء السابق أدت إلى ضرورة دراسة اتجاهات الطلب الإضافي وتغيير المراجعين . حيث كان من الضروري الإجابة علـــى سؤالين : **الأول ما هو نصيب المكاتب الأربعة من الطلب الإضافي الناتج عن تحول المراجعة من الجهاز المركزي للمحاسبات إلى المكاتب الخاصة ؟ وما هـــو اتجـــاه تغيـــير المراجعين ؟** هل يكون لصالح المكاتب الأربعة ، أم لصالح المكاتب التالية لها ؟

وللإجابة على هذه الأسئلة تتبعنا التحولات في طلب المراجعة من سنة ١٩٩٧ إلى سنة ١٩٩٨ ثم من سنة ١٩٩٨ إلى سنة ١٩٩٩ . وكان العدد الأكبر من هذه التحولات قد تم من الجهاز المركزي للمحاسبات إلى المكاتب الخاصة . ولما كانت العمليات التي تخلي عنها الجهاز المركزي لصالح المكاتب الخاصة لم تدخل في العينة ، فإنه تم اعتبارها طلبا جديدا لخدمات المراجعة . وفي هذا الصدد تم تسجيل الطلب لأي من المكاتب الأربعة الأولى أو المكاتب الأربعة التالية لها أو المكاتب الأخرى . أما التحولات الأخرى فقد تمت بين المكاتب الخاصة وتم تحديدها بين الفئات الثلاثة المشار إليها . وبالنسبة للتحولات الأخيرة فقد فحصنا التقارير التي أصدرها المراجعين قبل التحول فلم نجد أي تحفظات فيها وبالتالي لم تكن من نوع Opinion shopping . لهذا السبب تم اعتبارها تغيرات سببها الأساسي تغيرات هيكلية في الشركة . الجدول رقم (٣) يوضح التحولات التي تمت بيت المكاتب .

ويتضح من هذا الجدول أن المكاتب الأربعة الأولى قد فقد عمليات في عام ١٩٩٨ تعادل ٤% واستحوذت على ٧,٢% في نفس العام لتضيف إلى حصتها حوالي ٣,٢% ، كما فقدت ٣,٧% في عام ١٩٩٩ وأضافت ٢,٤% فقط وبذلك تكون فقدت ١,٣% في ذلك العام . أما المكاتب الأربعة التالية فإنها فقدت ٠,٥% وأضافت ٠,٢٧% لتكون المحصلة في غير صالحها ، وفي العام التالي فقدت ٠,١% وأضافت ٣% لتكون المحصلة في صالحها بنسبة ٢,٩% . أما المكاتب الأخرى فقد فقدت ١,١% وأضافت ٢,٦٣% وفي العام الثاني فقدت ٣,٥٧ وأضافت ٣,١% وتكون المحصلة في غير صالحها .

جدول (٣) التحولات بين مكاتب المراجعة

		مكاتب محول إليها		
١٩٩٨	النسبة	من ١-٤	من ٥-٨	باقي المكاتب
الطلب الإضافي	٤,٥			
مكاتب محول منها :				
١-٤	٤,٠			
٥-٨	٠,٥			
باقي المكاتب	١,١			
النسبة المحولة من إجمالي ١٩٩٨	١٠,١	٧,٢	٠,٢٧	٢,٦٣
١٩٩٩				
الطلب الإضافي	١,١٣			
١-٤	٣,٧			
٥-٨	٠,١			
باقي المكاتب	٣,٥٧			
النسبة المحولة من إجمالي عام ١٩٩٩	٨,٥	٢,٤	٣	٣,١

ومـــن مجموع النسب يتضح أن التحولات والطلب الإضافي كان في مجملة لصـــالح المكاتب الأربعة الثانية ثم المكاتب الربعة الأولى ثم باقي المكاتب . ولم تكـــن هـــذه النتائج مشجعة بالقدر الكافي الذي يجعلنا نستنتج أن زيادة الحصص السوقية كان على حساب المكاتب الأقل حجما .

٤-٣ مقارنة النتائج بالدراسات السابقة

حـــتى يمكن الوصول إلى استنتاجات مقبولة حول طبيعة المنافسة في سوق المـــراجعة في مصر ، فإنه تم مقارنة نسب التركيز ومؤشر الاحتكار الناتج عن هـــذه الدراســـة مع نتائج الدراسات السابقة . ونظرا لتعدد تلك الدراسات فإنه تم وضـــع بعـــض المعايير التي على أساسها يتم استخدام الدراسة السابقة كأساس

للمقارنـــة . أول هـــذه المعايـــير أن تغطي بيئة مختلفة للمراجعة لنضمن بذلك إجراءات مقارنة مع أكبر عدد ممكن من الأسواق . في حالة تعدد الدراسات التي أجريت على بيئة واحدة كالولايات المتحدة ، فإنه تم اختيار أحدث النتائج لتوفير حدا من التجانس الزمني . وأخيرا تم اختيار الدراسات التي اعتمدت على مقاييس بديلة قدر الإمكان . ويعرض الجدول رقم (٤) النتائج الميدانية المقارنة .

جدول (٤) مقارنة نتائج الدراسات بنتائج الدراسات السابقة

	الولايات المتحدة (١)	المملكة المتحدة(٢)	هولندا(٣)	ألمانيا(٤)	مصر
المؤشرات :					
درجة التركيز (٤)	٠,٥٢	٠,٥٤٤	٠,٥٢	٠,١٦	٠,٦٢
درجة التركيز (٨)	٠,٨٦				٠,٧٥
H	٠,١	٠,٠٩	٠,٠٧٥	٠,٠١	٠,١٢٨

(١) Tomczy and Read (1989)

(٢) Moiczer and Turley (1987)

(٣) ، (٤) Buijink et al (1998)

وتقدم هذه النتائج دليلا قويا على أنه في ضوء بيانات العينة التي تم الاعتماد علـــيها فـــي هذه الدراسة فإن السوق المصرية تعاني من درجة تركيز أعلى من غيرها من الأسواق المتقدمة نسبيا . بالإضافة إلى ذلك فإن مؤشر الاحتكار يزيد بنســـبة لا تقـــل عن الربع عن المؤشر التالي له مباشرة . ولا تعتبر هذه النتيجة مشـــجعة عن سوق المراجعة في مصر لأنه يعتبر حديث العهد نسبيا ولم ينشط الطلب فيه إلى مع نشاط البورصة وتوسع الدولة في برامج التحرر الاقتصادي .

وإذا حكمنا على طبيعة السوق بالاحتكار أكثر منها بالمنافسة ، فإن ما يضع كثيرا من الشكوك حول السوق أنه بدأ بهذا الشكل ولم يمر بمراحل كثيرة قبل أن يصل إلى ما وصل إليه . وهذا الأمر يلقي على المهنة والدولة عبء كبير لتحقيق توازن أفضل في السوق . كما يفرض على الباحثين التزاما ببذل مزيد من الجهد للتحقق من هذه النتيجة وبيان آثارها على السوق .

محددات البحث ، الاستنتاجات ، والتوصيات

يمثل هذا البحث محاولة للتعرف على طبيعة سوق المراجعة في مصر . ولقد تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة أجزاء أساسية . الأول يشمل تحليلا نظريا لسوق خدمات المراجعة ، والثاني تحليل الدراسات الميدانية السابقة ، أما الجزء الثالث فلقد تناول الدراسة الميدانية للوصول إلى إحصاءات وصفية عن طبيعة السوق .

ونتائج هذا البحث لا يجب تفسيرها بمعزل عن محدداته . أول هذه المحددات يرتبط بعينة الدراسة . فالعينة اقتصرت على البيانات المنشورة بالصحف الرسمية ، وهذه البيانات لا تتاح إلا لشركات معظمها مقيد ببورصة الأوراق المالية وأيضا معظمها شركات عامة غير مغلقة . ونظرا لعدم وجود بيانات أخرى عن شركات لا تتصف بذلك ، فإنه لا يمكن إجراء الدراسة على عينة تمثل كافة الشركات . كما أن العينة اقتصرت على شركات مساهمة فقط وبالتالي لم تتضمن قطاع عريض من مكاتب المراجعة الذي يرتبط بشركات الأشخاص . والمحدد الثاني يرتبط ببدائل القياس . فلقد تم الاعتماد على مقياس مشتق من الأصول والإيرادات كبديل عن الأتعاب . وهذا المحدد يعتبر ضرورة عملية سببها عدم توافر بيانات عن أتعاب عمليات المراجعة . أما المحدد الثالث فإنه ارتبط بأسلوب التعامل مع بيانات عينة الشركات . حيث تم افتراض تقاسم المقياس عند المشاركة في عملية المراجعة ، كما أن الإفصاح المحاسبي في

العينة لم يكن موحدا بين البنوك وشركات الاستثمار المالي من جانب والشركات الصناعية وشركات الخدمات من جانب ثاني ، وشركات المقاولات والإسكان من جانب ثالث . في كل هذه القطاعات تم التعامل مع البيانات بطريقة واحدة دون النظر إلى طبيعة النشاط .

وفي ضوء المحددات السابقة ، يمكن استنتاج أن طبيعة السوق المصري أكثر تركيزا وأقل منافسة من أسواق أخرى تم التعرف عليها من الدراسات السابقة . وعلى الرغم من المزايا التي يوفرها وجود مكاتب مراجعة كبيرة تتوافق من حيث الحجم مع الشركات الكبيرة ، فإن الخطورة تكمن في تزايد سيطرة هذه المجموعة من المكاتب على السوق بحيث تتزايد تلك السيطرة من عام لآخر الأمر الذي يترتب عليه حالة أقرب إلى الاحتكار وما يصاحب تلك الحالة من زيادة الموارد المخصصة للمراجعة عن المنفعة التي تعود على المجتمع منها . كما يترتب عليه أيضا صعوبة دخول منتجين جدد إلى السوق نتيجة لارتفاع تكلفة تلك العملية وضعف الإيرادات الناتجة عنها . وأخيرا فإن الاحتكار سوف يؤدي ضعف الجودة نظرا لعدم وجود مستويات بديلة أخرى من الخدمة تهيئ الفرصة لحرية التنقل بين المكاتب ويجب أن نشير هنا إلى أن الجودة التي توفرها المكاتب الكبيرة تتمثل في الضمان الذي يقتنع الغير بوجوده مع كبر حجم المكتب عند ظهور مساءلة قانونية على هذا المكتب . ورغم أن النتائج تشير إلى التضخم النسبي لبعض المكاتب في مصر ، إلا أنه لم تسجل أي حالة من حالات التقاضي في مصر للوقوف على ما يقدمه حجم المكتب من ضمان لتغطية تعويضات الإهمال . ونتيجة لذلك فقدت المكاتب الكبيرة في مصر أهم مظاهر الجودة والتي على أساسها اعتبرت معظم دراسات المراجعة حجم المكتب بديل أساسي لمقياس جودة الخدمة .

وأخـيرا فإن توصيات البحث تشمل مجموعتين من التوصيات . المجموعة الأولـى ترتـبط بالبحوث الإضافية والمكملة . فالباحثين في مثل هذه المجالات مطالـبون بإجراء المزيد من البحوث على السوق المصري بتوسيع حجم ونطاق العيـنة لتأكيد النتائج المقدمة هنا أو التقليل من أهميتها . كما أن البحث الميداني يعتبر مطلوب أيضا في بعض الموضوعات المكملة لموضوع البحث منها درجة التخصـص في السوق ، محددات تغيير المراجعين ، ارتباط درجة التركيز بأي من مظاهر الجودة مثل التقرير عن التحفظات .

المجموعة الثانية من التوصيات ترتبط بالتدخل المهني والنظامي في تنظيم عملـية المـراجعة . والـتدخل المهني يمكن أن يأخذ أشكالا متعددة أهمها تنقية قواعـد المهـنة فـي مصر من كافة مصادر التضارب والتي تؤدي إلى ضعف مسـئولية المـراجعة . وأول هذه المصادر محاولات المراجعين المستمرة لدرء المسئولية عن طريق التحفظات الشكلية في تقارير المراجع . تنظيم عملية المهنة بصـورة أكـثر موضوعية بحيث يشرف على عملية الدخول للمهنة مجلس من المهـنة ذاتهـا ، وأن تكـون الممارسة العملية مقرونة بالوجود المادي للمكاتب وبمواصفات معينة إلى جانب المتطلبات العلمية والعملية . والنقطة الهامة هنا أن يتولى مجلس مكون لرعاية المهنة المحاسبية صيانة المهنة من كل ما يؤدي إلى الاحـتكار وأهمهـا الإعـلان الغير مباشر في الصحف ، والحد من التوسع في الخدمـات الأخـرى بخلاف المراجعة ، وفي هذا السياق فإننا لا نبلغ إذا طالبنا بنشـر أتعاب المراجعة من جانب العملاء كجزء من تعاقدات الشركة التي ننادي بالعلانية فيها .

أمـا الـتدخل التنظيمـي ، فإنـه يأتي من جانب الهيئات الإشرافية كالبنك المركزي وهيئة سوق المال ، وهيئة الاستثمار ، وغيرها . فلا بد أن تضع هذه الجهات قواعد لمنع سيطرة عدد محدود من المكاتب على الشركات العملاقة التي تشـرف عليها ، وأن يتاح لهذه الجهات آليات تسمح لها بالتصحيح الفوري لأي

أخطـــاء أو مســـتجدات تؤدي إلى ضعف المنافسة . ونقدم هنا مثال واضح في البنوك ، حيث تعتبر البنوك من عمليات المراجعة المهمة في أي مجتمع ، وتعتبر البـــنوك ضخمة بمقياس الإيرادات والأصول بالقدر الذي يحتاج لجهد فريق كبير مـــن الراجعين ، ومع هذا لم يسلم قطاع البنوك من السيطرة برغم القواعد التي تمنع المراجع الواحد من مراجعة أكثر من بنكين في وقت واحد .

وأخـــيرا فإن رفع قيمة المهنة وتجنبها مخاطر الفشل أو التدخل المباشر لن يـــتأتى إلا بتضـــافر كافـــة الجهود وأهمها جهود المهنيين وأنفسهم للعمل بروح المنافسة النزيهة التي تسعى إلى صالح المهنة والمجتمع .

المراجع

Behn, B., J. Carcello, D. Hermanson, R. Hermanson. 1997. The Determinants of Audit Client Satisfaction among Clients of Big 6 Firm. *Accounting Horizon.* March, pp. 7-24.

Behn, B., J. Carcello, D. Hermanson, R. Hermanson. 1999. Client Satisfaction and Big 6 Fees. *Contemporary Accounting Research.* Winter, pp. 587-608.

Benston, G. 1979-1980. The Market for Public Accounting Services: Demand, Supply and Regulation. *The Accounting Journal.* Winter, pp.2-44.

Bockus, K. and F. Gigler. 1998. A Theory of Auditor Resignation. *Journal of Accounting Research.* Autumn, pp. 191208.

Buijink, W., S. Maijoor and R. Meuwissen.1998. Competition in Auditing: Evidence from Entry, Exit, and Market Share Mobility in Germany Versus The Netherlands. *Contemporary Accounting Research.* Fall, 385-404.

Chow, C. 1982. The Demand for External Auditing: Size, Debt and Ownership Influences. *The Accounting Review.* April, pp. 272-291.

Craswell, A., J. Francis and S. Taylor. 1995. Auditor Brand Name Reputations and Industry Specializations. *Journal of Accounting and Economics.* (20): pp. 297-322.

Danos, P. and J. Eichenseher. 1982. Audit Industry Dynamics: Factors Affecting Changes in Client-Industry Market Shares. *Journal of Accounting Research* Autumn, pp. 604-616.

Danos, P. and J. Eichenseher. 1986. Long-term Trends Toward Seller Concentration In U.S. Audit Market. *The Accounting Review.* October, pp. 633-650.

DeAngelo, L. E. 198 la. Auditor Independence, Low Balling, and Disclosure Regulation. ***Journal of Accounting and Economics.*** (3): pp. 113-127.

DeAngelo, L. E. 198 Ib. Auditor Size and Audit Quality. *Journal of Accounting and Economics.* (3): pp. 183-199.

Doogar, R. and R. Easley. 1998. Concentration Without Differentiation: A New Look at Determinants of Audit Market Concentration. *Journal of Accounting and Economics.* (25):pp. 235-253.

Dopuch, N. and D. Simunic. 1980. The Nature of Competition in the Auditing Profession: A descriptive View. In J. Bucley and F. Weston. *Regulation and the Accounting profession.* Belmont, California, pp. 402-448.

Eichenseher, J. and P. Danos. 1981. The Analysis of Industry-Specific Auditor Concentration: Towards an Explanatory Model. *The Accounting review.* July, pp. 479-492.

Francis, J. and E. Wilson. 1988. Auditor Changes-A Test of Theories Relating to Agency Costs and Auditor Differentiation *The Accounting Review.* October, pp. 663-682.

Gigler, F. and M. Penno. 1995. Imperfect Competition in Audit Markets and its Effect on the Demand for Audit-Related Services. *The Accounting Review.* April, pp. 317-336.

Johnson. W. and T. Lys. 1988. The Market for Audit Services: Evidence from Voluntarily Auditor Changes. Working Paper.

Magee, R. and M. Tseng. 1990 Auditing Pricing and independence *The Accounting review.* April, pp. 315-336.

Moizer, P. and S. Turley. 1987. Surrogates for Audit Fees in Concentration Studies. *Auditing: Ajournal of Practices & Theory.* Full, pp. 118-123.

O'Keefe, D. Simunic, and M. Stein. 1991. The Production of Audit services: Evidence from a Major Public Accounting Firm. Working Paper.

Pearson, T. and G. Trompeter. 1994. Competition in the Market for Audit Services: The Effect of Supplier Concentration Audit Fees. *Contemporary Accounting Research.* Summer: pp.115-135.

Rhode, J., G. Whitsell and R. Kelsey. 1974. An Analysis of Client-Industry Concentration For Large Public Accounting Firms. *The Accounting Review.* October, pp. 772-787.

Ruffin, R. *Modern price Theory.* Scott, Foresman and Company, Glenview Illinois, 1988.

Simon, D. 1985. The Audit Services Market: Additional Empirical Evidence. *Auditing: A Journal of Practice & Theory.* Fall, pp. 71-76.

Simunic, D. 1980. The Pricing of Audit Services: Theory and Evidence. *Journal of Accounting Research.* Spring, pp. 161-190.

Tomczyk, S. and W. Read. 1989. Direct Measuerement of Supplier Concentration in the Market for Audit Services. *A Journal of Practice & Theo*ry.Fall,pp.98-106.

Wallace, W. 1987. The Economic Role of the Auditing in free and Regulated Markets. *Research in Accounting Regulation.* No.(I): pp. 7-34.

Watts, R. and J. Zimmerman. 1983. Agency Problems, Auditing and the Theory of the Firm: some Evidence. *Journal of Law and Economics* October, pp. 613-634.

Watts, R. and J. Zimmerman. 1986. *Positive Accounting Theory.* Prentice Hall Englewood Cliffs, NJ.

Willenborg, M. 1999. Empirical Analysis of the Economic Demand For Auditing in the Initial Public Offerings Market. *Journal of Accounting Research.* Spring, pp. 225-238..0..

Zeff, S. and R. Fossum. 1967. An Analysis of Large Audit Clients. *The Accounting Review.* April, pp. 298-320.